

## كتاب الطلاق

الطلاق: حل قيد النكاح. وهو مشروع، والأصل في مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع؛ أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ (١). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (٢). وأما السنة فما روى ابن عمر، أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال له رسول الله ﷺ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣). في أي وأخبار سيوى هذين كثير. وأجمع الناس على جواز الطلاق، والعبرة دالة على جوازه، فإنه رُبَّمَا / ١٨٣/٧ ظ فسدت الحال بين الزوجين، فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة (٤)، وضرراً مجرداً، بإلزام الزوج الثقة والسكنى، وحبس المرأة، مع سوء العشرة، والخسومة الدائمة من غير فائدة، فافتضى ذلك شرع ما يُزيل النكاح، لتزول المفسدة الحاصلة منه.

**فصل:** والطلاق على خمسة أضرب؛ واجب، وهو طلاق المولى بعد التبرؤ إذا أبى الفيئة، وطلاق الحكمين في الشقاق، إذا رآيا ذلك. ومكروه، وهو الطلاق من غير حاجة إليه. وقال القاضي: فيه روايتان؛ إحداهما، أنه مُحَرَّمٌ؛ لأنه ضرر بنفسه وزوجته، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه، فكان حراماً،

(١) سورة البقرة ٢٢٩.

(٢) سورة الطلاق ١.

(٣) تقدم تخريجه في: ١ / ٤٤٤، ويصح سنن أبي داود إلى: ١ / ٥٠٤.

(٤) في الأصل: «محضا».

كإتلاف المال ، ولقول النبي ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »<sup>(٥)</sup> . والثانية ، أنه مُباح ؛ لقول النبي ﷺ : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ » . وفي لفظ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ » . رواه أبو داود<sup>(٦)</sup> . وإنما يكون مُبْغَضًا<sup>(٧)</sup> من غير حاجة إليه ، وقد سمَّاه النبي ﷺ حَلَالًا ، ولأنه مُزِيلٌ لِلنِّكَاحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَصَالِحِ الْمَنْدُوبِ إِلَيْهَا ، فيكون مكروهًا . والثالث ، مباح ، وهو عند الحاجة إليه لسوء خلق المرأة ، وسوء عشرتها ، والتضرر بها من غير حصول الغرض بها . والرابع ، مندوبٌ إليه ، وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يُمكنه إجبارها عليها ، أو تكون له امرأة غير عفيفة . قال أحمد : لا ينبغي له إمساكها ؛ وذلك لأن<sup>(٨)</sup> فيه نقصًا لدينه ، ولا يأمنُ إفسادها لفراسه ، وإلحاقها به ولدًا ليس هو منه ، ولا بأسَ بعصلها في هذه الحال ، والتضييق عليها ؛ لتفتدي منه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْضَلُوهُمْ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾<sup>(٩)</sup> . ويَحْتَمِلُ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَاجِبٌ . ومن المندوب إليه الطَّلَاقُ فِي حَالِ الشَّقَاقِ ، وفي الحال التي تُخَوِّجُ<sup>(١٠)</sup> المرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر . وأمَّا المحذور ، فالطلاق في الحيض ، أو في طهر جامعها فيه ، أجمع العلماء في جميع الأمصار وكل الأعصار على تحريمه ، ويُسمَّى طلاق البدعة ؛ لأنَّ المطلق خالف السنة ، وترك أمر الله تعالى ورسوله ﷺ ، قال الله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾<sup>(١١)</sup> . وقال النبي ﷺ : « إِنْ

(٥) في ١ : « إضرار » . وتقدم تخريجه ، في : ٤ / ١٤٠ .

(٦) في : باب في كراهية الطلاق ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٠٣ .

كما أخرج ابن ماجه اللفظ الأول ، في : باب حدثنا سويد بن سعيد ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه

١ / ٦٥٠ .

(٧) في ١ ، ب ، م : « مبغوضا » .

(٨) في ب ، م : « لأنه » .

(٩) سورة النساء ١٩ .

(١٠) في النسخ : « تخرج » .

(١١) سورة الطلاق ١ .



شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ » . وفي لَفْظِ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(١٢)</sup> ، / بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُتَّبِعَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ آخَرَتَيْنِ عِنْدَ الْقَرَأَيْنِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « يَا ابْنَ عُمَرَ ، مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ ، إِنَّكَ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ ، وَالسُّنَّةُ أَنْ تُسْتَقْبَلَ الطُّهْرُ ، فَتُطَلَّقَ لِكُلِّ قَرَاءٍ » . ولأنَّه إِذَا طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ طَوَّلَ الْعِدَّةَ عَلَيْهَا ؛ فَإِنَّ الْحَيْضَةَ الَّتِي طَلَّقَ فِيهَا لَا تُحْسَبُ مِنْ عِدَّتِهَا ، وَلَا الطُّهْرُ الَّذِي بَعْدَهَا عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ الْأَقْرَاءَ الْحَيْضَ ، وَإِذَا طَلَّقَ فِي طُهْرِ أَصَابَهَا فِيهِ ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا ، فَيَنْدَمَ ، وَتَكُونَ مَرْتَابَةً لَا تَذَرِي أَتَعْتَدُ بِالْحَمْلِ أَوْ الْأَقْرَاءِ ؟

١٢٤٧ - مسألة ؛ قال : ( وَطَلَّاقُ السُّنَّةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا )

معنى طَلَّاقِ السُّنَّةِ الطَّلَاقُ الَّذِي وَافَقَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَرَ رَسُولُهُ ﷺ ، فِي الْآيَةِ وَالْخَبَرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَهُوَ الطَّلَاقُ فِي طُهْرِ لَمْ يُصِيبْهَا فِيهِ ، ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا فِي طُهْرِ لَمْ يُصِيبْهَا فِيهِ ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا ، أَنَّهُ مُصِيبٌ لِلْسُّنَّةِ ، مُطَلِّقٌ لِلْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : طَلَّاقُ السُّنَّةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> . قَالَ : طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ<sup>(٣)</sup> . وَنَحْوُهُ عَنْ ابْنِ

(١٢) فِي : كِتَابِ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْإِبْلَاءِ وَغَيْرِهِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٤ / ٣١ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِمْضَاءِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَ وَإِنْ كُنَّ مَجْمُوعَاتٍ ، مِنْ كِتَابِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ٣٣٤ .  
(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ طَلَّاقِ السَّنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُجْتَبَى ٦ / ١١٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ طَلَّاقِ السَّنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٦٥١ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَّاقِ السَّنَةِ وَطَلَّاقِ الْبِدْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ٣٢٥ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ وَجْهِ الطَّلَاقِ وَهُوَ طَلَّاقُ الْعِدَّةِ وَالسَّنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٦ / ٣٠٣ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : كِتَابِ الطَّلَاقِ . السَّنَنِ ١ / ٢٦٠ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي طَلَّاقِ السَّنَةِ مَا وَتَى يَطْلُقُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ١ . وَابْنُ جُرَيْرٍ ، فِي : تَفْسِيرِ سُورَةِ الطَّلَاقِ آيَةِ ١ . تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٢٨ / ١٢٩ .  
(٢) سُورَةُ الطَّلَاقِ ١ .

عبّاس<sup>(٣)</sup> . وفي حديث ابن عمر الذي رَوَيْنَاهُ : « لِيَتْرُكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَرَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ ، فَبَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ »<sup>(٤)</sup> . فَأَمَّا قَوْلُهُ : ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا . فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَتْبَعُهَا طَلَاقًا آخَرَ قَبْلَ قَضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ ، كَانَ حُكْمُ ذَلِكَ حُكْمَ جَمْعِ الثَّلَاثِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ . قَالَ أَحْمَدُ : طَلَاقُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ ، ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ . وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ : السَّنَةُ<sup>(٥)</sup> أَنْ يُطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فِي كُلِّ قَرَاءٍ طَلْقَةً . وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ الْكُوفِيِّينَ ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « رَاجِعُهَا ، ثُمَّ أَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَرَ » . قَالُوا : وَإِنَّمَا أَمَرَهُ بِإِمْسَاكِهَا فِي هَذَا الطَّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ طَهْرٌ كَامِلٌ ، فَإِذَا مَضَى وَمَضَتْ الْحَيْضَةُ الَّتِي بَعْدَهُ ، أَمَرَهُ بِطَلَاقِهَا ، وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> فِي حَدِيثِهِ الْآخِرِ : « وَالسَّنَةُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الطَّهْرَ ، فَيُطَلَّقَ لِكُلِّ / قَرَاءٍ »<sup>(٧)</sup> . وَرَوَى النَّسَائِيُّ<sup>(٨)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : طَلَاقُ السَّنَةِ أَنْ يُطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً ، وَهِيَ طَاهِرٌ ، فِي غَيْرِ جَمَاعٍ ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ ، طَلَّقَهَا أُخْرَى ،<sup>(٩)</sup> فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ طَلَّقَهَا أُخْرَى<sup>(٩)</sup> ، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَيْضَةٍ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُطَلَّقُ أَحَدٌ لِلْسَّنَةِ فَيَنْدُمُ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(١٠)</sup> . وَهَذَا

ظ ١٨٤/٧

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره . سنن الدارقطني ٤ / ١٣ ، ١٤ . وابن جرير في الموضوع السابق .

(٤) تقدم تخريجه في ١ / ٤٤٤ .

(٥) في الأصل ، ب ، م : « للسنة » .

(٦) سقطت الواو من الأصل .

(٧) تقدم في الصفحة السابقة .

(٨) في : باب طلاق السنة ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١١٤ .

(٩-٩) سقط من : ١ .

(١٠) وأخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في طلاق السنة وطلاق البدعة ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى

٧ / ٣٢٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في طلاق السنة ، ومتى يطلق ، من كتاب الطلاق . المصنف

٥ / ٣ .



إِنَّمَا يَحْصُلُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُطَلَّقْ ثَلَاثًا . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : إِنَّ عَلِيًّا ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، قَالَ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَخَذُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ مِنَ الطَّلَاقِ ، مَا يُتَّبِعُ رَجُلٌ نَفْسَهُ امْرَأَةً أَبَدًا ، يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَةً ، ثُمَّ يَدْعُهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَحِيضَ ثَلَاثَةً ، فَمَتَى شَاءَ رَاجَعَهَا . رَوَاهُ النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ <sup>(١١)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ : طَلَاقُ السَّنَةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ طَاهِرٌ ، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا ، أَوْ يُرَاجِعَهَا إِنْ شَاءَ <sup>(١٢)</sup> . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو الْأَوَّلِ ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ جَمْعُ الثَّلَاثِ ، وَأَمَّا حَدِيثُهُ الْآخِرُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْدَ ارْتِجَاعِهَا ، وَمَتَى ارْتَجَعَ بَعْدَ الطَّلَاقِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ، كَانَ لِلْسَّنَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، حَتَّى قَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَوْ أُمْسَكَهَا بِيَدِهِ لَشَهْوَةٌ ، ثُمَّ وَالَى بَيْنَ الثَّلَاثِ ، كَانَ مُصِيبًا لِلْسَّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُرْتَجِعًا لَهَا . وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا ، سَقَطَ حُكْمُ الطَّلَاقِ الْأَوَّلَى ، فَصَارَتْ كَأَنَّهُا لَمْ تُوجَدْ ، وَلَا غِنَى بِهِ عَنِ الطَّلَاقِ الْآخَرَى إِذَا احتَاجَ إِلَى فِرَاقِ امْرَأَتِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَرْتَجِعْهَا ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَعْنٍ عَنْهَا ، لِإِفْضَائِهَا إِلَى مَقْصُودِهِ مِنْ إِبَانَتِهَا ، فَافْتَرَقَا ، وَلَئِنْ مَا ذَكَرُوهُ إِرْدَافُ طَلَاقٍ مِنْ غَيْرِ ارْتِجَاعٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْسَّنَةِ ، كَجَمْعِ الثَّلَاثِ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ ، وَتَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ لَا يَزُولُ إِلَّا بِزَوْجٍ وَإِصَابَةٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْسَّنَةِ ، كَجَمْعِ الثَّلَاثِ .

**فصل : فَإِنْ طَلَّقَ لِلْبِدْعَةِ ، وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا حَائِضًا ، أَوْ فِي طَهْرِ أَصَابَهَا فِيهِ ، أَيْمٌ ، وَوَقَعَ طَلَاقُهُ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ . وَحَكَاهُ أَبُو نَصْرِ عَنْ ابْنِ عُلَيَّةَ ، وَهَشَامِ بْنِ الْحَكِيمِ ، وَالشَّيْبَةِ قَالُوا : لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهِ فِي قُبُلِ الْعِدَّةِ ، فَإِذَا طَلَّقَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقَعْ ، كَالْوَكِيلِ إِذَا أَوْقَعَهُ فِي زَمَنِ أَمْرِهِ مُوَكَّلُهُ بِإِقَاعِهِ فِي غَيْرِهِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا . وَفِي رِوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ <sup>(١٣)</sup> قَالَ :**

(١١) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ طَلَاقِ السَّنَةِ وَكَيْفِ هُوَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَصْنُفِ ٤ / ٥ .

(١٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

(١٣) فِي : كِتَابِ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْإِبْلَاءِ وَغَيْرِهِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٤ / ٣١ .



١٨٥/٧ وقلْتُ : يا رسولَ اللهِ ، أفرأيتَ لو أنَّي طَلَّقْتُها ثلاثًا ، أَكانَ يَحِلُّ لِي أنْ / أراجِعَها ؟ قال : « لَا ، كَأَنَّتَ تَبِينُ مِنْكَ ، وَتَكُونُ مَعْصِيَةً » . وقال نافعٌ : وكانَ عبدُ اللهِ طَلَّقَها تَطْلِيقَةً ، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَّاقِهِ ، وَراجِعَها كما أَمَرَهُ رسولُ اللهِ ﷺ <sup>(١٤)</sup> . ومن روايةِ يونسَ بنِ جُبَيْرٍ ، عن ابنِ عمرَ ، قال : قلتُ لابنِ عمرَ : أَفتَعْتَدُ عليه ، أو تُحتَسِبُ عليه ؟ قال : نعم ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ <sup>(١٥)</sup> ! وَكلُّها أَحاديثُ صحاحٌ . ولأنَّه طَلَّاقٌ مِنْ مُكَلِّفٍ فِي مَحَلِّ الطَّلَاقِ ، فَوَقَعَ ، كطَلَّاقِ الحامِلِ ، ولأنَّه ليس بِقُرْبَةٍ ، فَيُعتَبَرُ لوقوعِهِ مُوافِقَةً السُّنَّةِ ، بل هو <sup>(١٦)</sup> إِزَالَةُ عِصْمَةٍ ، وَقَطْعُ مِلْكٍ ، فإِيقاعُهُ فِي زَمَنِ البدْعَةِ أَوْلَى ، تَغْلِيظًا عَلَيْهِ ، وَعُقُوبَةً لَهُ ، أَمَّا غيرُ الزَّوْجِ ، فَلَا يَمْلِكُ الطَّلَاقُ ، وَالزَّوْجُ يَمْلِكُهُ بِمِلْكِهِ مَحَلَّهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُراجِعَها ، لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمُراجِعَتِها ، وَأَقْلُ أحوالِ الأمرِ الاسْتِحْبَابُ ، وَلأنَّه بِالرَّجْعَةِ يُزِيلُ المعنى الَّذِي حَرَّمَ الطَّلَاقُ . وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي ظاهِرِ المذهبِ . وَهو قولُ الثَّوْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ، وابنِ أَبِي لَيْلَى ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَحَكَى ابنُ أَبِي موسى ، عن أَحْمَدَ ، روايةً أُخْرَى ، أَنَّ الرَّجْعَةَ تَجِبُ . واختارَها . وَهو قولُ مالِكٍ ، وداودَ ؛ لظاهرِ الأمرِ فِي الوجوبِ ، وَلأنَّ الرَّجْعَةَ تَجْرِي مَجْرَى اسْتِيقَاءِ

---

= كما أَخْرَجَهُ البيهقي ، فِي : بابِ ما جاء فِي إِمضاءِ الطَّلَاقِ الثلاثِ وَإِنْ كُنْ مَجْموعاتٍ ، مِنْ كِتابِ الخَلْعِ والطَّلَاقِ . السننُ الكُبرى ٧ / ٣٣٤ . والإمامُ أَحْمَدُ ، فِي : المسندُ ٢ / ٦ .

(١٤) لَمْ نَجِدْ هَذَا اللَّفْظَ عَنْ نافعٍ ، وَلِئِنْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ سَالمٍ ، فِي : بابِ تَحْرِيمِ طَلَّاقِ الحائِضِ بِغَيْرِ رِضاها ... ، مِنْ كِتابِ الطَّلَاقِ . صحيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٩٥ . وَالبَيْهَقِيُّ ، عَنْ سَالمٍ أَيْضًا ، فِي : بابِ ما جاء فِي طَلَّاقِ السَّنَةِ وَطَلَّاقِ البدْعَةِ ، مِنْ كِتابِ الخَلْعِ والطَّلَاقِ . السننُ الكُبرى ٧ / ٣٢٤ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « وَاسْتَحَقَّ » . وَهو اسْتِفْهامٌ إنْكارٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : نَعَمْ تُحْتَسَبُ ، وَلَا يَمْتَنِعُ احْتِسابُها الْعِجْزُ وَحِمَاقَتُهُ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بابِ إِذا طَلَّقْتَ الحائِضَ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقُ ، مِنْ كِتابِ الطَّلَاقِ . صحيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ٥٢ ، ٥٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بابِ تَحْرِيمِ طَلَّاقِ الحائِضِ بِغَيْرِ رِضاها ، مِنْ كِتابِ الطَّلَاقِ . صحيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ .

كما أَخْرَجَهُ أَبُو داودَ ، فِي : بابِ فِي طَلَّاقِ السَّنَةِ ، مِنْ كِتابِ الطَّلَاقِ . سننُ أَبِي داودَ ١ / ٥٠٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بابِ ما جاء فِي طَلَّاقِ السَّنَةِ ، مِنْ كِتابِ الطَّلَاقِ . عارِضَةُ الْأُحْوذِيِّ ٥ / ١٢٣ ، ١٢٤ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بابِ طَلَّاقِ السَّنَةِ ، مِنْ كِتابِ الطَّلَاقِ . سننُ ابْنِ مَاجَةٍ ١ / ٦٥١ .

(١٦) فِي ب ، م : « هِيَ » .



النكاح ، واستبقاؤه ههنا واجب ؛ بدليل تحريم الطلاق ، ولأن الرجعة إمساك للزوجة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(١٧)</sup> . فوجب ذلك ، كما إمساكها قبل الطلاق . وقال مالك ، وداود : يُجْبَرُ عَلَى رَجْعَتِهَا . قال أصحاب مالك : يُجْبَرُ عَلَى رَجْعَتِهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ . إِلَّا أَشْهَبَ ، قال : مَا لَمْ تَطْهَرْ ، ثُمَّ تَحِيضُ ، ثُمَّ تَطْهُرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ رَجْعَتُهَا فِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ طَلَّاقٌ لَا يَرْتَفَعُ بِالرَّجْعَةِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الرَّجْعَةُ فِيهِ ، كَالطَّلَاقِ فِي طَهْرِ مَسَّهَا فِيهِ ، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَجِبُ . حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ . وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْمَعْنَى يَنْتَقِضُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ . وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالرَّجْعَةِ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** فَإِنْ رَاجَعَهَا ، وَجِبَ إِمْسَاكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ، وَاسْتَحَبَّ إِمْسَاكُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ تَطْهَرَ ، عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ <sup>(١٨)</sup> عَمْرِو الذِّي رَوَيْنَاهُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهَا ، / أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَكَاذُ تُعْلَمُ صِحَّتُهَا إِلَّا بِالْوَطْءِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُبْتَغَى <sup>(١٩)</sup> مِنَ النِّكَاحِ ، وَلَا يَحْصُلُ الْوَطْءُ إِلَّا فِي الطَّهْرِ ، فَإِذَا وَطَّئَهَا حَرَّمَ طَلَّاقُهَا فِيهِ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ، وَاعْتَبَرْنَا مَظْنَةَ الْوَطْءِ وَمَحَلَّهُ لَا حَقِيقَتَهُ ، وَمِنْهَا أَنَّ الطَّلَاقَ كُرِهَ فِي الْحَيْضِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ ، فَلَوْ طَلَّقَهَا عَقِيبَ الرَّجْعَةِ مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ ، كَانَتْ فِي مَعْنَى الْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَكَانَتْ تُبْنَى عَلَى عِدَّتِهَا ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطْعَ حُكْمِ الطَّلَاقِ بِالْوَطْءِ ، وَاعْتَبَرَ الطَّهْرَ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ الْوَطْءِ ، فَإِذَا وَطَّئَ حَرَّمَ طَلَّاقُهَا حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مُرَّةٌ أَنْ يُرَاجَعَ ، فَإِذَا طَهَّرَتْ مَسَّهَا ، حَتَّى إِذَا طَهَّرَتْ أُخْرَى ، فَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا » . رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَمِنْهَا ، أَنَّهُ عُوقِبَ عَلَى إِيقَاعِهِ فِي الْوَقْتِ الْمُحَرَّمِ بِمَنْعِهِ مِنْهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ . وَذَكَرَ غَيْرَ هَذَا . فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الطَّهْرِ

(١٧) سورة البقرة ٢٣١ .

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩) في ب ، م : المبتغى .

الذى يلى الحيضة قبل أن يمسهَا ، فهو طلاقٌ سنّة . وقال أصحابُ مالكٍ : لا يُطْلَقُهَا حتى تُطَهَّرَ ، ثم تَحِيضَ ، ثم تُطَهَّرَ ، على ما جاء في الحديث . ولنا ، قوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ ﴾ . وهذا مُطْلَقٌ لِلْعِدَّةِ ، فيَدْخُلُ في الأمر . وقد رَوَى يُونُسُ ابنُ جُبَيْرٍ ، وسعيدُ بنُ جبیر ، وابنُ سيرين ، وزيدُ بنُ أسلم ، وأبو الزُّبَيْرِ ، عن ابنِ عمر ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أمره أن يُراجِعَهَا حتى تُطَهَّرَ ، ثم إن شاء طَلَّقَ ، وإن شاء أَمْسَكَ . ولم يذكروا تلك الزيادة . وهو حديثٌ صحيحٌ مُتَّفَقٌ عليه . ولأنَّه طَهَّرَ لم يَمْسَها فيه ، فأشبهه الطَّهْرُ<sup>(٢٠)</sup> الثاني ، وحديثهم محمولٌ على الاستِحْبَابِ .

١٢٤٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي طَهْرٍ لَمْ يُصِبْهَا فِيهِ ، كَانَ أَيْضًا لِلْسِّنَةِ ، وَكَانَ تَارِكًا لِلِاخْتِيَارِ )

اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث ؛ فروى عنه أنه غير مُحَرَّم . اختاره الخِرَقِيُّ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ، وأبى ثَوْرٍ ، وداود . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وعبد الرحمن بن عوف ، والشَّعْبِيُّ ؛ لأنَّ عُوَيْمَرَ الْعَجْلَانِيَّ لَمَّا لَاعَنَ امرأته ، قال : كذبتُ عليها يا رسولَ اللَّهِ إنَّ أَمْسَكْتُهَا . فطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قبل أن يأمره رسولُ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عليه<sup>(١)</sup> . ولم يُنْقَلْ إنكارُ النَّبِيِّ ﷺ . وعن عائشة أن امرأة رِفَاعَةَ جاءت إلى رسولِ

(٢٠) سقط من : ب ، م .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من أجاز طلاق الثلاث لقول الله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب من أظهر الفاحشة ... ، من كتاب الحدود ، وفي : باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٧ / ٥٤ ، ٥٥ ، ٨ ، ٢١٧ / ٩ ، ١٢١ . ومسلم ، في : كتاب اللعان . صحيح مسلم ٢ / ١١٢٩ - ١١٣٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اللعان ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٢٠ . والنسائي ، في : باب الرخصة في ذلك ، وباب بدء اللعان ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١١٧ ، ١٤٠ . والدارمي ، في : باب في اللعان ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٥٠ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في اللعان ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٢ / ٥٦٦ ، ٥٦٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٣١ ، ٣٣٧ .



الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، إن رفاعة طلقني ، فبنت طلاقى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وفي حديث فاطمة بنت قيس ، / أن زوجها أرسل إليها بثلاث تطليقات <sup>(٣)</sup> . ولأنه طلاق جاز تفريقه ، فجاز جمعه ، كطلاق النساء . والرواية الثانية ، أن جمع الثلاث طلاق بدعة ، مُحَرَّمٌ . اختارها أبو بكر ، وأبو حفص . روى ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة . قال علي ، رضى الله عنه : لا يطلق أحدٌ للسنة فيندم . وفي رواية قال : يُطَلَّقُها واحدة ، ثم يدعها ما بينها وبين أن تحيض ثلاث حيض ، فمتى شاء راجعها <sup>(٤)</sup> . وعن عمر ، رضى الله عنه ، أنه كان إذا أتى برجل طلق ثلاثاً ، أوجعه ضرباً <sup>(٥)</sup> . وعن مالك بن الحارث قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : إن عمتي طلق امرأتها ثلاثاً . فقال : إن عمك عصى الله ، وأطاع الشيطان ، فلم يجعل الله له مخرجاً <sup>(٦)</sup> . ووجه ذلك قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ . إلى قوله : ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلَ اللَّهِ يُحَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُراً ﴾ <sup>(٧)</sup> . ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾ <sup>(٨)</sup> . ﴿ وَمَنْ ﴾

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٣ .

(٣) تقدم تخريجه في : ٦ / ٣٠٧ ، ٩ / ٥٦٧ .

(٤) تقدم تخريجهما في صفحة ٣٢٧ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كن مجموعات ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٧ / ٣٣٤ . وعبد الرزاق ، في : باب المطلق ثلاثاً ، من كتاب الطلاق . المصنف ٦ / ٣٩٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب التعدي في الطلاق ، من كتاب الطلاق . السنن ٣ / ١ / ٢٦٤ .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : باب من جعل الثلاث واحدة وما ورد في خلاف ذلك ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٧ / ٣٣٧ . وابن أبي شيبة ، في : من كره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثاً ... ، من كتاب الطلاق . المصنف ٥ / ١١ . وسعيد بن منصور ، في : باب التعدي في الطلاق ، من كتاب الطلاق . السنن ٣ / ١ / ٢٦٢ .

(٧) سورة الطلاق ١ .

(٨) سورة الطلاق ٢ .

يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴿٩﴾ . (١٠) وَمَنْ جَمَعَ الثَّلَاثَ لَمْ يَتَّقِ لَهُ أَمْرٌ يَحْدُثُ ، وَلَا يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا وَلَا مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا (١١) . وَرَوَى النَّسَائِيُّ (١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا ، فَعَضِبَ ، ثُمَّ قَالَ : « أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ ؟ » . حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَقْتُلُهُ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا ؟ قَالَ : « إِذَا عَصَيْتَ رَبَّكَ ، وَبَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ » (١٣) . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (١٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ (١٥) أَلْبَتَّةَ ، فَعَضِبَ ، وَقَالَ : « تَتَّخِذُونَ آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا ، أَوْ دِينَ اللَّهِ هُزُؤًا أَوْ لَعِبًا (١٦) ؟ مَنْ طَلَّقَ أَلْبَتَّةَ الزَّمَانُ ثَلَاثًا ، لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » . وَلِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ لِلْبُضْعِ بِقَوْلِ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَحَرَّمَ كَالظُّهَارِ ، بَلْ هَذَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الظُّهَارَ يَرْتَفَعُ تَحْرِيمُهُ بِالتَّكْفِيرِ ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ لِلزَّوْجِ إِلَى رَفْعِهِ بِحَالٍ ، وَلِأَنَّهُ ضَرَرٌ وَإِضْرَارٌ بِنَفْسِهِ وَبِامْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ ، وَرُبَّمَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَى عَوْدِهِ إِلَيْهَا حَرَامًا ، أَوْ بِحِيلَةٍ لَا تُزِيلُ التَّحْرِيمَ ، وَوُقُوعِ النَّدَمِ ، وَخَسَارَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّحْرِيمِ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ ، الَّذِي ضَرَرُهُ بَقَاؤُهَا فِي الْعِدَّةِ أَيَّامًا يَسِيرَةً ، أَوْ الطَّلَاقِ فِي طَهْرِ مَسْئَلِهَا فِيهِ ، الَّذِي ضَرَرُهُ احْتِمَالُ النَّدَمِ بِظُهُورِ الْحَمْلِ ؛ فَإِنَّ ضَرَرَ جَمْعِ الثَّلَاثِ يَتَضَاعَفُ عَلَى ذَلِكَ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ، / فَالتَّحْرِيمُ ثُمَّ تَنْبِيْهُ عَلَى التَّحْرِيمِ هُنَا ، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَوَاهُ الْأَثَرُ وَغَيْرُهُ ، وَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا فِي عَصَرِهِمْ خِلَافُ قَوْلِهِمْ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا .

(٩) سورة الطلاق ٤ .

(١٠-١١) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١١) في : باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليب ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١١٦ .

(١٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٧ .

(١٣) في : كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره . سنن الدارقطني ٤ / ٢٠ .

(١٤) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٥) في ١ : « ولعبا » .



وَأَمَّا حَدِيثُ الْمُتْلَعَيْنِ فَغَيْرُ لَازِمٍ ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ لَمْ تَقَعْ بِالطَّلَاقِ ، فَإِنَّهَا وَقَعَتْ بِمُجَرَّدِ  
لِعَانِهِمَا . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِمُجَرَّدِ لِعَانِ الزَّوْجِ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ . ثُمَّ إِنَّ اللَّعَانَ يُوجِبُ  
تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا ، فَالطَّلَاقُ بَعْدَهُ كَالطَّلَاقِ بَعْدَ انْفِسَاخِ النِّكَاحِ بِالرِّضَاعِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ  
جَمْعَ الثَّلَاثِ إِنَّمَا حَرَّمَ لَمَّا يَتَعَقَّبُهُ <sup>(١٦)</sup> مِنَ النَّدَمِ ، وَيَحْصُلُ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ ، وَيَفُوتُ عَلَيْهِ مِنَ  
حِلِّ نِكَاحِهَا ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالطَّلَاقِ بَعْدَ اللَّعَانِ ، لِحُصُولِهِ بِاللَّعَانِ ، وَسَائِرُ  
الْأَحَادِيثِ لَمْ يَقَعْ فِيهَا جَمْعُ الثَّلَاثِ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَكُونُ مُقَرَّرًا عَلَيْهِ ، وَلَا حَضَرَ  
الْمُطَلَّقُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أُخْبِرَ بِذَلِكَ لِيُنْكَرَ عَلَيْهِ . عَلَى أَنَّ حَدِيثَ فَاطِمَةَ ، قَدْ جَاءَ  
فِيهِ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهَا بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا مِنْ طَلَاقِهَا ، وَحَدِيثُ امْرَأَةِ رِفَاعَةَ جَاءَ فِيهِ أَنَّهُ  
طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ جَمْعُ الثَّلَاثِ ، وَلَا  
خِلَافٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ فِي أَنَّ الْإِخْتِيَارَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُطَلَّقَ وَاحِدَةً ، ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ  
عِدَّتُهَا ، إِلَّا مَا حَكَيْنَا مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يُطَلَّقُهَا فِي كُلِّ قَرَاءَةٍ طَلَّقَهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛  
فَإِنَّ فِي ذَلِكَ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَمُوَافَقَةً لِقَوْلِ السَّلَفِ ، وَأَمَّا مِنَ النَّدَمِ ، فَإِنَّهُ مَتَى  
نَدِمَ رَاجِعَهَا ، فَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ بَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، فَلَهُ نِكَاحُهَا . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّدِينَ : إِنْ  
عَلِيَاءُ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، قَالَ : لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَخَذُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ مِنَ الطَّلَاقِ ، مَا يَتَّبِعُ رَجُلٌ نَفْسَهُ  
امْرَأَةً أَبَدًا ، يُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَةً ثُمَّ يَدْعُهَا ، مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَحِيضَ ثَلَاثًا ، فَمَتَى شَاءَ رَاجِعَهَا .  
رَوَاهُ النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ <sup>(١٧)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَ الطَّلَاقَ الَّذِي هُوَ  
الطَّلَاقُ ، فَلْيُمِهِلْ ، حَتَّى إِذَا حَاضَتْ ثُمَّ طَهُرَتْ ، طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً فِي غَيْرِ جَمَاعٍ ، ثُمَّ  
يَدْعُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا <sup>(١٨)</sup> ، وَلَا يُطَلِّقُهَا ثَلَاثًا وَهِيَ حَامِلٌ ، فَيَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْهِ نَفَقَتَهَا  
وَأَجَرَ رِضَاعِهَا ، وَيُنْدِمُهُ اللَّهُ ، فَلَا يَسْتَطِيعُ إِلَيْهَا سَبِيلًا <sup>(١٩)</sup> .

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « يَتَعَقَّبُهُ » .

(١٧) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٢٧ .

(١٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٩) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِيهِ إِذَا طَلَّقَهَا وَهِيَ حَامِلٌ ؟ مَنْ قَالَ عَلَيْهِ النِّفَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ١٥١ .

**فصل :** وإن طَلَّقَ ثلاثاً بكلمة واحدة ، وَقَعَ الثلاث ، وَحُرِّمَتْ عليه حتى تَنْكِحَ زوجاً غيره ، لا<sup>(٢٠)</sup> فرق بين قبل الدُّخُولِ وبعده . رَوَى ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ ، وأبي هُرَيْرَةَ ، وابنِ عمرَ ، وعبدِ اللَّهِ بنِ عمرو ، / وابنِ مسعودٍ ، وأنسٍ . وهو قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ والأئمةِ بعدهم . وكان عطاءً ، وطاوسٌ ، وسعيدُ بنُ جبَّيرٍ ، وأبو الشعثاء<sup>(٢١)</sup> ، وعمرو بنُ دينارٍ ، يقولون : مَنْ طَلَّقَ الْبِكْرَ ثلاثَةً فهي واحدة . وَرَوَى طاوُسٌ عن ابنِ عَبَّاسٍ ، قال : كان الطَّلَاقُ على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ وأبي بكرٍ وسنتين من خلافةِ عمرَ ، طلاقُ الثلاثِ واحدةً . رَوَاهُ أبو داود<sup>(٢٢)</sup> . وَرَوَى سعيدُ بنُ جبَّيرٍ ، وعمرو بنُ دينارٍ ، ومُجَاهِدٌ ، ومالكُ بنُ الحارثِ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، خلافَ روايةِ طاوُسٍ ، أَخْرَجَهُ أيضاً أبو داود<sup>(٢٣)</sup> . وأفتى ابنُ عَبَّاسٍ بخلافِ ما رَوَاهُ<sup>(٢٤)</sup> عنه طاوُسٌ . وقد ذكرنا حديثَ ابنِ عمرَ : أَرَأَيْتَ لو طَلَّقْتُهَا ثلاثاً . وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٢٥)</sup> ، بإسناده عن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ ، قال : طَلَّقَ بَعْضُ آبَائِي امْرَأَتَهُ أَلْفًا ، فَأَنْطَلَقَ بَنُوهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَانَا طَلَّقَ أُمَّنَا أَلْفًا ، فَهَلْ لَهُ مَخْرَجٌ ؟ فَقَالَ : « إِنَّ أَبَاكُمْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ مَخْرَجًا ، بَاءَتْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ ، وَتِسْعُمِائَةٍ وَسَبْعَةٍ وَتِسْعُونَ إِنْ تَمَّ فِي عُنُقِهِ » . وَلَأنَّ النِّكَاحَ مِلْكٌ يَصِحُّ إِزَالَتُهُ مُتَفَرِّقًا ، فَصَحَّ مُجْتَمِعًا ، كَسَائِرِ الْأَمْلاكِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ ، فَقَدْ صَحَّحَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ بِخِلَافِهِ ، وَأَفْتَى أَيْضًا بِخِلَافِهِ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ ، بِأَيِّ شَيْءٍ تَدْفَعُهُ ؟ فَقَالَ : أَدْفَعُهُ بِرَوَايَةِ النَّاسِ عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ مِنْ وُجُوهِ خِلَافِهِ . ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ عِدَّةٍ ، عَنْ ابنِ

(٢٠) في ب ، م : د ولا .

(٢١) أبو الشعثاء هو جابر بن زيد الأزدي ، وتقدم في : ١ / ٣٩ .

(٢٢) في : باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٠٩ .  
كما أَخْرَجَهُ مسلم ، في : باب طلاق الثلاث ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٤ .

(٢٣) في : باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٠٨ .

(٢٤) في ١ : د روى .

(٢٥) في : كتاب الطلاق والخلع والإبلاء وغيره ، سنن الدارقطني ٤ / ٢٠ .



عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِهِ ، أَنَّهَا ثَلَاثٌ . وَقِيلَ : مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُطَلِّقُونَ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ عَمْرُ مَا كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ بَكْرٍ ، وَلَا يَسُوغُ لِابْنِ عَبَّاسٍ أَنْ يَرَوِيَ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُفْتِيَ بِخِلَافِهِ .

**فصل :** وَإِنْ طَلَّقَ اثْنَتَيْنِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ<sup>(٢٦)</sup> ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، فَهُوَ لِلسُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَرِّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَمْ يَسُدَّ عَلَى نَفْسِهِ الْمَخْرَجَ مِنَ النَّدَمِ ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ عَلَى نَفْسِهِ طَلْقَةً جَعَلَهَا اللَّهُ لَهُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ تَحْصُلُ بِهَا ، فَكَانَ مَكْرُوهًا ، كَتَضْيِيعِ الْمَالِ .

١٢٤٩ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ . وَكَانَتْ حَامِلًا أَوْ طَاهِرًا طَهْرًا<sup>(١)</sup> لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ ، فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا ، لَزِمَهَا الطَّلَاقُ إِذَا طَهَّرَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ<sup>(٢)</sup> طَاهِرًا طَهْرًا<sup>(٣)</sup> مُجَامِعَةً فِيهِ ، فَإِذَا طَهَّرَتْ مِنَ الْخِيْضَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، لَزِمَهَا / الطَّلَاقُ )

ظ ١٨٧/٧

وجملة ذلك أَنَّهُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ . فَمَعْنَاهُ فِي وَقْتِ السُّنَّةِ ، فَإِنْ كَانَتْ طَاهِرًا غَيْرَ مُجَامِعَةٍ فِيهِ ، فَهُوَ وَقْتُ السُّنَّةِ عَلَى<sup>(٣)</sup> مَا أَسْلَفْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْحَمْلَ<sup>(٤)</sup> طَلَقُهَا لِلسُّنَّةِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ : «ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ<sup>(٥)</sup> . فَأَمَرَهُ بِالطَّلَاقِ فِي الطَّهْرِ أَوْ فِي الْحَمْلِ ، فَطَلَاقُ السُّنَّةِ مَا وَافَقَ الْأَمْرَ ، وَلِأَنَّ مُطَلِّقَ

(٢٦) سقط من : أ ، ب ، م .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢-٢) سقط من : أ : « طهرا » ، وفي ب ، م : « طاهرة » .

(٣) في ب ، م : « عن » .

(٤) في الأصل ، أ : « الحال » .

(٥) تقدم تحريجه في : ١ / ٤٤٤ .

الحامل التي استبان حملها قد دخل على بصيرة ، فلا يخاف ظهور أمر يتجدد به الندم ، وليست مرتابة ؛ لعدم اشتباه الأمر عليها ، فإذا قال لها : أنت طالق للسنة . في هاتين الحالتين ، طَلَّقَتْ ؛ لأنه وصف الطَّلَاقَ بصِفَتِها ، فَوَقَعَتْ<sup>(٦)</sup> في الحال . وإن قال ذلك لحائض ، لم تقع في الحال ؛ لأن طلاقها طلاقٌ بدعي . لكن إذا طهرت طَلَّقَتْ ؛ لأن الصفة وجدت حينئذ ، فصار كأنه قال : أنت طالق في النهار . فإن كانت في النهار طَلَّقَتْ ، وإن كانت في الليل طَلَّقَتْ إذا جاء النهار . وإن كانت في طهر جامعها فيه ، لم يقع حتى تحيض ثم تطهر ؛ لأن الطهر الذي جامعها فيه والحيض بعده زمان بدعي ، فإذا طهرت من الحيضة المستقبلة ، طَلَّقَتْ حينئذ ؛ لأن الصفة وجدت . وهذا كله مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ولا أعلم فيه مخالفا . فإن أولج في آخر الحيضة<sup>(٧)</sup> ، واتصل بأول الطهر ، أو أولج مع أول الطهر ، لم يقع الطلاق في ذلك الطهر ، لكن متى جاء طهر لم يجامعها فيه ، طَلَّقَتْ في أوله . وهذا كله مذهب الشافعي ، ولا أعلم فيه مخالفا .

**فصل : إذا انقطع الدم من الحيض ، فقد دخل زمان السنة ، ويقع عليها طلاق السنة** وإن لم تغتسل . كذلك قال أحمد . وهو ظاهر كلام الخرقي . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن طهرت لأكثر الحيض مثل ذلك ، وإن انقطع الدم لدون أكثره ، لم يقع حتى تغتسل ، أو تتيمم عند عدم الماء وتصلّى ، أو يخرج عنها وقت صلاة ؛ لأنه متى لم يوجد ذلك<sup>(٨)</sup> ، فما حكمنا بانقطاع حيضها . ولنا ، أنها طاهرة . فوقع بها طلاق السنة ، كالتى طهرت لأكثر الحيض ؛ والدليل على أنها طاهرة ، أنها تؤمر بالغسل ، ويلزمها ذلك ، ويصح منها ، وتؤمر بالصلاة ، وتصح صلاتها ، ولأن في حديث ابن عمر : « فإذا طهرت ، / طلقها إن شاء » . وما قاله غير صحيح ، فإننا لو لم نحكم بالطهر ، لما أمرناها بالغسل ، ولا صح منها .

(٦) في ١ : « فطلقت » .

(٧) في ١ ، ب ، م : « الحيض » .

(٨) سقط من : ١ ، ب ، م .



١٢٥٠ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ . وَهِيَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ ، لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى يُصْبِحَ أَوْ تَحِيضَ )

هذه المسألة عكسُ تلك ؛ فإنه وصف الطَّلَقة بأنها لبِدْعَةٍ ، إن قال ذلك لحائض أو طاهرٍ مُجَامَعَةٍ فِيهِ ، وقع الطَّلَاقُ في الحال ؛ لأنه وصف الطَّلَقة بصِفَتِهَا . وإن كانت في طَهْرٍ لم يُصْبِحْ فِيهِ ، لم يَقَعْ في الحال ، فإذا حاضَتْ طَلَّقَتْ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْحَيْضِ ، وإن أَصَابَهَا طَلَّقَتْ بِالتَّقَاءِ الْخِتَائِيِّ ، فإن نَزَعَ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup> ، وإن أَوْلَجَ بَعْدَ النَّزْعِ ، فَقَدْ وَطِئَ مُطَلَّقَتَهُ ، وبَاقِي بَيَانِ حُكْمِ ذَلِكَ . وإن أَصَابَهَا ، واستدامَ ذَلِكَ ، فسندُكُرها أيضًا إن شاءَ اللهُ تعالى فيما بَعْدُ .

**فصل :** فإن قال لطاهرٍ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ فِي الْحَالِ . فقد قيل : إن الصِّفَةَ تُلْغُو ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ ؛ لأنه وصفها بما لا تُنْصَفُ بِهِ ، فَلَعَبَتِ الصِّفَةُ دُونَ الطَّلَاقِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ فِي الْحَالِ ثَلَاثًا ؛ لأنَّ ذَلِكَ طَلَاقٌ بِدْعَةٍ ، فأنْصَرَفَ الوَصْفُ بِالْبِدْعَةِ إِلَيْهِ ، لتَعْدِيرِ صِفَةِ الْبِدْعَةِ مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى . وإن قال لحائضٍ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُنَّةِ فِي الْحَالِ ، لَعَبَتِ الصِّفَةُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ؛ لأنه وصف الطَّلَقة بما لا تُنْصَفُ بِهِ . وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسُنَّةِ ، وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ . طَلَّقْتَ ثَلَاثًا فِي الْحَالِ ، بِنَاءً عَلَى مَا سَنَدُكُره .

**فصل :** وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسُنَّةِ . فالمنصوصُ عن أحمدَ ، أَنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا إِنْ كَانَتْ طَاهِرًا طَهْرًا<sup>(٢)</sup> غَيْرَ مُجَامَعَةٍ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا ، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا إِذَا طَهَّرْتَ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . وقال القاضي ، وأبو الحُطَّابِ : هذا على الرَّوَايةِ الَّتِي قَالَ فِيهَا : إِنْ جُمِعَ الثَّلَاثُ يَكُونُ سُنَّةً ، فَأَمَّا عَلَى الرَّوَايةِ الْأُخْرَى ، فَإِذَا طَهَّرْتَ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ، وَتَطْلُقُ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ فِي نِكَاحَيْنِ آخَرَيْنِ ، أَوْ بَعْدَ رَجْعَتَيْنِ . وقد أنكرَ أحمدُ هذا ، فقال في رَوَايةٍ مُهَنَّا : إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسُنَّةِ . قد اختلفوا فِيهِ ،

(١) في ب ، م : عليها .

(٢) سقط من : أ ، ب ، م .

فمنهم من يقول : يَقَعُ عليها السَّاعَةُ واحدةٌ ، فلو راجعها تَقَعُ عليها تَطْلِيقَةُ أُخْرَى ، وتكونُ عنده على أُخْرَى . وما يُعْجِبُنِي قولهم هذا . فَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحْمَدَ أَوْقَعَ الثَّلَاثَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عنده سُنَّةٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَوْقَعَها لَوْصِفِهِ الثَّلَاثَ بما لا تَتَّصِفُ به ، فَالْعَى الصِّفَةُ ، وَأَوْقَعَ / الطَّلَاقَ ، كما لو قال لحائضٍ : أنت طالقٌ في الحالِ للسُّنَّةِ . وقد قال ، في رواية أبي الحارث ، ما يدلُّ على هذا ، قال : يَقَعُ عليها الثَّلَاثُ ، ولا معنى لقوله : للسُّنَّةِ . وقال أبو حنيفة : يَقَعُ في كُلِّ قرءٍ طَلْقَةٌ ، وإن كانت من ذواتِ الأشهرِ وقعَ في كُلِّ شهرٍ طَلْقَةٌ . وبناه على أصله في أَنَّ السُّنَّةَ تَفْرِيقُ الثَّلَاثِ على الأطهارِ ، وقد بيَّنا أَنَّ ذلك في حُكْمِ جَمْعِ الثَّلَاثِ . وإن<sup>(٣)</sup> قال : أَرَدْتُ بقولي : للسُّنَّةِ إيقاعَ واحدةٍ في الحالِ ، واثنَتَيْنِ في نكاحَيْنِ آخَرَيْنِ . قُبِلَ منه ، وإن قال : أَرَدْتُ أَن يَقَعَ في كُلِّ قرءٍ طَلْقَةٌ . قُبِلَ أيضًا ؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ طائفةٍ من أهلِ العلمِ ، وقد وردَ به الأثرُ ، فلا يَبْعُدُ أن يُريدَهُ . وقال أصحابنا : يَدِينُ<sup>(٤)</sup> . وهل يُقْبَلُ في الحُكْمِ ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أحدهما ، لا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ ذلك ليس بِسُنَّةٍ . والثاني ، يُقْبَلُ ؛ لما قَدَّمْنَا . فإن كانت في زمنِ البِدْعَةِ ، فقال : سَبَقَ لسانِي إلى<sup>(٥)</sup> قولي : للسُّنَّةِ<sup>(٥)</sup> ، ولم أَرِدْهُ ، وإنَّما أَرَدْتُ الإيقاعَ في الحالِ . وقعَ في الحالِ ؛ لِأَنَّهُ مالِكٌ لإيقاعِها ، فإذا اعترفَ بما يُوقِعُها ، قُبِلَ منه .

**فصل :** إذا قال : أنت طالقٌ ثلاثًا بعضُهنَّ للسُّنَّةِ ، وبعضُهنَّ للبِدْعَةِ . طَلَّقْتَ في الحالِ طَلَّقْتَيْنِ ، وتأخَّرتِ الثالثةُ إلى الحالِ<sup>(٦)</sup> الأُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ سَوَّى بين الحالَيْنِ ، فاقتضى الظاهرُ أن يكونا سواءً ، فيقعُ في الحالِ طَلْقَةٌ ونصفٌ ، ثم يكْمُلُ النِّصْفُ ؛ لَكُونِ الطَّلَاقِ لا يَتَّبَعُ ، فيقعُ طَلْقَتانِ . وَيَحْتَمِلُ أن يَقَعَ طَلْقَةٌ ، وتأخَّرَ اثنتانِ إلى الحالِ الأُخْرَى ؛ لِأَنَّ البَعْضَ يَقَعُ على ما دونِ الكُلِّ ، ويتناولُ القليلَ من ذلك والكثيرَ ، فيقعُ أَقْلُ

(٣) في ١ ، ب ، م : « فإن » .

(٤) أي يقبل دينًا .

(٥-٥) في ب ، م : « قول السنة » .

(٦) سقط من : ب ، م .



ما يَقَعُ عليه الاسمُ ؛ لَأَنَّهُ اليَقِينُ ، وما زاد لا يَقَعُ بالشكِّ ، فبتأخُّرُ إلى الحالِ الأخرى .  
 فإن قيل : فلم لا يَقَعُ من كلِّ طَلْقَةٍ بعضها ، ثم تَكْمُلُ ، فيَقَعُ الثلاثُ ؟ قلنا : متى  
 أُمَكِّنَتِ الْقِسْمَةُ من غيرِ تَكْسِيرٍ ، وَجَبَتْ <sup>(٧)</sup> الْقِسْمَةُ على الصُّحَّةِ . وإن قال : نَصْفُهَا  
 لِلسُّنَّةِ ، ونَصْفُهَا لِلْبِدْعَةِ . وَقَعَ في الحالِ طَلْقَتَانِ ، وتأخَّرتِ الثالثةُ . وإن قال : طَلْقَتَانِ  
 لِلسُّنَّةِ ، وواحدةٌ لِلْبِدْعَةِ ، أو طَلْقَتَانِ لِلْبِدْعَةِ ، وواحدةٌ لِلسُّنَّةِ . فهو على ما قال . وإن  
 أَطْلَقَ ، ثم قال : نَوَيْتُ ذلكَ . فإن فُسِّرَ نِيَّتُهُ بما يُوقَعُ في الحالِ طَلْقَتَيْنِ <sup>(٨)</sup> ، قُبِلَ ؛ لَأَنَّهُ  
 مُقْتَضَى الإِطْلَاقِ ، ولَأَنَّهُ غيرُ مُتَّهِمٍ فيه . وإن فُسِّرَها بما يُوقَعُ طَلْقَةً واحدةً ، ويُؤخَّرُ  
 اثْنَتَيْنِ ، دِينٌ فيما بينه وبينَ الله تعالى . وهل يُقْبَلُ في الحُكْمِ ؟ فيه وَجْهَانِ ؛ أَظْهَرُهُما ،  
 أَنَّهُ يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّ البعضَ حَقِيقَةٌ في القليلِ / والكثيرِ ، فما فُسِّرَ كلامُهُ به لا يُخَالِفُ  
 الحَقِيقَةَ ، فيَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ . والثاني ، لا يُقْبَلُ ؛ لَأَنَّهُ فُسِّرَ كلامُهُ بِأَخْفَ مِمَّا يَلْزَمُهُ حالةُ  
 الإِطْلَاقِ . ومذهبُ الشَّافِعِيِّ على نحوِ هذا . فإن قال : أَنْتِ طالِقٌ ثلاثًا ، بعضها  
 لِلسُّنَّةِ . ولم يَذْكُرْ شيئًا آخَرَ ، اِحْتَمَلُ أَنْ تكونَ كالتى قبلَها ؛ لَأَنَّهُ يَلْزَمُ من ذلكَ أَنْ يكونَ  
 بعضها لِلْبِدْعَةِ ، فَأُشْبِهَ ما لو صرَّحَ به . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ <sup>(٩)</sup> لا يَقَعُ في الحالِ إِلَّا واحدةً ؛ لَأَنَّهُ لم  
 يُسَوِّ بينَ الحالَيْنِ ، والبعضُ لا يَقْتَضِي النُّصْفَ ، فتَقَعُ الواحدةُ ؛ لَأَنَّهَا <sup>(١٠)</sup> اليَقِينُ ، والزَّائِدُ  
 لا يَقَعُ بالشكِّ . وكذلك لو قال : بعضها لِلسُّنَّةِ وباقيها لِلْبِدْعَةِ ، أو سائرُها لِلْبِدْعَةِ .

**فصل :** إذا قال : أَنْتِ طالِقٌ إذا قَدِمَ زيدٌ . فَقَدِمَ زيدٌ <sup>(١١)</sup> وهى حائِضٌ ، طَلَّقَتْ  
 لِلْبِدْعَةِ ، ولم يَأْتِمْ ؛ لَأَنَّهُ لم يَقْصِدْهُ . وإن قال : أَنْتِ طالِقٌ إذا قَدِمَ زيدٌ لِلسُّنَّةِ . فَقَدِمَ  
 زيدٌ <sup>(١٢)</sup> في زَمَانِ السُّنَّةِ ، طَلَّقَتْ . وإن قَدِمَ في زَمَانِ البِدْعَةِ ، لم يَقَعْ ، حتى إذا صارَتْ إلى

(٧) في أ ، ب ، م : « وجب » .

(٨) في النسخ : « طلقتان » .

(٩) في أ : « أن » .

(١٠) في الأصل : « لأنه » .

(١١) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٢) سقط من : ب ، م .

زمانِ السُّنَّةِ وَقَعَ ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ قَالَ حِينَ قَدِمَ زَيْدٌ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ بِقُدُومِ زَيْدٍ عَلَى صِفَةٍ ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا عَلَيْهَا . وَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ . قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، طَلَّقَتْ عِنْدَ قُدُومِهِ ، حَائِضًا كَانَتْ أَوْ طَاهِرًا ؛ لِأَنَّهَا لَا سُنَّةَ لَطَّلَاقِهَا وَلَا بِدْعَةَ . وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا ، وَهِيَ فِي <sup>(١٣)</sup> طَهْرٍ لَمْ يُصَيِّبْهَا فِيهِ ، طَلَّقَتْ . وَإِنْ قَدِمَ فِي زَمَنِ الْبِدْعَةِ ، لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَجِيءَ زَمَنُ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مِمَّنْ لَطَّلَاقُهَا سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ . وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ لِلسُّنَّةِ . فَكَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ فِي زَمَانِ السُّنَّةِ ، وَقَعَ ، وَإِلَّا وَقَعَ إِذَا جَاءَ زَمَانُ السُّنَّةِ .

١٢٥١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَلَوْ قَالَ لَهَا ، وَهِيَ حَائِضٌ ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ . طَلَّقَتْ مِنْ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا سُنَّةَ فِيهِ وَلَا بِدْعَةَ )

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ طَلَاقَ السُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَدْخُولِ بِهَا ، أَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا ، فَلَيْسَ لَطَّلَاقِهَا سُنَّةٌ وَلَا بِدْعَةٌ ، إِلَّا فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ ، عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي حَقِّ الْمَدْخُولِ بِهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ إِنَّمَا كَانَ لَهُ سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ تَطُولُ عَلَيْهَا بِالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ ، وَتُرْتَابُ بِالطَّلَاقِ فِي الطَّهْرِ الَّذِي جَامَعَهَا فِيهِ ، وَيَنْتَفِي عَنْهَا الْأَمْرَانِ بِالطَّلَاقِ فِي الطَّهْرِ الَّذِي لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ ، أَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا ، فَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا تَنْفِي تَطْوِيلُهَا أَوْ الْإِزْتِيَابُ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ / ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ ؛ كَالصَّغِيرَةِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ ، وَالْإِسَاتِ مِنْ <sup>(١)</sup> الْمَحِيضِ لَا سُنَّةَ لَطَّلَاقِهَا وَلَا بِدْعَةَ ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَطُولُ بِطَّلَاقِهَا فِي حَالٍ ، وَلَا تَحْمِلُ فِتْرَتَابُ . وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ الَّتِي اسْتَبَانَ حَمْلُهَا ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُنَّ لَيْسَ لَطَّلَاقُهُنَّ سُنَّةٌ وَلَا بِدْعَةٌ مِنْ جِهَةِ الْوَقْتِ ، فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَإِذَا قَالَ لِأَخِي هَؤُلَاءِ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ أَوْ لِلْبِدْعَةِ . وَقَعَتِ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ ، وَلَعَنَتِ الصُّفَّةُ ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهَا لَا يَتَّصِفُ بِذَلِكَ ،

(١٣) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .



فصار كأنه قال : أنت طالق . ولم يزد . وكذلك إن قال : أنت طالق للسنة والبذعة . أو قال : أنت طالق لا للسنة ولا للبذعة . طلق في الحال ؛ لأنه وصف الطلقة بصفتها . ويحتمل كلام الخرقى أن يكون للحامل طلاق سنة ؛ لأنه طلاق أمر به بقوله ﷺ : « ثُمَّ لِيُطْلَقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا »<sup>(٢)</sup> . وهو أيضا ظاهر كلام أحمد ، فإنه قال : أذهب إلى حديث سالم عن أبيه . يعنى هذا الحديث . ولأنها في حال انتقلت<sup>(٣)</sup> إليها بعد زمن البذعة ، ويمكن أن تنتقل عنها إلى زمان البذعة ، فكان طلاقها طلاق سنة ، كالطاهر من الحيض من غير مجامعة . ويتفرع من هذا ، أنه لو قال لها : أنت طالق للبذعة . لم تطلق في الحال ، فإذا وضعت الحمل طلق ؛ لأن النفاس زمان بذعة ، كالحيض .

**فصل :** وإن قال لصغيرة أو غير مدخول بها : أنت طالق للبذعة . ثم قال : أردت إذا حاضت الصغيرة ، أو أصيبت غير المدخول بها . أو قال لهما : أنتما طالقتان للسنة . وقال : أردت طلاقهما في زمن يصير طلاقهما فيه للسنة . دين فيما بينه وبين الله تعالى . وهل يقبل في الحكم ؟ فيه وجهان ، ذكرهما القاضي ؛ أحدهما ، لا يقبل . وهو مذهب الشافعى ؛ لأنه خلاف الظاهر ، فأشبه ما لو قال : أنت طالق . ثم قال : أردت إذا دخلت الدار . والثاني : يقبل . وهو أشبه<sup>(٤)</sup> بمذهب أحمد ؛ لأنه فسر كلامه بما يحتمله ، فقبل : كما لو قال : أنت طالق ، أنت طالق . وقال : أردت بالثانية إفهامها .

**فصل :** وإذا قال لها في طهر جامعها فيه : أنت طالق للسنة . فيست من المَحِيض ، لم تطلق ؛ لأنه وصف طلاقها بأنه للسنة في زمن يصلح له ، فإذا صارت آيسة ، فليس لطلاقها سنة ، فلم توجد الصفة ، فلا يقع . وكذلك إن استبان حملها ،

(٢) تقدم تخريجه في ١ / ٤٤٤ ..

(٣) في ١ : د انتقل .

(٤) في ب ، م : د الأشبه .

١٩٠/٧ لم يَقَعْ أَيْضًا ، إِلَّا عَلَى قَوْل مَنْ جَعَلَ طَلَاقَ الْحَامِلِ طَلَاقَ سُنَّةٍ / ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ ؛  
لُجُودِ الصِّفَةِ ، كَمَا لَوْ حَاضَتْ ثُمَّ طَهُرَتْ .

**فصل :** إذا قال لها<sup>(٥)</sup> : أَنْتِ طَالِقٌ فِي كُلِّ قَرَّةٍ طَلَّقَتْ . وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْقَرَّةِ ، وَقَعَ فِي  
كُلِّ قَرَّةٍ طَلَّقَتْ . فَإِنْ كَانَتْ فِي الْقَرَّةِ ، وَقَعَتْ بِهَا وَاحِدَةً فِي الْحَالِ ، وَوَقَعَ بِهَا طَلَّقَتَانِ فِي  
قَرَّتَيْنِ آخَرَيْنِ فِي أَوَّلِهِمَا ، سَوَاءٌ قُلْنَا : الْقَرَّةُ الْحَيْضُ أَوِ الْأَطْهَارُ . وَسَوَاءٌ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا  
أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، إِلَّا أَنْ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا تَبَيَّنَ بِالطَّلَاقِ الْأُولَى ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا ، وَقَعَ بِهَا  
فِي الْقَرَّةِ الثَّانِي طَلَّقَتْ أُخْرَى . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الثَّالِثَةِ . وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً ، وَقُلْنَا :  
الْقَرَّةُ الْحَيْضُ . لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَحِيضَ ، فَتَطْلُقْ فِي كُلِّ حَيْضَةٍ طَلَّقَتْ . وَإِنْ قُلْنَا : الْقَرَّةُ  
الْأَطْهَارُ . احْتَمَلْنَا أَنْ تَطْلُقَ فِي الْحَالِ وَاحِدَةً ، ثُمَّ لَا تَطْلُقْ حَتَّى تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَرُ فَتَطْلُقَ  
الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ فِي الطُّهْرِ الْآخِرِ<sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ قَبْلَ الْحَيْضِ كُلُّهُ قَرَّةٌ وَاحِدَةٌ . وَيَحْتَمَلُ  
أَنْ لَا تَطْلُقَ حَتَّى تَطْهَرُ بَعْدَ الْحَيْضِ ؛ لِأَنَّ الْقَرَّةَ هُوَ الطُّهْرُ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ<sup>(٧)</sup> . وَكَذَلِكَ لَوْ  
حَاضَتْ الصَّغِيرَةُ فِي عِدَّتِهَا ، لَمْ تَحْتَسِبْ بِالطُّهْرِ الَّذِي قَبْلَ الْحَيْضِ مِنْ عِدَّتِهَا ، فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ . وَالْحُكْمُ فِي الْحَامِلِ كَالْحُكْمِ فِي الصَّغِيرَةِ ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْحَمْلِ كُلُّهُ قَرَّةٌ وَاحِدَةٌ ، فِي  
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، إِذَا قُلْنَا : الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ ، لَيْسَ بِقَرَّةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ .  
وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً ، فَقَالَ الْقَاضِي : تَطْلُقُ وَاحِدَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ طَلَاقُهَا بِصِفَةِ  
تَسْتَحِيلٍ فِيهَا ، فَلَعَبَتِ الصِّفَةُ<sup>(٨)</sup> وَوَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ .  
وَإِذَا طَلَّقَتِ الْحَامِلُ فِي حَالِ حَمْلِهَا ، بَانَ بَوْضُهَا ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي بِهِ ، فَلَمْ  
يَلْحَقْهَا طَلَاقٌ آخَرُ . فَإِنْ اسْتَأْنَفَ نِكَاحَهَا ، أَوْ رَاجَعَهَا قَبْلَ وَضْعِ حَمْلِهَا ، ثُمَّ طَهُرَتْ  
مِنَ النَّفَاسِ ، طَلَّقَتْ أُخْرَى ، ثُمَّ إِذَا حَاضَتْ ثُمَّ طَهُرَتْ ، وَقَعَتِ الثَّالِثَةُ .

(٥) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٦) في ب ، م زيادة : ثم تطهر .

(٧) في الأصل : حَيْضَتَيْنِ .

(٨) سقط من : ب ، م .



**فصل : فإن قال : أنت طالق للسنة ، إن كان الطلاق يقع عليك للسنة . وهي في زمن السنة ، طلقت بوجود الصفة . وإن لم تكن في زمن السنة ، انحلت الصفة ، ولم يقع بحال ؛ لأن الشرط ما وجد . وكذلك إن قال : أنت طالق للبذعة ، إن كان الطلاق يقع عليك للبذعة . إن كانت في زمن البذعة ، وقع ، وإلا لم يقع بحال . فإن كانت ممن لا سنة لطلاقها ولا بذعة ، فذكر القاضي فيها احتمالين ؛ أحدهما ، لا يقع في المسألتين ؛ لأن الصفة ما وجدت ، فأشبه ما لو قال : أنت طالق / ، إن كنت هاشميّة . ولم تكن هاشميّة . والثاني ، تطلق ؛ لأنه شرط لوقوع الطلقة شرطاً مستحيلاً ، فلغى ، ووقع الطلاق ، كما لو قال : أنت طالق للسنة . والأول أشبه . وللشافعية وجهان كهذين .**

١٩٠/٧ ظ

**فصل : فإن قال : أنت طالق أحسن الطلاق ، أو أجمله ، أو أعدله ، أو أكمله ، أو أتمه ، أو أفضله ، أو قال : طلقة حسنة ، أو جميلة ، أو عدلة ، أو سنية . كان ذلك كله عبارة عن طلاق السنة . وبه قال الشافعي . وقال محمد بن الحسن : إذا قال : أعدل الطلاق أو أحسنه ، ونحوه ، كقولنا . وإن قال : طلقة سنية أو عدلة . وقع الطلاق في الحال ؛ لأن الطلاق لا يتصف بالوقت ، والسنة والبذعة وقت ، فإذا وصفها بما لا تتصف به ، سقطت الصفة ، كما لو قال لغير المدخول بها : أنت طالق طلقة رجعية<sup>(٩)</sup> . أو قال لها : أنت طالق للسنة والبذعة<sup>(١٠)</sup> . ولنا ، أن ذلك عبارة عن طلاق السنة ، ويصح وصف الطلاق بالسنة والحسن ؛ لكونه في ذلك الوقت موافقاً للسنة ، مطابقاً للشرع ، فهو كقوله : أحسن الطلاق . وفارق قوله : طلقة<sup>(١١)</sup> رجعية ؛ لأن الرجعة لا تكون إلا في عدة ، ولا عدة لها ، فلا يحصل ذلك بقوله . فإن قال : نويت بقولي : أعدل الطلاق . وقوعه في حال الحيض ؛ لأنه أشبه بأخلاقها القبيحة ، ولم أريد الوقت . وكانت في الحيض ، وقع الطلاق ؛ لأنه إقرار على نفسه بما فيه تغليظ . وإن**

(٩) في ب ، م بعد هذا زيادة : « أو قال لها : أنت طالق طلقة رجعية » .

(١٠) في أ : « أو للبذعة » . وفي ب ، م : « أو البذعة » .

(١١) سقط من : الأصل .

كانت في حال السنّة ، دين فيما بينه وبين الله تعالى . وهل يُقبل في الحكم ؟ على وجهين ، كما تقدّم .

**فصل :** فإن عكس ، فقال : أنت طالق أقبح الطلاق ، وأسمجه ، أو أفحشه ، أو أئنته ، أو أرداه . حُمِلَ على طلاق البدعة ، فإن كانت في وقت البدعة ، وإلا وقف على مجيء زمان البدعة . وحكى عن أبي بكر ، أنه يقع ثلاثاً ، إن قلنا : إن جمع الثلاث بدعة . وينبغي أن تقع الثلاث في وقت البدعة ؛ ليكون جامعاً لبدعتي الطلاق ، فيكون أقبح الطلاق . وإن نوى بذلك غير طلاق البدعة ، نحو أن يقول : إنما أردت أن طلاقك أقبح الطلاق ؛ لأنك لا تستحقينه ؛ لحسن عشرتك ، وجميل طريقتك . وقع في الحال . وإن قال : أردت بذلك طلاق السنّة ، ليتأخر الطلاق عن نفسه إلى زمن السنّة . لم يُقبل ؛ لأن لفظه لا يحتمله . وإن قال : أنت طالق طلاقاً حسنةً قبيحةً ، فاحشةً جميلةً ، تامةً ناقصةً . وقع في الحال ؛ لأنه وصفها بصفتين متضادتين ، فلغياً ، وبقي مجرد الطلاق . فإن قال : أردت أنها حسنة لكونها في زمان السنّة ، وقبيحة<sup>(١٢)</sup> لإضرارها بك . أو قال / : أردت أنها حسنة لتخليصي من شرك وسوء<sup>(١٣)</sup> عشرتك و<sup>(١٣)</sup> خلقك ، وقبيحة لكونها في زمان البدعة . وكان ذلك يؤخر وقوع الطلاق عنه ، دين . وهل يُقبل في الحكم ؟ يُخرج على وجهين .

**فصل :** فإن قال : أنت طالق طلاق الحرج ، فقال القاضي : معناه طلاق البدعة ؛ لأن الحرج الضيق والإثم ، فكأنه قال : طلاق الإثم ، وطلاق البدعة طلاق إثم . وحكى ابن المنذر ، عن علي ، رضي الله عنه ، أنه يقع ثلاثاً ؛ لأن الحرج الضيق ، والذي يضيّق عليه ، ويمنعه الرجوع إليها ، ويمنعها الرجوع إليه ، هو الثلاث ، وهو مع ذلك طلاق بدعة ، وفيه إثم ، فيجتمع عليه الأمران : الضيق والإثم . وإن قال : طلاق

(١٢) في الأصل : وقبيحها .

(١٣-١٣) سقط من : ١ ، ب ، م .



الْحَرَجِ وَالسُّنَّةِ . كَانَ كَقَوْلِهِ : طَلَاقُ الْبِدْعَةِ وَالسُّنَّةِ .

١٢٥٢ - مسألة ؛ قال : ( وَطَلَاقُ الزَّائِلِ الْعَقْلِ بِلا سَكْرِ ، لَا يَقَعُ )

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الزَّائِلَ الْعَقْلَ بغيرِ<sup>(١)</sup> سُكْرِ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ ، لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ .  
كَذَلِكَ قَالَ عَثْمَانُ ، وَعَلِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ،  
وَأَبُو قِلَابَةَ ، وَقَتَادَةُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،  
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ فِي حَالِ نَوْمِهِ ، فَلَا طَلَاقَ لَهُ . وَقَدْ  
ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ  
الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ<sup>(٢)</sup> »<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوهِ الْمَغْلُوبِ عَلَى  
عَقْلِهِ » . رَوَاهُ النَّجَّادُ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ ،  
وَهُوَ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> . وَلَأنَّهُ قَوْلُ يُزِيلُ الْمِلْكَ ،  
فَاعْتَبَرَ لَهُ الْعَقْلُ ، كَالْبَيْعِ . وَسَوَاءٌ زَالَ عَقْلُهُ لَجْنُونٍ ، أَوْ إغْمَاءٍ ، أَوْ نَوْمٍ ، أَوْ شُرْبِ  
ذَاوِيٍّ ، أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَى شُرْبِ خَمْرٍ ، أَوْ شُرْبِ مَا يُزِيلُ<sup>(٦)</sup> عَقْلَهُ شُرْبُهُ<sup>(٧)</sup> ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُزِيلٌ  
لِلْعَقْلِ ، فَكُلُّ هَذَا يَمْنَعُ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَأَمَّا إِنْ شَرِبَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَمْ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « بَلَا » .

(٣) فِي ب ، م : « يَفِيْقُ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٢ / ٥٠ .

(٥) وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١٦٦ ،  
١٦٧ .

(٦) الضَّمِيرُ فِي « رَوَى » يَعُودُ إِلَى النَّجَّادِ ، وَأَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْإِعْلَاقِ وَالْكَرْهِ ... ، مِنْ كِتَابِ  
الطَّلَاقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ٥٩ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ٣١ .

(٧-٧) فِي الْأَصْلِ : « الْعَقْلُ أَوْ شُرْبُهُ » .

الْبَنَجَ وَنَحْوَهُ مِمَّا يُزِيلُ عَقْلَهُ ، عَالِمًا بِهِ ، مُتْلَعِيًا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ السَّكَرَانِ فِي طَلَاقِهِ .  
وهذا قال أصحابُ الشَّافِعِيِّ ، وقال أصحابُ أَيْ حَنِيفَةَ : لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَذُّ  
بِشَرْبِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَالَ عَقْلُهُ بِمَعْصِيَةٍ ، فَأُشْبِهَ السَّكَرَانَ .

فصل : قال أحمدُ ، في الْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا طَلَّقَ ، فَلَمَّا أَفَاقَ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مُعْمَى / عَلَيْهِ ،  
وهو ذَاكِرٌ لَدَلِكْ ، فقال : إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لَدَلِكْ ، فَلَيْسَ هُوَ مُعْمَى عَلَيْهِ ، يَجُوزُ  
طَلَاقُهُ . وقال ، في رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ ، فِي الْمَجْنُونِ يُطَلِّقُ ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ مَا أَفَاقَ : إِنَّكَ  
طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ . فقال : أَنَا أَذْكَرُ أَنِّي طَلَّقْتُ ، وَلَمْ يَكُنْ عَقْلِي مَعِيَ . فقال : إِذَا كَانَ  
يَذْكُرُ أَنَّهُ طَلَّقَ ، فَقَدْ طَلَّقْتَ . فلمْ يَجْعَلْهُ مَجْنُونًا إِذَا كَانَ يَذْكُرُ الطَّلَاقَ ، وَيَعْلَمُ بِهِ .  
وهذا ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ ، فِي مَنْ جُنُونُهُ بِذَهَابِ مَعْرِفَتِهِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَبُطْلَانِ حَوَاسِهِ ، فَأَمَّا مَنْ كَانَ  
جُنُونُهُ لِنَشَافٍ أَوْ كَانَ مُبَرَّسَمًا ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حُكْمُ تَصَرُّفِهِ ، مَعَ أَنَّ مَعْرِفَتَهُ غَيْرُ ذَاهِبَةٍ  
بِالْكُلِّيَّةِ ، فَلَا يَضُرُّهُ ذِكْرُهُ لِلطَّلَاقِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٢٥٣ - مسألة ؛ قال : ( وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي السَّكَرَانِ  
رَوَايَاتٌ ؛ رَوَايَةٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ . وَرَوَايَةٌ لَا يَقَعُ . وَرَوَايَةٌ يَتَوَقَّفُ عَنِ الْجَوَابِ ،  
وَيَقُولُ : قَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ )

أَمَّا التَّوَقُّفُ عَنِ الْجَوَابِ ، فَلَيْسَ بِقَوْلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ ، إِنَّمَا هُوَ تَرْكُ الْقَوْلِ فِيهَا ، وَتَوَقُّفٌ  
عَنْهَا ، لِتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ فِيهَا ، وَإِشْكَالِ دَلِيلِهَا . وَيَبْقَى فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَقَعُ  
طَلَاقُهُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ ، وَالْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ،  
وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَمَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ،  
وَالْحَكَمِ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ( فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ) وَابْنِ شُبْرُمَةَ ،  
وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَيْهِ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « كُلُّ الطَّلَاقِ



جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَّاقَ الْمَعْتُوهِ »<sup>(٢)</sup> . ومثل هذا عن عَلِيٍّ ، ومعاوية ، وابن عباس ، قال ابن عباس<sup>(٣)</sup> : طلاق السكران جائز ، إن ركب معصية من معاصي الله نفعه ذلك ! ولأن الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف ؛ بدليل ما روى أبو وبرة الكلبي ، قال : أرسلني خالد إلى عمر ، فأتيته في المسجد ، ومعه عثمان ، وعلي ، وعبد الرحمن ، وطلحة ، والزبير ، فقلت : إن خالدًا يقول : إن الناس أنهمكوا في الخمر ، وتحاقروا العقوبة . فقال عمر : هؤلاء عندك فسألهم . فقال علي : نراه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وعلى المفتري ثمانون . فقال عمر : أبلغ صاحبك ما قال<sup>(٤)</sup> . فجعلوه كالصاحي ، ولأنه إيقاع للطلاق من مكلف غير مكره صادف ملكه ، فوجب أن يقع ، كطلاق الصاحي ، ويدل على تكليفه أنه يقتل بالقتل ، ويقطع بالسرقعة ، وهذا فارق المجنون . والرواية / الثانية ، لا يقع طلاقه . اختارها أبو بكر عبد العزيز . وهو قول عثمان<sup>(٥)</sup> ، رضي الله عنه . ومذهب عمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وطاوس ، وربيعة ، ويحيى الأنصاري ، والليث ، والعنبري ، وإسحاق ، وأبي ثور ، والمزني . قال ابن المنذر : هذا ثابت عن عثمان ، ولا تعلم أحدا من الصحابة خالفه . وقال أحمد : حديث عثمان أرفع شيء فيه ، وهو أصح . يعني من حديث علي ، وحديث الأعمش ، منصور لا يرفعه إلى علي . ولأنه زائل العقل ، أشبه المجنون ، والنائم ، ولأنه مفقود

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤٥ .

(٣) في حاشية م : باب ذكر البخاري في صحيحه ، قال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز . هكذا بصيغة الجزم ، وما كان فيه بصيغة الجزم حكمه حكم مسنده في الصنعة .

وانظر : باب الطلاق في الإغلاق ... ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٥٨ / ٧ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في عدد حد الخمر ، من كتاب الأشربة والحد فيها . السنن الكبرى ٣٢٠ / ٨ .

(٥) أورده البخاري ، في : باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران ... ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٥٨ / ٧ . وأخرجه البيهقي ، في : باب من قال : لا يجوز طلاق السكران ولا عتقه ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٣٥٩ / ٧ . وابن أبي شيبة ، في : باب من كان لا يرى طلاق السكران جائزا ، من كتاب الطلاق . المصنف ٣٩ / ٥ .

الإرادة ، أشبه المكره ، ولأن العقل شرط التكليف<sup>(٦)</sup> ؛ إذ هو عبارة عن الخطاب بأمر أو نهي ، ولا يتوجه ذلك إلى من لا يفهمه ، ولا فرق بين زوال الشرط بمعصية أو غيرها ؛ بدليل أن من كسر ساقه جاز له أن يصلّي قاعداً ، ولو ضربت المرأة بطنها ، فنفست ، سقطت عنها الصلاة ، ولو ضرب رأسه فجئن ، سقط التكليف . وحديث أبي هريرة لا يثبت ، وأما قتله وسرقته ، فهو كمسألتنا .

**فصل : والحكم في عتقه ، ونذره ، وبيعه ، وشراؤه ، وردته ، وإقراره ، وقتله ، وقذفه ، وسرقته ، كالحكم في طلاقه ؛ لأن المعنى في الجميع واحد .** وقد روى عن أحمد في بيعه وشراؤه الروايات الثلاث . وسأله ابن منصور : إذا طلق السكران ، أو سرق ، أو زنى ، أو افتري ، أو اشتري ، أو باع . فقال : أجبن عنه ، لا يصح من أمر السكران شيء . وقال أبو عبد الله ابن حامد : حكم السكران حكم الصالح فيماله وفيما عليه ؛ فأما فيما له وعليه ، كالبيع ، والنكاح ، والمعاوضات ، فهو كالمجنون ، لا يصح له شيء . وقد أومأ إليه أحمد ، والأولى أن ماله أيضاً لا يصح منه ؛ لأن تصحيح تصرفاته فيما عليه مؤاخذه له ، وليس من المؤاخذه تصحيح تصرف له .

**فصل : وحذ السكر الذي يقع الخلاف في صاحبه ، هو الذي يجعله يخلط في كلامه ، ولا يعرف رداءه من رداء غيره ، وتغله من نعل غيره ، ونحوه ؛ ذلك لأن الله تعالى قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> . فجعل علامة زوال السكر علمه ما يقول . وروى عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه قال : استقرئوه القرآن ، أو ألقوا رداءه في الأردية ، فإن قرأ أم القرآن ، أو عرف رداءه ، وإلا فاقم عليه الحد<sup>(٨)</sup> . ولا يعتبر أن لا يعرف السماء من الأرض ، ولا الذكر من الأنثى ؛ لأن ذلك لا يخفى على المجنون ، فعليه أولى .**

١٩٢/٧ ظ ١٢٥٤ - / مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا عَقَلُ الصَّبِيُّ الطَّلَاقَ ، فَطَلَّقَ ، لَزِمَهُ )  
أما الصبي الذي لا يعقل ؛ فلا خلاف في أنه لا طلاق له ، وأما الذي يعقل<sup>(١)</sup>

(٦) في ب ، م : « للتكليف » .

(٧) سورة النساء ٤٣ .

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الریح ، من كتاب الأشربة . المصنف ٩ / ٢٢٩ .

(١) في الأصل : « يعلم » .



الطَّلَاق ، وَيَعْلَمُ أَنَّ زَوْجَتَهُ تَبِينُ بِهِ ، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ ، فَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ طَلَاقَهُ يَقَعُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَالْخِرَقِيُّ ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى أَبُو طَالِبٍ ، عَنْ أَحْمَدَ : لَا يَجُوزُ طَلَاقُهُ حَتَّى يَحْتَلِمَ . وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَحَمَّادٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ ، أَنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » (٢) . وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ ، فَلَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ كَالْمُجْنُونِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ » (٣) . وَقَوْلُهُ : « كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ » (٤) . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَكْتُمُوا الصَّبِيَّانَ النِّكَاحَ (٥) . فَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ فَائِدَتَهُ أَنْ لَا يُطَلَّقُوا . وَلِأَنَّهُ طَلَاقٌ مِنْ عَاقِلٍ صَادَفَ مَحَلَّ الطَّلَاقِ ، فَوَقَعَ ، كَطَلَاقِ الْبَالِغِ .

**فصل :** وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ، تَحْدِيدُ مَنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ مِنَ الصَّبِيَّانِ بِكَوْنِهِ يَعْقِلُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَبُو الْحَارِثِ : إِذَا عَقَلَ الطَّلَاقُ ، جَازَ طَلَاقُهُ ، مَا بَيْنَ عَشْرٍ إِلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ لِدُونِ الْعَشْرِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ الْعَشَرَ حَدٌّ لِلضَّرْبِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ، وَصَحَّةِ الْوَصِيَّةِ ، فَكَذَلِكَ هَذَا . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : إِذَا أَحْصَى الصَّلَاةَ ، وَصَامَ رَمَضَانَ ، جَازَ طَلَاقُهُ . وَقَالَ عَطَاءٌ : إِذَا بَلَغَ أَنْ يُصِيبَ النِّسَاءَ . وَعَنْ الْحَسَنِ : إِذَا عَقَلَ ، وَحَفِظَ الصَّلَاةَ ، وَصَامَ رَمَضَانَ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِذَا جَازَ (٦) اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ .

**فصل :** وَمَنْ أَجَازَ طَلَاقَ الصَّبِيِّ ، اقْتَضَى مَذْهَبُهُ أَنْ يَجُوزَ تَوَكُّلُهُ فِيهِ ، وَتَوَكُّلُهُ لغيرِهِ . وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ ، فِي رَجُلٍ قَالَ لَصَّبِي : طَلِّقِ امْرَأَتِي . فَقَالَ : قَدْ طَلَّقْتُكَ

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٥٠ / ٢ .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٤٢١ / ٩ .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٤٥ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الصبي ، من كتاب الطلاق . المصنف ٥ / ٣٥ .

(٦) في ب ، م : « جاوز » . وهما بمعنى .

ثلاثاً . لا يجوزُ عليها<sup>(٧)</sup> حتى يعقل الطلاق . فقليل له : فإن كانت له زوجة صبيّة ، فقالت : صيرّ أمرى إلى . فقال لها : أمرك بيدك . فقالت : قد اخترت نفسي . فقال أحمد : ليس بشيء حتى يكون مثلها يعقل الطلاق . وقال أبو بكر : لا يصحّ أن يوكل حتى يبلغ . وحكاة عن أحمد .<sup>(٨)</sup> ولنا ، أن من صحّ تصرفه في شيء مما تجوز الوكالة فيه بنفسه ، صحّ توكيله ووكالته فيه ، كالبالغ ، وما روى عن أحمد من منع ذلك ، فهو على الرواية التي لا تجيز طلاقه ، إن شاء الله تعالى<sup>(٩)</sup> .

١٩٣/٧ فصل : فأما السفّية ، فيقع طلاقه ، في قول / أكثر أهل العلم ؛ منهم القاسم بن محمد ، ومالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابه . ومنع منه عطاء . والأولى صحّته ؛ لأنه مكلف ، مالك لمحل الطلاق ، فوقع طلاقه كالرّشيد ، والحجر عليه في ماله لا يمنع تصرفه في غير ما هو محجور عليه فيه ، كالمفلس .

## ١٢٥٥ - مسألة ؛ قال : ( ومن أكره على الطلاق ، لم يلزمه )

لا تختلف الرواية عن أحمد ، أن طلاق المكره لا يقع . وروى ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وجابر بن سمرة . وبه قال عبد الله بن عبيد ابن عمير ، وعكرمة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وشريح ، وعطاء ، وطاوس ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن عون ، وأيوب السخّتياني ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو عبيد . وأجاز أبو قلابة ، والشّعبي ، والنخعي ، والزهرى ، والثوري ، وأبو حنيفة وصاحبه ؛ لأنه طلاق من مكلف ، في محل يملكه ، فينفذ<sup>(١)</sup> ، كطلاق غير المكره . ولنا ، قول النبي ﷺ : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه » . رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> . وعسن عائشة ، رضي الله عنها ،

(٧) في ب ، م : « عليهما » .

(٨-٨) سقط من : ١ .

(١) في الأصل : « فنفذ » .

(٢) تقدم تحريجه في : ١ / ١٤٦ .

قالت : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « لَا طَّلَاقَ فِي إِغْلَاقٍ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> ، والأثرُ ، قال أبو عبيد ، والقُتَيْبِيُّ<sup>(٤)</sup> : معناه : في إكراه . وقال أبو بكر : سألتُ ابنَ ذَرِيْدَ وأبا طاهرَ النَّحْوِيَّيْنِ ، فقالا : يُريدُ الإكراه ؛ لأنَّه إذا أُكِّره انْغَلَقَ<sup>(٥)</sup> عليه رأيه . ويدخلُ في هذا المعنى المُبرَّسُ إجماعًا ؛ ولأنَّه قولٌ حُمِلَ عليه بغيرِ حقٍّ ، فلم يَثْبُتْ له . حُكِمَ ، ككلمة الكُفْرِ إذا أُكِّره عليها .

**فصل :** وإن كان الإكراه بحقٍّ ، نحو إكراه الحاكم المولى على الطلاق بعد التَّربُّصِ إذا لم يَفِئ ، وإكراهه الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ زَوَّجَهُمَا وَلِيَّانِ ، ولم<sup>(٦)</sup> يُعْلَمِ السَّابِقُ منهما على الطَّلَاقِ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ؛ لأنَّه قولٌ حُمِلَ عليه بحقٍّ ، فصَحَّ ، كما سلامُ المُرتدِّ إذا أُكِّره عليه ، ولأنَّه إنما جازَ إكراهه على الطَّلَاقِ ليقع طلاقه ، فلو لم يَقعْ لم<sup>(٧)</sup> يَحْصُلِ المقصودُ<sup>(٧)</sup> .

١٢٥٦ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يَكُونُ مُكْرَاهًا حَتَّى يُنَالَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَذَابِ ، مِثْلِ الضَّرْبِ أَوْ الْخَنْقِ أَوْ عَصْرِ السَّاقِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَلَا يَكُونُ التَّرَاغُدُ إِكْرَاهًا<sup>(١)</sup> )

أما إذا نِيلَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَذَابِ ، كالضَّرْبِ ، وَالْخَنْقِ ، وَالْعَصْرِ ، وَالْحَبْسِ ، وَالْعَطْ فِي الْمَاءِ مع الوعيد ، فإنه يكونُ إكْرَاهًا بلا إشكالٍ ، / لما رَوَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَخَذُوا عَمَّارًا ، فَأَرَادُوهُ عَلَى الشِّرْكِ ، فَأَعْطَاهُمْ ، فَانْتَهَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَبْكِي ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ الدَّمْعَ عَنْ

(٣) في : باب في الطلاق على غلق ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٠٧ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب طلاق المكره والناسي ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٠ .

(٤) لم نجده في غريب الحديث ، لكل من أبي عبيد ، وابن قتيبة .

(٥) في الأصل : « لا تغلق » .

(٦) في ب ، م : « ولا » .

(٧-٧) في ب ، م : « يقصد المحصول » .

(١) في ب ، م : « كرها » .



عَيْنِهِ ، يَقُولُ : « أَخَذَكَ الْمُشْرِكُونَ فَعَطُّوكَ فِي الْمَاءِ ، وَأَمْرُوكَ أَنْ تُشْرِكَ بِاللَّهِ ، فَفَعَلْتَ ، فَإِنْ أَخَذُوكَ مَرَّةً أُخْرَى ، فَافْعَلْ ذَلِكَ بِهِمْ » . رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْسَ الرَّجُلُ أَمِينًا عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَجَعْتَهُ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ ضَرَبْتَهُ ، أَوْ أَوْثَقْتَهُ <sup>(٤)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي وَجُودَ فِعْلٍ يَكُونُ بِهِ إِكْرَاهًا . فَأَمَّا الْوَعِيدُ بِمُفْرَدِهِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي وَرَدَ الشَّرْعُ بِالرُّخْصَةِ مَعَهُ ، هُوَ مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ عُمَارٍ ، وَفِيهِ أَنَّهُمْ : « أَخَذُوكَ فَعَطُّوكَ فِي الْمَاءِ » . فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مِثْلَهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ الْوَعِيدَ بِمُفْرَدِهِ إِكْرَاهٌ . قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ : حَدُّ الْإِكْرَاهِ إِذَا خَافَ الْقَتْلَ ، أَوْ ضَرْبًا شَدِيدًا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْوَعِيدِ ، فَإِنَّ الْمَاضِيَ مِنَ الْعُقُوبَةِ لَا يَنْدَفِعُ بِفِعْلٍ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَخْشَى مِنْ وَقُوعِهِ ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ لَهُ فِعْلُ الْمُكْرِهِ عَلَيْهِ دَفْعًا لِمَا يَتَوَعَّدُهُ بِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ فِيمَا بَعْدَ ، وَهُوَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ ، وَلَئِنَّهُ مَتَى تَوَعَّدَهُ بِالْقَتْلِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ ، فَلَمْ يُبَحِّ لَهُ الْفِعْلُ ، أَفْضَى إِلَى قَتْلِهِ ، وَإِلْقَائِهِ بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَلَا يُفِيدُ ثُبُوتُ الرُّخْصَةِ بِالْإِكْرَاهِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَقَعَ طَلَاقُهُ ، فَيَصِلُ الْمُكْرِهُ إِلَى مُرَادِهِ ، وَيَقَعُ الضَّرَرُ بِالْمُكْرِهِ ، وَثُبُوتُ الْإِكْرَاهِ فِي حَقِّ مَنْ نِيلَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَذَابِ لَا يَنْفِي ثُبُوتَهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الَّذِي تَذَلَّى يَشْتَارُ عَسَلًا <sup>(٥)</sup> ، فَوَقَفَتْ أَمْرَاتُهُ عَلَى الْحَبْلِ ، وَقَالَتْ : طَلَّقْنِي ثَلَاثًا ، وَإِلَّا قَطَعْتُهُ ، فَذَكَرَهَا اللَّهُ وَالْإِسْلَامَ ، فَقَالَتْ : لَتَفْعَلَنَّ أَوْ لَا فَعَلَنَّ . فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَرَدَّهَا إِلَيْهَا . رَوَاهُ سَعِيدٌ <sup>(٦)</sup> بِإِسْنَادِهِ . وَهَذَا كَانَ وَعِيدًا .

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : كِتَابِ التَّفْسِيرِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢ / ٣٥٧ . وَابْنُ جَرِيرٍ ، فِي : تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّحْلِ . الْآيَةُ

١٠٦ . تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ١٤ / ١٨١ ، ١٨٢ . وَابْنُ سَعْدٍ ، فِي : الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى ٣ / ٢٤٩ .

(٣) فِي ب ، م : « أَوْجَعْتَهُ مِنَ الْجُوعِ » .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ طَلَاقِ الْكَرِهِ [ كَذَا ] ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَصْنُفُ ٦ / ٤١١ . كَمَا أَخْرَجَهُ

الْبَيْهَقِيُّ ، مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا يَكُونُ إِكْرَاهًا ، مِنْ كِتَابِ الْخَلْعِ وَالطَّلَاقِ . السُّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ٣٥٩ .

(٥) يَشْتَارُ عَسَلًا : يَجْتَنِيهِ .

(٦) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمَكْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . السُّنَنِ ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمَكْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْخَلْعِ وَالطَّلَاقِ . السُّنَنِ الْكُبْرَى ٧ / ٣٥٧ =

**فصل :** ومن شرط الإكراه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن يكون من قادرٍ بسُلطانٍ ، أو تَعْلِبٍ ، كاللص ونحوه . وحكى عن الشعبي : إن أكرهه اللص ، لم يَقَعْ طلاقه ، وإن أكرهه السلطان وَقَعَ . قال ابن عُيَيْنَةَ : لأنَّ اللصَّ يَقْتُلُهُ . وعموم ما ذكرناه في دليل الإكراه يتناول الجميع ، والذين أكرهوا عَمَارًا لم يكونوا لُصُوصًا ، وقد قال النبي ﷺ لعَمَّارٍ : « إِنْ عَادُوا فَعُدْ » . ولأنَّه إكراهٌ ، فَمَنَعَ وَقُوعَ الطَّلَاقِ ، كما إكراه اللص<sup>(٧)</sup> . الثاني ، أن يَعْلِبَ على ظَنِّه نزول الوعيد به ، إن لم يُجِبْه إلى ما طَلَبَهُ . الثالث ، / أن يكون مما يستَظِيرُ به ضررًا كثيرًا ، كالقَتْلِ ، والضَرْبِ الشَّدِيدِ ، والقَيْدِ ، والحَبْسِ الطَّوِيلِ<sup>(٨)</sup> ، فأما الشَّتْمُ ، والسَّبُّ ، فليس بإكراهٍ ، رواية واحدة ، وكذلك أخذ المال اليسير . فأما الضَرْبُ<sup>(٩)</sup> اليسير فإن كان في حَقِّ مَنْ لا يُبَالِي به ، فليس بإكراهٍ ، وإن كان<sup>(١٠)</sup> في بعض<sup>(١١)</sup> ذوى المروءات ، على وَجْهِ يَكُونُ إخراجًا<sup>(١٢)</sup> بصاحبه ، وغَضًا له ، وشُهْرَةً في حَقِّه ، فهو كالضَرْبِ الكثير في حَقِّ غيره . وإن تَوَعَّدَ بتعذيب ولده ، فقد قيل : ليس بإكراه<sup>(١٣)</sup> ؛ لأنَّ الضررَ لا يحقُّ بغيره ، والأولى أن يكون إكراهًا ؛ لأنَّ ذلك عنده أعظم من أخذ ماله ، والوعيدُ بذلك إكراهٌ ، فكذلك هذا .

**فصل :** وإن أكره على طلاق امرأة ، فطلق غيرها ، وقع ؛ لأنه غير مُكْرَهٍ عليه . وإن أكره على طَلْقَةٍ ، فطلق<sup>(١٤)</sup> ثلاثًا ، وقع أيضًا ؛ لأنه لم يُكْرَهْ على الثلاث . وإن طلق مَنْ أكره على طلاقها وغيرها ، وقع طلاق غيرها دونها . وإن خَلَصَتْ نِيَّتُهُ في إيقاع<sup>(١٥)</sup> الطَّلَاقِ

= وأورده أبو عبيد المروى ، في : غريب الحديث ٣ / ٣٢٢ .

(٧) في ب ، م : « اللصوص » .

(٨) في ا ، ب ، م : « الطويلين » .

(٩) في ب ، م : « الضرر » .

(١٠-١١) في م : « من » وسقط بعض من : ا ، ب .

(١١) أى وصفًا له بالحق .

(١٢) في ب ، م : « بإكراهه » .

(١٣) في ا : « وطلق » .

(١٤) سقط من : ا ، ب ، م .

دون دفع الإكراه ، وقع ؛ لأنه قصدَه واختاره ، ويَحْتَمِلُ أن لا يَقَعَ ؛ لأنَّ اللَّفْظَ مَرْفُوعٌ  
عنه ، فلا يَبْقَى إِلَّا مُجَرَّدُ النَّيَّةِ ، فلا يَقَعُ بها طلاقٌ . وإن طَلَّقَ ، ونَوَى بقلبه غيرَ امرأته ،  
أو تَأَوَّلَ في يمينه ، فله تَأْوِيلُهُ ، ويُقْبَلُ قَوْلُهُ في نِيَّتِهِ ؛ لأنَّ الإكراهَ دَلِيلٌ لَهُ على تَأْوِيلِهِ . وإن لم  
يَتَأَوَّلْ وقصدَها بالطلاقِ ، لم يَقَعَ ؛ لأنه معذورٌ . وذكر أصحابُ الشَّافِعِيِّ وجهًا أَنَّهُ  
يَقَعُ ؛ لأنه لا مُكْرَهَ لَهُ على نِيَّتِهِ . ولنا ، أَنَّهُ مُكْرَهٌ عَلَيْهِ ، فلم يَقَعَ ؛ لعمومِ ما ذكرنا مِنْ  
الأدِلَّةِ ، ولأنَّهُ قد لا يَحْضُرُهُ التَّأْوِيلُ في تلكِ الحالِ ، فتفوتُ الرُّخْصَةُ .



## بابُ تصرّيح الطَّلَاقِ وغيره

وجملة ذلك أنَّ الطَّلَاقَ لا يَقَعُ إِلَّا بَلْفِظٍ ، فلو نَوَاهُ بِقَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ لَفِظٍ ، لم يَقَعْ ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم عطاء ، وجابر بن زَيْد ، وسعيد بن جُبَيْر ، ويحيى بن أُمَيٍّ كَثِير ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاق . ورُوِيَ أيضًا عن القاسِمِ ، وسالم ، والحَسَنِ ، والشَّعْبِيِّ . وقال الزُّهْرِيُّ : إذا عَزَمَ على ذلك طَلَّقْتَ . وقال ابنُ سِيرِينَ ، في من طَلَّقَ في نفسه : أليس قد عَلِمَهُ اللهُ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ نَفْسَهَا ، مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ » . رواه النَّسَائِيُّ ، والترمذِيُّ<sup>(١)</sup> . وقال : هذا حديثٌ صحيحٌ . ولأنَّه تَصَرَّفَ يُزِيلُ الْمَلِكَ ، فلم يَحْصُلْ بِالنِّيَّةِ / كالبيع والهبة . وإن نَوَاهُ بِقَلْبِهِ ، وأشار بأصابعه ، لم يَقَعْ أيضًا ؛ لما ذكرناه . إذا ثَبَتَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ اللَّفْظُ ، فاللَّفْظُ يَنْقَسِمُ فِيهِ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ ، فالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، والكناية لا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ حَتَّى يَنْوِيَهُ ، أَوْ يَأْتِيَ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ نِيَّتِهِ .

١٢٥٧ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ : قَدْ طَلَّقْتُكَ ، أَوْ قَدْ فَارَقْتُكَ ، أَوْ قَدْ سَرَّحْتُكَ . لَزِمَهَا الطَّلَاقُ )

هذا يَقْتَضِي أَنَّ صَرِيحَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَلفاظٍ ؛ الطَّلَاقُ ، والفِرَاقُ ، والسَّرَّاحُ ، وما تَصَرَّفَ مِنْهُنَّ . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . وذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابنُ حَامِدٍ ، إِلَى أَنَّ صَرِيحَ الطَّلَاقِ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَحْدَهُ ، وما تَصَرَّفَ مِنْهُ لَا غَيْرُ . وهو مذهبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، ومالك ، إِلَّا أَنَّ مالكا يُوقِعُ الطَّلَاقَ بِهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةَ لَا تَفْتَقِرُ عِنْدَهُ إِلَى النِّيَّةِ . وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ لَفْظَ الْفِرَاقِ وَالسَّرَّاحِ يُسْتَعْمَلَانِ فِي غَيْرِ الطَّلَاقِ كَثِيرًا ، فلم يَكُنَا

(١) تقدم تخريجه في : ٩ / ٢٧٢ ، وانظر : ١ / ١٤٦ .

صَرِيحِينَ فِيهِ كَسَائِرُ كِنَايَاتِهِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَرَدَ بِهَا الْكِتَابُ بِمَعْنَى الْفُرْقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَكَانَا صَرِيحِينَ فِيهِ ، كَلَفِظَ الطَّلَاقَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ اَوْ تَسْرِيعٍ بِاِحْسَنٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ : ﴿ فَاِمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَاِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّنْ سَعَتِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَتَعَالَيْنِ اُمْتَعِكُنَّ وَاَسْرُحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَقَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ اَصَحُّ ؛ فَإِنَّ الصَّرِيحَ فِي الشَّيْءِ مَا كَانَ نَصَافِيهِ ، لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، إِلَّا اِحْتِمَالًا بَعِيدًا ، وَلَفْظَةُ <sup>(٥)</sup> الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ اِنْ وَرَدَا فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى الْفُرْقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَقَدْ وَرَدَا <sup>(٦)</sup> لِغَيْرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى <sup>(٧)</sup> فِي الْقُرْآنِ وَفِي الْعُرْفِ كَثِيرًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> . وَقَالَ : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ <sup>(٩)</sup> . فَلَا مَعْنَى لَتَخْصِيصِهِ بِفُرْقَةٍ <sup>(١٠)</sup> الطَّلَاقِ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ اَوْفَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(١١)</sup> . لَمْ يُرِدْ بِهِ الطَّلَاقَ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَرَكُّ ارْتِجَاعِهَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ اَوْ تَسْرِيعٍ بِاِحْسَنٍ ﴾ . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ ، فَإِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِذَلِكَ ، سَابِقٌ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ وَلَا دَلَالَةٍ ، بِخِلَافِ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ . فَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ ، إِذَا قَالَ : طَلَّقْتُكَ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ مُطَلَّقَةٌ . وَقَعَ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . وَإِنْ قَالَ <sup>(١٢)</sup> : فَارَقْتُكَ . أَوْ قَالَ <sup>(١٣)</sup> : أَنْتِ مُفَارِقَةٌ ، أَوْ سَرَحْتُكَ ،

(١) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٣١ .

(٣) سورة النساء ١٣٠ .

(٤) سورة الأحزاب ٢٨ .

(٥) في ١ : « وَلَفْظُ » .

(٦) في الأصل ، ١ : « وَرَدَتْ » .

(٧-٧) سقط من : ب ، م .

(٨) سورة آل عمران ١٠٣ .

(٩) سورة البينة ٤ .

(١٠) في الأصل ، ب ، م : « بِفَرْقٍ » .

(١١) سورة الطلاق ٢ .

(١٢) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٣) سقط من : ١ .

أَوْ أَنْتِ مُسَرَّحَةٌ . فَمَنْ رَأَاهُ<sup>(١٤)</sup> صَرِيحًا أَوْ قَعَّ بِهِ الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، وَمَنْ لَمْ يَرَهُ صَرِيحًا لَمْ يُوقِعْهُ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيهِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِقَوْلِي : فَارْقُتْكِ / أَيْ بِجَسَمِي ، أَوْ بِقَلْبِي أَوْ بِمَذْهَبِي ، أَوْ سَرَّحْتُكَ مِنْ يَدِي ، أَوْ شَعْلِي ، أَوْ مِنْ حَبْسِي ، أَوْ أَيْ سَرَّحْتُ شَعْرَكَ . قَبْلَ قَوْلِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِقَوْلِي : أَنْتِ طَالِقٌ . أَيْ مِنْ وَثَاقِي . أَوْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ : طَلَبْتُكَ . فَسَبَقَ لِسَانِي ، فَقُلْتُ : طَلَّقْتُكَ . وَنَحْوَ ذَلِكَ ، دَيْنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَمَتَى عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ ، لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا خِلَافَ عَنْ أَيْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لِرُؤُوسَتِهِ : اسْقِينِي مَاءً . فَسَبَقَ لِسَانُهُ فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ . أَنَّهُ لَا طَلَاقَ فِيهِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ ، فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ غَيْرُ مَا فِي قَلْبِهِ ، فَقَالَ : أَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِيهِ وَاسِعًا . وَهَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُنْظَرُ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي حَالِ الْغَضَبِ ، أَوْ سُؤَالِهَا الطَّلَاقَ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّ<sup>(١٥)</sup> لَفْظَهُ ظَاهِرٌ فِي الطَّلَاقِ ، وَقَرِينَةُ حَالِهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَكَانَتْ دَعْوَاهُ مُخَالِفَةً لِلظَّاهِرِ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَلَا تُقْبَلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ، وَأَيْ الْحَارِثِ ، أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ<sup>(١٦)</sup> بْنِ زَيْدٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالْحَكَمِيِّ ، حَكَاهُ عَنْهُمْ أَبُو حَفْصٍ ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ احْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ ، فَقِيلَ : كَمَا لَوْ<sup>(١٧)</sup> قَالَ ؛ أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ . وَقَالَ : أَرَدْتُ بِالثَّانِيَةِ إِنْهَا مَاهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رَوَاتَانِ ، هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَا ، قَالَ : وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُقْبَلُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ فِي الْعُرْفِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بَعْشَرَةً ، ثُمَّ قَالَ : زُبُوفًا ، أَوْ صِغَارًا ، أَوْ إِلَى شَهْرٍ . فَأَمَّا إِنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي اللَّفْظِ ، فَقَالَ : طَلَّقْتُكَ مِنْ وَثَاقِي ، أَوْ فَارَقْتُكَ بِجَسَمِي ، أَوْ سَرَّحْتُكَ مِنْ يَدِي . فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّ مَا يَتَّصِلُ بِالْكَلَامِ يَصْرِفُهُ عَنْ مُقْتَضَاهُ ،

(١٤) فِي ب ، م : « يَرَاهُ » .

(١٥) فِي النِّسْخِ : « لِأَنَّهُ » .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : أ .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .



كالاستثناء والشرط . وذكر أبو بكر ، في قوله : أنت مُطلقة . أنه إن نوى أنها مُطلقة طلاقاً ماضياً ، أو من زوج كان قبله ، لم يكن عليه شيء ، وإن لم ينو شيئاً ، فعلى قولين ؛ أحدهما ، يقع . والثاني ، لا يقع . وهذا من قوله يقتضى أن تكون هذه اللفظة غير صريحة ، في أحد القولين . قال القاضي : والمنصوص عن أحمد ، أنه صريح ، وهو الصحيح ؛ لأن هذه مُتَصَرِّفة من لفظ الطلاق ، فكانت صريحة فيه ، كقوله : أنت طالق .

**فصل : فأمّا لفظة الإطلاق ، فليست صريحة في الطلاق ؛ لأنها لم يثبت لها عرف** ١٩٥/٧ ظ الشرع / ، ولا الاستعمال ، فأشبهت سائر كناياته . وذكر القاضي فيها احتمالاً ، أنها صريحة ؛ لأنه لا فرق بين فعلت وأفعلت ، نحو عظمته وأعظمته ، وكرمه وأكرمته . وليس هذا الذى ذكره بمطرد ؛ فإنهم يقولون : حييته من التحية ، وأحييته من الحياة ، وأصدق المرأة صداقاً ، وصدقت حديثها تصديقاً ، ويفرقون بين أقبل وقبل ، وأدبر ودبر ، وأبصر وبصر ، ويفرقون بين المعانى المختلفة بحركة أو حرف ، فيقولون : حمل لما فى البطن ، وبالكسر لما على الظهر ، والوقر بالفتح الثقل فى الأذن ، وبالكسر لثقل الحمل . وههنا قرئوا<sup>(١٨)</sup> بين حل قيد النكاح وبين غيره ، بالتضعيف فى أحدهما ، والهمزة فى الآخر ، ولو كان معنى اللفظين واحداً القيل : طلقت الأسير<sup>(١٩)</sup> ، والفرس ، والطائر ، فهو طالق ، وطلقت الدابة ، فهى طالق ، ومطلقة . ولم يسمع هذا فى كلامهم ، وهذا مذهب الشافعى .

**فصل : فإن قال : أنت الطلاق . فقال القاضي : لا تختلف الرواية عن أحمد فى أن** الطلاق يقع به ، نواه أو لم ينوه . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك . ولأصحاب الشافعى فيه وجهان ؛ أحدهما ، أنه غير صريح<sup>(٢٠)</sup> ؛ لأنه مصدر ، والأعيان لا توصف بالمصادر إلا

(١٨) فى ١ ، ب ، م : « فرق » .

(١٩) فى ب ، م : « الأسير » .

(٢٠) فى الأصل ، ب ، م : « صحيح » .

مَجَازًا . والثاني ، أن الطَّلَاقَ لفظٌ صريحٌ ، فلم يَفْتَقِرْ إلى نِيَّةٍ ، كالمُتَصَرِّفِ منه ، وهو مُسْتَعْمَلٌ في عُرْفِهِمْ ، قال الشاعر<sup>(٢١)</sup> :

أَنَوَّهْتَ بِاسْمِي فِي الْعَالَمِينَ وَأَفْنَيْتِ عُمْرِي عَامًا فَعَامًا<sup>(٢٢)</sup>  
فَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا تَمَامًا

وقولهم : إنه مجاز . قلنا : نعم ، <sup>(٢٣)</sup>إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٢٣)</sup> يَتَعَيَّنُ<sup>(٢٤)</sup> حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلَا مَحْمَلٌ لَهُ يَظْهَرُ سِوَى هَذَا الْمَحْمَلِ ، فَتَعَيَّنَ فِيهِ .

**فصل : وصريحُ الطَّلَاقِ بِالْعَجَمِيَّةِ بِهَشْتَمٍ ، فَإِذَا أَتَى بِهَا الْعَجَمِيُّ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ مِنْهُ** بِغَيْرِ نِيَّةٍ . وقال النَّحَّيُّ ، وأبو حنيفة : هو كنايةٌ ، لَا يُطْلَقُ بِهِ إِلَّا بِنِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ خَلَّيْتُكَ ، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ كَنَاءَةٌ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِلِسَانِهِمْ مَوْضُوعَةٌ لِلطَّلَاقِ ، يَسْتَعْمَلُونَهَا فِيهِ ، فَأَشْبَهَتْ لَفْظَ الطَّلَاقِ بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ صَرِيحَةً ، لَمْ يَكُنْ فِي الْعَجَمِيَّةِ صَرِيحٌ لِلطَّلَاقِ ، وَهَذَا بَعِيدٌ ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهَا<sup>(٢٥)</sup> بِمَعْنَى خَلَّيْتُكَ ، فَإِنَّ مَعْنَى طَلَّقْتُكَ خَلَّيْتُكَ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَوْضُوعًا لَهُ ، يُسْتَعْمَلُ فِيهِ ، كَانَ صَرِيحًا ، كَذَا هَذِهِ . وَلَا / خِلَافٌ فِي أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِهَا الطَّلَاقَ ، كَانَتْ طَلَاقًا ، كَذَلِكَ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالنَّحَّيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَزُفَرٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .

١٩٦/٧ و

١٢٥٨ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا قَالَ لَهَا فِي الْغَضَبِ : أَنْتِ حُرَّةٌ ، أَوْ لَطَمَهَا ، فَقَالَ : هَذَا طَلَاقُكَ . فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ )

الكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فَضْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : فِي أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ كَنَاءَةٌ فِي الطَّلَاقِ ، إِذَا نَوَاهُ بِهِ وَقَعَ ، وَلَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ،

(٢١) نَسَبَهَا ابْنُ قَتَيْبَةَ إِلَى أَعْرَابِي قَالَهُمَا فِي امْرَأَتِهِ . عِيُونَ الْأَخْبَارِ ٤ / ١٢٧ .

(٢٢) فِي ب ، م : « نَوَّهْتَ » .

(٢٣-٢٣) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٢٤) فِي ب ، م : « يَتَعَذَّرُ » .

(٢٥) فِي ب ، م : « كَوْنُهَا » .

ولا دلالة حال ، ولا نعلم خلافاً في : أنت حرة ، أنه كناية . فأما إذا طمها ، وقال : هذا طلاقك . فإن كثيراً من الفقهاء قالوا : ليس هذا كناية ، ولا يقع به طلاق ، وإن نوى ؛ لأن هذا لا يؤدي معنى الطلاق ، ولا هو سبب له ، ولا حكم فيه <sup>(١)</sup> ، فلم يصح التعبير به عنه ، كقوله : غفر الله لك . وقال ابن حامد : يقع به الطلاق من غير نية ؛ لأن تقديره : أوقعت عليك طلاقاً ، هذا الضرب من أجله ، فعلى قوله يكون هذا صريحاً . وقول الخرقى محتمل لهذا أيضاً ، ويحتمل أنه إنما يوقعه إذا كان في حال الغضب ، فيكون الغضب قائماً مقام النية ، كما قام مقامها في قوله : أنت حرة . ويحتمل أن يكون لطمه لها قرينة تقوم مقام النية ؛ لأنه يصدر عن الغضب ، فجرى مجراه . والصحيح أنه كناية في الطلاق ؛ لأنه محتمل <sup>(٢)</sup> بالتقدير الذي ذكره ابن حامد ، ويحتمل أن يريد أنه سبب لطلاقك ، لكون الطلاق معلقاً عليه ، فصَحَّ أن يُعبر به عنه ، وليس بصريح ؛ لأنه احتاج إلى تقدير ، ولو كان صريحاً لم يحتج إلى ذلك ، ولأنه غير موضوع له ، ولا مستعمل فيه شرعاً ، ولا عرفاً ، فأشبهه سائر الكنايات . وعلى قياسه مالو أطمعها ، أو سقاها ، أو كساها ، وقال : هذا طلاقك . أو لو فعلت المرأة فعلاً من قيام ، أو قعود ، أو فعل هو فعلاً ، وقال : هذا طلاقك . فهو مثل لطمها ، إلا في أن اللطم يدل على الغضب القائم مقام النية ، فيكون هو أيضاً قائماً مقامها في وجهه ، وما ذكره <sup>(٣)</sup> لا يقوم مقام النية عند من اعتبرها .

**الفصل الثاني :** أنه إذا أتى بالكناية في حال الغضب ، <sup>(٤)</sup> من غير نية ، فذكر الخرقى في هذا الموضع أنه يقع الطلاق . وذكر القاضي ، وأبو بكر ، وأبو الخطاب في ذلك روايتين ؛ إحداهما ، يقع الطلاق . قال في رواية الميموني : إذا قال لزوجته : أنت

(١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢) في ا : محتمل .

(٣) في ا : ذكرناه . وفي ب ، م : ذكرنا .

(٤) سقط من : ا ، ب ، م .



حُرَّة لوجه الله . في الرُّضَى ، لا في الغضب ، فأُخْشِيَ أَنْ يَكُونَ / طَلَاقًا . والرواية  
الأخرى ، ليس بطلاق . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة يقول في :  
اعتدى ، واختارى ، وأمر بك بيدك . كقولنا في الوقوع . واحتجاً بأن هذا ليس بصريح في  
الطلاق ، ولم ينوّه<sup>(٥)</sup> به ، فلم يقع به الطلاق ، كحال الرُّضَى ، ولأن مقتضى اللفظ لا  
يتغير بالرُّضَى والغضب . ويَحْتَمِلُ أَنْ ما كان من الكنايات لا يُستعمل في غير الفرقة إلا  
نادراً ، نحو قوله : أنت حُرَّة لوجه الله . واعتدى . واستبرئ . وحبلك على غاربك .  
وأنت بائن . وأشباه ذلك ، أنه يقع في حال الغضب . وجواب سؤال الطلاق من غير  
نية ، وما كثر استعماله لغير ذلك ، نحو : اذهبي . واخرجي . وروحي . ونقعي . لا  
يقع الطلاق به إلا بنية . ومذهب أبي حنيفة قريب من هذا . وكلام أحمد ، والخرقى في  
الوقوع ، إنما ورد في قوله : أنت حُرَّة . وهو مما لا يستعمله الإنسان في حق زوجته غالباً  
إلا كناية عن الطلاق ، ولا يلزم من الاكتفاء بذلك بمجرّد الغضب وقوع غيره من غير  
نية ؛ لأن ما كثر استعماله يُوجد كثيراً غير مُراد به الطلاق في حال الرُّضَى ، فكذلك في  
حال الغضب ، إذ لا حَجَرَ<sup>(٦)</sup> عليه في استعماله ، والتكليم به ، بخلاف ما لم تجر العادة  
بذكره ، فإنه لما قل استعماله في غير الطلاق ، كان مجرد ذكره يُظن منه إرادة الطلاق ،  
فإذا انضم إلى ذلك مجيئه عقيب سؤال الطلاق ، أو في حال الغضب ، قوى الظن ،  
فصار ظناً غالباً . ووجه الرواية الأخرى ، أن دلالة الحال تُغيّر حكم الأقوال والأفعال ؛  
فإن من قال لرجل : يا عفيف<sup>(٧)</sup> ابن العفيف<sup>(٨)</sup> . حال تعظيمه ، كان مدحاً له ، وإن قاله  
في حال شتمه ونقصه ، كان قذفاً وذماً . ولو قال : إنه لا يغدر بديمة ، ولا يظلم حبة  
خردل ، وما أحد أوفى ذمة منه . في حال المدح ، كان مدحاً بليغاً ، كما قال  
حسان<sup>(٩)</sup> :

(٥) في الأصل : « ينو » .

(٦) في الأصل : « حجة » .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) كذا نسبه لحسان ، وليس في ديوانه ، وهو لأنس بن زعيم ، في السيرة ٤ / ٤٢٤ ، وله وآخرين في الإصابة  
٣ / ٥ ، وفي زهر الآداب ٢ / ١٠٩٣ دون نسبة .

فَمَا حَمَلْتُ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ  
 وَلَوْ قَالَه<sup>(٩)</sup> فِي حَالِ الذَّمِّ كَانَ هَجَاءً قَبِيحًا ، كَقَوْلِ النَّجَاشِيِّ<sup>(١٠)</sup> :  
 قَبِيلَتُهُ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلَمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ  
 وَقَالَ آخَرُ<sup>(١١)</sup> :

كَأَنَّ رَبِّي لَمْ يَخْلُقْ لَخْشِيَّتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا  
 وَهَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هَجَاءٌ قَبِيحٌ وَذَمٌّ ، حَتَّى حُكِيَ عَنْ حَسَّانَ أَنَّهُ قَالَ : مَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ  
 سَلَحَ عَلَيْهِمْ<sup>(١٢)</sup> . وَلَوْلَا الْقَرِينَةُ وَدَلَالَةُ الْحَالِ ، كَانَ مِنْ أَحْسَنِ الْمَدْحِ وَأَبْلَغِهِ . وَفِي / الْأَفْعَالِ ١٩٧/٧  
 لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَصَدَ رَجُلًا بِسَيْفٍ ، وَالْحَالُ يَدُلُّ عَلَى الْمَرْجِ وَاللَّعِبِ ، لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ ، وَلَوْ دَلَّتِ  
 الْحَالُ عَلَى الْجِدِّ ، جَازَ دَفْعُهُ بِالْقَتْلِ . وَالْغَضَبُ هُنَا يَدُلُّ عَلَى قَصْدِ الطَّلَاقِ ، فَيَقُومُ  
 مَقَامُهُ .

**فصل :** وَإِنِ اتَى بِالْكِنَايَةِ فِي حَالِ سُؤَالِ الطَّلَاقِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِيمَا إِذَا اتَى  
 بِهَا فِي حَالِ الْغَضَبِ ، عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّفْصِيلِ . وَالْوَجْهُ لَذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
 التَّوْجِيهِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَنْ أَحْمَدَ هُنَا ، أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي عَدَمِ النِّيَّةِ ، قَالَ ، فِي رَوَايَةِ أَبِي  
 الْحَارِثِ : إِذَا قَالَ : لَمْ أَنُوه . صَدَّقَ<sup>(١٣)</sup> فِي ذَلِكَ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ سَأَلْتَهُ الطَّلَاقَ ، فَإِنْ كَانَ  
 بَيْنَهُمَا غَضَبٌ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ ، وَكَوْنِهِ فِي حَالِ الْغَضَبِ ؛  
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَوَابَ يَنْصَرِفُ إِلَى السُّؤَالِ ، فَلَوْ قَالَ : لِي عِنْدَكَ دِينَارٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَوْ :  
 صَدَقْتَ . كَانَ إِقْرَارًا بِهِ ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ<sup>(١٤)</sup> تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ . وَلَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي

(٩) فِي ١ ، ب ، م : « قَالَ » .

(١٠) قَيْسُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَالِكٍ ، وَابْنُ بَيْتٍ ، فِي : الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ١ / ٣٣١ ، وَالْعَقْدُ ٣ / ١٧ ، ٥ / ٣١٨ .

(١١) هُوَ قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَلْعَنَ بْنِ تَمِيمٍ . الْحَمَاسَةُ ١ / ٥٧ . وَابْنُ بَيْتٍ فِيهَا ١ / ٥٨ .

(١٢) أَيْ أَخْرَجَ كَجَوَابِ بَطْنِهِ .

(١٣) فِي ب ، م : « وَصَدَّقَ » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : ١ .

أَوْ بَعْتِكَ<sup>(١٥)</sup> ثَوْبِي هَذَا . فَقَالَ : قَبِلْتُ . صَحَّ وَكَفَى ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى زِيَادَةٍ عَلَيْهِ . وَلَوْ أَرَادَ بِالْكِنَايَةِ حَالَ الْغَضَبِ ، أَوْ سُؤَالَ الطَّلَاقِ غَيْرَ<sup>(١٦)</sup> الطَّلَاقِ ، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَهُ بِالصَّرِيحِ لَمْ يَقَعْ ، فَبِالْكِنَايَةِ أَوْلَى . وَإِذَا ادَّعَى ذَلِكَ دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رَوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ ، أَنَّهُ يُصَدَّقُ إِنْ كَانَ فِي الْغَضَبِ ، وَلَا يُصَدَّقُ إِنْ كَانَ جَوَابًا لِسُؤَالِ الطَّلَاقِ . وَنُقِلَ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، أَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَنْتِ خَلِيَّةٌ ، أَوْ بَرِيئَةٌ ، أَوْ بَائِنٌ . وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا ذِكْرُ طَلَاقٍ وَلَا غَضَبٍ ، صَدَّقَ . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ مَعَ وُجُودِهِمَا . وَحُكِيَ هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَدَّقُ ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ<sup>(١٧)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى قَوْمٍ ، فَقَالُوا : لَا تُزَوِّجُكَ حَتَّى تُطَلِّقَ امْرَأَتَكَ . فَقَالَ : قَدْ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا . فزَوَّجُوهُ ، ثُمَّ أَمْسَكَ امْرَأَتَهُ ، فَقَالُوا : أَلَمْ تَقُلْ إِنَّكَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ؟ قَالَ : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِّي تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ وَطَلَّقْتُهَا<sup>(١٨)</sup> ، ثُمَّ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ وَطَلَّقْتُهَا<sup>(١٩)</sup> ، ثُمَّ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ وَطَلَّقْتُهَا<sup>(٢٠)</sup> ؟ فَسُئِلَ عَثْمَانُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَهُ نِيَّتُهُ . وَلِأَنَّهُ أَمَرَ<sup>(٢١)</sup> تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ<sup>(٢٢)</sup> فِيهِ ، فَقُبِلَ قَوْلُهُ فِيمَا يَحْتَمِلُهُ ، كَمَا لَوْ كَرَّرَ لَفْظًا ، وَقَالَ : أَرَدْتُ التَّوَكِيدَ .

١٢٥٩ - مَسْأَلَةٌ ؛ ( قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَإِذَا قَالَ لَهَا : أَنْتِ خَلِيَّةٌ ، أَوْ أَنْتِ بَرِيَّةٌ ، أَوْ أَنْتِ بَائِنٌ ، أَوْ حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ ، أَوْ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ . فَهُوَ عِنْدِي ثَلَاثٌ وَلَكِنِّي<sup>(١)</sup> أَكْرَهُ أَنْ أَقْبِيَ بِهِ ، سَوَاءَ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ )

(١٥) فِي ب ، م : « وَبَعْتِكَ » .

(١٦) فِي ب ، م : « وَغَيْرِ » .

(١٧) فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَدْخُلُ عَلَيْهَا وَمَعَهَا نِسَاءٌ فَوْقَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْهُمْ . السَّنَنُ ١ / ٢٥٠ .

(١٨) فِي أ : « فَطَلَّقْتُهَا » . وَفِي ب ، م : « ثُمَّ طَلَّقْتُهَا » .

(١٩) فِي أ : « ثُمَّ طَلَّقْتُهَا » .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ : « فَطَلَّقْتُهَا » .

(٢١-٢٢) فِي ب ، م : « بَنِيَّتُهُ » .

(١) فِي ب ، م : « وَلَكِنْ » .



/ أكثر الروايات عن أبي عبد الله ، كراهية الفُتيا في هذه الكنايات ، مع ميله إلى أنها ثلاث ، وحكى ابن أبي موسى ، في « الإرشاد » عنه روايتين ؛ إحداهما ، أنها ثلاث . والثانية ، يرجع إلى ما نواه . اختارها أبو الخطاب . وهو مذهب الشافعي ، قال : يرجع إلى ما نواه<sup>(٢)</sup> ، فإن لم ينو شيئاً وقعت واحدة . ونحوه قول النخعي ، إلا أنه قال : يقع طلاقاً بائنة ؛ لأن لفظه يقتضي البينة ، ولا يقتضي عدداً . وروى حنبل ، عن أحمد ، ما يدل على هذا ؛ فإنه قال : يزيدُها في مهرها إن أراد رجعتها . ولو وقع ثلاثاً لم يُسح له رجعتها ، ولو لم تبين لم يحتج إلى زيادة في مهرها . واحتج الشافعي بما روى أبو داود<sup>(٣)</sup> بإسناده ، أن رُكَّانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة ، فأخبر النبي ﷺ بذلك ، وقال : والله ما أردت إلا واحدة . فقال رسول الله ﷺ : « الله ما أردت إلا واحدة ؟ » فقال رُكَّانة : الله ما أردت إلا واحدة . فردّها إليه رسول الله ﷺ ، فطلقها الثانية في زمن عمر ، والثالثة في زمن عثمان . قال علي بن محمد الطنّافسي : ما أشرف هذا الحديث . ولأن النبي ﷺ قال لابنة الجون : « الحقى بأهلك »<sup>(٤)</sup> . ولم يكن النبي ﷺ ليطلق ثلاثاً وقد نهى أمته<sup>(٥)</sup> عن ذلك ، ولأن الكنايات مع النية كالصريح ، فلم يقع به عند الإطلاق أكثر من واحدة ، كقوله : أنت طالق . وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : إن نوى ثلاثاً فثلاث ، وإن نوى اثنتين أو واحدة وقعت واحدة ، ولا يقع اثنتان ؛ لأن الكناية تقتضي البينة دون العدد ، والبينة بينونتان صغرى وكبرى ، فالصغرى بالواحدة ، والكبرى بالثلاث ، ولو أوقعنا اثنتين كان موجبهُ العدد ، وهي لا تقتضيه . وقال ربيعة ،

(٢) في ١ ، ب ، م : « نوى » .

(٣) في : باب في البتة ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥١١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة ، من كتاب الطلاق . عارضة الأحوذى ٥ / ١٣١ ، ١٣٢ . وابن ماجه ، في : باب طلاق البتة ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦١ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٧ / ٥٣ . والنسائي ، في : باب مواجهة الرجل المرأة بالطلاق ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٢٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يقع به الطلاق من الكلام ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٣٩ .

(٥) سقط من : ب ، م .

ومالك : يَقَعُ بِهَا الثَّلَاثُ ، وإن لم يَنْوِ إِلَّا فِي خُلْعٍ أَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَإِنَّهَا <sup>(٦)</sup> تَطْلُقُ وَاحِدَةً ؛ لَأَنَّهَا تَقْتَضِي الْبَيْنُونَةَ ، وَالْبَيْنُونَةُ تَحْصُلُ فِي الْخُلْعِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ بِوَاحِدَةٍ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَقْتَضِي زِيَادَةً عَلَيْهَا ، وَفِي غَيْرِهِمَا يَقَعُ الثَّلَاثُ ضَرُورَةً أَنَّ الْبَيْنُونَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا ، وَوَجْهٌ أَنَّهَا ثَلَاثٌ أَنَّهُ <sup>(٧)</sup> قَوْلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّهَا ثَلَاثٌ . قَالَ أَحْمَدُ فِي الْخَلْيَةِ وَالْبَرِّيَّةِ وَالْبَتَّةِ : قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ قَوْلٌ صَحِيحٌ / ثَلَاثًا . وَقَالَ <sup>(٨)</sup> عَلِيٌّ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، فِي الْبَائِنِ : إِنَّهَا ثَلَاثٌ . وَرَوَى النَّجَّادُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ الزُّبَيْرِ [ فَقَالَ ] : إِنَّ ظَهْرِي هَذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَهَلْ تَجِدَانِ لَهُ رُحْصَةً ؟ فَقَالَا : لَا ، وَلَكِنَّا تَرَكْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عِنْدَ عَائِشَةَ ، فَسَلُّهُمْ ، ثُمَّ ارْجِعْ <sup>(٩)</sup> إِلَيْنَا ، فَأَخْبِرْنَا . فَسَأَلَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ ثَلَاثٌ . وَذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ مُتَابِعَتَهُمَا <sup>(١٠)</sup> . وَرَوَى النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً ، ثُمَّ جَعَلَهَا بَعْدَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ <sup>(١١)</sup> . وَهَذِهِ أَقْوَالُ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَأنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَيْنُونَةَ ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِطَلَاقٍ تَحْصُلُ بِهِ الْبَيْنُونَةُ ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ، أَوْ نَوَى الثَّلَاثَ ، وَاقْتِضَاؤُهُ لِلْبَيْنُونَةِ ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ : أَنْتِ بَائِنٌ . وَكَذَا فِي قَوْلِهِ : الْبَتَّةَ ؛ لِأَنَّ الْبَتَّ الْقَطْعُ ، فَكَأنَّهُ قَطَعَ النِّكَاحَ كُلَّهُ ، وَلِذَلِكَ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، كَمَا قَالَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ : إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقٍ <sup>(١٢)</sup> . وَبَثْلُهُ هُوَ الْقَطْعُ أَيْضًا ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي

(٦) فِي الْأَصْلِ : « فَإِنَّهُ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٨) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : « مُتَابِعَتُهُمَا » الْآتَى سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٩) فِي ب ، م : « رَجِعْ » .

(١٠) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ٦٧ .

(١١) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٣٣٤ .

(١٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٥٣ .

مريم : البتول ؛ لا تقطاعها عن النكاح . ونهى النبي ﷺ عن التبطل ، وهو الاقطاع  
 عن النكاح بالكلية . وكذلك الحلية والبرية يقتضيان الخلو من النكاح والبراءة منه ،  
 وإذا كان للفظ<sup>(١٣)</sup> معنى ، فاعتبره الشرع ، إنما يعتبر<sup>(١٤)</sup> فيما يقتضيه ويؤدى معناه ،  
 ولا سبيل إلى البيئونة بدون الثلاث ، فوقعت ضرورة الوفاء بما يقتضيه لفظه ، ولا يمكن  
 إيقاع واحدة بائر ؛ لأنه لا يقدر على ذلك بصريح الطلاق ، فكذا بكناياته . ولم  
 يفرقوا<sup>(١٥)</sup> بين المدخول بها وغيرها ؛ لأن الصحابة لم يفرقوا ، ولأن كل لفظة أوجب  
 الثلاث في المدخول بها ، أوجبها في غيرها ، كقوله : أنت طالق ثلاثا . فأما حديث  
 ركانة ؛ فإن أحمد ضعف إسناده ، فلذلك تركه . وأما قوله ﷺ لا بنة الجون :  
 « الحقى بأهلك » . فيدل على أن هذه اللفظة لا تقتضى الثلاث ، وليست من  
 اللفظات التى قال الصحابة فيها بالثلاث ، ولا هى مثلها ، فيقتصر<sup>(١٦)</sup> الحكم  
 عليها<sup>(١٧)</sup> . وقولهم : إن الكناية بالنية كالصريح . قلنا : نعم ، إلا أن الصريح ينقسم إلى  
 ثلاث تحصل بها<sup>(١٨)</sup> البيئونة ، وإلى مادونها مما لا تحصل به البيئونة ، فكذا الكناية  
 تنقسم كذلك ، فمنها ما يقوم مقام الصريح المحصل للبيئونة ، وهو هذه الظاهرة ، ومنها  
 ما يقوم مقام الواحدة ، وهو ما عداها ، والله أعلم .

**فصل :** وذكر القاضى أن ظاهر كلام أحمد ، والخرقى ؛ أن الطلاق يقع بهذه  
 الكنايات من غير نية ، كقول مالك ؛ لأنه اشتهر استعمالها فيه ، فلم تحتج إلى نية  
 ١٩٨/٧ ظ كالصريح . ومفهوم كلام الخرقى أنه لا يقع إلا / بنية ؛ لقوله : وإذا أتى بصريح الطلاق

(١٣) فى ب ، م : « اللفظ » .

(١٤) فى ا : « يعتبره » .

(١٥) فى الأصل : « يفرق » .

(١٦) فى ا : « فيقتصر » .

(١٧) فى ب ، م : « عليهم » .

(١٨) فى الأصل : « لها » .



وقع ، نواه أو لم ينوه . فمفهومه أن غير الصريح لا يقع إلا بنية ، ولأن هذا كناية ، فلم يثبت حكمه بغير نية ، كسائر الكنايات .

**فصل : والكناية<sup>(١٩)</sup> ثلاثة أقسام ؛ ظاهرة ، وهى ستة أفاظ ؛ خلية ، وبرية ، وبائن ، وبئة ، وبئة ، وأمرك بيدك . والحكم فيها ما بيناه فى هذا<sup>(٢٠)</sup> الفصل . وإن قال : أنت طالق بائن ، أو البتة . فكذلك إلا أنه لا يحتاج إلى نية ؛ لأنه وصف بها الطلاق الصريح . وإن قال : أنت طالق لا رجعة لى عليك . وهى مدخول بها ، فهى ثلاث . قال أحمد : إذا قال لامرأته : أنت طالق لا رجعة فيها ، ولا مثنوية . هذه مثل الخلية والبرية ثلاثا ، هكذا هو عندى . وهذا قول أبى حنيفة . وإن قال : لا رجعة لى فيها . بالواو ، فكذلك . وقال أصحاب أبى حنيفة : تكون رجعية ؛ لأنه لم يصف الطلقة بذلك ، وإنما عطف عليها . ولنا ، أن الصفة تصح مع العطف ، كما لو قال : بعثك بعشرة وهى مغربية . صح ، وكان صفة للثمن . قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا آسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾<sup>(٢١)</sup> . وإن قال : أنت طالق واحدة بائنا ، أو واحدة بئة . ففيها ثلاث روايات ؛ إحداها<sup>(٢٢)</sup> ، أنها واحدة رجعية ، ويلغو ما بعدها . قال أحمد : لا أعرف شيئا متقدما ، إن<sup>(٢٣)</sup> نوى واحدة<sup>(٢٣)</sup> تكون بائنا . وهذا مذهب الشافعى ؛ لأنه وصف الطلقة بما لا تنصف به ، فلغت الصفة ، كما لو قال : أنت طالق طلقة لا تقع عليك . والثانية : هى ثلاث . قاله أبو بكر ، وقال : هو قول أحمد ؛ لأنه أتى بما يقتضى الثلاث ، فوقع ، ولغا قوله : واحدة . كما لو قال : أنت طالق<sup>(٢٤)</sup> واحدة ثلاثا<sup>(٢٤)</sup> . والثالثة ، رواها حنبل عن**

(١٩) فى ١ : « والكنايات » .

(٢٠) سقط من : الأصل .

(٢١) سورة الأنبياء ٢ .

(٢٢) فى الأصل : « إحداها » .

(٢٣-٢٣) فى الأصل ، ١ : « نواحدة » .

(٢٤-٢٤) سقط من : ب ، م .

أحمد ، إذا طلق امرأته واحدة البتة ، فإن أمرها بيدها ، يزيدُها في مهرها إن أراد رجعتها .  
فهذا يدل على أنه أوقع بها واحدةً بائناً ؛ لأنه جعل أمرها بيدها ، ولو كانت رجعيةً لما  
جعل<sup>(٢٥)</sup> أمرها بيدها ، ولا احتاجت إلى زيادة في مهرها ، ولو وقع ثلاث لما حلت له  
رجعتها . وقال أبو الخطاب : هذه الرواية تُخرج في جميع الكنايات الظاهرة ، فيكون  
ذلك مثل قول إبراهيم النخعي . ووجهه أنه أوقع الطلاق بصفة البيئونة ، فوقع على ما  
أوقعه ، ولم يزيد على واحدة ؛ لأن لفظه لم يقتض عدداً ، فلم يقع أكثر من واحدة ، كما لو  
قال : أنت طالق . وحمل القاضي رواية حنبل على أن ذلك بعد انقضاء العدة . القسم  
الثاني ، مُختلف فيها ، وهي ضربان / ؛ منصوص عليها ، وهي عشرة<sup>(٢٦)</sup> ؛ الحقي  
بأهلك . وحبلك على غاريك . ولا سبيل لي عليك . وأنت على حرج . وأنت على  
حرام . واذهي فتزوجي من شئت . وغطى شعرك . وأنت حرة . وقد اعتقتك . فهذه  
عن أحمد فيها روايتان ؛ إحداهما ، أنها ثلاث . والثانية ، ترجع إلى ما نواه ، وإن لم ينو  
شيئاً ، فواحدة ، كسائر الكنايات . والضرب الثاني ، مقيس على هذه ، وهي استبرئي  
رحمك . وحللت للأزواج . وتقنعي . ولا سلطان لي عليك . فهذه في معنى المنصوص  
عليها ، فيكون حكمها حكمها . والصحيح في قوله : الحقي بأهلك . أنها واحدة ،  
ولا تكون ثلاثاً إلا بينة ؛ لأن النبي ﷺ قال لا بنة الجون : « الحقي بأهلك » . متفق  
عليه<sup>(٢٧)</sup> ، ولم يكن النبي ﷺ ليطلق ثلاثاً وقد نهى أمته عن ذلك . قال الأثرم : قلت  
لأبي عبد الله : إن النبي ﷺ قال لا بنة الجون : « الحقي بأهلك » . ولم يكن طلاقاً  
غير هذا ، ولم يكن النبي ﷺ ليطلق ثلاثاً ، فيكون غير طلاق السنة . فقال : لا أدري .  
وكذلك قوله : اعتدي واستبرئي رحمك . لا يختص الثلاث ؛ فإن ذلك يكون من  
الواحدة ، كما يكون من الثلاث . وقد روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ ، أنه قال

١٩٩/٧ و

(٢٥) في ١ ، ب ، م : « كان » .

(٢٦) في حاشية م إشارة إلى أنه لم يذكر غير تسعة .

(٢٧) تقدم تخريجه في المسألة نفسها . وذكر المصنف أنه متفق عليه ، ولم يخرج مسلم ، انظر : إرواء الغليل

١٤٥ / ٧ ، ١٤٦ .

لِسَوْدَةَ ابْنَةِ زَمْعَةَ : « اَعْتَدِي » ، فَجَعَلَهَا تَطْلِيقَةً<sup>(٢٨)</sup> . وَرَوَى هُشَيْمٌ ، اُنْبَأَنَا  
 الْأَعْمَشُ ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ نَعِيمَ بْنَ دَجَاجَةَ الْأَسَدِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ،  
 ثُمَّ قَالَ : هِيَ عَلَيَّ حَرَجٌ . وَكُتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنَّهَا لَيْسَتْ  
 بِأَهْوَنَهنَّ<sup>(٢٩)</sup> . وَأَمَّا سَائِرُ اللَّفْظَاتِ ، فَإِنْ قُلْنَا : هِيَ ظَاهِرَةٌ ؛ فَلَأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى  
 الظَّاهِرَةِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ . إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَبْتُوتَةِ ،  
 أَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَلَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ وَسُلْطَانٌ . وَقَوْلُهُ : أَنْتِ حُرَّةٌ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ . يَقْتَضِي ذَهَابَ  
 الرِّقِّ عَنْهَا ، وَخُلُوصَهَا مِنْهُ ، وَالرِّقُّ هُنَا النِّكَاحُ . وَقَوْلُهُ : أَنْتِ حَرَامٌ . يَقْتَضِي بَيْنُونَتَهَا  
 مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ<sup>(٣٠)</sup> غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ . وَكَذَلِكَ : حَلَلْتَ لِلْأَزْوَاجِ ، لِأَنَّكَ بِنْتُ مَنِي .  
 وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا . وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ وَاحِدَةٌ<sup>(٣١)</sup> . فَلَأَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : حَلَلْتَ  
 لِلْأَزْوَاجِ . أَيْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ حِلُّهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَالْوَّاحِدَةُ تُحِلُّهَا .  
 وَكَذَلِكَ<sup>(٣٢)</sup> : أَنْكِحِي مَنْ شِئْتَ . وَسَائِرُ الْأَلْفَاظِ / ، يَتَحَقَّقُ مَعْنَاهَا بَعْدَ قَضَاءِ عِدَّتِهَا . ١٩٩/٧ ظ

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ ، الْحَفِيَّةُ نَحْوُ : اخْرُجِي . وَادْهَبِي . وَذُوقِي . وَتَجَرَّعِي . وَأَنْتِ  
 مُحَلَّلَةٌ . وَاخْتَارِي . وَوَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ . وَسَائِرُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفُرْقَةِ ، وَيُؤَدِّي مَعْنَى  
 الطَّلَاقِ سِوَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، فَهَذِهِ ثَلَاثٌ إِنْ نَوَى ثَلَاثًا ، وَاثْنَتَانِ إِنْ نَوَاهُمَا ، وَوَاحِدَةٌ إِنْ  
 نَوَاهَا أَوْ أَطْلَقَ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا ظَهَرَ مِنَ الطَّلَاقِ فَهُوَ عَلَى مَا ظَهَرَ ، وَمَا عَنَى بِهِ الطَّلَاقُ  
 فَهُوَ عَلَى مَا عَنَى ، مِثْلُ : حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ . إِذَا نَوَى وَاحِدَةً ، أَوْ اثْنَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا ،

(٢٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ  
 ٣٤٣ / ٧ .

(٢٩) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ طَّلَاقِ الْحَرَجِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَصْنُفُ ٦ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ . وَسَعِيدُ بْنُ  
 مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجْلِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . السَّنَنِ ٢ / ٥٦ . وَابْنُ أَبِي  
 شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ الرَّجْلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَى حَرَجٍ . مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَصْنُفُ ٥ / ٧١ .

(٣٠) فِي ١ : « الرَّجْعَةُ » .

(٣١) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « قُلْنَا » .

(٣٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .



فهو على ما نوى ، ومثل : لا سبيل لي عليك . وإذا نص في هاتين على أنه يرجع إلى نيته ، فكذاك سائر الكنايات . وهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يقع اثنتان ، وإن نواهما وقع واحدة . وقد تقدم ذكر ذلك . وإن قال : أنت واحدة . فهي كناية خفية ، لكنها لا تقع بها إلا واحدة . وإن نوى ثلاثاً ؛ لأنها لا تحتل غير الواحدة . وإن قال : أغناك الله . فهي كناية خفية ؛ لأنه يحتمل : أغناك الله بالطلاق . لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّنْ سَعَتِهِ ﴾ (٣٣) .

**فصل : والطلاق الواقع بالكنايات رجعي ، ما لم يقع الثلاث ، في ظاهر المذهب .** وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : كلها بوائن ، إلا : اعتدى . واستبرئ رجمك . وأنت واحدة ؛ لأنها تقتضي البيونة ، فتقع البيونة ، كقوله : أنت طالق ثلاثاً . ولنا ، أنه طلاق صادق مدخولاً بها من غير عوض ، ولا استيفاء عدد ، فوجب أن يكون رجعيًا ، كصريح الطلاق ، وما سلموه من الكنايات . وقولهم : إنها تقتضي البيونة قلنا : فينبغي أن تبين بثلاث ؛ لأن المدخول بها لا تبين إلا بثلاث أو عوض .

**فصل : فأما ما لا يشبه الطلاق ، ولا يدل على الفراق ، كقوله : اقعدى . وقومي . وكلي . واشربي . واقربي . وأطعميني . واسقيني . وبارك الله عليك . وغفر الله لك . وما أحسنك . وأشبه ذلك ، فليس بكناية ، ولا تطلق به ، وإن نوى ؛ لأن اللفظ لا يحتمل الطلاق ، فلو وقع الطلاق به لوقع<sup>(٣٤)</sup> بمجرد النية ، وقد ذكرنا أنه لا يقع بها . وهذا قال أبو حنيفة . واختلف أصحاب الشافعي في قوله : كلي . واشربي . فقال بعضهم كقولنا ، وقال بعضهم : هو كناية ؛ لأنه يحتمل : كلي ألم الطلاق . واشربي كأس الفراق . فوقع به ، كقولنا<sup>(٣٥)</sup> : ذوقي ، / وتجرعي . ولنا ، أن هذا اللفظ**

و ٢٠٠/٧

(٣٣) سورة النساء ١٣٠ .

(٣٤) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٣٥) في الأصل : كقوله ،

لَا يُسْتَعْمَلُ بِمُفْرَدِهِ إِلَّا فِيمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ ، كَنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣٦)</sup> . وَقَالَ : ﴿ فَكُلُّوْهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ <sup>(٣٧)</sup> . فَلَمْ يَكُنْ كِنَايَةً ، كَقَوْلِهِ : أَطْعِمْنِي . وَفَارَقَ : ذُوقَ . وَتَجَرَّعِي ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَكَارِهِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ <sup>(٣٨)</sup> . ﴿ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ <sup>(٣٩)</sup> . وَ﴿ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴾ <sup>(٤٠)</sup> . وَكَذَلِكَ التَّجَرُّعُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ ﴾ <sup>(٤١)</sup> . فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمَا مَا لَيْسَ مِثْلَهُمَا .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ . أَوْ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا ، فَقَالَتْ : أَنْتَ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ زَوْجَتَهُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِمِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : تَطْلُقُ إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَالْقَاسِمِ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِزَالَةُ النِّكَاحِ ، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا ، فَإِذَا صَحَّ فِي أَحَدِهِمَا صَحَّ فِي الْآخَرِ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَحَلٌّ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، فَلَمْ يَقَعْ وَإِنْ نَوَى ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَنَا طَالِقٌ . وَلَمْ يَقُلْ : مِنْكَ . لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ كَانَ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ لَوَقَعَ <sup>(٤٢)</sup> . بِذَلِكَ ، كَالْمَرْأَةِ ، وَلِأَنَّ الرَّجُلَ مَالِكٌ فِي النِّكَاحِ ، وَالْمَرْأَةُ مَمْلُوكَةٌ ، فَلَمْ يَقَعْ إِزَالَةُ الْمِلْكِ بِإِضَافَةِ الْإِزَالَةِ إِلَى الْمَالِكِ ، كَالْعِتْقِ ، وَتَدُلُّ عَلَى <sup>(٤٣)</sup> هَذَا أَنَّ الرَّجُلَ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ ، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ . وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : مَلَكَتُ امْرَأَتِي أَمْرَهَا ، فَطَلَّقْتَنِي

(٣٦) سورة الطور ١٩ .

(٣٧) سورة النساء ٤ .

(٣٨) سورة الدخان ٤٩ .

(٣٩) سورة الأنفال ٥٠ .

(٤٠) سورة القمر ٤٨ .

(٤١) سورة إبراهيم ١٧ .

(٤٢) في الأصل : « وقع » .

(٤٣) سقط من : الأصل ، ب ، م .

ثلاثاً . فقال ابن عباس : **خَطَأَ اللَّهُ نَوَّهَهَا** <sup>(٤٤)</sup> ، **إِنَّ الطَّلَاقَ لَكَ** وليس لها عليك . رواه أبو عبيد <sup>(٤٥)</sup> ، **وَالْأَثَرُ** ، واحتج به أحمد .

**فصل : وإن قال : أنا منك بائن . أو برىء . فقد تَوَقَّفَ أحمدُ فيه . قال أبو عبد الله**  
**ابن حامد : يَتَخَرَّجُ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ مَحَلٌّ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ**  
**بِإِضَافَةٍ صَرِيحَةٍ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَقَعْ بِإِضَافَةِ كُنَايَتِهِ إِلَيْهِ ، كَالْأَجْنَبِيِّ . وَالثَّانِي ، يَقَعُ ؛ لِأَنَّ**  
**لفظَ الْبَيْنُونَةِ وَالْبَرَاءَةِ يُوصَفُ بِهِمَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ ، يُقَالُ : بَانَ مِنْهَا / ، وَبَانَتْ**  
**مِنْهُ . وَبَرِيَءَ مِنْهَا ، وَبَرِئَتْ مِنْهُ . وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْفُرْقَةِ يُضَافُ إِلَيْهِمَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :**  
**﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ**  
**وَزَوْجِهِ ﴾ <sup>(٤٦)</sup> . وَيُقَالُ : فَارَقَتْهُ الْمَرْأَةُ وَفَارَقَهَا . وَلَا يُقَالُ : طَلَّقَتْهُ . وَلَا سَرَّحَتْهُ . وَلَا**  
**تَطَلَّقَا . وَلَا تَسَرَّحَا . وَإِنْ قَالَ : أَنَا بَائِنٌ . وَلَمْ يَقُلْ : مِنْكَ . فَذَكَرَ الْقَاضِي فِيهِمَا إِذَا قَالَ**  
**لَهَا : أَمْرُكَ بِيَدِكَ . فَقَالَتْ : أَنْتَ بَائِنٌ . وَلَمْ تَقُلْ : مِنْنِي . أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ**  
**قَالَتْ : أَنَا بَائِنٌ . وَتَوَثَّ ، وَقَعَ . وَإِنْ قَالَتْ : أَنْتَ مِنْنِي بَائِنٌ . فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ ، فَيُخَرَّجُ**  
**هَهُنَا مِثْلُ ذَلِكَ .**

١٢٦٠ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا أَتَى بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ، لَزِمَهُ، نَوَاهُ، أَوْ لَمْ يَنْوِهِ)

قد ذكرنا أن صريح الطلاق لا يحتاج إلى نية، بل يقع من غير قصد، ولا خلاف في

(٤٤) أى : أخطأها المطر . دعاء عليها . وانظر : غريب الحديث ، لأبي عبيد ٤ / ٢١١ .

(٤٥) فى : غريب الحديث ٤ / ٢١٠ ، ٢١١ .

كما أخرجه البيهقي ، فى : باب المرأة تقول فى التحليك : طلقتك . وهى تريد الطلاق ، من كمال الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٧ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ . وعبد الرزاق ، فى : باب المرأة تملك أمرها ... ، من كتاب الطلاق . المصنف ٦ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . وسعيد بن منصور ، فى : باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها ، من كتاب الطلاق . السنن ١ / ٣٧٧ . وابن أبى شيبه ، فى : باب ما قالوا فيه إذا جعل أمر امرأته بيدها ... ، من كتاب الطلاق . المصنف ٥ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٤٦) سورة البقرة ١٠٢ .



ذلك . ولأن ما يُعتبر له القول يُكتفى فيه به ، من غير نيّة ، إذا كان<sup>(١)</sup> صريحاً فيه ، كالبيع . وسواء قصّد المزاح أو الجدّ ؛ لقول النبي ﷺ : « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ ؛ النِّكَاحُ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالرَّجْعَةُ » . رواه أبو داود ، والترمذي<sup>(٢)</sup> ، وقال : حديث حسن . قال ابن المنذر : أجمع كل<sup>(٣)</sup> من أحفظ عنه من أهل العلم ، على أن جدّ الطلاق وهزله سواء . روى هذا عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود . ونحوه عن عطاء ، وعبيدة<sup>(٤)</sup> . وبه قال الشافعي ، وأبو عبيد . قال أبو عبيد : وهو قول سفيان ، وأهل العراق . فأما لفظ الفراق والسراج ، فينبني على الخلاف فيه ؛ فمن جعله صريحاً أوقع به الطلاق من غير نيّة ، ومن لم يجعله صريحاً لم يوقع به الطلاق حتى ينويه ، ويكون بمنزلة الكنايات الخفية .

**فصل : فإن قال الأعجمي لامرأته : أنت طالق ، ولا يفهم معناه ، لم تطلق ؛ لأنه ليس بمختيار للطلاق ، فلم يقع طلاقه ، كالمكره . فإن نوى موجباً عند أهل العربية ، لم يقع أيضاً ؛ لأنه لا يصح منه اختيار ما لا يعلمه ، ولذلك لو نطق بكلمة الكفر من لا يعلم معناها لم يكفر . ويحتمل أن تطلق إذا نوى موجباً ؛ لأنه لفظ بالطلاق ناوياً موجباً ، فأشبهه العربي . وكذلك الحكم إذا قال العربي : بهشم . وهو لا يعلم معناها .**

**فصل : فإن قال لزوجته وأجنبية : إحدكما طالق . أو قال لحماتي : ابتئك طالق . ولها / بنت سيوى امرأته . أو كان اسم زوجته زينب ، فقال : زينب طالق . طَلَّقْتُ زوجته ؛ لأنه لا يملك طلاق غيرها . فإن قال : أردت الأجنبية . لم يصدق . نص عليه**

(١) في ب ، م : « كانت » .

(٢) أخرجه أبو داود في : باب في الطلاق على الهزل ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ١ / ٥٠٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق ، من كتاب الطلاق . عارضة الأحوذى ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من طلق أو نكح أو راجع لآعبا ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٨ .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) أي : السلماني . وتقدم في : ١ / ٩٣ .

أحمد ، في رجل تزوج امرأة ، فقال لحماته : ابتك طالق . وقال : أردت ابتك  
الأخرى ، التي ليست بزوجتي<sup>(٥)</sup> ، فقال : يحنث ، ولا يقبل منه . وقال ، في رواية أبي  
داود ، في رجل له امرأتان ، اسماهما فاطمة ، فماتت إحداهما ، فقال : فاطمة طالق .  
ينوي الميئة ، فقال : الميئة تطلق ! قال أبو داود : كأنه لا يصدق في الحكم . وقال  
القاضي ، فيما إذا نظر إلى امرأته ، وأجنبيّة ، فقال : إحداهما طالق . وقال : أردت  
الأجنبيّة . فهل يقبل ؟ على روايتين . وقال الشافعي : يقبل ههنا ، ولا يقبل فيما إذا  
قال : زينب طالق . وقال : أردت أجنبيّة اسمها زينب . لأن زينب لا يتناول الأجنبيّة  
بصريحه ، بل من جهة الدليل ، وقد عارضه دليل آخر - وهو أنه لا يطلق غير  
زوجته - أظهر ، فصار اللفظ في زوجته أظهر ، فلم يقبل خلافه ، أمّا إذا قال :  
إحداهما<sup>(٦)</sup> . فإنه يتناول الأجنبيّة بصريحه . وقال أصحاب الرأي ، وأبو ثور : يقبل في  
الجميع ؛ لأنه فسر كلامه بما يحتمله . ولنا ، أنه لا يحتمل غير امرأته على وجه صحيح ،  
فلم يقبل تفسيره بها ، كما لو فسر كلامه بما لا يحتمله ، وكما لو قال : زينب طالق . عند  
الشافعي ، وما ذكره من الفرق لا يصح ، فإن إحداهما ليس بصريح في واحدة منهما ،  
إنما يتناول واحدة لا بعينها ، وزينب يتناول واحدة<sup>(٧)</sup> من الزيان<sup>(٨)</sup> لا بعينها ، ثم تعينت  
الزوجة لكونها محل الطلاق ، وخطاب غيرها به عبث ، كما إذا قال : إحداهما طالق . ثم  
لو تناولها بصريحه لكنه صرفه عنها دليل ، فصار ظاهراً في غيرها ، ولما قال النبي ﷺ  
للمتلاعنين : « أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ »<sup>(٩)</sup> . لم ينصرف إلا إلى الكاذب منهما وحده ، ولما  
قال حسان<sup>(٩)</sup> ، يعنى النبي ﷺ وأبا سفيان :

(٥) في ١ : « زوجتي » .

(٦) في ب ، م : « إحداهما » .

(٧-٧) سقط من : أ ، ب ، م .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب المتعة التي لم يفرض لها ... ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٧ / ٧٩ ،

٨٠ . والنسائي ، في : باب اجتماع المتلاعنين ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٤٥ . وانظر حديث هلال بن أمية

في : ٨ / ٣٧٣ وحديث عويمر العجلاني في : ١٣٠ .

(٩) ديوان حسان ٧٦ . وصدر البيت :

« أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ » .

\* فشركا لخيركما الفداء \*

لم ينصرف شرهما<sup>(١٠)</sup> إلا إلى أبي سفيان وحده ، وخيرهما النبي ﷺ وحده . وهذا في الحكم ، فأما فيما بينه وبين الله تعالى ، فيدين فيه ، فمتى علم من نفسه أنه أراد الأجنبية / لم تطلق زوجته ؛ لأن اللفظ مُحْتَمِلٌ له ، وإن كان غير مُقَيَّد . ولو كانت ثم قرينة دالة على إرادته الأجنبية ، مثل أن يدفع يمينه ظلماً ، أو يتخلص بها من مكروه ، قبل قوله في الحكم ؛ لوجود الدليل الصارف إليها . وإن لم ينو زوجته ، ولا الأجنبية ، طَلَّقَتْ زوجته ؛ لأنها محل الطلاق ، واللفظ يحتملها ويصلح لها ، ولم يصرفه عنها ، فوقع به ، كما لو نواها .

**فصل :** فإن كانت له امرأتان ؛ حفصة وعمرة ، فقال : يا حفصة . فأجابته عمرة ، فقال : أنت طالق . فإن لم تكن له نية ، أو نوى المراجعة وحدها ، طَلَّقَتْ وحدها ؛ لأنها المطلقة دون غيرها . وإن قال : ما خاطبت بقولي : أنت طالق . إلا حفصة ، وكانت حاضرة ، طَلَّقَتْ وحدها . وإن قال : علمت أن المراجعة عمرة ، فخاطبتها بالطلاق ، وأردت طلاق حفصة . طَلَّقْتَا معاً ، في قولهم جميعاً . وإن قال : ظننت المراجعة حفصة فطلقتها . طَلَّقَتْ حفصة ، رواية واحدة ، وفي عمرة روايتان ؛ إحداهما ، تطلق أيضاً . وهو قول النخعي ، وقتادة ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي . واختاره ابن حامد ؛ لأنه خاطبها بالطلاق ، وهي محل له ، فطلقت ، كما لو قصدها . والثانية ، لا تطلق . وهو قول الحسن ، والزهري ، وأبي عبيد . قال أحمد ، في رواية مهنا ، في رجل له امرأتان ، فقال : فلانة ، أنت طالق . فالتفت ، فإذا هي غير التي حلف عليها ، قال : قال إبراهيم : يطلقان . والحسن يقول : تطلق التي نوى . قيل له : ما تقول أنت ؟ قال : تطلق التي نوى . ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق ، فلم تطلق ، كما لو أراد أن يقول : أنت<sup>(١١)</sup> طاهر . فسبق لسانه ، فقال : أنت طالق . وقال أبو

(١٠) في الأصل : شركا .

(١١) سقط من : الأصل .



بكسر : لا يَخْتَلِفُ كلامُ أحمدَ أنَّها لا تَطْلُقُ . وقال الشَّافِعِيُّ : تَطْلُقُ الْمُجْبِيَةُ وحدها ؛ لأنها مُخَاطَبَةٌ بِالطَّلَاقِ ، فَطُلِّقَتْ ، كما لو لم يَنْوِ غيرها ، ولا تَطْلُقُ الْمَنُويَّةُ ؛ لأنه لم يُخَاطَبْها بِالطَّلَاقِ ، ولم تَعْتَرَفْ بِطَلَّاقِها ، وهذا يبطلُ بما لو علمَ أنَّ الْمُجْبِيَةَ عَمْرَةٌ ، فَإِنَّ الْمَنُويَّةَ تَطْلُقُ بِإِرَادَتِها بِالطَّلَاقِ<sup>(١٢)</sup> ، ولولا ذلك لم تَطْلُقْ بِالاعْتِرَافِ به ؛ لأنَّ الاعْتِرَافَ بما لا يُوجِبُ لا يُوجِبُ ، ولأنَّ الغائِبَةَ مقصودةً بلفظِ الطَّلَاقِ ، فَطُلِّقَتْ ، كما لو علمَ الحال .

**فصل :** وإن أشار إلى عَمْرَةٍ ، فقال : يا حَفْصَةُ ، أَنْتِ طالقٌ . وأرادَ طلاقَ عَمْرَةٍ ، فسَبَقَ لسانُه إلى نِدَاءِ حَفْصَةَ ، طَلَّقْتَ عَمْرَةً وحدها ؛ لأنه لم يُرَدِّ بلفظه إلَّا طلاقَها ، وإِنَّمَا سَبَقَ لسانُه / إلى غير ما أَرَادَه ، فأشْبَهَ ما لو أَرَادَ أن يقولَ : أَنْتِ طاهرٌ . فسَبَقَ لسانُه إلى أَنْتِ طالقٌ . وإن أتى باللفظِ مع علمِه أنَّ المُشارَ إليها عَمْرَةٌ ، طَلَّقْتَ مَعًا ، عَمْرَةٌ بإشارَتِه<sup>(١٣)</sup> إليها ،<sup>(١٤)</sup> وإِضافةُ الطَّلَاقِ إليها<sup>(١٥)</sup> ، وحَفْصَةُ بِنْتُهُ ، ولفظه بها . وإن ظَنَّ أنَّ المُشارَ إليها حَفْصَةُ ، طَلَّقْتَ حَفْصَةَ ، وفي عَمْرَةٍ رَوَاتِنِ ، كالتى قبلها .

**فصل :** وإن لَقِيَ أَجْنَبِيَّةً ، ظَنَّنَها زَوْجَتَهُ ، فقال : فلانةُ ، أَنْتِ طالقٌ . فإذا هي أَجْنَبِيَّةٌ ، طَلَّقْتَ زَوْجَتَهُ ، نَصَّ عليه أحمدٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : لا تَطْلُقُ ؛ لأنه خاطبَ بِالطَّلَاقِ غيرَها ،<sup>(١٥)</sup> فلم يَقَعْ<sup>(١٥)</sup> ، كما لو علمَ أنَّها أَجْنَبِيَّةٌ ، فقال : أَنْتِ طالقٌ . ولنا ، أنَّه قصدَ زَوْجَتَهُ بلفظِ الطَّلَاقِ ، فَطُلِّقَتْ ، كما لو قال : علمتُ أنَّها أَجْنَبِيَّةٌ ، وأردتُ طلاقَ زَوْجَتِي . وإن قال لها : أَنْتِ طالقٌ . ولم يَذْكُرِ اسمَ زَوْجَتِهِ ، اِحْتَمَلْ ؛ وذلك أيضًا لأنه قصدَ امرأته بلفظِ الطَّلَاقِ ، واحْتَمَلْ أن لا تَطْلُقَ ؛ لأنه لم يُخَاطَبْها بِالطَّلَاقِ ، ولا ذَكَرَ

(١٢) في ا ، ب ، م : « الطلاق » .

(١٣) في ب ، م : « بالإشارة » .

(١٤-١٤) سقط من : الأصل .

(١٥-١٥) سقط من : ١٥ .

اسمها معه . وإن عَلِمَهَا أَجْنَبِيَّةٌ ، وأَرَادَ بِالطَّلَاقِ زَوْجَتَهُ ، طَلَّقَتْ . وإن لم يُرِدْهَا  
بِالطَّلَاقِ ، لم تُطْلَقْ .

**فصل :** وإن لَقِيَ امرأته ، فظَنُّهَا أَجْنَبِيَّةً ، فقال : أَنْتِ طَالِقٌ ، أو تَنْحَى يا مُطَلَّقةً .  
أو لَقِيَ أُمَّتَهُ ، فظَنُّهَا أَجْنَبِيَّةً ، فقال : أَنْتِ حُرَّةٌ ، أو تَنْحَى يا حُرَّةً . فقال أبو بكرٍ ، في  
مَنْ لَقِيَ امْرَأَةً<sup>(١٦)</sup> ، فقال : تَنْحَى يا مُطَلَّقةً ، أو يا حُرَّةً . وهو لا يَعْرِفُهَا ، فإذا هِيَ زَوْجَتُهُ  
أو أُمَّتُهُ : لا يَقَعُ بهما طَلَاقٌ ولا حُرِّيَّةٌ ؛ لأنَّهُ لم يُرِدْ بهما ذلك ، فلم يَقَعْ بهما شيءٌ ، كَسَبَقِ  
اللِّسَانِ إلى ما لم يُرِدْهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا تَعْتَقَ الْأُمَةُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ مِنَ النَّاسِ مُخَاطَبَةُ مَنْ لا  
يَعْرِفُهَا بِقَوْلِهِ : يا حُرَّةٌ . وَتَطْلُقُ الزَّوْجَةُ ؛ لِعَدَمِ الْعَادَةِ بِالْمُخَاطَبَةِ بِقَوْلِهِ : يا مُطَلَّقةً .

**فصل :** فأَمَّا غَيْرُ الصَّرِيحِ ؛ فلا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهِ إِلَّا بِنِيَّةٍ ، أو دَلَالَةٍ حَالٍ . وقال  
مالكٌ : الْكُنَايَاتُ الظَّاهِرَةُ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ بَائِنٌ ، وَبَيْتَةٌ ، وَبَتْلَةٌ ، وَحَرَامٌ . يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ  
مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . قال القاضي ، في « الشَّرْحِ » : وهذا ظاهرُ كلامِ أَحْمَدَ ، وَالْخِرَقِيُّ ؛ لِأَنَّهَا  
مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الطَّلَاقِ فِي الْعُرْفِ ، فَصَارَتْ كَالصَّرِيحِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ كُنَايَةٌ لَمْ تُعْرَفْ  
بِإِرَادَةِ الطَّلَاقِ بِهَا ، وَلَا اخْتَصَصَتْ بِهِ ، فَلَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ بِهَا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ ، كَسَائِرِ  
الْكُنَايَاتِ ، وَإِذَا ثَبَتَ اعْتِبَارُ النِّيَّةِ ، فَإِنَّهَا تُعْتَبَرُ مُقَارِنَةً لِلْفِظِ ، فَإِنْ وُجِدَتْ فِي ابْتِدَائِهِ ،  
وَعَرِيتْ عَنْهُ فِي سَائِرِهِ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ . وقال بعضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لا يَقَعُ ، فَلَوْ  
قال : أَنْتِ بَائِنٌ يَنْوِي الطَّلَاقَ ، وَعَرِيتْ نِيَّتَهُ حِينَ قال : أَنْتِ بَائِنٌ ، لا يَقَعُ ؛ لِأَنَّ الْقَدَرَ  
الَّذِي صَاحَبَتْهُ / النِّيَّةُ لا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا تُعْتَبَرُ لَهُ النِّيَّةُ يُكْتَفَى فِيهِ بِوُجُودِهَا فِي  
أَوَّلِهِ ، كَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، فَأَمَّا إِنْ تَلَفَّظَ بِالْكُنَايَةِ غَيْرِ نَاوٍ ، ثُمَّ نَوَى بِهَا بَعْدَ  
ذَلِكَ ، لم<sup>(١٧)</sup> يَقَعْ بِهَا الطَّلَاقُ ، وكأ<sup>(١٨)</sup> لو نَوَى الطَّهَارَةَ بِالْغُسْلِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ .

(١٦) في ١ ، ب ، م : « امرأته » .

(١٧) في ب ، م : « فلم » .

(١٨) سقطت الواو من : ١ .

١٢٦١ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ قِيلَ لَهُ : أَلَيْكَ امْرَأَةٌ ؟ فَقَالَ : لَا . وَأَرَادَ بِهِ الْكَذِبَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ . وَلَوْ قَالَ : قَدْ طَلَّقْتُهَا . وَأَرَادَ بِهِ الْكَذِبَ ، لَزِمَهُ الطَّلَاقُ )

إنما لم يلزمه إذا أراد الكذب ؛ لأن قوله : مالى امرأة . كناية تفتقر إلى نية الطلاق ، وإذا نوى الكذب فما نوى الطلاق ، فلم يقع . وهكذا لو نوى أنه ليس لى امرأة تخدمنى ، أو ترضينى ، أو أنى كمن لا امرأة له ، أو لم ينو شيئاً ، لم تطلق ؛ لعدم النية المشترطة فى الكناية ، وإن أراد بهذا اللفظ طلاقها ، طلق ؛ لأنها كناية صحتها النية . وهذا قال الزهرى ، ومالك ، وحماذ بن أبى سليمان ، وأبو حنيفة ، والشافعى . وقال أبو يوسف ، ومحمد : لا تطلق ؛ فإن هذا ليس بكناية ، وإنما هو خبر هو كاذب فيه ، وليس بإيقاع . ولنا ، أنه محتمل الطلاق ؛ لأنه إذا طلقها فليست له بامرأة ، فأشبهه قوله : أنت بائن . وغيرها من الكنايات الظاهرة ، وهذا يبطل قولهم . فأما إن قال : طلقها . وأراد الكذب ، طلق ؛ لأن لفظ الطلاق صريح ، يقع به الطلاق من غير نية . وإن قال : خلقتها ، أو ابتتها . افتقر إلى النية ؛ لأنه كناية لا يقع به الطلاق من غير نية .

فصل : فإن قيل له : أطلقت امرأتك ؟ فقال : نعم . أو قيل له : امرأتك طالق ؟ فقال : نعم . طلق امرأته ، وإن لم ينو . وهذا الصحيح من مذهب الشافعى ، واختيار المزننى ؛ لأن نعم صريح فى الجواب ، والجواب الصريح للفظ الصريح صريح ، ألا ترى أنه لو قيل له : أفلان عليك ألف ؟ فقال : نعم . وجب عليه . وإن قيل له : طلق امرأتك ؟ فقال : قد كان بعض ذلك . وقال : أردت الإيقاع . وقع . وإن قال : أردت أنى علقت طلاقها بشرط . قيل ؛ لأنه محتمل لما قاله . وإن قال : أردت الإخبار عن شيء ماض . أو قيل له : ألك امرأة ؟ فقال : قد طلقها . ثم قال : إنما أردت أنى طلقها فى نكاح آخر . دين فيما بينه وبين الله تعالى ، فأما فى الحكم ؛ فإن لم يكن ذلك وجد



منه ، لم يُقبل ؛ لأنه لا يَحْتَمِلُ ما قاله ، وإن<sup>(١)</sup> كان وُجِدَ ، فعلى وَجْهين .

**فصل : فإن قال : حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ . أو قال : على يَمِينٍ بِالطَّلَاقِ . ولم يَكُنْ حَلَفَ ، لم يلزمه شيء / فيما بينه وبين الله تعالى ، ولزمه ما أقر به في الحُكْمِ . ذكره القاضي ، وأبو الخطَّاب . وقال أحمد ، في رواية محمد بن الحَكَم ، في الرَّجُلِ يَقُولُ : حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ . ولم يَكُنْ حَلَفَ : هي كَذِبَةٌ ، ليس عليه يَمِينٌ . وذلك لأنَّ قوله : حَلَفْتُ . ليس بِحَلِفٍ ، وإنما هو خبرٌ عن الحَلِفِ ، فإذا كان كاذباً فيه ، لم يَصِرْ حَالِفاً ، كما لو قال : حَلَفْتُ بِاللَّهِ . وكان كاذباً . واختار أبو بكرٍ أَنَّهُ يلزمه ما أقر به<sup>(٢)</sup> في الحُكْمِ<sup>(٣)</sup> . وحكى في « زاد المُسافر » عن الميموني ، عن أحمد ، أَنَّهُ قال : إذا قال : حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ . ولم يَكُنْ حَلَفَ ، يلزمه الطَّلَاقُ ، ويُرجع<sup>(٤)</sup> إلى نِيَّتِهِ في الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أو الواحد<sup>(٥)</sup> . وقال القاضي : معنى قول أحمد : يلزمه الطَّلَاقُ .<sup>(٦)</sup> أى في الحُكْمِ ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أرادَ يلزمه الطَّلَاقُ<sup>(٧)</sup> إذا نَوَى به الطَّلَاقَ ، فجعله كنايةً عنه ؛ ولذلك قال : يُرجعُ إلى نِيَّتِهِ . أمَّا الذي قصَدَ الكَذِبَ ، فلا نِيَّةَ له في الطَّلَاقِ ، فلا يَقَعُ به شيء ؛ لأنه ليس بصَرِيحٍ في الطَّلَاقِ ، ولا نَوَى به<sup>(٨)</sup> الطَّلَاقَ ، فلم يَقَعْ به طلاقٌ كسائر الكنايات . وذكر القاضي ، في كتابِ الأيمانِ ، في من قال : حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ . ولم يَكُنْ حَلَفَ ، فهل يَقَعُ به الطَّلَاقُ ؟ على روايتين .**

١٢٦٢ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا وَهَبَ زَوْجَتَهُ لِأَهْلِهَا ، فَإِنْ قَبِلُوهَا فَوَاحِدَةٌ ، يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوهَا فَلَا شَيْءَ )

(١) سقطت الواو من : الأصل ، ب ، م .

(٢-٢) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣) في ا : « ورجع » .

(٤) في ا : « الواحدة » .

(٥-٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٦) سقط من : الأصل ، ا .

هذا المنصوص عن أحمد في هذه المسألة . وبه قال ابن مسعود ، وعطاء ، ومسروق ،  
والزهري ، ومكحول ، ومالك ، وإسحاق . وروى عن علي ، رضي الله عنه ،  
والنخعي : إن قبلوها فواحدة بائنة ، وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية . وعن زيد بن ثابت ،  
والحسن : إن قبلوها فثلاث ، وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية . وروى عن أحمد مثل  
ذلك . وقال ربيعة ، ويحيى بن سعيد ، وأبو الزناد ، ومالك : هي ثلاث على كل حال ،  
قبلوها أو ردوها . وقال أبو حنيفة فيها كقوله في الكناية الظاهرة ، قبلوها أو ردوها .  
وكذلك قال الشافعي . واختلفا ههنا بناء على اختلافهما . ولنا ، على أنها لا تطلق إذا لم  
يقبلوها ، أنه تملك للبضع ، فافتقر<sup>(١)</sup> إلى القبول ، كقوله : اختاري ، وأمرك بيدك .  
والتكاج . وعلى أنها لا تكون ثلاثاً أنه لفظ مُحْتَمِلٌ ، فلا يُحْمَلُ على الثلاث عند  
الإطلاق ، كقوله : اختاري . وعلى أنها رجعية ، أنها طُلُقَةٌ لِمَنْ عليها عِدَّةٌ بغير  
عَوْضٍ ، قبل استيفاء العَدَدِ ، فكانت رجعية كقوله : أنت طالق . وقوله : إنها واحدة .  
محمول على ما إذا<sup>(٢)</sup> « أَطْلَقَ النِّيَّةَ » ، أو نَوَى واحدة ، فأما إن نَوَى ثلاثاً ، أو اثنتين ، فهو  
على / ما نَوَى ؛ لأنها كناية غير ظاهرة ، فيرجع إلى نيته في عَدَدِهَا كسائر الكنايات .  
ولا بُدَّ مِنْ<sup>(٣)</sup> أن ينوي بذلك الطلاق ، أو تكون ثم دَلَالَةٌ حَالٍ ، لأنها كناية ، والكنايات  
لا بُدَّ فِيهَا مِنَ النِّيَّةِ كذلك . قال<sup>(٤)</sup> القاضي : وينبغي أن تُعْتَبَرَ النِّيَّةُ مِنَ الذِي يَقْبَلُ  
أيضاً<sup>(٣)</sup> ، كما تُعْتَبَرُ فِي اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ إِذَا قَالَ لَهَا : اختاري ، أو أمرك بيدك . إذا ثبت  
هذا ؛ فإن صيغة القبول أن يقول أهلها : قبلناها . نص عليه أحمد . والحكم في هبتها  
لنفسها ، أو لأجنبي ، كالحكم في هبتها لأهلها .

**فصل : فإن باع امرأته لغيره ، لم يقع به طلاق ، وإن نوى . وبهذا قال الثوري ،**

(١) في زيادة : « فيه » .

(٢-٢) في الأصل : « طلق البتة » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في ب ، م : « وقال » .

وإسحاق . وقال مالك : تَطْلُقُ واحدةً ، وهي أَمْلَكُ بنفسِها ؛ لأنه أتى بما يَفْتَضِي خُرُوجَها عن مِلْكِهِ ، أَشْبَهَ ما لو وَهَبَها . ولنا ، أَنَّ البَيْعَ لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الطَّلَاقِ ؛ لأنه نَقْلُ مِلْكٍ بِعَوَضٍ ، والطَّلَاقُ مُجَرَّدُ إسْقَاطٍ لَا يَفْتَضِي العَوَضَ ، فلم يَقَعْ به طلاقٌ ، كَقَوْلِهِ : أَطْعَمْنِي ، وَاسْقِنِي .

١٢٦٣ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لَهَا : أَمْرُكَ بِيَدِكَ . فَهُوَ بِيَدِهَا ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ، مَا لَمْ يَفْسَخْ أَوْ يَطَّأَهَا <sup>(١)</sup> )

وجملة ذلك أَنَّ الزَّوْجَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُوكَّلَ فِيهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُفَوِّضَهُ إِلَى الْمَرْأَةِ ، وَيَجْعَلَهُ إِلَى اخْتِيَارِهَا ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ نِسَاءَهُ ، فَاخْتَرَتْهُ <sup>(٢)</sup> . ومتى جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا ، فَهُوَ بِيَدِهَا أَبَدًا ، لَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِالْمَجْلِسِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ الْحَكَمُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَجْلِسِ ، وَلَا طَلَّاقَ لَهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَخْيِيرٌ لَهَا ، فَكَانَ مَقْصُورًا عَلَى الْمَجْلِسِ ، كَقَوْلِهِ : اخْتَارِي . وَلَنَا ، قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا ، قَالَ : هُوَ لَهَا حَتَّى تَنْكِلَ . وَلَا نَعْرِفُ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَلأنَّه تَوْعُّ تَوْكِيلٍ فِي الطَّلَاقِ ، فَكَانَ عَلَى التَّرَاخِي ، كَمَا لَوْ جَعَلَهُ لِأَجْنَبِيٍّ ، وَفَارَقَ قَوْلَهُ : اخْتَارِي . فَإِنَّهُ تَخْيِيرٌ . فَإِنْ رَجَعَ الزَّوْجُ فِيمَا جَعَلَ إِلَيْهَا ، أَوْ قَالَ : فَسَخْتُ مَا جَعَلْتُ إِلَيْكَ . بَطَلَ . وَبِذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ

(١) فِي ١ : « يَطَّأ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ خَيَّرَ نِسَاءَهُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧ / ٥٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لَا يَكُونُ طَلَّاقًا إِلَّا بِالْأَنِةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ١١٠٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْخِيَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥١٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْخِيَارِ ، عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١٣٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . الْمُجْتَبَى ٦ / ٤٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَخَيِّرُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٦٦١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٧٤ .



الرَّأْيُ : ليس له الرجوع ؛ لأنه مَلَكَهَا ذَلِكَ ، فلم يَمْلِكِ الرجوع ، كما لو طَلَّقَتْ .  
ولنا ، أنه توكيلٌ . فكان له الرجوع فيه ، كالتوكيل في البيع ، وكما لو خاطب بذلك  
أجنبيًا . وقولهم : تَمْلِكُ . لا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ لا يَصِحُّ تَمْلِكُهُ ، ولا يَنْتَقِلُ / عن  
الزَّوْجِ ، وإنما يَنْتَوِبُ فيه غيره عنه ، فإذا استنابَ غيره فيه كان توكيلًا لا غير ، ثم وإن سَلِمَ  
أنَّهُ تَمْلِكُ ، فالتَّمْلِكُ يَصِحُّ الرجوع فيه قبل اتِّصَالِ القَبُولِ به ، كالبيع . وإن وَطَّئَهَا  
الزَّوْجُ كان رجوعًا ؛ لأنه نوعٌ توكيل ، والتَّصَرُّفُ فيما وَكَّلَ فيه يُبْطِلُ الوكالة . وإن رَدَّتِ  
المرأة ما جُعِلَ إليها بَطَل ، كما تُبْطَلُ الوكالةُ بفسخِ التوكيل .

**فصل :** ولا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَجَرَّدِ هذا القول ، ما لم يَنْوِ به إيقاعَ طلاقِها في الحال ، أو  
تُطَلَّقَ نَفْسُهَا . ومتى رَدَّتِ الأمرَ الذي جُعِلَ إليها ، بَطَل ، ولم يَقَعْ شيءٌ ، في قول أكثر  
أهل العلم ؛ منهم ابنُ عمر ، وسعيدُ بنُ المسيَّب ، وعمرُ بنُ عبد العزيز ، ومسروق ،  
وعطاء ، ومجاهد ، والزَّهْرِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ . وقال قتادة : إن  
رَدَّتْ ، فواحدةٌ رَجْعِيَّةٌ . ولنا ، أنه توكيلٌ رَدَّهُ التَّوَكُّلُ ، أو تَمْلِكُ لم يَقْبَلْهُ المَمْلُوكُ ، فلم  
يَقَعْ به شيءٌ ، كسائر التَّوَكُّلِ والتَّمْلِكِ ، فأما إن نَوَى بهذا تَطْلِيقَها في الحال ، طَلَّقَتْ في  
الحال ، ولم يَحْتَجْ إلى قَبُولِها ، كما لو قال : حَبْلُكَ على غارِبِكَ .

١٢٦٤ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ قَالَتْ : اخْتَرْتُ نَفْسِي . فَوَاحِدَةٌ ، تَمْلِكُ  
الرَّجْعَةَ )

وجملةُ الأمرِ أَنَّ المَمْلُوكَةَ والمُخَيَّرَةَ إذا قالت : اخْتَرْتُ نَفْسِي . فهي واحدةٌ رَجْعِيَّةٌ .  
ورَوَى ذلك عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس . وبه قال عمرُ بنُ عبد العزيز ،  
والثَّوْرِيُّ ، وابنُ أبي ليلى ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاق ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو ثَوْرٍ . ورَوَى عن عليٍّ  
أنَّها واحدةٌ بآئنة . وبه قال أبو حنيفةٌ وأصحابه ؛ لأنَّ تَمْلِكَهُ إِيَّاهَا أمرٌها يَقْتَضِي زوالَ  
سُلْطَانِهِ عنها ، وإذا قَبِلَتْ ذلك بالاختيار ، وَجَبَ أن يزولَ عنها ، ولا يَحْصُلُ ذلك مع  
بَقَاءِ الرَّجْعَةِ . وعن زيد بن ثابتٍ أَنَّها ثلاثٌ . وبه قال الحسنُ ، ومالكٌ ، والليثُ ، إلا أنَّ

مالكًا قال : إذا لم تكن مدخولاً بها قبل منه ، إذا أراد واحدة أو اثنتين ، وحججهم أن ذلك يقتضي زوال سلطانها عنها ، ولا يكون ذلك إلا بثلاث . وفي قول مالك أن غير المدخول بها يزول سلطانها عنها بواحدة ، فاكتمى بها . ولنا ، أنها لم تطلق بلفظ الثلاث ، ولا نوت ذلك ، فلم تطلق ثلاثاً ، كما لو أتى الزوج بالكناية الحفية .

**فصل :** وهذا إذا لم تنو أكثر من واحدة ، فإن نوت أكثر من واحدة ، وقع مائوت ؛ لأنها تملك الثلاث بالتصريح ، فتملكها بالكناية ، كالزوج . وهكذا إن أتت بشيء من الكنايات ، فحكمها فيها حكم الزوج ، إن كانت مما يقع بها الثلاث / من الزوج ، وقع بها الثلاث إذا أتت بها ، وإن كانت من الكنايات الحفية ، نحو قولها : لا يدخل علي . ونحوها ، وقع مائوت . قال أحمد : إذا قال لها : أمرك بيدك . فقالت : لا يدخل علي إلا بإذن . تنوى في ذلك ، إن قالت : واحدة ، فواحدة ، وإن قالت : أردت أن أغضه . قبل منها . يعنى لا يقع شيء . وكذلك لو جعل أمرها في يد أجنبي ، فأئسى بهذه الكنايات ، لا يقع شيء حتى ينوى الوكيل الطلاق . ثم إن طلق بلفظ صريح ثلاثاً ، أو بكناية ظاهرة . طلق ثلاثاً ، وإن كان بكناية حفية ، وقع ما نواه .

**فصل :** وقوله : أمرك بيدك . وقوله : اختاري نفسك . كناية في حق الزوج ، يفتقر إلى نية أو دلالة حال ، كما في سائر الكنايات ، فإن عدم لم يقع به طلاق ؛ لأنه ليس بصريح ، وإنما هو كناية ، فيفتقر إلى ما يفتقر إليه سائر الكنايات . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال مالك : لا يفتقر إلى نية ؛ لأنه من الكنايات الظاهرة . وقد سبق الكلام معه فيها . وهو أيضاً كناية في حق المرأة ، إن قبلته بلفظ الكناية . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يفتقر وقوع الطلاق إلى نيتها ، إذا نوى الزوج ؛ لأن الزوج علق الطلاق بفعل من جهتها ، فلم يفتقر إلى نيتها ، كما لو قال : إن تكلمت فأنت طالق . فتكلمت ، وقال : لا يقع إلا واحدة بائن . وإن نوت ثلاثاً ؛ لأن ذلك تحيير ، والتحيير لا يدخله عدد ، كخيار المعتقة . ولنا ، أنها موقعة للطلاق بلفظ الكناية ، فافتقر إلى نيتها ، كالزوج . وعلى أنه يقع الثلاث إذا نوت ، أن اللفظ يحتمل

الثَّلاثَ ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَارُ نَفْسَهَا بِالوَاحِدَةِ ، وَبِالثَّلَاثِ ، فَإِذَا نَوَّاهُ وَقَعَ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ بَائِنٌ .

١٢٦٥ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ طَلَّقْتَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا ، وَقَالَ : لَمْ أَجْعَلْ إِلَيْهَا إِلَّا وَاحِدَةً . لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ ، وَالْقَضَاءُ مَا قَضَتْ )

وَمِمَّنْ قَالَ : الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ عَثْمَانُ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَفَضَّالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ . وَعَنْ عَمْرٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّهَا تُطْلِقُ وَاحِدَةً . وَبِهِ قَالَ <sup>(١)</sup> مُجَاهِدٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ نَوَّى ثَلَاثًا ، فَلَهَا أَنْ تُطْلَقَ ثَلَاثًا ، وَإِنْ نَوَّى غَيْرَ ذَلِكَ ، لَمْ تُطْلَقْ ثَلَاثَةً ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي نَيْتِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَوَّى وَاحِدَةً ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ تَخْيِيرٌ ، فَيَرْجِعُ إِلَى نَيْتِهِ / فِيهِ ، كَقَوْلِهِ : اخْتَارِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَفْظٌ يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي جَمِيعِ أَمْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ مُضَافٌ ، فَيَتَنَاوَلُ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَ ، كَمَا لَوْ <sup>(٢)</sup> قَالَ : طَلَّقِي نَفْسَكَ <sup>(٣)</sup> مَا شِئْتَ . وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : أَرَدْتُ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ ، وَلَا يَدِينُ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ ، وَالْكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةُ تَقْتَضِي ثَلَاثًا .

١٢٦٦ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا جَعَلَهُ فِي يَدٍ غَيْرِهَا )

وَجَمْلُهُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدٍ غَيْرِهَا ، صَحَّ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ جَعَلَهُ بِيَدِهَا ، فِي أَنَّهُ بِيَدِهِ فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ . وَوَافَقَ الشَّافِعِيُّ عَلَى هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ . وَسَوَاءٌ قَالَ لَهُ : أَمْرُ امْرَأَتِي بِيَدِكَ . أَوْ قَالَ : جَعَلْتُ لَكَ الْخِيَارَ فِي طَلَاقِ امْرَأَتِي .

(١) فِي الْأَصْلِ ، الزِّيَادَةُ : « عَطَاءٌ » . وَتَقْدِمُ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .



أو قال : طَلَّقَ امْرَأَتِي . وقال أصحابُ أبي حنيفة : ذلك مَقْصُورٌ على المجلس ؛ لأنه تَوْعُّجٌ تَجْخِيرٌ ، أشبه ما لو قال : اخْتَارِي . ولنا ، أنه توكيلٌ مُطْلَقٌ ، فكان على التَّارِخِي ، كالتَّوَكِيلِ في البيع . وإذا ثَبَتَ هذا فَإِنَّ له أَنْ يُطْلَقَهَا ، ما لم يَفْسَخْ أو يَطَّأَهَا ، وله أَنْ يُطْلَقَ واحدةً وثلاثاً كالمرأة ، وليس له أَنْ يَجْعَلَ الأمرَ إِلَّا بِيَدٍ مَنْ يَجُوزُ توكِيلُهُ ، وهو العاقل ، فأما الطُّفْلُ والمجنون ، فلا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَ الأمرَ بِأَيْدِيهِمْ ، فإن فعلَ ، فطَلَّقَ واحدٌ منهم ، لم يَقَعْ طلاقُهُ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : يَصِحُّ . ولنا ، أنَّهما ليسا مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ ، فلم يَصِحَّ تَصَرُّفُهُمْ ، كما لو وَكَّلَهُمْ في العِتْقِ . وإن جعلَهُ في يَدِ كَافِرٍ ، أو عَبْدٍ ، صَحَّ ؛ لأنه مِمَّنْ يَصِحُّ طلاقُهُ لِنَفْسِهِ ، فَصَحَّ توكِيلُهُما فيه . وإن جعلَهُ في يَدِ امْرَأَةٍ ، صَحَّ ؛ لأنه يَصِحُّ توكِيلُها في العِتْقِ ، فَصَحَّ في الطَّلَاقِ ، كالرَّجُلِ . وإن جعلَهُ في يَدِ صَبِيٍّ يَعْقِلُ الطَّلَاقَ ، ائْتَنَى ذلك على صِحَّةِ طلاقِهِ لزوجَتِهِ ، وقد مَضَى ذلك . وقد نصَّ أحمدُ ههنا على اعتبارِ وكالَتِهِ بطلاقِهِ ، فقال : إذا قال الصَّبِيُّ : طَلَّقَ امْرَأَتِي ثلاثاً . فطَلَّقَهَا ثلاثاً ، لا يَجُوزُ عليها حتى يَعْقِلَ الطَّلَاقَ ، أَرَأَيْتَ لو كان لهذا الصَّبِيِّ امْرَأَةٌ فطَلَّقَهَا ، أَكان يَجُوزُ طلاقُهُ ؟ فَاعتَبَرَ طلاقَهُ بالوكالةِ بطلاقِهِ لِنَفْسِهِ . وهكذا لو جَعَلَ أَمْرَ الصَّغِيرَةِ والمجنونةِ بِيَدِها ، لم تَمْلِكْ ذلك . نصَّ عليه أحمدُ ، في امْرَأَةٍ صَغِيرَةٍ قال لها : أَمْرُكِ بِيَدِكَ . فقالت : اخْتَرْتُ نَفْسِي . ليس بشيءٍ حتى يَكُونَ مِثْلُها يَعْقِلُ . وهذا لأنه تَصَرَّفَ بِحُكْمِ التَّوَكِيلِ ، وليست مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ وظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّها إذا عَقَلَتِ الطَّلَاقَ ، وَقَعَ طلاقُها . وإن لم تَبْلُغْ ، كما قَرَّرْنَاهُ في الصَّبِيِّ إذا طَلَّقَ . وفي الصَّبِيِّ روايةُ أُخْرَى : لا يَقَعُ / طلاقُهُ حتى يَبْلُغَ ، فكذلك يُخَرِّجُ في هذه ؛ لأنها مِثْلُهُ في المعنى . والله أعلم .

ظ ٢٠٥/٧

**فصل :** فإن جعلَهُ في يَدِ اثْنَيْنِ ، أو وَكَّلَ اثْنَيْنِ في طلاقِ زوجَتِهِ ، صَحَّ ، وليس لأَحَدِهِما أَنْ يُطْلَقَ على الاِئْتِفاءِ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ إليه ذلك ؛ لأنه إِنَّمَا رَضِيَ بِتَصَرُّفِهِما جَمِيعًا . وبهذا قال الحسنُ ، ومالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وابنُ الْمُنْذِرِ . وإن طَلَّقَ أَحَدُهُما واحدةً <sup>(١)</sup> ، والآخَرُ ثلاثاً ، وَقَعَتْ واحدةٌ ، وبهذا قال

(١) في الأصل : ثلاثة .

إسحاق . وقال الثوري : لا يقع شيء . ولنا ، أنهما طلقا جميعاً واحدة ، مأذوناً فيها ، فصَحَّ لو جعل إليهما واحدة .

**فصل : ويصح تعليق : أمرك بيدك ، واختاري نفسك . بالشروط ، وكذلك إن جعل ذلك إلى أجنبي ، صح مطلقاً ومقيّداً ومعلّقاً ؛ نحو أن يقول : اختاري نفسك ، أو أمرك<sup>(٢)</sup> بيدك ، شهراً ، أو إذا قدم فلان فأمرك بيدك . أو اختاري نفسك يوماً . أو يقول ذلك لأجنبي . قال أحمد : إذا قال : [ إذا ]<sup>(٣)</sup> كان سنة ، أو أجل مُسمّى . فأمرك بيدك . فإذا وجد<sup>(٤)</sup> ذلك . فأمرها بيدها ، وليس لها قبل ذلك أمر . وقال أيضاً : إذا تزوّج امرأة ، وقال لأبيها : إن جاءك<sup>(٥)</sup> خبري إلى ثلاث سنين ، وإلا فأمري ابنتك إليك . فلما مضت السنون لم يأت خبره ، فطلقها الأب ، فإن كان الزوج لم يرجع فيما جعل إلى الأب ، فطلاقه جائز ، ورجوعه أن يشهد أنه قد رجع فيما جعل إليه . ووجه هذا أنه فوض أمر الطلاق إلى من يملكه ، فصَحَّ تعليقه على شرط ، كالتوكيل الصريح ، فإذا صحَّ هذا ، فإن الطلاق إلى من فوض إليه ، على حسب ما جعله إليه ، في الوقت الذي عينه له ، لا قبله ولا بعده ، وللزوج الرجوع في هذا ؛ لأنه عقد<sup>(٦)</sup> جائز . قال أحمد : ولا تُقبل دعواه للرجوع إلا ببيّنة ؛ لأنه ممّا يُمكن إقامة البيّنة عليه . فإن طلق الوكيل والزوج غائب ، كره للمرأة التزوُّج<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه يحتمل أن الزوج رجع في الوكالة . وقد نصّ أحمد على منعها من التزوُّج لهذه العلة . وحمله القاضي على الاستحباب والاحتياط . فإن غاب**

(٢) في ب ، م : « وأمرك » .

(٣) تكملة يتم بها السياق .

(٤) في ب ، م : « دخل » .

(٥) في ب ، م : « جاء لا » .

(٦) في ب ، م زيادة : « غير » .

(٧) في الأصل ، أ : « التزوُّج » .

الوكيل ، كُرِّهَ لِلزَّوْجِ الْوَطْءُ ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ طَلَّقَ ، وَمَنَعَ مِنْهُ أَحْمَدُ أَيْضًا ؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ . وَحَمَلَهُ الْقَاضِي أَيْضًا عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ ، فَحُمِلَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الْيَقِينِ . وَقَوْلُ أَحْمَدَ : رُجُوعُهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى <sup>(٨)</sup> أَنَّهُ قَدَرَجَعَ فِيمَا جَعَلَ إِلَيْهِ . مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ قَدَرَجَعَ <sup>(٩)</sup> ، إِلَّا بَيِّنَةٌ . وَلَوْ صَدَّقَتْهُ الْمَرْأَةُ فِي أَنَّهُ قَدَرَجَعَ ، قَبْلَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ .

٢٠٦/٧ و

١٢٦٧ - مسألة ؛ قال : ( وَلَوْ خَيْرَهَا ، فَاخْتَارَتْ فُرْقَتَهُ مِنْ وَقْتِهَا ، وَإِلَّا فَلَا خِيَارَ لَهَا )

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ التَّخْيِيرَ عَلَى الْفَوْرِ ، إِنْ اخْتَارَتْ فِي وَقْتِهَا ، وَإِلَّا فَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَمَالِكٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ <sup>(١)</sup> عَنْهُ <sup>(٢)</sup> : هُوَ عَلَى التَّرَاخِي ، وَلَهَا الْاِخْتِيَارُ فِي الْمَجْلَسِ وَبَعْدَهُ ، مَا لَمْ يَفْسَخْ أَوْ يَطَأْ . وَاحْتَجَّ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمَّا خَيْرَهَا : « إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا يَمْنَعُ

(٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٩) في ب ، م زيادة : « إِلَيْهِ » .

(١) في ١ : « رَوَاتِيهِ » .

(٢) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الغرفة والعلية المشرفة ... ، من كتاب المظالم ، وفي : باب قوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تَرَدْنَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ... ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٣ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٦ / ١٤٧ . ومسلم ، في : باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ٢ / ١١٠٣ ، ١١٠٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخيار ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب ومن سورة التحريم ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٥ / ١٣٨ ، ١٢ / ٢١٥ ، ٢١٦ . والنسائي ، في : باب ما افترض الله عز وجل على رسوله ﷺ ... ، من كتاب النكاح ، وفي : باب التوقيت في الخيار ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ٤٥ ، ٤٦ ، ١٣٠ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يخير امرأته ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٢ . والدارمي ، في : =



قَصْرَهُ عَلَى الْمَجْلِسِ ، وَلَئِنَّهُ جَعَلَ أَمْرَهَا إِلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ أَمْرُكَ بِيَدِكَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَوْلٌ مِّن سَمْعِنَا مِّن الصَّحَابَةِ . رَوَى النَّجَّادُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : قَضَى عُمَرُ وَعُثْمَانُ ، فِي الرَّجُلِ يُخَيِّرُ امْرَأَتَهُ ، أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا<sup>(٤)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، قَالَ : مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا . وَنَحْوُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرٍ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ<sup>(٥)</sup> مُخَالَفًا فِي الصَّحَابَةِ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلَئِنَّهُ خِيَارٌ تَمْلِيكَ ، فَكَانَ عَلَى الْفَوْرِ ، كَخِيَارِ الْقَبُولِ . فَأَمَّا الْخَبَرُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لَهَا الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي ، وَخِلَافُنَا فِي الْمُطْلَقِ . وَأَمَّا أَمْرُكَ بِيَدِكَ ، فَهُوَ تَوْكِيلٌ ، وَالتَّوْكِيلُ يَعُمُّ الزَّمَانَ مَا لَمْ يُقَيِّدْهُ بِقَيْدٍ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

**فصل : وقوله : في وقتها .** أى عَقِيبَ كَلَامِهِ ، مَا لَمْ يَخْرُجَا مِّنَ الْكَلَامِ الَّذِي كَانَا فِيهِ إِلَى غَيْرِ ذِكْرِ الطَّلَاقِ ، فَإِنْ تَفَرَّقَا عَنْ ذَلِكَ الْكَلَامِ إِلَى كَلَامٍ غَيْرِهِ ، بَطَلَ خِيَارُهَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : اخْتَارِي . فَلَهَا الْخِيَارُ مَا دَامُوا فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ ، فَإِنْ طَالَ الْمَجْلِسُ ، وَأَخَذُوا فِي كَلَامٍ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَمْ تَخْتَرْ ، فَلَا خِيَارَ لَهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَنَحْوُهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ ، فَقِيلَ عَنْهُ : إِنَّهُ يَتَّقِيْدُ بِالْمَجْلِسِ . وَقِيلَ : هُوَ عَلَى الْفَوْرِ . وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا : الْخِيَارُ عَلَى مُخَاطَبَةِ الْكَلَامِ أَنْ تُجَاوِبَهُ وَيُجَاوِبَهَا ، لِأَنَّمَا هُوَ جَوَابُ كَلَامٍ ، إِنْ أَجَابَتْهُ مِّنْ سَاعَتِهِ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ تَمْلِيكَ مُطْلَقٌ ، تَأَخَّرَ قَبُولُهُ عَنْ أَوَّلِ حَالِ الْإِمْكَانِ ، فَلَمْ يَصَحَّ ، كَمَا لَوْ قَامَتْ مِّنْ مَّجْلِسِهَا ، فَإِنْ / قَامَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْمَجْلِسِ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا ، بَطَلَ خِيَارُهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَبْطُلُ بَقِيَامُهَا دُونَ قِيَامِهِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ . وَعِنْدَنَا أَنَّهُ يَمْلِكُ الرُّجُوعَ ، فَبَطَلَ بَقِيَامُهُ ، كَمَا يَبْطُلُ بَقِيَامُهَا . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَائِمًا ، فَرَكِبَ<sup>(٦)</sup> أَوْ مَشَى ، بَطَلَ الْخِيَارُ ، وَإِنْ قَعَدَ ، لَمْ يَبْطُلْ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، أَنَّ الْقِيَامَ يَبْطُلُ الْفِكْرَ وَالْإِرْتِيَاءَ فِي الْخِيَارِ ،

ظ ٢٠٦/٧

= باب في الخيار ، من كتاب الطلاق . متن الدارمي ١٦٢ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٢٨ ،

٦ / ٧٨ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ .

(٤) في الأصل : « يفترقا » .

(٥) في ب ، م : « لهما » .

(٦) سقط من : ب ، م .

فَيَكُونُ إِغْرَاضًا ، وَالْقُعُودَ بِخِلَافِهِ . وَلَوْ كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ ، أَوْ مُتَكَيِّفَةً فَقَعَدَتْ ، لَمْ يَبْطُلْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُبْطِلُ الْفِكْرَةَ . وَإِنْ تَشَاغَلَ أَحَدُهُمَا بِالصَّلَاةِ ، بَطَلَ الْخِيَارُ . وَإِنْ كَانَتْ فِي صَلَاةٍ فَأَتَمَّتَهَا ، لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهَا . وَإِنْ أَضَافَتْ إِلَيْهَا رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ، بَطَلَ خِيَارُهَا . وَإِنْ أَكَلَتْ شَيْئًا يَسِيرًا ، أَوْ قَالَتْ (٧) : بِسْمِ اللَّهِ . أَوْ سَبَّحَتْ شَيْئًا يَسِيرًا ، لَمْ يَبْطُلْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِغْرَاضٍ . وَإِنْ قَالَتْ : اذْغُ لِي شُهُودًا أَشْهَدُهُمْ عَلَى ذَلِكَ . لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهَا . وَإِنْ كَانَتْ رَاكِبَةً فَسَارَتْ ، بَطَلَ خِيَارُهَا . وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . . .

**فصل :** فَإِنْ جَعَلَ لَهَا الْخِيَارَ مَتَى شَاءَتْ ، أَوْ فِي مُدَّةٍ ، فَلَهَا ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ . وَإِذَا قَالَ : اخْتَارِي إِذَا شِئْتِ ، أَوْ مَتَى شِئْتِ ، (٨) أَوْ مَتَى مَا شِئْتِ (٩) . فَلَهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تُفِيدُ جَعْلَ الْخِيَارِ لَهَا فِي عُمُومِ الْأَوْقَاتِ . وَإِنْ قَالَ : اخْتَارِي الْيَوْمَ وَغَدًا وَبَعْدَ غَدٍ . فَلَهَا ذَلِكَ ، فَإِنْ رَدَّتِ الْخِيَارَ فِي الْأَوَّلِ ، بَطَلَ كُلُّهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبِيكَ . وَنَحْوَهُ ، فَلَهَا الْخِيَارُ عَلَى التَّرَاخِي ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ خِيَارَهَا لَا يَبْطُلُ بِالتَّأْخِيرِ . وَإِنْ قَالَ : اخْتَارِي نَفْسَكَ الْيَوْمَ ، وَاخْتَارِي نَفْسَكَ غَدًا . فَرَدَّتْهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَبْطُلْ فِي الثَّانِي . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَبْطُلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُمَا خِيَارَانِ فِي زَمَنَيْنِ ، فَلَمْ يَبْطُلْ أَحَدُهُمَا بِرَدِّ الْآخَرِ ، قِيَاسًا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ خِيَارٌ وَاحِدٌ ، فِي مُدَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَإِذَا بَطَلَ أَوَّلُهُ بَطَلَ مَا بَعْدَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْخِيَارُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، وَكَخِيَارِ الشَّرْطِ وَخِيَارِ الْمُعْتَقَةِ ، وَلَا تُسَلَّمُ أَنَّهُمَا خِيَارَانِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خِيَارٌ وَاحِدٌ فِي يَوْمَيْنِ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا قَالَ : اخْتَارِي نَفْسَكَ الْيَوْمَ ، وَاخْتَارِي نَفْسَكَ غَدًا . فَإِنَّهُمَا خِيَارَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ ثَبَتَ بِسَبَبٍ مُفْرِدٍ . وَلَوْ خَيْرَهَا شَهْرًا ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ خِيَارٌ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَهَا الْخِيَارُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا اسْتَوْفَتْ مَا جَعَلَ لَهَا فِي هَذَا الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا فِي عَقْدٍ ثَانٍ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَطَ الْخِيَارَ فِي

(٧) فِي الْأَصْلِ : « وَقَالَتْ » .

(٨-٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

٢٠٧/٧ و سِلْعَةٍ مُدَّةً ، ثُمَّ فَسَخَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِعَقْدٍ / آخَرَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ . وَلَوْ لَمْ تَخْتَرْ نَفْسَهَا ، أَوْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا ، وَطَلَّقَهَا الزَّوْجَ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، بَطَلَ خِيَارُهَا ؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ الْمَشْرُوطَ فِي عَقْدٍ لَا يَثْبُتُ فِي عَقْدٍ سِوَاهُ ، كَمَا فِي الْبَيْعِ . وَالْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ : أَمْرُكَ بِيَدِكَ . فِي هَذَا كُلِّهِ ، كَالْحُكْمِ فِي التَّخْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَخْيِيرٍ . وَلَوْ قَالَ لَهَا : اخْتَارِي ، أَوْ أَمْرُكَ بِيَدِكَ ، الْيَوْمَ وَبَعْدَ الْغَدِ ، فَرَدَّتْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَبْطُلْ بَعْدُ فِي غَدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا خِيَارَانِ يَنْفَصِلُ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، فَلَمْ يَبْطُلْ أَحَدُهُمَا بِبُطْلَانِ الْآخَرِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الزَّمَانُ مُتَّصِلًا وَاللَّفْظُ وَاحِدًا ، فَإِنَّهُ خِيَارٌ وَاحِدٌ ، فَبَطَلَ كُلُّهُ بِبُطْلَانِ بَعْضِهِ . وَإِنْ قَالَ : لَكَ الْخِيَارُ يَوْمًا . أَوْ أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَوْمًا . فَابْتَدَأُوهُ مِنْ حِينَ نَطَقَ بِهِ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْغَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِكْمَالَ يَوْمٍ بِتَمَامِهِ إِلَّا بِذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : شَهْرًا . فَمِنْ سَاعَةِ نَطَقَ إِلَى اسْتِكْمَالِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَى مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ . وَإِنْ قَالَ : الشَّهْرَ . أَوْ الْيَوْمَ . أَوْ السَّنَةَ . فَهُوَ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ<sup>(٩)</sup> الشَّهْرِ وَالْيَوْمِ وَالسَّنَةِ .

١٢٦٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ إِلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ )

وجملة الأمر أن لفظة التَّخْيِيرِ لَا تَقْتَضِي بِمُطْلَقِهَا أَكْثَرَ مِنْ تَطْلِيقِ رَجْعِيَّةٍ . قَالَ أَحْمَدُ : هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَعُمَرُ ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنٌ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شُبْرُمَةَ ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَهَا نَفْسَهَا يَقْتَضِي زَوَالَ سُلْطَانِهِ عَنْهَا ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْبَيْنُونَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ : هِيَ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ<sup>(٢)</sup> بِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَدْخُولَ بِهَا لَا تَبِينُ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِعَوَضٍ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنَّ مَنْ سَمَّيْنَا مِنْهُمْ قَالُوا : إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا . رَوَاهُ النَّجَّادُ عَنْهُمْ بِأَسَانِيدِهِ .

(٩) فِي ب ، م : « وَمِنْ » .

(١) فِي ب ، م : « عَمَرُو » .

(٢) فِي ب ، م : « الْمَدْخُل » .



ولأنَّ قوله : اختارى . تفويضٌ مُطلقٌ ، فيتناولُ أقلَّ ما يقعُ عليه الاسمُ ، وذلك طَلْقَةٌ واحدةٌ ، ولا يجوزُ أن تكونَ بائناً ؛ لأنها طَلْقَةٌ بغيرِ عَوْضٍ ، لم يكْمَلْ بها العدَدُ بعدَ الدُّخُولِ ، فأشبهَ مالمو طَلَّقَهَا واحدةً . ويخالفُ قوله : أمركَ بيدك . فإنه للعمومِ ، فإنه اسمُ جنسٍ مُضافٌ<sup>(٣)</sup> ، فيتناولُ جميعَ أمرِها ، لكن إن جعلَ إليها أكثرَ من ذلك ، فلها ما جعلَ إليها ، سواءً جعله بلفظه ، مثل أن يقولَ : اختارى ما شئت . أو اختارى الطَّلقاتِ الثلاثَ إن شئت . فلها أن تختارَ ذلك . فإن قال / : اختارى مِنَ الثلاثِ ما شئت . فلها أن تختارَ واحدةً أو اثنتين ، وليس لها اختيارُ الثلاثِ بكَمالِها<sup>(٤)</sup> ؛ لأنَّ مِنَ التَّبَعِيضِ ، فقد جعلَ لها اختيارَ بعضِ الثلاثِ ، فلا يكونُ لها اختيارُ الجميعِ ، أو جعله نيته ، وهو أن ينوي بقوله : اختارى . عدداً ، فإنه يرجعُ إلى ما نواه ؛ لأنَّ قوله : اختارى . كنايةٌ خَفِيَّةٌ ، فيرجعُ في قدرٍ ما يقعُ بها إلى نيته ، كسائرِ الكناياتِ الخَفِيَّةِ ، فإن نوى ثلاثاً ، أو اثنتين ، أو واحدةً ، فهو على ما نوى ، وإن أطلقَ النيةَ ، فهي واحدةٌ ، وإن نوى ثلاثاً ، فطلَّقَتْ أقلَّ منها ، وقعَ ما طَلَّقَتْه ؛ لأنه يُعْتَبَرُ قولُهما جميعاً ، فيقعُ ما اجتمعَ عليه ، كالوكيلين إذا طَلَّقَ واحدٌ منهما واحدةً والآخرُ ثلاثاً .

**فصل :** وإن خيرها ، فاختارتَ زوجها ، أو ردَّتِ الخيارَ ، أو الأمرُ ، لم يقعَ شيءٌ . نصُّ عليه أحمدٌ ، في رواية الجماعة .. وروى ذلك عن عمرَ ، وعليٍّ ، وزيدٍ ، وابنِ مسعودٍ ، وابنِ عباسٍ ، وعمر بن عبد العزيز ، وابنِ شُبْرَمَةَ ، وابنِ أبي ليلى ، والثَّوْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . وعن الحسنِ : تكونُ واحدةً رَجْعِيَّةً ، وروى ذلك عن عليٍّ . ورواه إسحاقُ بنُ منصورٍ عن أحمدَ . قال : فإن اختارتَ<sup>(٥)</sup> زوجها ، فواحدةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ ، وإن اختارتَ نفسَها فثلاثٌ . قال أبو بكرٍ : انفردَ بهذا إسحاقُ بنُ منصورٍ ، والعملُ على ما رواه الجماعةُ . ووجهُ هذه الروايةُ ، أنَّ التَّخْيِيرَ كنايةٌ نوى بها الطَّلَاقَ ،

(٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في ب ، م : اختار .

فَوَقَعَ بِهَا بِمُجَرَّدِهَا ، كَسَائِرِ كُنَايَاتِهِ . وَكَقَوْلِهِ : اُنْكِحِي مَنْ شِئْتَ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ : قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَفَكَانَ (٦) طَلَاقًا ! وَقَالَتْ : لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ ، بَدَأَ بِي ، فَقَالَ : « إِنِّي لَمُخْبِرُكَ خَبْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » . ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ . حَتَّى بَلَغَ : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٧) » . فَقُلْتُ (٨) : فِي أَيْ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ! فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ . قَالَتْ : ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (٩) . قَالَ مَسْرُوقٌ : مَا أَبَالِي خَيْرْتُ امْرَأَتِي وَاحِدَةً ، أَوْ مِائَةً ، أَوْ أَلْفًا ، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي . وَلَئِنَّهَا مُخَيَّرَةٌ اخْتَارَتِ النِّكَاحَ ، فَلَمْ يَقَعْ بِهَا الطَّلَاقُ ، كَالْمُعْتَقَةِ تَحْتَ عَبْدٍ . فَأَمَّا إِنْ قَالَتْ : اخْتَرْتُ نَفْسِي . فَيَفْتَقِرُ (١٠) إِلَى نَيْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ كُنَايَةٌ مِنْهَا . فَإِنْ نَوَى أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ إِذَا لَمْ يَنْتَوِ فَمَا فَوُضَ إِلَيْهَا الطَّلَاقُ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوقِعَهُ ، وَإِنْ نَوَى وَلَمْ يَنْتَوِ / هِيَ ، فَقَدْ فَوُضَ إِلَيْهَا الطَّلَاقُ ، فَمَا أَوْقَعْتَهُ ، فَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ كَلَّ وَكَيْلًا (١١) فِي الطَّلَاقِ ، فَلَمْ يُطَلِّقْ . وَإِنْ نَوَى جَمِيعًا ، وَقَعَ مَا نَوَاهِ مِنَ الْعَدِيدِ إِنْ اتَّفَقَا فِيهِ ، وَإِنْ نَوَى أَحَدَهُمَا أَقْلَ مِنَ الْآخَرِ ، وَقَعَ الْأَقْلُ ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا ، فَلَمْ يَقَعْ .

و ٢٠٨/٧

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : أَمْرُكَ بِيَدِكَ ، أَوْ اخْتَارِي . فَقَالَتْ : قَبِلْتُ . لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ أَمْرَكَ بِيَدِكَ . تَوْكِيلٌ ، فَقَوْلُهَا فِي جَوَابِهِ : قَبِلْتُ . يَنْصَرِفُ إِلَى قَبُولِ الْوَكَالَةِ ، فَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ : أَمْرُ امْرَأَتِي بِيَدِكَ . فَقَالَ : قَبِلْتُ . وَقَوْلُهُ : اخْتَارِي . فِي مَعْنَاهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَتْ : أَخَذْتُ أَمْرِي . نَصَّ عَلَيْهِمَا أَحَدُ ، فِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « فَكَانَ » .

(٧) سُورَةُ الْأَحْزَابِ ٢٨ ، ٢٩ .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « فَقَالَتْ » .

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُمَا فِي صَفْحَةِ ٣٨٧ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، أ : « افْتَقِر » .

(١١) فِي ب ، م : « تَوْكِيلًا » .

هانيء ، إذا قال لامرأته : أمرك بيدك . فقالت : قبلت . ليس بشيء حتى تبين . وقال : إذا قالت : أخذت أمري . ليس بشيء . قال : وإذا قال لامرأته : اختاري . فقالت : قبلت نفسي . أو قالت : اخترت نفسي . كان آيين . قال القاضي : ولو قالت : اخترت . ولم تقل : نفسي . لم تطلق ، وإن نوت . ولو قال الزوج : اختاري . ولم يقل : نفسك . ولم ينو ، لم تطلق ، ما لم تذكر نفسها ، ما لم يكن في كلام الزوج أو جوابها<sup>(١٢)</sup> ما يصرف الكلام إليه ؛ لأن ذلك في حكم التفسير ، فإذا عرى عن ذلك لم يصح . وإن قالت : اخترت زوجي . أو اخترت البقاء على النكاح . أو رددت الخيار ، أو رددت عليك سفهتك . بطل الخيار . وإن قالت : اخترت أهلي . أو أبوي . ونوت ، وقع الطلاق ؛ لأن هذا يصلح كناية من الزوج ، فيما إذا قال : الحقى بأهلك . فكذلك منها . وإن قالت : اخترت الأزواج . فكذلك ؛ لأنهم لا يحلون إلا بمفارقة هذا الزوج ، ولذلك كان كناية منه في قوله : انكحى من شئت .

**فصل : فإن كرر ، لفظة الخيار ، فقال : اختاري ، اختاري ، اختاري . فقال أحمد :** إن كان إنما يردد عليها ليفهمها<sup>(١٣)</sup> ، وليس نيته ثلاثا ، فهي واحدة ، وإن كان أراد بذلك ثلاثا ، فهي ثلاث . فرد الأمر إلى نيته في ذلك . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا قبلت ، وقع ثلاثا ؛ لأنه كرر ما يقع به الطلاق ، فتكرر ، كما لو كرر الطلاق . ولنا ، أنه يحتمل التأكيد ، فإذا قصد قبل منه ، كما لو قال : أنت طالق الطلاق . وإن أطلق ، فقد روى عن أحمد ما يدل على أنها واحدة ، يملك الرجعة . وهذا اختيار القاضي ، ومذهب عطاء ، وأبي ثور ؛ لأن تكرير<sup>(١٤)</sup> التخيير لا يزيد به الخيار ، كشرط الخيار في البيع . / وروى عن أحمد ، إذا قال لامرأته : اختاري . فقالت : ٢٠٨/٧ هذا اخترت نفسي . هي واحدة ، إلا أن يقول : اختاري ، اختاري ، اختاري<sup>(١٥)</sup> . وهذا

(١٢) في الأصل : « وجوابها » .

(١٣) في ١ ، ب ، م : « ليفهما » .

(١٤) في ب ، م : « تكرر » .

(١٥) سقط من : الأصل .



يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا . وَنَحْوَهُ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَمَالِكٌ ؛ لِأَنَّ <sup>(١٦)</sup> اللَّفْظَةَ الْوَاحِدَةَ <sup>(١٦)</sup> تَقْتَضِي طَلْقَةً ، فَإِذَا تَكَرَّرَتْ اقْتَضَتْ ثَلَاثًا ، كَلَفْظَةِ الطَّلَاقِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ لِرُجُوعِهِ : طَلَّقِي نَفْسَكَ . وَتَوَى عَدَدًا ، فَهُوَ عَلَى مَا تَوَى . وَإِنْ أَطْلَقَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ يَتَنَاوَلُ أَقْلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ لَوْ وَكَّلَ أَجْنَبِيًّا ، فَقَالَ : طَلَّقْ زَوْجَتِي . فَالْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : طَلَّقِي نَفْسَكَ . وَتَوَى ثَلَاثًا ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا ، فَهِيَ ثَلَاثٌ ، وَإِنْ كَانَ تَوَى وَاحِدَةً ، فَهِيَ وَاحِدَةً ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَكُونُ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا ، فَأَيُّهُمَا نَوَاهُ فَقَدْ تَوَى بِلَفْظِهِ مَا احْتَمَلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَى تَنَاوَلِ الْيَقِينُ ، وَهُوَ الْوَاحِدَةُ . فَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ، أَوْ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ فِي الْمَجْلِسِ ، أَوْ بَعْدَهُ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ ، تَقَيَّدَ بِالْمَجْلِسِ ؛ لِأَنَّهُ تَفْوِضٌ لِلطَّلَاقِ إِلَيْهَا ، فَتَقَيَّدَ بِالْمَجْلِسِ ، كَقَوْلِهِ : اخْتَارِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَوَكَّلَ فِي الطَّلَاقِ ، فَكَانَ عَلَى التَّرَاخِي ، كَتَوَكَّلِ الْأَجْنَبِيُّ ، وَكَقَوْلِهِ : أَمْرُكِ بِيَدِكَ . وَفَارَقَ : اخْتَارِي . فَإِنَّهُ تَخْيِيرٌ . وَمَا ذَكَرَهُ <sup>(١٧)</sup> يَنْتَقِضُ بِقَوْلِهِ : أَمْرُكِ بِيَدِكَ . وَلَهَا أَنْ تُوقَعَ الطَّلَاقُ بِلَفْظِ الصَّرِيحِ ، وَبِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَيْسَ لَهَا أَنْ تُوقَعَ بِالْكِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَوْضٌ إِلَيْهَا بِلَفْظِ الصَّرِيحِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُوقَعَ غَيْرَ مَا فَوْضَ إِلَيْهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ فَوْضٌ إِلَيْهَا الطَّلَاقُ ، وَقَدْ أَوْقَعْتَهُ ، فَوَقَعَ ، كَمَا لَوْ أَوْقَعْتَهُ بِلَفْظِ الصَّرِيحِ . وَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ التَّوَكُّلَ فِي شَيْءٍ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ إِيقَاعُهُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ مِنْ جِهَتِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعْ دَارِي . جَازَ لَهُ بَيْعُهَا بِلَفْظِ التَّمْلِيكِ . وَإِنْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي <sup>(١٨)</sup> ثَلَاثًا . فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً ، وَقَعَ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَقَعُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَمْتَلِ أَمْرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مَلَكَتْ إِيقَاعَ ثَلَاثٍ ، فَامْلَكَتْ

(١٦-١٦) فِي الْأَصْلِ ، أ : « لَفْظَةُ الْوَاحِدَةِ » .

(١٧) فِي أ ، ب ، م : « ذَكَرَهُ » .

(١٨) فِي الْأَصْلِ : « طَلَّقْنِي » .

إيقاع واحدة ، كالموكيل ، ولأنه لو قال : وهبتك هؤلاء العبيد الثلاثة . فقالت<sup>(١٩)</sup> : قبلت واحدا منهم . صح . كذا ههنا . وإن قال : طلقي واحدة . فطلقت ثلاثا ، وقعت واحدة . نص عليه أيضا . وبه قال مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يقع شيء ؛ لأنها لم تأت بما يصلح قبولا ، فلم يصح ، كما لو قال : بعثك نصف هذا العبد . فقال : قبلت / البيع في جميعه . ولنا ، أنها وقعت طلاقا مأذونا فيه ، وغيره ، فوقع المأذون فيه دون غيره ، كما لو قال : طلقي نفسك . فطلقت نفسها وضرائرها . فإن قال : طلقي نفسك . فقالت : أنا طالق إن قدم زيد . لم يصح ؛ لأن إذنه انصرف إلى المنجز ، فلم يتناول المعلق على شرط . وحكم توكيل الأجنبية في الطلاق ، كحكمها فيما ذكرناه كله .

**فصل : نقل عنه أبو الحارث ، إذا قال : طلقي نفسك طلاق السنة . قالت : قد طلقت نفسي ثلاثا . هي واحدة ، وهو أحق برجعيتها . إنما كان كذلك ؛ لأن التوكيل بلفظ يتناول أقل ما يقع عليه اللفظ ، وهو طلقة واحدة ، لا<sup>(٢٠)</sup> سيما وطلاق السنة في الصحيح طلقة واحدة ، في طهر لم يصحبها فيه .**

**فصل : ويجوز أن يجعل أمر امرأته بيدها بعوض ، وحكمه حكم ما لا عوض له ، في أن له الرجوع فيما جعل لها ، وأنه يطل بالوطء . قال أحمد : إذا قالت امرأته : اجعل أمري بيدي ، وأعطيك عبيدي<sup>(٢١)</sup> هذا . قبض العبد<sup>(٢٢)</sup> ، وجعل أمرها بيدها ، فلها أن تختار ما لم يطلها أو ينقضه ؛ وذلك لأنه توكيل ، والتوكيل لا يلزم<sup>(٢٣)</sup> بدخول العوض فيه ، وكذلك التملك بعوض لا يلزم<sup>(٢٤)</sup> ، ما لم يتصل به القبول كالبيع .**

(١٩) في ١ ، ب ، م : « فقال » .

(٢٠) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٢١-٢٢) سقط من : الأصل . وفي ١ : « هذا قبض العبد » .

(٢٢-٢٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

**فصل : إذا اختلفا ، فقال الزوج : لم أتو الطلاق بلفظ الاختيار وأمرك بيدك .**  
 وقالت : بل نويت . كان القول قوله ؛ لأنه أعلم بينته ، ولا سبيل إلى معرفتها<sup>(٢٣)</sup> إلا من  
 جهته ، ما لم يكن جواب سؤال ، أو معها دلالة حال . وإن قال : لم تنوي<sup>(٢٤)</sup> الطلاق  
 باختيارك<sup>(٢٥)</sup> نفسك . وقالت : بل نويت . فالقول قولها ؛ لما ذكرناه . وإن قالت :  
 قد اخترت نفسي . وأنكر وجود الاختيار منها ، فالقول قوله ؛ لأنه منكّر له ، وهو مما  
 يمكنه علمه ، ويمكنها إقامة البينة عليه ، فأشبه ما لو علّق طلاقها على دخول الدار ،  
 فادّعته ، فأنكره .

**فصل : إذا قال لزوجته : أنت علي حرام . وأطلق ، فهو ظهار .** وقال الشافعي : لا  
 شيء عليه . وله قول آخر : عليه كفارة يمين ، وليس يمين . وقال أبو حنيفة : هو  
 يمين . وقد روى ذلك عن أبي بكر ، وعمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، رضي الله  
 عنهم . وقال سعيد<sup>(٢٦)</sup> : حدثنا خالد بن عبد الله ، عن جوير ، عن الضحّاك ، أن أبا  
 بكر ، وعمر ، وابن مسعود قالوا في الحرام : يمين . وبه قال ابن عباس ، وسعيد بن  
 المسيّب ، وسعيد بن جبّير . وعن أحمد ما يدل على ذلك ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ لِمَ  
 تَحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾<sup>(٢٧)</sup> . ثم قال : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾<sup>(٢٨)</sup> .  
 وقال ابن عباس : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾<sup>(٢٩)</sup> . ولأنه تحرّم  
 للحلال ، أشبه تحرّم الأمة . ولنا ، أنه تحرّم للزوجة بغير طلاق ، فوجب به كفارة

(٢٣) في ١ ، ب ، م : « معرفته » .

(٢٤) في النسخ : « تنو » .

(٢٥) في ب ، م : « باختيار » .

(٢٦) في : باب البتة والبهية والخلية والحرام ، من كتاب الطلاق . السنن ١ / ٣٨٩ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال : الحرام يمين وليست بطلاق ، من كتاب الطلاق . المصنف  
 ٥ / ٧٤ .

(٢٧) سورة التحريم ١ .

(٢٨) سورة التحريم ٢ .

(٢٩) سورة الأحزاب ٢١ .



الظُّهَارِ ، كما لو قال : أَنْتِ عَلَيَّ <sup>(٣٠)</sup> حَرَامٌ كَظَهَرِ أُمِّي . فَأَمَّا إِنْ نَوَى غَيْرَ الظُّهَارِ ، فَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، أَنَّهُ ظَهَارٌ ، نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ . وَذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ هَذَا . وَمِمَّنْ قَالَ إِنَّهُ ظَهَارٌ ؛ عِثَانُ بْنُ عَفَانَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو قِلَابَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَابْنُ الْأَثَرِ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي الْحَرَامِ ، أَنَّهُ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا <sup>(٣١)</sup> . وَلَأنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِهَا ، فَكَانَ ظَهَارًا ، وَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي . وَعَنْ أَحْمَدَ ؛ أَنَّهُ إِذَا نَوَى بِهِ <sup>(٣٢)</sup> الطَّلَاقَ ، كَانَ طَلَاقًا . وَقَالَ <sup>(٣٣)</sup> : إِذَا قَالَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ <sup>(٣٤)</sup> حَرَامٌ . يَعْنِي بِهِ الطَّلَاقَ ، أَخَافُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا ، وَلَا أَفْتِي بِهِ . وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْكُنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ ، فَكَأنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ ، يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِذَا نَوَاهُ . وَنَقَلَ عَنْهُ الْبَغَوِيُّ <sup>(٣٥)</sup> فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَمْرُكَ بِيَدِكَ . فَقَالَتْ : أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ . فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ . فَجَعَلَهُ مِنْهَا كُنَايَةً فِي الطَّلَاقِ ، فَكَذَلِكَ مِنَ الرَّجُلِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ طَلَاقُ ثَلَاثٍ ؛ عَلِيُّ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ نَوْعُ تَحْرِيمٍ ، فَصَحَّ أَنْ يُكْنَى بِهِ عَنْهُ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ بَائِنٌ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ ، فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الطَّلَاقِ ، فَإِذَا لَمْ يَنْوِ مَعَهُ ، لَمْ يَقَعْ بِهِ طَلَاقٌ ، كَسَائِرِ الْكُنَايَاتِ . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ كُنَايَةٌ فِي الطَّلَاقِ . وَنَوَى بِهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكُنَايَاتِ

(٣٠) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣١) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب الحرام ، من كتاب الطلاق . المصنف ٦ / ٤٠٤ .

(٣٢) سقط من : ب ، م .

(٣٣) سقطت الواو من : الأصل ، ب ، م .

(٣٤) في ب ، م : ١ عن ١ .

(٣٥) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز . انظر : طبقات الحنابلة ١ / ١٩٠ .

الظاهرة ، على ما مضى من الاختلاف فيها . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، كل على أصله ، ويمكن حمله على الكنايات الحفية إذا قلنا : إن الرجعة<sup>(٣٦)</sup> محرمة ؛ لأن أقل ما تحرم به الزوجة طلاق رجعية ، فحمل على اليقين . وقد روى عن أحمد ما يدل عليه ؛ فإنه قال : إذا قال : أنت علي حرام ، أعني به طلاقاً . فهي واحدة . وروى هذا عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، والزهرري . وقد روى عن مسروق ، وأبي سلمة ابن عبد الرحمن ، والشافعي : / ليس بشيء ؛ لأنه قول هو كاذب فيه . وهذا يطل بالظهار ؛ فإنه منكر من القول وزور ، وقد أوجب<sup>(٣٧)</sup> الكفارة ، ولأن هذا إيقاع للطلاق ، فأشبه قوله : أنت بائن . أو أنت طالق . وروى عن أحمد ، أنه إذا نوى اليمين كان يميناً . فإنه قال ، في رواية مهنأ : إنه إذا قال : أنت علي حرام . ونوى يميناً ، ثم تركها أربعة أشهر ، قال : هو يمين ، وإنما الإيلاء أن يحلف بالله أن لا يقرب امرأته . فظاهر هذا أنه إذا نوى اليمين كانت يميناً . وهذا مذهب ابن مسعود ، وقول أبي حنيفة ، والشافعي . ومن روى عنه : عليه كفارة يمين . أبو بكر الصديق ، وعمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وسعيد بن المسيب ، والحسن ، وعطاء ، وطاوس ، وسليمان بن يسار ، وقتادة ، والأوزاعي . وفي المتفق عليه<sup>(٣٨)</sup> ، عن سعيد بن جبير ، أنه سمع ابن عباس يقول : إذا حرم الرجل عليه امرأته ، فهي يمين يكفرها . وقال : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾<sup>(٣٩)</sup> . ولأن الله تعالى قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا

(٣٦) في الأصل ، ١ : الرجعية .

(٣٧) في ب ، م : وجبت .

(٣٨) أخرجه البخاري ، في : باب : ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٥٦ / ٧ . ومسلم ، في : باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق ، من كتاب الطلاق . صحيح مسلم ١١٠٠ / ٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحرام ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٥ . والبيهقي ، في : باب من قال لامرأته : أنت علي حرام . من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٧ / ٣٥٠ .

(٣٩) سورة الأحزاب ٢١ .

أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَتُّغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿٤٠﴾ . فجعل الحرام يَمِينًا . ومعنى قوله : نَوَى يَمِينًا - والله أعلم - أنه نَوَى بقوله : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ . تَرَكَ وَطْئَهَا ، واجتنابَهَا ، وأقامَ ذلك مُقَامَ قوله : وَاللَّهُ لَا وَطْئَتُكَ .

**فصل :** وإن قال : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ . أعنى به الطَّلَاق . فهو طلاق . رَوَاهُ الجماعةُ عن أحمد . وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ <sup>(٤١)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ <sup>(٤٢)</sup> : إِذَا قَالَ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ ، أُريدُ به الطَّلَاقُ . كُنْتُ أَقُولُ : إِنَّهَا طَلَاقٌ <sup>(٤٣)</sup> ، يُكْفَرُ كَفَّارَةُ الظُّهَارِ . وهذا كَأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنْ قَوْلِهِ : إِنَّهُ طَلَاقٌ . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الظُّهَارِ ، فَلَمْ يَصِرْ طَلَاقًا بقوله : أُريدُ به الطَّلَاقُ . كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي ، أعنى به الطَّلَاقُ . قال القاضي : وَلَكِنْ جَمَاعَةٌ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ . وَهِيَ الرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ الْجَمَاعَةُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ، فَكَانَ طَلَاقًا ، كَمَا لَوْ ضَرَبَهَا ، وَقَالَ : هَذَا طَلَاقُكَ . وَلَيْسَ هَذَا صَرِيحًا فِي الظُّهَارِ ، إِنَّمَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ ، وَالتَّحْرِيمُ يَتَنَوَّعُ إِلَى تَحْرِيمٍ بِالظُّهَارِ ، وَإِلَى تَحْرِيمٍ بِالطَّلَاقِ ، فَإِذَا بَيَّنَّ بِلَفْظِهِ إِرَادَةَ تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ ، وَجَبَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ ، وَفَارَقَ قَوْلَهُ : أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي . فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الظُّهَارِ ، وَهُوَ تَحْرِيمٌ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالْكَفَّارَةِ ، / فَلَمْ يُمَكِّنْ جَعْلُ ذَلِكَ طَلَاقًا ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . ثُمَّ إِنْ قَالَ : ٢١٠/٧ ظ

أَعْنَى بِهِ الطَّلَاقُ . أَوْ نَوَى بِهِ ثَلَاثًا ، فَهِيَ ثَلَاثٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، تَفْسِيرًا لِلتَّحْرِيمِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الطَّلَاقُ كُلُّهُ ، وَإِذَا نَوَى الثَّلَاثَ فَقَدْ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الطَّلَاقِ ، فَوَقَعَ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ بَائِنٌ . وَعَنْهُ : لَا يَكُونُ

(٤٠) سورة التحريم ١ ، ٢ .

(٤١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ ، حَدَّثَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِأَشْيَاءَ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٣٢٧ / ١ .

(٤٢) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٤٣) فِي ١ ، ب ، م : طَالِقٌ .



ثلاثاً حتى يَنْوِيَهَا ، سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن ؛ لأن الألف واللام تكون لغير الاستغراق في أكثر أسماء الأجناس . وإن قال : أغني به طلاقاً . فهو واحدة ؛ لأنه ذكره منكراً ، فيكون طلاقاً واحداً . نص عليه أحمد . وقال ، في رواية حنبل : إذا قال : أغني طلاقاً . فهي واحدة أو اثنتان ، إذا لم تكن فيه ألف ولا ميم .

**فصل :** فإن قال : أنت علي كظهر أمي ونوى به الطلاق ، لم يكن طلاقاً ؛ لأنه صريح في الظهار ، فلم يصلح كناية في الطلاق ، كما لا يكون الطلاق كناية في الظهار ، ولأن الظهار تشبيه بمن هي محرمة على التأييد ، والطلاق يفيد تحريماً غير مؤبد ، فلم تصلح الكناية بأحدهما عن الآخر . ولو صرح به فقال : أغني به الطلاق . لم يصير طلاقاً ؛ لأنه لا يصلح الكناية به عنه .

**فصل :** وإن قال : أنت علي كالميتة والدم . ونوى به الطلاق ، كان طلاقاً ؛ لأنه يصلح أن يكون كناية فيه ، فإذا اقترنت به النية وقع به الطلاق ، ويقع به من عدد الطلاق ما نواه ، فإن لم ينو شيئاً وقعت واحدة ؛ لأنه من الكنايات الخفية ، وهذا حكمها . وإن نوى به الظهار ، وهو أن يقصد تحريمها عليه مع بقاء نكاحها ، احتمل أن يكون ظهاراً ، كما قلنا في قوله : أنت علي حرام . واحتمل أن لا يكون ظهاراً ، كما لو قال : أنت علي كظهر البهيمة ، أو كظهر أمي . وإن نوى اليمين ، وهو أن يريد بذلك ترك وطئها ، لا تحريمها ، ولا طلاقها ، فهو يمين . وإن لم ينو شيئاً ، لم يكن طلاقاً ؛ لأنه ليس بصريح في الطلاق ، ولا نواه به . وهل يكون ظهاراً أو يميناً ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يكون ظهاراً ؛ لأن معناه أنت حرام علي كالميتة والدم ، فإن تشبيهها بهما يقتضي التشبيه بهما في الأمر الذي اشتهر به ، وهو التحريم ؛ لقول الله تعالى فيهما : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْكُتْمُ ﴾ (٤٤) . والثاني ، يكون يميناً ؛ لأن الأصل براءة الذمة ، فإذا أتى بلفظ مُحْتَمِل ، ثبت به أقل الحكمين ؛ لأنه اليقين ، وما زاد مشكوك فيه ، فلا يُثبت به .

بِالشَّكِّ ، وَلَا تَزُولُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا بَيِّقِينَ . / وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، هُوَ كَقَوْلِهِ : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ . سِوَاءٍ .

١٢٦٩ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا طَلَّقَهَا بِلسَانِهِ ، وَاسْتَشْنَى شَيْئًا بِقَلْبِهِ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ، وَلَمْ يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ )

وجملة ذلك أن ما يتصل باللفظ من قرينة ، أو استثناء ، على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، ما لا يصح نطقاً ولا نيةً ، وذلك نوعان ؛ أحدهما ، ما يرفع حكم اللفظ كله ، مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً . أو : أنت طالق طلاقة لا تلزمك . أو : لا تقع عليك . فهذا لا يصح بلفظه ولا نيته ؛ لأنه يرفع حكم اللفظ كله ، فيصير الجميع لغواً ، فلا يصح هذا في اللغة بالاتفاق ، وإذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ، وقَعَ الطلاق . الضرب الثاني ، ما يقبل لفظاً ، ولا يقبل نيةً ، لا في الحكم ولا فيما بينه وبين الله تعالى ، وهو استثناء الأقل ، فهذا يصح لفظاً ؛ لأنه من لسان العرب ، ولا يصح بالنية ، مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثاً . ويستثنى بقلبه : إلا واحدة أو أكثر . فهذا لا يصح ؛ لأن العدد نص فيما تناوله ، لا يحتمل غيره ، فلا يرتفع بالنية ما ثبت بنص اللفظ ، فإن اللفظ أقوى من النية ، ولو نوى بالثلاث اثنتين ، كان مستعملاً للفظ في غير ما يصلح له ، فوقع مقتضى اللفظ ، ولغت نيته . وحكى عن بعض الشافعية ، أنه يقبل فيما بينه وبين الله تعالى ، كما لو قال : نسائي طالق . واستثنى بقلبه : إلا فلانة . والفرق بينهما أن نسائي اسم عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له ، وقد استعمل العموم بإزاء الخصوص كثيراً ، فإذا أراد به البعض صح ، وقوله : ثلاثاً . اسم عدد للثلاث ، لا يجوز التعبير به عن عدد غيرها ، ولا يحتمل سواها بوجه ، فإذا أراد بذلك اثنتين ، فقد أراد باللفظ<sup>(١)</sup> ما لا يحتمله<sup>(٢)</sup> ، وإنما تعمل النية في صرف اللفظ المحتمل إلى أحد محتملاته ، فأما ما

(١) في الأصل : « باللفظة » .

(٢) في الأصل : « تحتمله » .

لا يَحْتَمِلُ فلا ، فَإِنَّا لَوَعَمَلْنَا بِهِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ ، كَانَ عَمَلًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، وَمُجَرَّدِ النِّيَّةِ لَا تَعْمَلُ فِي نِكَاحٍ ، وَلَا طَلَاقٍ ، وَلَا بَيْعٍ . وَلَوْ قَالَ : نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقُ . أَوْ قَالَ لَهْنُ : أَرْبَعَتُكُنَّ طَوَالِقُ . وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُنَّ بِالنِّيَّةِ ، لَمْ يُقْبَلْ ، عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا يَدِينُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَنَى بِاللَّفْظِ مَا لَا يَحْتَمِلُ . الضَّرْبُ الثَّلَاثُ ، مَا يَصْحُحُ نُطْقًا ، وَإِذَا نَوَاهُ دِينَ ظ ٢١١/٧ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ مِثْلُ تَخْصِيصِ اللَّفْظِ الْعَامِّ ، أَوْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ / فِي مَجَازِهِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ : نِسَائِي طَوَالِقُ . يُرِيدُ بَعْضُهُنَّ ، أَوْ يَتَوَى بِقَوْلِهِ : طَالِقُ . أَى مِنْ وَثَاقٍ <sup>(٣)</sup> ، فَهَذَا يُقْبَلُ إِذَا كَانَ لَفْظًا . وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ كَلَامَهُ بِمَا بَيَّنَّ مُرَادَهُ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنِيَّةً ، قَبْلَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ تَخْصِيصَ اللَّفْظِ الْعَامِّ ، وَاسْتِعْمَالَهُ فِي الْخُصُوصِ ، وَهَذَا سَائِعٌ فِي اللُّغَةِ ، شَائِعٌ فِي الْكَلَامِ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ وَالتَّكْلِيمِ بِهِ ، وَيَكُونُ اللَّفْظُ بَيْنِيَّةً مُنْصَرِفًا إِلَى مَا أَرَادَهُ ، دُونَ مَا لَمْ يُرْذِهِ . وَهَلْ يُقْبَلُ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ ، فَصَحَّ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ . وَأَرَادَ بِالثَّانِيَةِ إِفْهَامَهَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَمِنْ شَرْطِ هَذَا أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ مُقَارِنَةً لِلْفِظِ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : نِسَائِي طَوَالِقُ . يَقْصِدُ بِهَذَا اللَّفْظِ بَعْضُهُنَّ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ النِّيَّةُ مُتَأَخِّرَةً عَنِ اللَّفْظِ ، فَقَالَ : نِسَائِي طَوَالِقُ . ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ نَوَى بِقَلْبِهِ بَعْضُهُنَّ ، لَمْ تَنْفَعِ النِّيَّةُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ بِجَمِيعِهِنَّ . وَكَذَلِكَ لَوْ طَلَّقَ نِسَاءَهُ ، وَتَوَى بَعْدَ طَلَاقِهِنَّ ، أَى مِنْ وَثَاقٍ ، لَزِمَهُ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ ، وَالنِّيَّةُ الْأَخِيرَةُ نِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ ، لَا لَفْظَ مَعَهَا ، فَلَا تَعْمَلُ . وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ تَخْصِيصُ حَالٍ دُونَ حَالٍ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ يَصِلُهُ بِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ ، مِثْلُ قَوْلِهِ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ ، أَوْ قَالَ : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ بَعْدَ شَهْرٍ . فَهَذَا يَصْحَحُ إِذَا كَانَ نُطْقًا ، بَغَيْرِ خِلَافٍ . وَإِنْ نَوَاهُ ، وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ . قَالَ ، فِي رَوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، فِي مَنْ حَلَفَ لَا

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَثَاقٍ » .



تَدْخُلُ الدَّارَ ، وَقَالَ : نَوَيْتُ شَهْرًا . يُقْبَلُ مِنْهُ . أَوْ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُ دَارَ فُلَانٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَنَوَى تِلْكَ السَّاعَةَ ، وَذَلِكَ الْيَوْمَ . قُبِلَتْ نِيَّتُهُ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، لَا تُقْبَلُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَنَوَى فِي نَفْسِهِ إِلَى سَنَةٍ ، تَطْلُقُ . لَيْسَ يُنْظَرُ إِلَى نِيَّتِهِ . وَقَالَ : إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَقَالَ : نَوَيْتُ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ . لَا يُصَدَّقُ . وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ ، بِأَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فِي الْقَبُولِ ، عَلَى أَنَّهُ يَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَوْلُهُ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ ، عَلَى الْحُكْمِ ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا ، أَنَّ إِرَادَةَ الْخَاصِّ بِالْعَامِّ شَائِعٌ كَثِيرٌ ، وَإِرَادَةُ الشَّرْطِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ غَيْرُ سَائِعٍ ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ / : هَذَا كُلُّهُ مِنْ جُمْلَةِ التَّخْصِصِ .

٢١٢/٧ و

**فصل :** وَإِذَا قَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ : طَلَّقْنِي . فَقَالَ : نِسَائِي طَوَلَقُ . وَلَا نِيَّةَ لَهُ ، طَلَّقَنَ كُلَّهُنَّ . بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ عَامٌّ . وَإِنْ قَالَتْ لَهُ : طَلَّقْ نِسَاءَكَ . فَقَالَ : نِسَائِي طَوَلَقُ . فَكَذَلِكَ . وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ ، أَنَّ السَّائِلَةَ لَا تَطْلُقُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ الْعَامَّ يُقْصَرُ عَلَى سَبَبِهِ الْخَاصِّ ، وَسَبَبُهُ سَوَالُ طَلَاقٍ مَنْ سِوَاهَا . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ فِيهَا ، وَلَمْ يَرَدْ بِهِ غَيْرُ مُقْتَضَاهُ ، فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِعُمُومِهِ ، كَالصُّورَةِ الْأُولَى ، وَالْعَمَلُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ أَوْلَى مِنْ خُصُوصِ السَّبَبِ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْحُكْمِ هُوَ اللَّفْظُ ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ ، وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فِي خُصُوصِهِ وَعُمُومِهِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ كَانَ أَخْصَصَ مِنَ السَّبَبِ ، لَوَجَبَ قَصْرُهُ عَلَى خُصُوصِهِ ، وَاتِّبَاعُ صِفَةِ اللَّفْظِ دُونَ صِفَةِ السَّبَبِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ السَّائِلَةَ<sup>(٤)</sup> نِيَّتَهُ ، دِينَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَقَبِلَ فِي الْحُكْمِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ خُصُوصَ السَّبَبِ دَلِيلٌ عَلَى نِيَّتِهِ ، وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ جَوَابَ لِسُؤَالِهَا الطَّلَاقَ لِنَفْسِهَا ، فَلَا يُصَدَّقُ فِي صَرْفِهِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ الظَّاهَرَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، وَلِأَنَّهَا سَبَبُ الطَّلَاقِ ، وَسَبَبُ الْحُكْمِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ

(٤) فِي الْأَصْلِ : « السَّائِلُ » .

من العموم بالتخصيص . وقال القاضي : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَطْلُقَ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ عَامٌّ ، وَالْعَامُّ يَحْتَمِلُ التَّخْصِصَ .

**فصل : فإن قال : أنت طالق إن دخلت الدار .** ثم قال : إنما أردت الطلاق في الحال ، لكن سبق لساني إلى الشرط . طَلَّقْتُ في الحال ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا يُوجِبُ الطَّلَاقَ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : قَدْ طَلَّقْتُهَا . فَإِنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : كَذَبْتُ ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ طَلَاقَهَا عِنْدَ الشَّرْطِ . دِينَ فِي ذَلِكَ ، وَلَمْ يَقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَمَّا أَقَرَّ بِهِ .

**فصل : وقول الخرقى : واستثنى شيئاً بقلبه .** يدل بمفهومه على أنه إذا استثنى بلسانه صح ، ولم يقع ما استثناه . وهو قول جُمْلَةٍ<sup>(٥)</sup> أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن الرجل إذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة . أنها تطلق طلقتين . منهم ؛ الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وحكى عن ٢١٢/٧ ظ أبى بكر أن<sup>(٦)</sup> الاستثناء لا يؤثر في عدد الطلقات ، ويجوز في المطلقات ، فلو قال : / أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة . وقع الثلاث . ولو قال : نسائي طواقي إلا فلانة . لم تطلق ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بَعْدَ إِيقَاعِهِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ يَرْفَعُهُ لَوْ صَحَّ . وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّعْلِيلِ بَاطِلٌ بِمَا سَلَّمَهُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمُطَلَّقاتِ ، وَلَيْسَ الْإِسْتِثْنَاءُ رَفْعاً لَمَّا وَقَعَ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَمَّا صَحَّ فِي الْمُطَلَّقاتِ ، وَلَا الْإِعْتِقَاقِ ، وَلَا فِي الْإِقْرَارِ ، وَلَا الْإِنْخِبَارِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبَيِّنٌ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ مُرَادٍ بِالْكَلَامِ ، فَهُوَ يَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ ، فَقَوْلُهُ : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾<sup>(٧)</sup> . عبارة عن تسعمائة وخمسين . وقوله : ﴿ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴾<sup>(٨)</sup> . تبرؤ من غير الله ، فكذلك قوله : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة . عبارة عن اثنتين لا غير ، وحرف الاستثناء المستوily عليه<sup>(٦)</sup> إلا ، ويُشَبَّهُ بِهِ أَسْمَاءُ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ ؛ فَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ وَسْوَى ، وَالْأَفْعَالُ لَيْسَ وَلَا

(٥) في ب ، م : جماعة .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) سورة العنكبوت ١٤ .

(٨) سورة الزخرف ٢٦ ، ٢٧ .

يَكُونُ وَعَدًا ، وَالْحُرُوفُ حَاشَا وَحَلَا ، فَبِأَيِّ<sup>(٩)</sup> كَلِمَةٍ اسْتَنْتَى بِهَا صَحَّحَ الِاسْتِثْنَاءُ .

**فصل :** وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . فَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ . وَقَعَ ثَلَاثٌ . وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِقْرَارِ<sup>(١٠)</sup> . وَذَكَرْنَا أَنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ إِنَّمَا أَجَازُوهُ فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْكَثِيرِ ، وَحَكَيْنَا ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةِ أَهْلِ اللُّغَةِ . فَإِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً . وَقَعَ اثْنَتَانِ . وَإِنْ قَالَ : إِلَّا اثْنَتَيْنِ . وَقَعَ ثَلَاثٌ . وَإِنْ قَالَ : طَلَّقْتَيْنِ إِلَّا طَلَقَةً . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقَعُ طَلَقَةٌ . وَالثَّانِي ، طَلَقَتَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى اسْتِثْنَاءِ النُّصْفِ ، هَلْ يَصِحُّ أَوْ لَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا . وَقَعَ ثَلَاثٌ . بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لِرَفْعِ بَعْضِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرْفَعَ جَمِيعُهُ<sup>(١١)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا . وَقَعَ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ إِنْ عَادَ إِلَى الْخُمْسِ ، فَقَدْ اسْتَنْتَى الْأَكْثَرَ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الثَّلَاثِ الَّتِي يَمْلِكُهَا ، فَقَدْ رَفَعَ جَمِيعَهَا . وَكِلَاهُمَا لَا يَصِحُّ . وَإِنْ قَالَ : خَمْسًا إِلَّا طَلَقَةً . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقَعُ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ كَأَنَّهُ نَطَقَ<sup>(١٢)</sup> بِمَا عَدَا الْمُسْتَنْتَى ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَرْبَعًا . وَالثَّانِي ، يَقَعُ اثْنَتَانِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَرْجِعُ إِلَى مَا مَلَكَهُ مِنَ الطَّلَاقِ ، وَهِيَ الثَّلَاثُ ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا يُلْغَوُ ، وَقَدْ اسْتَنْتَى وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ ، فَيَصِحُّ ، وَيَقَعُ طَلَقَتَانِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَرْبَعًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ ، / وَيَقَعُ اثْنَتَانِ ، وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ، يَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ الِاسْتِثْنَاءُ ، وَيَقَعُ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَرْجِعُ إِلَى الثَّلَاثِ ، فَيَكُونُ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ .

و ٢١٣/٧

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً . فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يُرْفَعُ الْجُمْلَةُ الْأَخِيرَةُ بِكَمَالِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا ،

(٩) فِي ١ ، ب ، م ، : « فَاي » .

(١٠) فِي ٧ : ٢٩٢ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « حَكَمَهُ » .

(١٢) فِي الْأَصْلِ : « تَطَلَّقَ » .



فيكون<sup>(١٣)</sup> ذكرها واستثناؤها لغوا ، وكل استثناء أفضى تصحيحه إلى الغاية وإلغاء  
المُسْتَثْنَى منه بطل ، كاستثناء الجميع ، ولأن إغائه وحده أولى من إغائه مع إلغاء<sup>(١٤)</sup>  
غيره ، ولأن الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة في أحد الوجهين ، فيكون استثناء  
للجميع . والوجه الثاني ، يصح الاستثناء ، ويقع طلقان ؛ لأن العطف بالواو يجعل  
الجملتين كالجملة الواحدة ، فيصير مُسْتَثْنِيًا لواحدة من ثلاث ، ولذلك<sup>(١٥)</sup> لو قال له :  
على مائة وعشرون درهماً إلا خمسين . صح . والأول أصح ، وهو مذهب أبي حنيفة ،  
والشافعي . وإن قال : أنت طالق واحدة واثنين إلا واحدة . فعلى الوجه الثاني ، يصح  
الاستثناء ، وعلى الوجه الأول ، يُخَرَّجُ في صحته وجهان ؛ بناءً على استثناء النصف .  
وإن قال : أنت طالق ، وطالق ، وطالق ، إلا طلاقاً . أو قال : طالق طلقتين ونصفاً إلا  
طلاقاً . فالحكم في ذلك كالحكم في المسألة الأولى سواء . وإن كان العطف بغير واو ،  
كقوله : أنت طالق فطالق فطالق ، أو طالق ثم طالق ثم طالق إلا طلاقاً ، لم يصح  
الاستثناء ؛ لأن هذا حرف يقتضي الترتيب ، وكون الطلاق الأخيرة مفردة عما قبلها ،  
فيعود الاستثناء إليها وحدها ، فلا يصح . وإن قال : أنت طالق اثنتين واثنين إلا اثنتين .  
لم يصح الاستثناء ؛ لأنه إن عاد إلى الجملة التي تليها ، فهو رفع لجميعها ، وإن عاد إلى  
الثلاث التي يملكها ، فهو رفع لأكثرها ، وكلاهما لا يصح . ويحتمل أن يصح ؛ بناءً  
على أن العطف بالواو يجعل الجملتين جملة واحدة ، وأن استثناء النصف يصح ، فكأنه  
قال : أربعاً إلا اثنتين . وإن قال : أنت طالق اثنتين واثنين إلا واحدة . احتمل أن يصح ؛  
لأنه استثنى واحدة من ثلاث . واحتمل أن لا يصح ؛ لأنه إن عاد إلى الرابعة ، فقد بقي  
بعدها ثلاث ، وإن عاد إلى الواحدة الباقية من اثنتين ، فهو استثناء الجميع .

**فصل :** وإن قال : أنت طالق ثلاثاً إلا طلاقاً وطلاقاً وطلاقاً<sup>(١٦)</sup> . ففيه وجهان ؛

(١٣) في ١ ، ب ، م : : فيصير .

(١٤) سقط من : ١ .

(١٥) في ١ : : وكذلك .

(١٦) سقط من : ب ، م .

أحدهما ، يُلغَو الاستثناء ، وَيَقَعُ ثلاث ؛ لأنَّ العطف يُوجِبُ اشتراك / المَعطوف مع ٢١٣/٧ ظ  
المعطوف عليه ، فيصير مُسْتثْنِيًا لثلاثٍ من ثلاث . وهذا وَجْهٌ لأصحابِ الشافعي ،  
وقولُ أبي حنيفة . والثاني ، يَصِحُّ الاستثناءُ في طَلْقَةٍ ؛ لأنَّ الاستثناءَ الأقلَّ جائزٌ ، وإنما لا  
يَصِحُّ استثناءُ الثانيةِ والثالثةِ ، فَيُلغَو وحده . وقال أبو يوسف ومحمد : يَصِحُّ استثناءُ  
اثنين ، وَيُلغَو في الثالثة ؛ بناءً على أصلهم في أنَّ استثناءَ الأكثرِ جائزٌ . وهو الوجهُ الثاني  
لأصحابِ الشافعي . وإن قال : أنتِ طالقٌ طَلْقَتَيْنِ إِلَّا طَلْقَةً وَطَلْقَةً . ففيه الوجهان .  
وإن قال : أنتِ طالقٌ ثلاثًا إِلَّا طَلْقَةً وَنِصْفًا<sup>(١٧)</sup> . اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ أيضًا ؛ أحدهما ، يُلغَو  
الاستثناء ؛ لأنَّ النِّصْفَ يُكْمَلُ ، فَيَكُونُ مُسْتثْنِيًا لِلأكثرِ ، فَيُلغَو . والثاني ، يَصِحُّ في  
طَلْقَةٍ ، فَتَقَعُ طَلْقَتَانِ ؛ لما ذكرنا في التي قبلها . فإن قال : أنتِ طالقٌ ثلاثًا إِلَّا واحدةً وَإِلَّا  
واحدةً . كان عاطفًا الاستثناءَ على استثناءِ ، فيَصِحُّ الأولُ ، وَيُلغَو الثاني ؛ لأننا لو  
صَحَّحْنَاهُ لكان مُسْتثْنِيًا لِلأكثرِ ، فيَقَعُ به طَلْقَتَانِ ، وَيَجِيءُ على قولٍ من أجازَ استثناءَ  
الأكثرِ أن يَصِحَّ فيهما ، فَتَقَعُ طَلْقَةً واحدةً . وإن قال : أنتِ طالقٌ ثلاثًا إِلَّا واحدةً ، إِلَّا  
واحدةً . كان مُسْتثْنِيًا مِنَ الواحدةِ المُسْتَثْنَاةِ واحدةً ، فَيَحْتَمِلُ أن يُلغَو الاستثناءُ الثاني ،  
ويَصِحُّ الأولُ ، فيَقَعُ به طَلْقَتَانِ . وَيَحْتَمِلُ أن<sup>(١٨)</sup> يَقَعُ به الثلاثُ ؛ لأنَّ الاستثناءَ الثاني  
معناه إثباتُ طَلْقَةٍ في حقِّها ، لَكُونِ الاستثناءِ مِنَ النِّفْيِ إثباتًا ، فَيُقْبَلُ ذلك في إيقاعِ  
طَلْقِهِ ، وإن لم يُقْبَلْ في نَفْيِهِ ، كما لو قال : أنتِ طالقٌ طَلْقَتَيْنِ وَنِصْفًا . وقع به ثلاثٌ . ولو  
قال : أنتِ طالقٌ ثلاثًا إِلَّا نِصْفَ طَلْقَةٍ . وقع به ثلاثٌ ، فَكُمِّلَ النِّصْفُ في الإثباتِ ، ولم  
يُكْمَلْ في النِّفْيِ .

**فصل :** وَيَصِحُّ الاستثناءُ من الاستثناءِ . ولا يَصِحُّ منه في الطَّلَاقِ إِلَّا مسألةٌ واحدةٌ ،  
على اختلافٍ فيها ، وهي قوله : أنتِ طالقٌ ثلاثًا إِلَّا اثنتينِ إِلَّا واحدةً . فَإِنَّهُ يَصِحُّ إذا أَجَزْنَا

(١٧) في النسخ : « ونصف » .

(١٨) في الأصل زيادة : « لا » .

استثناء النصف ، فيقع به طلقتان . فإن قيل : فكيف أجزئتم استثناء الاثنتين من الثلاث ، وهي أكثرها ؟ قلنا : لأنه لم يسكث عليهما ، بل وصلهما بأن استثنى منهما<sup>(١٩)</sup> طلقة ، فصار عبارة عن واحدة . وإن قال : أنت طالق ثلاثاً<sup>(٢٠)</sup> إلا اثنتين . لم يصح ؛ لأن استثناء الاثنتين من الثلاث لا يصح ؛ لأنهما أكثرها ، واستثناء الثلاث من الثلاث لا يصح ؛ لأنها جميعها . وإن قال : ثلاثاً إلا ثلاثاً<sup>(٢١)</sup> إلا واحدة . لم يصح ، ووقع ثلاث<sup>(٢٢)</sup> ؛ لأنه إذا استثنى واحدة من ثلاث ، / بقي اثنتان ، لا يصح استثناءهما من الثلاث الأولى ، فيقع الثلاث . وذكر أبو الخطاب فيها وجه آخر ، أنه يصح ؛ لأن الاستثناء الأول يلغو ؛ لكونه استثناء الجميع ، فيرجع قوله : إلا واحدة . إلى الثلاث المثبتة ، فيقع منها طلقتان . والأول أولى ؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفى ، ومن النفي إثبات ، فإذا استثنى من الثلاث المنفية طلقة ، كان مثبتاً لها ، فلا يجوز جعلها من الثلاث المثبتة ؛ لأنه يكون إثباتاً من إثبات . ولا يصح الاستثناء في جميع ذلك إلا متصلاً بالكلام ، وقد ذكر في الإقرار<sup>(٢٣)</sup> . والله أعلم .

١٢٧٠ - مسألة ؛ قال : ( وإذا قال لها : أنت طالق في شهر كذا ، لم تطلق حتى تغيب شمس اليوم الذي يلي الشهر المشترط )

وجملة ذلك أنه إذا قال : أنت طالق . في شهر عيته ، كشهر رمضان ، وقع الطلاق في أول جزء من الليلة الأولى منه ، وذلك حين تغرب الشمس من آخر يوم من الشهر الذي قبله ، وهو شهر شعبان . وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال أبو ثور : يقع الطلاق في آخر رمضان ؛ لأن ذلك يحتمل وقوعه في أوله وآخره ، فلا يقع إلا بعد زوال الاحتمال . ولنا ،

(١٩) في ب ، م : « منها » .

(٢٠-٢١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢١) في ب ، م زيادة : « إلا ثلاثاً » .

(٢٢) في الأصل : « الثلاث » .

(٢٣) في : ٧ / ٢٩٢ .



أنه جعل الشهر ظرفاً للطلاق ، فإذا وُجد ما يكون ظرفاً له طُلِّقَتْ ، كما لو قال : إذا دخلت الدار فأنيت طالق . فإذا دخلت أول جزءٍ منها طُلِّقَتْ . فأما إن قال : إن لم أقضيك حقك في شهر رمضان فامرأتى طالق ، لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه ؛ لأنه إذا قضاؤه في آخره لم توجد الصفة ، وفي الموضعين لا يمنع من وطء زوجته قبل الحنث . وقال مالك : يمنع . وكذلك كل يمين على فعل يفعل ، يمنع من الوطء قبل فعله ؛ لأن الظاهر أنه على حنث ، لأن الحنث بترك الفعل ، وليس بفاعيل<sup>(١)</sup> . ولنا ، أن طلاقه لم يقع ، فلا يمنع من الوطء لأجل اليمين ، كما لو حلف : لا فعلت كذا . ولو صح ما ذكره لوجب إيقاع الطلاق .

**فصل :** ومتى جعل زمنًا ظرفاً للطلاق ، وقع الطلاق في أول جزء منه ، مثل أن يقول : أنت طالق اليوم ، أو غدا ، أو في سنة كذا ، أو شهر المحرم ؛ لما ذكرنا . فإن قال : أردت<sup>(٢)</sup> في آخره ، أو أوسطه ، أو يوم كذا منه ، أو في النهار دون الليل . قبل منه فيما بينه وبين الله تعالى . وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين . وإن قال : / أنت طالق في أول رمضان ، أو غرة رمضان ، أو في رأس شهر رمضان ، أو دخول شهر رمضان ، أو استقبال رمضان ، أو مجيء شهر رمضان . طُلِّقَتْ بأول جزء منه ، ولم يقبل قوله : أردت أوسطه ، أو آخره . لا ظاهراً ، ولا باطناً ؛ لأنه لا يحتمله لفظه . وإن قال : بانقضاء رمضان ، أو انسلاخه ، أو نفاده ، أو مضيئه . طُلِّقَتْ في آخر جزء منه . وإن قال : أنت طالق في أول نهار شهر رمضان ، أو في أول يوم منه . طُلِّقَتْ بطلوع فجر<sup>(٣)</sup> أول يوم منه ؛ لأن ذلك أول النهار واليوم . ولهذا لو نذر اعتكاف يوم ، أو صيام يوم ، لزمه من طلوع الفجر . وإن قال : أنت طالق إذا كان رمضان ، أو إلى رمضان ، أو إلى هلال رمضان ، أو في هلال رمضان ، طُلِّقَتْ ساعة يستهل ، إلا أن يكون نوى من

(١) في ب ، م : « بفاعله » .

(٢) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣) في ب ، م : « الفجر » .

السَّاعَةِ إِلَى الْهَلَالِ ، فَتَطْلُقُ فِي الْحَالِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي مَجِيءِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، طَلَّقْتَ فِي أَوَّلِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ .

**فصل :** وَإِذَا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ فِي زَمَنِ ، أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ ، تَعَلَّقَ بِهَا ، وَلَمْ يَقَعْ حَتَّى تَأْتِيَ الصِّفَةُ وَالزَّمَنُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَأَبِي هَاشِمٍ <sup>(٤)</sup> ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ : إِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ ، تَأْتِي لَا مَحَالَةَ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ دَخَلَ رَمَضَانُ . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَكُونُ مُوقَّتًا بِزَمَانٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا شَهْرًا . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى رَأْسِ السَّنَةِ . قَالَ : يَطَأُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَأْسِ السَّنَةِ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالصِّفَاتِ ، فَمَتَى عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ لَمْ يَقَعْ قَبْلَهَا ، كَالْعَتِيقِ ، فَإِنَّهُمْ سَلَّمُوهُ . وَقَدْ احْتَجَّ أَحْمَدُ بِقَوْلِ أَبِي ذَرٍّ : إِنْ لِيَ إِبِلًا يَرْعَاهَا عَبْدٌ لِي ، وَهُوَ عَتِيقٌ إِلَى الْحَوْلِ <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ لِلطَّلَاقِ بِصِفَةٍ لَمْ تُوجَدْ ، فَلَمْ يَقَعْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا قَدِمَ الْحَاجُّ . وَلَيْسَ هَذَا تَوْقِيتًا لِلنِّكَاحِ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْقِيتٌ لِلطَّلَاقِ . وَهَذَا لَا يُمْنَعُ ، كَمَا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ ، وَالطَّلَاقُ يَجُوزُ فِيهِ التَّعْلِيْقُ .

**فصل :** وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ كَذَا ، أَوْ سَنَةٍ كَذَا . فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : فِي شَهْرِ كَذَا ، أَوْ سَنَةٍ كَذَا . وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا فِي أَوَّلِ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو

(٤) أَبُو هَاشِمٍ الرَّمَانِيُّ الْوَاسِطِيُّ ، يَحْيَى بْنُ دِينَارٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ ، فَقِيهِ ، صَدُوقٌ ، ثِقَةٌ ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٢ / ٢٦١ .

(٥) أَخْرَجَ نَحْوَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ : لَا يَطْلُقُ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ٢٩ . وَانْظُرِ الْمُسْنَدَ الْكَبِيرَ ٧ / ٣٥٦ .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ : لَا يَطْلُقُ حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ٢٩ .

حَنِيفَةً : يَقَعُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَنْتِ طَالِقٌ . إِيقَاعٌ فِي الْحَالِ ، وَقَوْلُهُ : إِلَى شَهْرٍ كَذَا . تَأْقِيتٌ لَهُ وَغَايَةٌ ، وَهُوَ لَا يَقْبَلُ التَّأْقِيتَ ، فَبَطَلَ التَّأْقِيتُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَوْلُ أَبِي ذَرٍّ ، وَلِأَنَّ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَوْقِيتًا لِإِيقَاعِهِ ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ : أَنَا خَارِجٌ إِلَى سَنَةٍ . أَيْ بَعْدَ سَنَةٍ . وَإِذَا اخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ بِالشُّكِّ . وَقَدْ تَرَجَّحَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ جَعَلَ لِلطَّلَاقِ غَايَةً ، وَلَا غَايَةَ لِآخِرِهِ ، وَإِنَّمَا الْغَايَةُ لِأَوَّلِهِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَمَلٌ بِالْيَقِينِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ أَخَذٌ بِالشُّكِّ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّهَا طَالِقٌ فِي الْحَالِ إِلَى سَنَةٍ كَذَا . وَقَعَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ ، وَلَفْظُهُ يَحْتَمِلُهُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مِنَ الْيَوْمِ إِلَى سَنَةٍ . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ مِنْ لِبْتَدَاءِ الْغَايَةِ ، فَيَقْتَضِي أَنْ طَلَّاقَهَا مِنَ الْيَوْمِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ عَقَدَ الصِّفَةِ مِنَ الْيَوْمِ ، وَوُقُوعَهُ بَعْدَ سَنَةٍ . لَمْ يَقَعِ إِلَّا بَعْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ تَكْرِيرَ وَقُوعِ طَلَّاقِهَا مِنْ حِينَ لَفَظْتُ بِهِ إِلَى سَنَةٍ ، طَلَّقْتَ مِنْ سَاعَتِهَا ثَلَاثًا ، إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ مِنَ الْيَوْمِ إِلَى سَنَةٍ . يُرِيدُ التَّوَكِيدَ ، وَكَثْرَةَ الطَّلَاقِ ، فَتِلْكَ طَالِقٌ مِنْ سَاعَتِهَا .

**فصل :** إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي آخِرِ أَوَّلِ الشَّهْرِ . طَلَّقْتَ فِي آخِرِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ أَوَّلُهُ ، وَإِنْ قَالَ : فِي أَوَّلِ آخِرِهِ ، طَلَّقْتَ فِي أَوَّلِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي الْأُولَى : تَطَلَّقُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْهُ . وَفِي الثَّانِيَةِ : تَطَلَّقُ بِدُخُولِ أَوَّلِ لَيْلَةٍ <sup>(٧)</sup> السَّادِسِ عَشَرَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ نِصْفَانِ ، أَوَّلُ ، وَآخِرُ ، فَأَخِرُ أَوَّلِهِ يَلِي أَوَّلَ آخِرِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ سُرَيْجٍ . وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ كَقَوْلِنَا ، وَهُوَ أَصَحُّ ؛ فَإِنْ مَا عَدَا الْيَوْمَ الْأَوَّلَ لَا يُسَمَّى أَوَّلَ الشَّهْرِ ، وَيَصَحُّ نَفْيُهُ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يُسَمَّى أَوْسَطُ الشَّهْرِ آخِرَهُ ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ ، / فَوَجَبَ أَنْ لَا يُصَرَّفَ كَلَامُ الْحَالِفِ إِلَيْهِ ، وَلَا يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَيْهِ .

(٧) فِي أ ، ب ، م : « اللَّيْلَةُ » .



**فصل : وإذا قال : إذا مضت سنة فأنيت طالق ، أو أنيت طالق إلى سنة . فإن ابتداء السنة من حين حلف إلى تمام اثني عشر شهراً بالأهله ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ <sup>(٨)</sup> . فإن حلف في أول شهر <sup>(٩)</sup> ، فإذا مضى اثنا عشر شهراً وقع طلاقه . وإن حلف في أثناء شهر ، عُدَّتْ ما بقي منه ، ثم حسبت بعد بالأهله ، فإذا مضت أحد عشر شهراً نظرت ما بقي من الشهر الأول ، فكمَلْتَه ثلاثين يوماً ، لأن الشهر اسم لما بين هلالين . فإذا تفرق <sup>(١٠)</sup> كان ثلاثين يوماً . وفيه وجه آخر ، أنه تُعتبر الشهور كلها بالعدد . نص عليه أحمد ، في من نذر صيام شهرين متتابعين <sup>(١١)</sup> ، فاعترض الأيام . قال : يصوم ستين يوماً . وإن ابتداء من شهر ، فصام شهرين ، فكانا ثمانية وخمسين يوماً ، أجزأه ؛ وذلك أنه لما صام نصف شهر ، وجب تكميله من الذي يليه ، فكان ابتداء الثاني من نصفه أيضاً ، فوجب أن يكمله بالعدد ، وهذا المعنى موجود في السنة . ووجه الأول أنه أمكن استيفاء أحد عشر بالأهله ، فوجب الاعتبار بها ، كما لو كانت يمينه في أول شهر ، ولا يلزم أن يتم الأول من الثاني ، بل يتم <sup>(١٢)</sup> من آخر الشهور . وإن قال : أردت بقولي : سنة . إذا انسلخ ذو الحجة . قبل ؛ لأنه يُقرُّ على نفسه بما هو أغلظ . وإن قال : إذا مضت السنة فأنيت طالق . طَلَّقْتُ بأنسلخ ذي الحجة ؛ لأنه لما عرفها بلام التعريف ، انصرفت إلى السنة المعروفة ، التي آخرها ذو الحجة . فإن قال : أردت بالسنة اثني عشر شهراً . قبل ؛ لأن السنة اسم لها حقيقة .**

**فصل : فإن قال : أنيت طالق ، في كل سنة طلقة . فهذه صفة صحيحة ؛ لأنه**

(٨) سورة البقرة ١٨٩ .

(٩) في ب ، م : « الشهر » .

(١٠) في ب ، م : « تفرقا » .

(١١) في الأصل زيادة : « منه » .

(١٢) في ١ : « يتمه » .

يَمْلِكُ إيقاعه في كل سنة ، فإذا جعل ذلك صِفَةً ، جاز ، ويكون ابتداء المدة عَقِيبَ يَمِينِهِ ؛ لأنَّ كلَّ أَجَلٍ ثَبَتَ بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ ، ثَبَتَ عَقِيبَهُ ، كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا كَلَمْتُكَ سَنَةً . فَيَقَعُ فِي الْحَالِ طَلْقَةً ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السَّنَةَ ظَرْفًا لِلطَّلَاقِ ، فَتَقَعُ فِي أَوَّلِ جُزْءِهَا ، وَتَقَعُ الثَّانِيَةُ فِي أَوَّلِ الثَّانِيَةِ ، وَالثَّلَاثَةُ فِي أَوَّلِ / الثَّالِثَةِ ، إِنْ دَخَلْنَا <sup>(١٣)</sup> عَلَيْهَا وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ ، لَكَوْنِهَا لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا ، أَوْ ارْتَجَعَهَا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأُولَى وَعِدَّةِ الثَّانِيَةِ ، أَوْ جَدَّدَ نِكَاحَهَا بَعْدَ أَنْ بَاءَتْ ، فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَبَاءَتْ مِنْهُ ، وَدَخَلَتْ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ وَهِيَ بَائِنٌ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لَكَوْنِهَا غَيْرَ زَوْجَةٍ لَهُ <sup>(١٤)</sup> . فَإِنْ تَزَوَّجَهَا فِي أَثْنَائِهَا ، اقْتَضَى قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ عَقِيبَ تَزْوِيجِهِ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ الَّتِي جَعَلَهَا ظَرْفًا لِلطَّلَاقِ ، وَمَحَلًّا لَهُ ، وَكَانَ سَبِيلُهُ أَنْ يَقَعُ فِي أَوَّلِهَا ، فَمَنَعَ مِنْهُ كَوْنُهَا غَيْرَ مَحَلٍّ لَطَلَاقِهِ <sup>(١٥)</sup> ؛ لِعَدَمِ نِكَاحِهِ حِينَئِذٍ ، فَإِذَا عَادَتِ الزَّوْجِيَّةُ ، وَقَعَ فِي أَوَّلِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : تَطْلُقُ بِدُخُولِ السَّنَةِ الثَّالِثَةِ . وَعَلَى قَوْلِ التَّمِيمِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، تَنْحَلُّ الصِّفَةُ بِوُجُودِهَا فِي حَالِ الْبَيْنُونَةِ ، فَلَا تَعُودُ بِحَالٍ . وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْهَا حَتَّى دَخَلَتْ السَّنَةُ الثَّالِثَةُ ، ثُمَّ نَكَحَهَا ، طُلُقَتْ عَقِيبَ تَزْوِيجِهَا ، ثُمَّ طُلُقَتِ الثَّالِثَةُ بِدُخُولِ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ . وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ، لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِدُخُولِ الرَّابِعَةِ ، ثُمَّ تَطْلُقُ الثَّالِثَةُ بِدُخُولِ الْخَامِسَةِ . وَعَلَى قَوْلِ التَّمِيمِيِّ ، قَدْ انْحَلَّتِ الصِّفَةُ . وَاخْتَلَفَ فِي مَبْدَأِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ؛ فظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، أَنَّ أَوَّلَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا مِنْ حِينَ يَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ حِينَ يَمِينِهِ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : ابْتِدَاءُ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ أَوَّلُ الْمُحَرَّمِ ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ الْمَعْرُوفَةُ ، فَإِذَا عَلِقَ مَا يَتَكَرَّرُ عَلَى تَكَرُّرِ السِّنِينَ ، انْصَرَفَ إِلَى السِّنِينَ الْمَعْرُوفَةِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ ﴾ <sup>(١٦)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِالسَّنَةِ اثْنَيْ

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « دَخَلَتْ » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٥) فِي ب ، م : « لِلطَّلَاقِ » .

(١٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ ١٢٦ .

عَشَرَ شَهْرًا ؛ قَبْلَ ؛ لِأَنَّهَا سَنَةٌ حَقِيقَةٌ<sup>(١٧)</sup> . وَإِنْ قَالَ : نَوَيْتُ أَنْ أَبْتَدِئَ السَّنِينَ أَوَّلَ  
السَّنَةِ الْجَدِيدَةِ مِنَ الْمُحَرَّمِ . دِينَ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ  
الظَّاهِرِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يُخْرَجَ عَلَى رَوَاتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ مُخَالَفٍ لِلظَّاهِرِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالَتْ إِذَا رَأَيْتُ هَلَالَ رَمَضَانَ . طَلَقْتُ بِرُؤْيَا النَّاسِ لَهُ فِي أَوَّلِ  
الشَّهْرِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَطْلُقُ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ  
بِرُؤْيَا نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَلَّقَهُ / عَلَى رُؤْيَا زَيْدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الرُّؤْيَا لِلْهَلَالِ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ  
الْعَلَمُ بِهِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا  
رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا »<sup>(١٨)</sup> . وَالْمُرَادُ بِهِ رُؤْيَا الْبَعْضِ ، وَحُصُولُ الْعِلْمِ ، فَانْصَرَفَ لَفْظُ الْحَالِفِ  
إِلَى عُرْفِ الشَّرْعِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِذَا صَلَّيْتُ فَأَنْتِ طَالَتْ . فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الصَّلَاةِ  
الشَّرْعِيَّةِ ، لَا إِلَى الدُّعَاءِ . وَفَارَقَ رُؤْيَا زَيْدٍ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ عُرْفٌ شَرْعِيٌّ يُخَالَفُ  
الْحَقِيقَةَ . وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ، لَكِنْ ثَبَتَ الشَّهْرُ بِتَمَامِ الْعَدَدِ طَلَقْتُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ  
طُلُوعَهُ بِتَمَامِ الْعَدَدِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ<sup>(١٩)</sup> إِذَا رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي . قَبْلَ ؛ لِأَنَّهَا رُؤْيَا حَقِيقَةٌ . وَتَعَلَّقَ  
الرُّؤْيَا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ بَعْدَ الْغُرُوبِ ، فَإِنْ رَأَى قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ هَلَالَ الشَّهْرِ مَا كَانَ فِي  
أَوَّلِهِ ، وَلَئِنَّا جَعَلْنَا رُؤْيَا الْهَلَالِ عِبَارَةً عَنْ دُخُولِ أَوَّلِ الشَّهْرِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ بِرُؤْيَا قَبْلَ  
الْغُرُوبِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى رُؤْيَا ، وَالْحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ فِي الشَّرْعِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ إِذَا رَأَيْتُهُ أَنَا  
بِعَيْنِي . فَلَمْ يَرَهُ حَتَّى أَقْمَرَ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهَلَالٍ . وَاخْتَلَفَ فِيمَا يَصِيرُ بِهِ قَمَرًا ،  
فَقِيلَ : بَعْدَ ثَلَاثَةٍ . وَقِيلَ : إِذَا اسْتَدَارَ . وَقِيلَ إِذَا بَهَرَ ضَوْوُهُ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ . يَعْتَزِلُهَا إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَقَبْلَ  
الْعَشْرِ ، أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَرَوْنَهَا فِي السَّبْعِ عَشْرَةَ ، إِلَّا أَنَّ الْمُثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَشْرِ

(١٧) فِي ١ : حَقِيقَةٌ .

(١٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ ، فِي : ٤ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .



الأوخر<sup>(٢٠)</sup> . إنما أمره باجتنابها في العشر لأن النبي ﷺ أمر بالتماس ليلة القدر في العشر الأوخر ، فيَحْتَمِلُ أن تكون أول ليلة منه ، ويُمكن أن هذا منه على سبيل الاحتياط ، ولا يتحقق حنثه إلى آخر ليلة من الشهر ؛ لاحتمال أن تكون هي تلك الليلة .

**فصل :** وإذا علق طلاقها على شرط مستقبل ، ثم قال : عجلت لك تلك الطلقة . لم تتعجل ؛ لأنها معلقة بزمان مستقبل ، فلم يكن له إلى تغييرها سبيل . وإن أراد تعجيل طلاق سيوى تلك الطلقة ، وقعت بها طلقة ، فإذا جاء الزمن الذي علق الطلاق به ، وهي في حباله ، وقع بها الطلاق المعلق .

**فصل :** إذا قال : أنت طالق غدا إذا قدم زيد ، لم تطلق حتى يقدم ؛ / لأن إذا اسم زمان مستقبل ، فمعناه أنت طالق غدا وقت قدوم زيد . وإن لم يقدم زيد في غد لم تطلق ، وإن قدم بعده ؛ لأنه قيد طلاقها بقدوم مُقَيَّد بصفة ، فلا تطلق حتى توجد . وإن ماتت غدوة ، وقدم زيد بعد موتها ، لم تطلق ؛ لأن الوقت الذي أوقع طلاقها فيه لم يأت ، وهي محل للطلاق ، فلم تطلق ، كما لو ماتت قبل دخول ذلك اليوم . وإن قال : أنت طالق يوم يقدم زيد . فقدم ليلا ، لم تطلق ؛ لأنه لم يوجد الشرط ، إلا أن يُريد باليوم الوقت ، فتطلق وقت قدومه ؛ لأن الوقت يُسمى يوما ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ ﴾<sup>(٢١)</sup> . وإن ماتت المرأة غدوة ، وقدم زيد ظهرا ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، تتبين أن طلاقها وقع من أول اليوم ؛ لأنه لو قال : أنت طالق يوم الجمعة . طلقت من أوله ، فكذا إذا قال : أنت طالق يوم يقدم زيد . فينبغي<sup>(٢٢)</sup> أن تطلق بطلوع فجره . والثاني ، لا يقع الطلاق ؛ لأن شرطه قدوم زيد ، ولم يوجد إلا بعد موت المرأة ، فلم يقع ، بخلاف يوم الجمعة ، فإن شرط الطلاق مجيء يوم الجمعة ، وقد وجد ، وههنا شرطان ، فلا

(٢٠) تقدم تخريج أحاديث التماس ليلة القدر في العشر الأوخر ، في : ٤ / ٤٤٨ - ٤٥٠ .

(٢١) سورة الأنفال ١٦ .

(٢٢) في الأصل ، ١ : « ينبغي » .

يُؤْخَذُ بِأَحَدِهِمَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَلَيْسَ هَذَا شَرْطًا ، إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْوَقْتِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ مُعَرَّفًا بِفَعْلٍ يَقَعُ فِيهِ ، فَيَقَعُ فِي أَوَّلِهِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ الَّذِي تُصَلِّي فِيهِ الْجُمُعَةَ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَقْدَمُ فِيهِ زَيْدٌ . فَكَذَلِكَ . وَلَوْ مَاتَ الرَّجُلُ غُدُوَّةً ، ثُمَّ قَدِمَ زَيْدٌ ، أَوْ مَاتَ الزَّوْجَانِ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ ، كَانَ الْحُكْمُ كَالْوَمَاتِ الْمَرْأَةِ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ . فَقَدِمَ فِيهِ ، خُرَجَ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَطْلُقُ حَتَّى يَقْدَمَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ قُدُومَهُ شَرْطٌ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَشْرُوطُ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ . فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ قَبْلَ قُدُومِهِ بِالِاتِّفَاقِ . وَكَأَلَوْ قَالَ : إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ تَبَيَّنَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ، قِيَاسًا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ <sup>(٢٣)</sup> وَطَالِقٌ غَدًا <sup>(٢٤)</sup> . طَلَّقَتْ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ مَنْ طَلَّقَتْ الْيَوْمَ فَهِيَ طَالِقٌ غَدًا . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ تَطْلُقَ الْيَوْمَ ، وَتَطْلُقَ غَدًا . طَلَّقَتْ طَلَقَتَيْنِ فِي الْيَوْمَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّهَا تَطْلُقُ فِي أَحَدِ الْيَوْمَيْنِ . طَلَّقَتْ الْيَوْمَ ، وَلَمْ تَطْلُقْ غَدًا <sup>(٢٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الزَّمَانَ كُلَّهُ ظَرْفًا لِقُوعِ الطَّلَاقِ ، فَوَقَعَ فِي أَوَّلِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ نِصْفَ طَلْقَةِ الْيَوْمِ وَنِصْفَ طَلْقَةِ غَدًا ، طَلَّقَتْ الْيَوْمَ وَاحِدَةً ، وَأُخْرَى غَدًا ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ يُكْمَلُ فَيَصِيرُ طَلْقَةً تَامَةً . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ نِصْفَ طَلْقَةِ الْيَوْمِ وَبَاقِيهَا غَدًا . احْتَمَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَاحْتَمَلَ أَنْ لَا تَطْلُقَ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : نِصْفُهَا ، كُمِّلَتْ الْيَوْمَ كُلُّهَا ، فَلَمْ يَبْقَ لَهَا بَقِيَّةٌ تَقَعُ غَدًا ، وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ غَيْرُهَا ؛ لِأَنَّهُ مَا أَوْقَعَهُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي هَذَا الْإِحْتِمَالَ أَيْضًا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَيْضًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، ذَكَرَ أَصْحَابُهُ فِيهَا الْوَجْهَيْنِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ . فَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنْ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ مُحَالٍ ، فَلَعَا الشَّرْطُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ . كَمَا لَوْ قَالَ لَمَنْ لَا سُنَّةَ

(٢٣-٢٢) فِي ١ : « وَغَدًا » .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب ، م .

لطلاقها ولا بدعة : أنت طالق للسنة . وقال ، في « المُجَرَّد » : لا يَقَع ؛ لأنَّ شَرْطَهُ لم يَتَحَقَّقْ ، لأنَّ مُقْتَضَاهُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ إِذَا جَاءَ غَدٌ فِي الْيَوْمِ ، وَلَا يَأْتِي غَدٌ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِ الْيَوْمِ وَذَهَابِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ . وهو قول أصحاب الشافعي .

١/٨ ظ /فصل : إذا قال : أنت طالق أمس . ولا نية له ، فظاهر كلام أحمد ، أنَّ الطَّلَاق لا يَقَعُ فَرَوَى عَنْهُ فِي مَنْ قَالَ لِرُجُوعِهِ : أنت طالق أمس . وإنما تزوجها اليوم : ليس بشيء . وهذا قول أبي بكر . وقال القاضي في بعض كتبه : يَقَعُ الطَّلَاقُ . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه وصف الطَّلَاقَ بما لا تَتَصَيَّفُ بِهِ ، فَلَعَنَتِ الصُّفَّةُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِمَنْ لَا سُنَّةَ لَهَا وَلَا بَدْعَةَ : أنت طالق للسنة . أو قال : أنت طالق طَلَقَةً لَا تَلْزِمُكَ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ الطَّلَاقَ رَفْعُ الْاِسْتِباحَةِ ، وَلَا يُمَكِّنُ رَفْعُهَا فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي ، فَلَمْ يَقَعْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أنت طالق قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِيَوْمَيْنِ . فَقَدِمَ الْيَوْمَ ، فَإِنَّ أَصْحَابَنَا لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ . وهو قول أكثر أصحاب الشافعي ، وهذا طلاق في زمن ماضٍ ، ولأنَّه عُلِقَ الطَّلَاقُ بِمُسْتَحِيلٍ فَلَعَا ، كَمَا لَوْ قَالَ : أنت طالق إِنْ قَلَبْتَ الْحَجَرَ ذَهَبًا . وَإِنْ قَالَ : أنت طالق قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ . فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا لَوْ قَالَ : أنت طالق أمس . قال القاضي : وَرَأَيْتُ بِخَطِّ أَبِي بَكْرٍ ، فِي « جَزَاءِ مَفْرَدٍ » ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا قَالَ : أنت طالق قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ . طَلَقْتَ . وَلَوْ قَالَ : أنت طالق أمس . لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّ أَمْسَ لَا يُمَكِّنُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِيهِ ، وَقَبْلَ تَزْوِيجِهَا مُتَصَوِّرُ الْوُجُودِ ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ثَانِيًا ، وَهَذَا الْوَقْتُ قَبْلَهُ ، فَوَقَعَ فِي الْحَالِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أنت طالق قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ . وَإِنْ قَصَدَ بِقَوْلِهِ : أنت طالق أمس ، أَوْ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ . إِيقَاعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ ، مُسْتِنِدًا إِلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ ، وَقَعَ فِي الْحَالِ . وَإِنْ أَرَادَ الْإِخْبَارَ أَنَّهُ كَانَ <sup>(٢٥)</sup> قَدْ طَلَّقَهَا هُوَ ، أَوْ زَوْجُ قَبْلَهُ ، فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَكَانَ قَدْ وَجَدَ ذَلِكَ ، قَبْلَ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَدَ ، وَقَعَ طَلَاقُهُ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُقْبَلُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ ، وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْوُجُودَ .



وإن أراد أني كنت طلقك أمس . فكذبته ، لزمته الطلقة ، وعليها العدة من يومها ؛ لأنها اعترفت أن أمس لم يكن من عدتها . وإن مات ولم يبين مراده ، فعلى وجهين ؛ بناءً على اختلاف القولين في المطلق ، إن قلنا : لا يقع به شيء . لم يلزمه ههنا شيء . وإن قلنا بوقوعه ثم ، وقع ههنا .

**فصل :** وإن قال لزوجته : أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر . فقدم بعد شهر وجزء يقع الطلاق فيه ، تبين أن طلاقه وقع قبل الشهر ؛ لأنه إيقاع للطلاق بعد عقده . وهذا / قال الشافعي ، وزفر . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : يقع الطلاق عند قدوم زيد ؛ لأنه جعل الشهر شرطاً لوقوع الطلاق ، فلا يسبق الطلاق شرطه . ولنا ، أنه أوقع الطلاق في زمن على صفة ، فإذا حصلت الصفة وقع فيه ، كما لو قال : أنت طالق قبل رمضان بشهر ، أو قبل موتك بشهر . فإن أبا حنيفة خاصة يسلم ذلك ، ولا يسلم أنه جعل الشهر شرطاً ، وليس فيه حرف شرط . وإن قدم قبل مضي شهر ، لم يقع ، بغير اختلاف بين أصحابنا . وهو قول أكثر أصحاب الشافعي ؛ لأنه تعليق للطلاق على صفة كان وجودها ممكناً ، فوجب اعتبارها . وإن قدم زيد مع مضي الشهر ، لم تطلق ؛ لأنه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه . فإن خالعهما بعد تعليق طلاقها بيوم ، ثم قدم زيد بعد الخلع بشهر وساعة ، تبين أن الخلع وقع صحيحاً ، ولم يقع الطلاق ؛ لأنه صادفها بائناً . وإن قدم بعد عقد<sup>(٢٦)</sup> الصفة بشهر وساعة ، وقع الطلاق ، وبطل الخلع ، ولها الرجوع بالعوض ، إلا أن يكون الطلاق رجعيًا ؛ لأن الرجعية يصح خلعها . وإن كانت بحالها ، فمات أحدهما بعد عقد الصفة بيوم ، ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة ، لم يرث أحدهما الآخر ، لأننا تبين أن الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت منهما ، فلم يرثه صاحبه ، إلا أن يكون الطلاق رجعيًا ، فإنه لا يقطع التوارث ، مادامت في العدة . فإن قدم بعد الموت بشهر وساعة ، تبين أن الفرقة وقعت بالموت ، ولم يقع

و ٢/٨

(٢٦) سقط من : الأصل .

طلاق . فإن قال : أنت طالق قبل موتي بشهر . فمات أحدهما قبل مضي شهر ، لم يقع طلاق ؛ لأن الطلاق لا يقع في الماضي . وإن مات بعد عقد اليمين بشهر وساعة ، تبين وقوع الطلاق في تلك الساعة ، ولم يتوارثا ، إلا أن يكون الطلاق رجعيًا ، ويموت في عدتها . وإن قال : أنت طالق قبل موتي . ولم يزد شيئًا ، طلقت في الحال ؛ لأن ما قبل موته من حين عقد الصفة محل للطلاق ، فوقع في أوله . وإن قال : قبل موتك أو موت زيد . فكذلك . وإن قال : أنت طالق قبل قدوم زيد ، أو قبل دخولك الدار . فقال القاضي : تطلق في الحال ، سواء قدم زيد أو لم يقدم ؛ بدليل قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْكَتِبْ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا ﴾ (٢٧) . ولم يوجد الطمس في المأمورين / . ولو قال لغلामه : اسقني قبل أن أضربك . فسقاه في الحال ، عُد مُمْتَثِلًا وإن لم يضربه . ولو (٢٨) قال : أنت طالق قبيل موتي ، أو قبيل قدوم زيد . لم يقع في الحال ، وإنما يقع ذلك في الجزء الذي يلي الموت ؛ لأن ذلك تصغير يقتضي الجزء اليسير (٢٩) الذي يبقى . وإن قال : أنت طالق قبل موت زيد وعمرو بشهر . فقال القاضي : تتعلق الصفة بأولهما موتًا ؛ لأن اعتباره بالثاني يُفضي إلى وقوعه بعد موت الأول ، (٣٠ واعتباره بالأول (٣١) لا (٣٢) يُفضي إلى ذلك ، فكان أولى .

٢/٨ ظ

١٢٧١ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لَهَا : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَإِذَا طَلَّقَهَا لَزِمَهُ اثْنَانِ ، إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، لَزِمَتْهُ وَاحِدَةٌ )  
وجملة ذلك أنه إذا قال للمدخول (١) بها : إذا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثم قال : أَنْتِ

(٢٧) سورة النساء ٤٧ .

(٢٨) في الأصل : « وإن » .

(٢٩) في الأصل : « الصغير » .

(٣٠-٣١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣١) سقط من : ا .

(١) في ب ، م : « المدخول » .

طالق . وقعت واحدة بالمباشرة ، وأخرى بالصفة ؛ لأنه جعل<sup>(٢)</sup> تطليقها شرطاً لوقوع طلاقها ، فإذا وجد الشرط وقع الطلاق . وإن كانت غير مذخور بها ، بانت بالأولى ، ولم تقع الثانية ؛ لأنها لا عدة عليها ، ولا تمكن رجعتها ، فلا يقع طلاقها إلا بائناً ، فلا يقع الطلاق ببائنه .

**فصل : فإن قال : عني بقولي هذا ، أنك تكونين طالقاً بما أوقعته عليك . ولم أريد إيقاع طلاق سوى ما بشرتك به . دين . وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين ؛ أحدهما ، لا يقبل . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه خلاف الظاهر ، إذ الظاهر أن هذا تعليق للطلاق بشرط الطلاق ، ولأن إخباره إياها بوقوع طلاقه بها لا فائدة فيه . والوجه الثاني ، يقبل قوله ؛ لأنه يحتمل ما قاله ، فقبل ، كما لو قال لها : أنت طالق أنت طالق . وقال : أردت بالثاني التأكيد أو إفهامها .**

**فصل : فإن قال : إذا طلقك فأنت طالق . ثم علق طلاقها بشرط ، مثل قوله : إن خرجت فأنت طالق . فخرجت ، طلق بخرجها ، ثم طلق بالصفة أخرى ؛ لأنه قد طلقها بعد عقد الصفة . ولو قال أولاً : إن خرجت فأنت طالق . ثم قال : إن طلقك فأنت طالق . فخرجت ، طلق بالخرج ، ولم تطلق بتعليق الطلاق بطلاقها ؛ لأنه لم يطلقها بعد ذلك ، ولم يحدث عليها طلاقاً ؛ لأن إيقاعه الطلاق بالخرج كان قبل تعليقه الطلاق بتطليقها ، فلم توجد الصفة ، فلم يقع . وإن قال : إن خرجت فأنت طالق . ثم قال : إن وقع عليك طلاق<sup>(٣)</sup> فأنت طالق . فخرجت ، طلق بالخرج ، ثم تطلق الثانية بوقوع / الطلاق عليها ، إن كانت مذخوراً بها .**

و ٣/٨

**فصل : وإن قال لها : كلما طلقك فأنت طالق . فهذا حرف يقتضي التكرار ، فإذا قال لها بعد ذلك : أنت طالق . وقع بها طلقان ، إحداهما بالمباشرة ، والأخرى**

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) سقط من : ١ .



بالصفة . ولا تقع الثالثة ؛ لأن الثانية لم تقع بإيقاعه بعد عقد الصفة ، لأن قوله : كلما طلقك . يقتضي كلما أوقعت عليك الطلاق . وهذا يقتضي تجديد إيقاع طلاق بعد هذا القول ، وإنما وقعت الثانية بهذا<sup>(٤)</sup> القول . وإن قال لها بعد عقد الصفة : إن خرجت فأنت طالق . فخرجت ، طلق بالخروج طلاقاً ، وبالصفة أخرى ؛ لأنه قد طلقها ، ولم تقع الثالثة . وإن قال لها<sup>(٥)</sup> : كلما أوقعت عليك طلاقاً فأنت طالق . فهو بمنزلة قوله : كلما طلقك فأنت طالق . وذكر القاضي في هذه ، أنه إذا وقع عليها طلاقه بصفة عقدها بعد قوله : إذا أوقعت عليك طلاقاً فأنت طالق . لم تطلق ؛ لأن ذلك ليس بإيقاع منه . وهذا<sup>(٦)</sup> قول بعض أصحاب الشافعي . وفيه نظر ؛ فإنه قد أوقع الطلاق عليها بشرط ، فإذا وجد الشرط فهو الموقع للطلاق عليها ، فلا فرق بين هذا وبين قوله : إذا طلقك فأنت طالق . وإن قال : كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق . ثم وقعت عليها طلاقاً بالمباشرة ، أو بصفة عقدها قبل ذلك أو بعده ، طلق ثلاثاً . فلو قال لها : إن خرجت فأنت طالق . ثم قال : كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق . ثم خرجت ، وقعت عليها طلاقاً بالخروج ، ثم وقعت الثانية بوقوع الأولى ، ثم وقعت الثالثة بوقوع الثانية ؛ لأن كلما تقتضي التكرار ، وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق ، فكيفما وقع يقتضي وقوع أخرى . ولو قال لها : إذا طلقك فأنت طالق ، ثم قال : إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق . ثم قال : أنت طالق . طلق ثلاثاً ؛ واحدة بالمباشرة ، واثنين بالصفتين ؛ لأن تطليقه لها يشتمل على الصفتين ؛ هو تطليق منه ، وهو وقوع طلاقه ، ولأنه إذا قال : أنت طالق . طلق بالمباشرة واحدة ، فتطلق الثانية بكونه<sup>(٧)</sup> طلقها ، وذلك طلاق منه واقع عليها ، فتطلق به الثالثة . وهذا كله في المدخول بها . فأما غير المدخول بها ، فلا تطلق إلا واحدة في جميع هذا . وهذا كله مذهب الشافعي ، وأصحاب الرأي ، ولا نعلم فيه خلافاً<sup>(٨)</sup> .

(٤) في الأصل : « بعد هذا » .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في الزيادة : « القول » .

(٧) في ١ : « بكونها » .

(٨) في ب ، م : « مخالفاً » .

**فصل : فإن قال : كلما طَلَّقْتُكَ طلاقاً أمْلِكُ فيه / رَجَعْتُكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ .** <sup>(٩)</sup> ثم قال : أَنْتِ طَالِقٌ <sup>(١٠)</sup> . طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ <sup>(١١)</sup> ؛ إحداهما بالمباشرة . والأخرى بالصفة ، إلا أن تكون الطَّلَقةُ بِعَوْضٍ ، أو في غير مَدْخُولٍ بها ، فلا تَقَعُ بها ثانية ؛ لأنها تَبَيَّنُ بالطَّلَقةِ التي باشرها بها ، فلا يَمْلِكُ رَجْعُهَا ، فإن طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ ، طَلَّقْتَ الثَّالِثَةَ . وقال أبو بكر : قيل <sup>(١٢)</sup> : تَطْلُقُ ، وقيل : لَا تَطْلُقُ . واختيارى أَنَّهَا تَطْلُقُ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : لَا تَطْلُقُ الثَّالِثَةَ ؛ لأنَّا لو أَوْقَعْنَاهَا ، لم يَمْلِكِ الرَّجْعَةُ ، ولم يُوجَدْ شَرْطُ طَلَاقِهَا ، فيُفْضَى ذلك إلى الدَّوْرِ ، فيَقْطَعُهُ ، بِمَنْعِ وَقْعِهِ . ولنا ، أَنَّهُ طَلَّاقٌ لم يُكْمَلْ به العَدْدُ بِغَيْرِ عَوْضٍ في مَدْخُولٍ بها ، فيَقَعُ بها التي بعدها كالأولى ، وامْتِنَاعُ <sup>(١٣)</sup> الرَّجْعَةِ هُنَا الْعَجْزُ عَنْهَا ، لا لَعَدَمِ الْمِلْكِ ، كما لو طَلَّقَهَا واحدةً وأُغْمِيَ عليه عَقِيبُهَا ، فإنَّ الثَّانِيَةَ تَقَعُ ، وإن امْتَنَعَتْ الرَّجْعَةُ ؛ لَعَجْزِهَا عَنْهَا . وإن كان الطَّلَاقُ بِعَوْضٍ ، أو في غير مَدْخُولٍ بها ، لم يَقَعْ بها إلا الطَّلَقةُ التي باشرها بها ؛ لأنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَجْعُهَا . وإن قال : كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَّاقٌ أَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَتَكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ، ثم وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَقَةٌ بِمُبَاشَرَةٍ <sup>(١٤)</sup> أو صِفَةٍ ، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا . وعندهم لَا تَطْلُقُ ؛ لما ذكرناه في التي قبلها . ولو قال لامرأته : إِذَا طَلَّقْتُكَ طَلَّاقًا أَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . ثم طَلَّقَهَا ، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا . وقال الْمُزْنِيُّ : لَا تَطْلُقُ . وهو قِيَاسُ قَوْلِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ .

**فصل : وإن قال لزوجته : إِذَا طَلَّقْتُكِ ، أو إِذَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَّاقِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا . فلا نَصَّ فيها .** وقال القاضي : تَطْلُقُ ثَلَاثًا ؛ واحدةً بالمُبَاشَرَةِ ، واثْنَتَيْنِ <sup>(١٥)</sup> من الْمُعْلَقِ . وهو قِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، وقولُ بعضِ أَصْحَابِهِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : تَطْلُقُ

(٩-٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في ١ : « طَلَّقْتَيْنِ » .

(١١) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٢) في ١ ، ب ، م : « فامتناع » .

(١٣) في ١ : « بالمباشرة » .

(١٤) في النسخ : « واثنان » .

واحدة بالمباشرة ، ويلغو المعلق ؛ لأنه طلاق في زمن ماضٍ ، فلا يتصور وقوع الطلاق فيه . وهو قياس نص أحمد وأبي بكر ، في أن الطلاق لا يقع في زمن ماضٍ ، وبه قال أبو العباس ابن القاص<sup>(١٥)</sup> من أصحاب الشافعي . وقال أبو العباس ابن سريج ، وبعض الشافعية : لا تطلق أبداً ؛ لأن وقوع الواحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها ، وذلك يمنع وقوعها ، فإنباتها يؤدي إلى نفيها ، فلا تثبت ، ولأن إيقاعها يُفضي<sup>(١٦)</sup> إلى الدور ؛ لأنها إذا وقعت وقع قبلها ثلاث ، فيمتنع وقوعها ، وما أفضى إلى الدور وجب قطعه من أصله<sup>(١٧)</sup> . ولنا ، أنه<sup>(١٨)</sup> طلاق من مكلف مختار ، في محل لنكاح صحيح ، فيجب أن يقع ، كما لو لم يعقد هذه الصفة ، ولأن عمومات / النصوص تقتضي<sup>(١٩)</sup> وقوع الطلاق ، مثل قوله سبحانه : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾<sup>(٢٠)</sup> . وقوله سبحانه : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾<sup>(٢١)</sup> . وكذلك سائر النصوص ، ولأن الله تعالى شرع الطلاق لمصلحة تتعلق به ، وما ذكره يمنعه بالكلية ، ويبتطل شرعيته ، فتفوت مصلحته ، فلا يجوز ذلك بمجرد الرأي والتحكيم ، وما ذكره غير مسلم ؛ فإننا<sup>(٢٢)</sup> إن قلنا : لا يقع الطلاق المعلق ، فله وجه ؛ لأنه أوقعه في زمن ماضٍ ، ولا يمكن وقوعه في الماضي ، فلم يقع ، كما لو قال : أنت طالق قبل قدوم زيد بيوم . فقدم في اليوم ، ولأنه جعل الطلقة الواقعة شرطاً لوقوع الثلاث ، ولا يوجد المشروط قبل شرطه ، فعلى هذا لا يمتنع وقوع الطلقة المباشرة ، ولا يُفضي إلى

و ٤/٨

(١٥) في النسخ : « ابن القاضي » .

وهو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ، وتقدم في : ٧ / ٢٨٣ .

(١٦) في ١ : « يؤدي » .

(١٧) في الأصل ، ب ، م : « أصلها » .

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في ب ، م : « عموم » .

(٢٠) سورة البقرة ٢٣٠ .

(٢١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢٢) سقط من : ١ .



دَوْرٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَإِنْ قُلْنَا بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ ، فَوَجْهُهُ أَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ بِمَا يَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِهِ ، فَلَعَتِ<sup>(٢٣)</sup> الصِّفَةُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً لَا تَنْقُصُ عَدَدَ طَلَاقِكَ<sup>(٢٤)</sup> ، أَوْ<sup>(٢٥)</sup> لَا تَلْزُمُكَ . أَوْ قَالَ لِلْأَيْسَةِ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُنَةِ . أَوْ قَالَ : لِلْبُدْعَةِ . وَبَيَانُ اسْتِحَالَتِهِ ، أَنَّ تَعْلِيْقَهُ بِالشَّرْطِ يَقْتَضِي وَقُوعَهُ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَتَقَدَّمُ مَشْرُوطَهُ ، وَلِذَلِكَ لَوْ أُطْلِقَ لَوَقَعَ بَعْدَهُ ، وَتَعْقِيْبُهُ بِالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ : فَأَنْتِ طَالِقٌ . يَقْتَضِي كَوْنَهُ عَقِيْبِهِ ، وَكَوْنُ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ بَعْدَهُ قَبْلَهُ مُحَالٌ ، لَا<sup>(٢٦)</sup> يَصِحُّ الْوَصْفُ بِهِ ، فَلَعَتِ الصِّفَةُ ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِذَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا تَلْزُمُكَ . ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِقَوْلِهِ : إِذَا انْفَسَخَ نِكَاحُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا . ثُمَّ وَجَدَ مَا يَفْسَخُ نِكَاحَهَا ؛ مِنْ رِضَاعٍ ، أَوْ رِدَّةٍ ، أَوْ وَطْءٍ أُمِّهَا أَوْ ابْنَتِهَا بِشُبْهَةٍ ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرُوهُ ، وَلَا خِلَافَ فِي انْفِسَاخِ النِّكَاحِ . قَالَ الْقَاضِي : مَا ذَكَرُوهُ ذَرْيَةً إِلَى أَنْ لَا يَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ جُمْلَةً<sup>(٢٧)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا قُبَيْلَ وَقُوعِ طَلَاقِي بِكَ وَاحِدَةً . أَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ ثَلَاثًا إِنْ طَلَّقْتُكَ غَدًا وَاحِدَةً . فَالْكَلَامُ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلْقَةَ الْمُوقَعَةَ يَقْتَضِي وَقُوعَهَا وَقُوعَ مَا لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعَهَا مَعَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْضَى بِوُقُوعِ<sup>(٢٨)</sup> الطَّلْقَةِ الْمُوقَعَةِ<sup>(٢٨)</sup> دُونَ مَا تَعْلَقَ بِهَا ؛ لِأَنَّ مَا تَعْلَقَ بِهَا تَابِعٌ ، وَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُ الْمُتَبَوِّعِ لَامْتِنَاعِ حُصُولِ التَّبَعِ ، فَيَبْطُلُ التَّابِعُ وَحْدَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ فِي مَرَضِيهِ : إِذَا أَعْتَقْتُ سَالِمًا فَغَانِمٌ حُرٌّ . وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ ثُلُثِهِ إِلَّا أَحَدُهُمَا ، فَإِنَّ سَالِمًا يَعْتَقُ وَحْدَهُ ، وَلَا يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رَبَّمَا أَدَّى إِلَى عِتْقِ الْمَشْرُوطِ دُونَ الشَّرْطِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ

٤/٨ ظ

(٢٣) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « فَعَلَتْ » تَحْرِيفٌ .

(٢٤) فِي ١ : « الطَّلَاقُ » .

(٢٥) فِي الزِّيَادَةِ : « قَالَ » .

(٢٦) فِي ب ، م : « فَلَا » .

(٢٧) فِي الزِّيَادَةِ : « وَهُوَ مَذْهَبُ النَّصَارَى » .

(٢٨-٢٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

جائز ، ولا فرق بين أن يقول : فغانم حُرَّ قبله ، أو معه ، أو بعده . أو تطلق . كذا هُنا .

**فصل :** اختلف أصحابنا في الحلف بالطلاق ، فقال القاضي في « الجامع » ، وأبو الخطاب : هو تعليقه على شرط ، أي شرط كان ، إلا قوله : إذا شئت فأنت طالق . ونحوه ، فإنه تمليك . وإذا حضت فأنت طالق . فإنه طلاق بدعة . وإذا طهرت فأنت طالق . فإنه طلاق سنة . وهذا قول أبي حنيفة ؛ لأن ذلك يُسمى حلفاً عرفاً ، فيتعلق الحكم به ، كما لو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق . ولأن في الشرط معنى القسم ، من حيث كونه جملة غير مُستقلة دون الجواب ، فأشبهه قوله : والله ، وبالله ، وتالله . وقال القاضي ، في « المجرد » : هو تعليقه على شرط يقصد به الحث على الفعل ، أو المنع<sup>(٢٩)</sup> منه ، كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وإن لم تدخلي فأنت طالق . أو على تصديق خبره ، مثل قوله : أنت طالق لقد قدم زيد أو لم يقدم . فأما التعليق على غير ذلك ، كقوله : أنت طالق إن طلعت الشمس ، أو قدم الحاج ، أو إن لم يقدم السلطان . فهو شرط محض ليس بحلف ؛ لأن حقيقة الحلف القسم ، وإنما سمي تعليق الطلاق على شرط حلفاً تجوزاً ، لمشاركته الحلف في المعنى المشهور ، وهو الحث ، أو المنع ، أو تأكيد الخبر ، نحو قوله : والله لأفعلن ، أو لا أفعل ، أو لقد فعلت ،<sup>(٣٠)</sup> أو لم أفعل<sup>(٣١)</sup> . وما لم يوجد فيه هذا المعنى ، لا يصح تسميته حلفاً . وهذا مذهب الشافعي . فإذا قال لزوجته : إذا حلفت بطلاقك فأنت طالق . ثم قال<sup>(٣٢)</sup> : إذا طلعت الشمس فأنت طالق . لم تطلق في الحال ، على القول الثاني ؛ لأنه ليس بحلف ، وتطلق على الأول ؛ لأنه حلف . وإن قال : إن<sup>(٣٢)</sup> كلمت أباك فأنت طالق . طلق

(٢٩) في الأصل : « والمنع » .

(٣٠-٣١) سقط من : ب ، م .

(٣١) سقط من : الأصل .

(٣٢) في ب ، م : « كلما » .

على القولين جميعاً ؛ لأنه علق طلاقها على شرط يُمكن فعله وتركه ، فكان حلفاً ، كما لو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق . وإن قال : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق . ثم أعاد ذلك ، طَلَّقَتْ واحدةً ، ثم<sup>(٣٣)</sup> كلما أعاده مرةً طَلَّقَتْ ، حتى تكْمُل الثلاث ؛ لأنَّ كلَّ مرةٍ يُوجدُ بها شرطُ الطَّلَاقِ ، ويُتَعَقَدُ شرطُ طَلْقِ أُخْرَى . وبهذا قال الشافعي ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال أبو ثورٍ : ليس ذلك بحلف ، ولا يقع الطَّلَاقُ بتكراره ؛ لأنه<sup>(٣٤)</sup> تَكَرَّرَ للكلام<sup>(٣٥)</sup> ، فيكون تأكيداً لاحقاً . ولنا ، أنه تعلُّقٌ للطَّلَاقِ على شرطٍ يُمكنُ فعله وتركه ، فكان حلفاً<sup>(٣٦)</sup> ، كما لو قال : إن دخلت الدار فأنت طالق . وقوله : إنه تَكَرَّرَ للكلام . حُجَّةٌ عليه ، فإن / تَكَرَّرَ الشَّيْءُ عبارةٌ عن وجوده مرةً أُخْرَى ، فإذا كان في الأوَّلِ حلفاً ، فوجد مرةً أُخْرَى ، فقد وجد الحلفُ مرةً أُخْرَى ، وأمَّا التَّأْكِيدُ فإنَّما يُحْمَلُ عليه الكلامُ المُكْرَّرُ إذا قصده ، وههنا إن قصد إفهامها ، لم يقع بالثاني شيءٌ ، كما لو قال : أنت طالق أنت طالق . يعني بالثانية إفهامها ، فأما إن كرَّرَ ذلك لغير مدخولٍ بها ، بانَّتْ بطلقةً ، ولم يقع<sup>(٣٧)</sup> أكثرُ منها ، فإذا قال لها ذلك ثلاثاً ، بانَّتْ بالمرَّةِ الثانيةِ ، ولم تطلُّقْ بالثالثةِ ، فإن جَدَّدَ نِكَاحَها ، ثم أعاد ذلك لها ، أو قال لها : إن تكلَّمتِ فأنت طالق ، أو نحو ذلك ، لم تطلُّقْ بذلك ؛ لأنَّ شرطَ طلاقها إنما كان بعدَ يَبْنُونَتِها .

٥٠/٨

**فصل :** وإن قال لامرأته : كلما حلفت بطلاقكما ، فأنتما طالقتان . ثم أعاد ذلك ثلاثاً ، طَلَّقَتْ كُلَّ واحدةٍ منهما ثلاثاً ؛ لما ذكرنا . فإن كانت إحداهما غيرَ مدخولٍ بها ، بانَّتْ بالمرَّةِ الثانيةِ ، فإذا أعاده<sup>(٣٨)</sup> مرَّةً ثالثةً ، لم تطلُّقْ واحدةً منهما ؛ لأنَّ غيرَ المدخولِ

(٣٣) سقط من : ب ، م .

(٣٤) في الأصل زيادة : و لا .

(٣٥) في ب ، م : الكلام .

(٣٦) في الأصل ، ب ، م : و حقا .

(٣٧) في زيادة : و بها .

(٣٨) في ا : و أعاد .



بها بائن ، فلم تكن إعادة هذا القول حلفاً بطلاقها . وهي غير زوجة<sup>(٣٩)</sup> ، فلم يوجد الشرط ، فإن شرط طلاقهما الحلف بطلاقهما جميعاً ، فإن جدّد نكاح<sup>(٤٠)</sup> البائن ، ثم قال لها : إن تكلمت فأنت طالق . فقد قيل : يطلقان حينئذ ؛ لأنه صار بهذا حالاً<sup>(٤١)</sup> بطلاقها ، وقد حلف بطلاق المدخول بها بإعادة قوله في المرة الثالثة ، فطلقنا حينئذ . ويقوى عندي أنه لا يقع الطلاق بهذه التي جدّد نكاحها ؛ لأنها حين إعادته المرة<sup>(٤٢)</sup> الثالثة بائن ، فلم تنعقد الصفة بالإضافة إليها ، كما لو قال لأجنبية : إن حلفت بطلاقك فأنت طالق . ثم تزوجها ، وحلف بطلاقها . ولكن تطلق المدخول بها حينئذ ؛ لأنه قد حلف بطلاقها في المرة الثالثة ، وحلف بطلاق هذه حينئذ ، فكمّل شرط طلاقها . فطلقت وحدها .

**فصل :** فإن كانت<sup>(٤٣)</sup> له امرأتان ، حفصة وعمرة ، فقال : إن حلفت بطلاقكما فعمرة طالق . ثم أعاده ، لم تطلق واحدة منهما ؛ لأن هذا حلف بطلاق عمرة وحدها ، فلم يوجد الحلف بطلاقهما . وإن قال بعد ذلك : إن حلفت بطلاقكما<sup>(٤٤)</sup> فحفصة طالق . طلقت عمرة ؛ لأنه حلف بطلاقهما بعد تعليقه طلاقها على الحلف بطلاقهما<sup>(٤٥)</sup> ، ولم تطلق حفصة لأنه ما حلف بطلاقهما<sup>(٤٥)</sup> بعد تعليقه طلاقها عليه . فإن قال بعد هذا : إن حلفت بطلاقكما ، فعمرة طالق . لم تطلق واحدة منهما ؛ لأنه لم يحلف بطلاقهما ، إنما حلف بطلاق عمرة وحدها . فإن قال بعد هذا : إن حلفت بطلاقكما ، فحفصة طالق . طلقت حفصة . وعلى هذا القياس .

(٣٩) في ب ، م : « زوجته » .

(٤٠) في ا ، ب ، م : « النكاح » .

(٤١) في الأصل : « حلفاً » .

(٤٢) في الأصل ، ا : « المرأة » .

(٤٣) في الأصل : « كان » .

(٤٤ - ٤٥) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٤٥) في ا : « بطلاقها » .

**فصل : / وإن قال لإحداهما : إن حلفت بطلاقك ، فضررتك طالق . ثم قال**  
**للأخرى مثل ذلك ، طلقت الثانية ؛ لأن إعادته للثانية هو حلف بطلاق الأولى ، وذلك**  
**شرط وقوع طلاق الثانية ، ثم إذا<sup>(٤٦)</sup> أعاد للأولى ، طلقت ، ثم كلما أعاده على هذا**  
**الوجه<sup>(٤٧)</sup> لامرأة طلقت ، حتى يكمل للثانية ثلاث ، ثم إذا أعاده للأولى لم تطلق ؛ لأن**  
**الثانية قد بانث منه ، فلم يكن ذلك حلفاً بطلاقها . ولو قال هذا القول لامرأة ، ثم أعاده**  
**لها ، لم تطلق به واحدة منهما ؛ لأن ذلك ليس بحلف بطلاقها ، إنما هو حلف بطلاق**  
**ضررتها ، ولم يعلق على ذلك طلاقاً . وإن قال للأولى : إن حلفت بطلاق ضررتك ،**  
**فانث طالق . ثم قال للأخرى مثل ذلك . طلقت الأولى ؛ لأن قوله ذلك<sup>(٤٨)</sup> للثانية**  
**حلف بطلاقها ، وشرط لوقوع الطلاق بالأولى<sup>(٤٩)</sup> . ثم إن أعاده للأولى . طلقت**  
**الثانية ، ثم كلما أعاده لامرأة منهما على هذا الوجه ، طلقت الأخرى . فإن كانت**  
**إحداهما غير مدخول بها ، فطلقت مرة ، بانث ، ولم تطلق صاحبته بإعادة ذلك لها ؛**  
**لأنه ليس بحلف بطلاقها ، لكونها بانثاً ، فهي كسائر الأجنبية . وإن قال**  
**لإحداهما : إذا حلفت بطلاق ضررتك ، فهي طالق . ثم قال للأخرى مثل ذلك . لم**  
**تطلق واحدة منهما . ثم إن أعاد ذلك لإحداهما ، طلقت الأخرى ، ثم إن أعاده**  
**للأخرى ، طلقت صاحبته ، ثم كلما أعاده لامرأة ، طلقت<sup>(٥٠)</sup> الأخرى ، إلا أن تكون**  
**إحداهما غير مدخول بها ، أو لم يبق من طلاقها إلا دون الثلاث ، فإنها إذا بانث صارت**  
**كالأجنبية . ولو قال ذلك لامرأة ابتداءً ، ثم أعاده لها ، طلقت ضررتها<sup>(٥١)</sup> بكل إعادة**  
**مرة ، حتى تكمل الثلاث . وإن قال لامرأة : إذا حلفت بطلاق ضررتك ، فهي طالق .**  
**ثم قال للأخرى : إذا حلفت بطلاقك ، فانث طالق . طلقت في الحال . ثم إن قال**

(٤٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٤٧) في ١ : « الوصف » .

(٤٨) سقط من : ب ، م .

(٤٩) في ١ : « للأولى » .

(٥٠ - ٥١) سقط من : الأصل .

للاولى مثل ما قال لها ، أو قال للثانية مثل ما قال لها ، طَلَّقَتِ الثَّانِيَةَ ، وكذلك الثالثة ، ولا يَقَعُ بالأولى بهذا طلاق ؛ لأنَّ الحَلْفَ فى المَوْضِعَيْنِ إِنَّمَا هو بطلاق الثانية . ولو قال للأولى : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ ضَرَّتِكَ فَهِيَ طَالِقٌ . طَلَّقَتِ الْأُولَى ، ثُمَّ مَتَى أَعَادَ أَحَدَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ مَرَّةً أُخْرَى ، طَلَّقَتِ الْأُولَى <sup>(٥١)</sup> ثَانِيَةً ، وكذلك الثالثة ، ولا يَقَعُ بالثانية بهذا طلاق . ولو قال لِأَحَدَاهُمَا : إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاكِكَ ، فَضَرَّتُكَ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ لِأُخْرَى : إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاكِ ضَرَّتِكَ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ فى المَوْضِعَيْنِ عُلِّقَ طَلَاقُ الثَّانِيَةِ عَلَى الحَلْفِ بِطَلَاكِ الْأُولَى ، وَلَمْ يَحْلِفْ بِطَلَاقِهَا . وَلَوْ أَعَادَ ذَلِكَ لهُمَا <sup>(٥٢)</sup> ، لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَسَوَاءٌ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ لِلثَّانِيَةِ عَلَى الْقَوْلِ لِلأُولَى ، أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ / نِسْوَةٍ فَقَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ زَيْنَبَ فَعَمْرَةٌ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ عَمْرَةَ فَحَفْصَةٌ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ حَفْصَةَ فزَيْنَبُ طَالِقٌ . طَلَّقْتُ عَمْرَةَ . وَإِنْ جَعَلَ مَكَانَ زَيْنَبَ عَمْرَةَ ، طَلَّقْتُ حَفْصَةَ . ثُمَّ مَتَى أَعَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ طَلَّقْتُ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِى ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ زَيْنَبَ ، فَنَسَائِي طَوَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ عَمْرَةَ فَنَسَائِي طَوَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ حَفْصَةَ ، فَنَسَائِي طَوَالِقٌ . طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَّقْتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ عَمْرَةَ فَنَسَائِي طَوَالِقٌ . فَقَدْ حَلَفَ بِطَلَاكِ زَيْنَبَ بَعْدَ تَعْلِيلِهِ طَلَاقَ نِسَائِهِ عَلَى الْحَلْفِ بِطَلَاقِهَا ، فَطَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَّقَةً ، وَلَمَّا قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِ حَفْصَةَ فَنَسَائِي طَوَالِقٌ . فَقَدْ حَلَفَ بِطَلَاكِ عَمْرَةَ وَزَيْنَبَ ، فَطَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَّقَةً بِحَلْفِهِ بِطَلَاكِ عَمْرَةَ ، وَلَمْ يَقَعْ بِحَلْفِهِ بِطَلَاكِ زَيْنَبَ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَبِثَ بِهِ مَرَّةً فَلَا يَحْنُثُ ثَانِيَةً . وَلَوْ كَانَ مَكَانَ قَوْلِهِ : إِنْ ، كُلَّمَا ، طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ « كُلَّمَا » تَقْتَضِي التَّكْرَارَ . وَلَوْ قَالَ : كُلَّمَا حَلَفْتُ بِطَلَاكِ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ ،

(٥١) فى ب ، م زيادة : مرة .

(٥٢) سقط من : ١ .



فَأَنْتَنَ طَوَالِقُ . ثُمَّ أَعَادَ ذَلِكَ مَرَّةً ثَانِيَةً ، طَلَّقَنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّهُ بِإِعَادَتِهِ حَالِفٌ بِطُلَاقِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ، وَحَلَفَهُ بِطُلَاقِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ<sup>(٥٣)</sup> . شَرْطٌ لَطُلَاقِهِنَّ جَمِيعًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلَاقِ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ ، فَأَنْتَنَ طَوَالِقُ . ثُمَّ أَعَادَ ذَلِكَ ، طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَقَةً ؛ لِأَنَّ « إِنْ » لَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ . وَإِنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَحَدَاهُنَّ : إِنْ قُمْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلَقَةً أُخْرَى . وَلَوْ قَالَ : كُلَّمَا حَلَفْتُ بِطُلَاقِكُنَّ ، فَأَنْتَنَ طَوَالِقُ . ثُمَّ أَعَادَ ذَلِكَ ، طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ طَلَقَةً . وَإِنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَحَدَاهُنَّ : إِنْ قُمْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقِي وَاحِدَةً مِنْهُنَّ . وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ لِلْأُثْنَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ ، طَلَّقَ الْجَمِيعَ طَلَقَةً طَلَقَةً .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ : إِنْ حَلَفْتُ بِعِتْقِ عَبْدِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلَاقِكَ ، فَعَبْدِي<sup>(٥٤)</sup> حُرٌّ . طَلَّقْتُ . ثُمَّ إِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ : إِنْ حَلَفْتُ بِعِتْقِكَ ، فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ . عَتَقَ الْعَبْدُ . وَإِنْ قَالَ لَهُ : إِنْ حَلَفْتُ بِطُلَاقِ امْرَأَتِي ، فَأَنْتِ حُرٌّ . ثُمَّ قَالَ لَهَا : إِنْ حَلَفْتُ بِعِتْقِ عَبْدِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . عَتَقَ الْعَبْدُ . وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ : إِنْ حَلَفْتُ بِعِتْقِكَ ، فَأَنْتِ حُرٌّ ، ثُمَّ أَعَادَ ذَلِكَ ، عَتَقَ الْعَبْدُ .

**فصل :** وَقَدْ اسْتَعْمِلَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ اسْتِعْمَالَ الْقِسْمِ ، وَجُعِلَ<sup>(٥٥)</sup> جَوَابًا لَهُ ، فَإِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لَا قَوْمَنَ . وَقَامَ ، لَمْ تَطْلُقِي زَوْجَتَهُ ، / فَإِنْ لَمْ يَقُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَيْنَهُ حَنِثَ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ شُرَيْحٌ : يَقَعُ طُلَاقُهُ وَإِنْ قَامَ ؛ لِأَنَّهُ طَلَّقَ طَلَقًا غَيْرَ مُعَلَّقٍ بِشَرْطٍ ، فَوَقَعَ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَلَفَ بِرٍّ فِيهِ ، فَلَمْ يَحْنَثْ ، كَمَا لَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى . وَإِنْ<sup>(٥٦)</sup> قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ أَخَاكَ لِعَاقِلٍ .

٦/٨ ظ

(٥٣) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٥٤) في الأصل : « عبدي » .

(٥٥) سقط من : ب ، م . وفي الأصل زيادة : « القسم » .

(٥٦) في ١ : « ولو » .

وكان أخوها عاقلاً ، لم يَحْنَثْ ، وإن لم يَكُنْ عاقلاً ، حَنِثَ ، كما لو قال : والله إن أخاك لعاقِلٌ ، وإن شُكَّ في عقله لم يَقَعْ الطَّلَاقُ ؛ لأنَّ الأصل بقاء النكاح ، فلا يزول بالشك . وإن قال : أنت طالق لا<sup>(٥٧)</sup> أكلتُ هذا الرغيف . فأكله ، حَنِثَ ، وإلا فلا . وإن قال : أنت طالق<sup>(٥٨)</sup> ما أكلته<sup>(٥٩)</sup> . وكان صادقاً ، لم يَحْنَثْ ، وإن كان كاذباً ، حَنِثَ ، كما لو قال : والله ما أكلته . وإن قال : أنت طالق لولا أبوك لطلقتك . وكان صادقاً ، لم تَطْلُقْ ، وإن كان كاذباً طلقت . ولو قال : إن حلفتُ بطلاقك ، فأنت طالق . ثم قال : أنت طالق لأكرمك . طلقت في الحال . ولو قال : إن حلفتُ بعنق عبدي ، فأنت طالق . ثم قال : عبدي حرٌّ لأقومنَّ<sup>(٦٠)</sup> . طلقت المرأة . وإن قال : إن حلفتُ بطلاق امرأتي ، فعبدى حرٌّ . ثم قال : أنت طالق لقد صُمْتُ أمس . عتق العبد .

**فصل :** وإن قال : إن طلقتُ حفصةَ فعمرة طالق . ثم قال : إن طلقتُ عمرةَ فحفصة طالق .<sup>(٦١)</sup> ثم طلق حفصة<sup>(٦٢)</sup> . طلقتا معاً ؛ حفصة بالمباشرة ، وعمرة بالصفة ، ولم تزد كل واحدة منهما على طلبة . وإن بدأ بطلاق عمرة ، طلقت طلقتين ، وطلقت حفصة طلبة واحدة ؛ لأنه إذا طلق حفصة طلقت عمرة بالصفة ، لكونه<sup>(٦٣)</sup> علّق طلاقها على طلاق حفصة ، ولم يعد على حفصة طلاق آخر ؛ لأنه ما أحدث في عمرة طلاقاً ، إنما طلقت بالصفة السابقة على تعليقه طلاقها . وإن بدأ بطلاق عمرة ، طلقت حفصة ؛ لكون طلاقها مُعلّقاً على طلاق عمرة ، ووقوع الطلاق بها ، تطليق منه لها ؛ لأنه أحدث فيها طلاقاً ، بتعليقه طلاقها على تطليق عمرة ، بعد قوله : إن طلقتُ حفصةَ فعمرة طالق . ومتى وجد التعليق والوقوع معاً ، فهو تطليق . فإن وجد

(٥٧) في الأصل : « إلا » .

(٥٨-٥٩) في ١ : « لا أكلت هذا الرغيف » .

(٥٩) في الأصل : « لأكرمك » .

(٦٠-٦١) في ١ : « ثم قال : حفصة طالق » .

(٦١) في ١ : « لكونها » .

معاً بعد تعليق الطلاق بطلاقها ، وقع الطلاق المعلق بطلاقها . وطلاق عمرة ههنا معلق بطلاقها ، فوجب القول بوقوعه . ولو قال لعمرة : كلما طلقت حفصة ، فأنت طالق . ثم قال لحفصة : كلما طلقت عمرة ، فأنت طالق . ثم قال لعمرة : / أنت طالق . طلقت طلقتين ، وطلقت حفصة طلبة واحدة . وإن طلق حفصة ابتداءً ، لم يقع بكل واحدة منهما إلا طلبة ؛ لأن هذه المسألة كالتى قبلها سواء ، فإنه بدأ بتعليق طلاق عمرة على تعليق حفصة ، ثم نئى بتعليق طلاق حفصة على تعليق عمرة . ولو قال لعمرة : إن طلقتك ، فحفصة طالق . ثم قال لحفصة : إن طلقتك ، فعمرة طالق . ثم طلق حفصة ، طلقت طلقتين ، وطلقت عمرة طلبة . وإن طلق عمرة ، طلقت كل واحدة منهما طلبة ؛ لأنها عكس التى قبلها . ذكر هاتين المسألتين القاضى ، فى « المجرد » . ولو قال لإحدى زوجتيه : كلما طلقت ضرتك ، فأنت طالق . ثم قال للأخرى مثل ذلك ، ثم طلق الأولى ، طلقت طلقتين ، وطلقت الثانية طلبة . وإن طلق الثانية ، طلقت<sup>(٦٢)</sup> كل واحدة منهما طلبة<sup>(٦٢)</sup> . وإن قال : كلما طلقتك فضررتك طالق . ثم قال للأخرى مثل ذلك ، ثم طلق الأولى ، طلقت كل واحدة منهما طلبة طلبة . وإن طلق الثانية ، طلقت طلقتين ، وطلقت الأولى طلبة ، وتعليل ذلك على ما ذكرنا فى المسألة الأولى .

**فصل :** وإن كان له ثلاث نسوة ، فقال : إن طلقت زينب فعمرة طالق ، وإن طلقت عمرة فحفصة طالق ، وإن طلقت حفصة فزينب طالق . ثم طلق زينب ، طلقت عمرة ، ولم تطلق حفصة ؛ لأنه ما أحدث فى عمرة طلاقاً بعد تعليق طلاق حفصة بتطليقها ، وإنما طلقت بالصفة السابقة على ذلك ، فيكون وقوعاً للطلاق ، وليس بتطليق . وإن طلق عمرة ، طلقت حفصة ، ولم تطلق زينب لذلك . وإن طلق حفصة ، طلقت زينب ، ثم طلقت عمرة ، فيقع الطلاق بالثلاث ؛ لأنه أحدث فى زينب طلاقاً

(٦٢-٦٢) فى ب ، م : طلقتين وطلقت الأولى طلبة .



بعد تعليقه طلاقِ عَمْرَةٍ بطلاقها ، فإنه علق طلاقها بعد ذلك على تطليقِ حفصة ، ثم طلقَ حفصة ، والتعليقُ مع تحقق شرطه تطليق ، وقد وجد التعليقُ وشرطه معاً بعد تعليقه طلاقِ عَمْرَةٍ بتطليقها ، فكان وقوع الطلاقِ بزنبِ تطليقاً ، فطلقتُ به عَمْرَةٌ ، بخلاف غيرها . وإن قال لزنب : إن طَلَّقتُ عَمْرَةً فَأَنْتِ طالقٌ . ثم قال لعَمْرَةٍ : إن طَلَّقتُ حفصةَ فَأَنْتِ طالقٌ . ثم قال لحفصة : إن طَلَّقتُ زنبَ فَأَنْتِ طالقٌ . ثم طلقَ زنبَ ، طَلَّقَ<sup>(٦٣)</sup> الثلاث ؛ زنبُ بالمباشرة ، وحفصة بالصفة ، ووقوع الطلاقِ بحفصة تطليق لها ، وتطليقها شرط طلاقِ عَمْرَةٍ ، فتطلقُ به أيضاً . والدليل على أنه تطليق لحفصة ، أنه أَدَّخَلَ فيها طلاقاً ، بتعليقه طلاقها / على تطليقِ زنبَ ، بعد تعليقِ طلاقِ عَمْرَةٍ بتطليقها ، وتحقيق شرطه ، والتعليقُ مع شرطه تطليق ، وقد وجداً معاً بعد جعلِ تطليقها صفةً لطلاقِ عَمْرَةٍ . وإن طَلَّقَ عَمْرَةً ، طَلَّقتُ هي وزنبُ ، ولم تطلقِ حفصةً . وإن طَلَّقَ حفصةً ، طَلَّقتُ هي وعَمْرَةٌ ، ولم تطلقِ زنبُ ؛ لما ذكرنا في المسألة التي قبلها . وإن قال لزنب : إن طَلَّقتُك فضرَّتاك طالقتان . ثم قال لعَمْرَةٍ مثل ذلك ، ثم قال لحفصة مثل ذلك ، ثم طَلَّقَ زنبَ ، طَلَّقتُ كُلَّ واحدةٍ منهن طَلقةً واحدةً<sup>(٦٤)</sup> ؛ لأنه لم يُحْدِثْ في غير<sup>(٦٥)</sup> زنبَ طلاقاً ، إنما طَلَّقتا بالصفة السابقة على تعليقِ الطلاقِ بطلاقها<sup>(٦٥)</sup> . وإن طَلَّقَ<sup>(٦٦)</sup> عَمْرَةً ، طَلَّقتُ زنبُ طَلقةً ، وطَلَّقتُ عَمْرَةً وحفصةً كُلَّ واحدةٍ منهما طَلقتين ؛ لأنَّ عَمْرَةً طَلَّقتُ واحدةً بالمباشرة ، وطَلَّقتُ زنبُ وحفصةً بطلاقها واحدةً واحدةً ، وطلاقُ زنبَ تطليقٌ لهما ؛ لأنه وقعَ بها بِصِفَةٍ أَحَدَتْهَا بعد تعليقِ طلاقهما بتطليقها ، فعادَ على عَمْرَةٍ وحفصةً بذلك طَلقتان ، ولم يُعَدَّ على زنبَ بطلاقهما طلاقٌ ؛

٧/٨ ظ

(٦٣) في ١ ، ب ، م : « طَلَّقت » .

(٦٤) سقط من : الأصل .

(٦٥) في الأصل ، ب ، م : « بتطليقهما » .

(٦٦) في الأصل : « علق » .

لما تَقَدَّمَ . وإن طَلَّقَ حفصةً ، طَلَّقَ ثلاثاً ؛ لأنها طَلَّقَتْ واحدةً بالمباشرة ، فطَلَّقَتْ بها ضَرَّتَها<sup>(٦٧)</sup> ، ووقوع الطَّلَاقِ بِكُلِّ واحدةٍ منهما تَطْلِيقٌ ، لأنه بصفةٍ أَدَّيَّها فيهما بعدَ تعليلِ طلاقِها بطلاقِهما ، فعادَ عليها من طَلَّاقِ كُلِّ واحدةٍ منهما طَلقةٌ ، فكمَّلَ لها ثلاثٌ ، وطَلَّقَتْ عَمْرَةَ طَلقتين ، واحدةً بتَطْلِيقِ حفصة ، وأخرى بوقوع الطَّلَاقِ على زينب ؛ لأنه تَطْلِيقٌ لزينب ؛ لما ذكرناه ، وطَلَّقَتْ<sup>(٦٨)</sup> زينبَ واحدةً ؛ لأنَّ طَلَّاقَ ضَرَّتَها بالصفة ، ليس بتَطْلِيقٍ في حقِّها . وإن قال لكلِّ واحدةٍ منهنَّ : كلِّما طَلَّقْتَ إحدى ضَرَّتَيْكِ ، فأنت طالقٌ . ثم طَلَّقَ الأولى ، طَلَّقَتْ ثلاثاً ، وطَلَّقَتْ الثانيةَ طَلقتين ، والثالثةَ طَلقةً<sup>(٦٩)</sup> واحدةً ؛ لأنَّ<sup>(٧٠)</sup> تَطْلِيقَهُ للأولى<sup>(٧٠)</sup> شَرَطُ لطلاقِ ضَرَّتَها ، ووقوع الطَّلَاقِ بهما تَطْلِيقٌ بالنسبةِ إليها ، لكونِه واقِعاً بصفةٍ أَدَّيَّها بعدَ تعليلِ طلاقِها بطلاقِهما ، فعادَ عليها من تَطْلِيقِ كُلِّ واحدةٍ منهما طَلقةٌ ، فكمَّلَ لها الثلاثُ ، وعادَ على الثانيةِ من طَلَّاقِ الثالثةِ طَلقةً ثانيةً لذلك ، ولم يَعدْ على الثالثةِ<sup>(٧١)</sup> من طلاقِهما الواقع بالصفةِ شيءٌ ؛ لأنه ليس<sup>(٧٢)</sup> بتَطْلِيقٍ في حقِّها . وإن طَلَّقَ الثانيةَ طَلَّقَتْ أيضاً<sup>(٧٣)</sup> طَلقتين ، وطَلَّقَتْ<sup>(٧٣)</sup> الأولى ثلاثاً ، والثالثةَ طَلقةً . وإن طَلَّقَ الثالثةَ ، طَلَّقَتْ الأولى طَلقتين ، وطَلَّقَتْ كُلَّ واحدةٍ من الباقيتين طَلقةً طَلقةً .

**فصل : ولو قال لامرأته / : إن طَلَّقْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ . ثم قال لعبيده : إن قُمْتَ فامرأتِي طالقٌ . فقام ، طَلَّقَتْ المرأةُ ، وَعَتَقَ العبدُ . ولو قال لعبيده : إن قُمْتَ فامرأتِي طالقٌ . ثم قال لامرأته : إن طَلَّقْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ . فقام العبدُ ، طَلَّقَتْ المرأةُ ، ولم يَعْتِقِ العبدُ ؛ لأنَّ**

و ٨/٨

(٦٧) في الأصل : « ضَرَّتَها » .

(٦٨) في ١ : « فطَلَّقَتْ » .

(٦٩) في الأصل ، ١ : « تَطْلِيقَةٌ » .

(٧٠-٧٠) في ١ : « تَطْلِيقِ الأولى » .

(٧١) في الأصل : « الثالثة » .

(٧٢) سقط من : الأصل .

(٧٣-٧٣) في ب ، م : « طَلَّقَتْ وطَلقتين » .

وَقَوْعُ الطَّلَاقِ بِالصِّفَةِ إِنَّمَا يَكُونُ تَطْلِيقًا مَعَ وُجُودِ الصِّفَةِ ، ففِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَجَدَتْ  
الصِّفَةُ وَالْوُقُوعُ بَعْدَ قَوْلِهِ : إِنْ طَلَّقْتَكَ فَعَبْدِي حُرٌّ . وَفِي الصُّورَةِ الْأُخْرَى لَمْ يُوْجَدْ بَعْدَ  
ذَلِكَ إِلَّا الْوُقُوعُ وَحْدَهُ ، فَكَانَتْ الصِّفَةُ سَابِقَةً ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَعْتَقِ الْعَبْدُ . وَلَوْ قَالَ لِعَبِيدِهِ :  
إِنْ أَعْتَقْتُكَ<sup>(٧٤)</sup> فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكِكَ فَعَبْدِي حُرٌّ . ثُمَّ قَالَ  
لِعَبِيدِهِ : إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ . عَتَقَ الْعَبْدُ ، وَطَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ .

**فصل :** وَمَتَى عُلِقَ الطَّلَاقُ عَلَى صِفَاتٍ ، فَاجْتَمَعْنَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَقَعَ بِكُلِّ صِفَةٍ  
مَا عُلِقَ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ وَجِدَتْ مُفْتَرَقَةً ، وَكَذَلِكَ الْعَتَاقُ ، فَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : إِنْ كَلَّمْتِ  
رَجُلًا<sup>(٧٥)</sup> فَأَنْتِ طَالِقٌ<sup>(٧٥)</sup> ، وَإِنْ كَلَّمْتِ طَوِيلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَإِنْ كَلَّمْتِ أَسْوَدَ فَأَنْتِ  
طَالِقٌ . فَكَلَّمْتِ رَجُلًا أَسْوَدَ طَوِيلًا ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا . وَإِنْ<sup>(٧٦)</sup> قَالَ : إِنْ وَلَدْتَ بِنْتًا فَأَنْتِ  
طَالِقٌ ، وَإِنْ وَلَدْتَ سَوْدَاءَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَإِنْ وَلَدْتَ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَوَلَدَتْ بِنْتًا سَوْدَاءَ  
[ وَوَلَدًا ]<sup>(٧٧)</sup> ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَكَلْتِ رُمَّانَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَإِنْ أَكَلْتِ  
نِصْفَ رُمَّانَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَكَلَتْ رُمَّانَةً ، طَلَّقَتْ اثْنَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : كُلَّمَا أَكَلْتِ  
رُمَّانَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَكُلَّمَا أَكَلْتِ نِصْفَ رُمَّانَةٍ<sup>(٧٥)</sup> فَأَنْتِ طَالِقٌ<sup>(٧٥)</sup> . فَأَكَلَتْ رُمَّانَةً ، طَلَّقَتْ  
ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ كُلَّمَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ ، وَفِي الرُّمَّانَةِ نِصْفَانِ ، فَتَطْلُقُ بِأَكْلِهِمَا طَلْقَتَيْنِ ،  
وَبِأَكْلِ الرُّمَّانَةِ طَلْقَةً . فَإِنْ نَوَى بِقَوْلِهِ : نِصْفَ رُمَّانَةٍ . نِصْفًا مُفْرَدًا عَنِ الرُّمَّانَةِ  
الْمَشْرُوطَةِ ، أَوْ كَانَتْ مَعَ الْكَلَامِ قَرِينَةً تَقْتَضِي ذَلِكَ ، لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى تَأْكُلَ مَا نَوَى تَعْلِيْقَ  
الطَّلَاقِ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النِّيَّةِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلَ الدَّارَ رَجُلٌ فَعَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي حُرٌّ ، وَإِنْ دَخَلَهَا طَوِيلٌ  
فَعَبْدَانِ حُرَّانِ ، وَإِنْ دَخَلَهَا أَسْوَدُ فَثَلَاثَةُ أَعْبِيدَ أَحْرَارَ ، وَإِنْ دَخَلَهَا فَفَقِيَةٌ فَأَرْبَعَةُ أَعْبِيدَ  
أَحْرَارَ . فَدَخَلَهَا فَفَقِيَةٌ طَوِيلٌ أَسْوَدُ ، عَتَقَ مِنْ عِبِيدِهِ عَشْرَةً . وَإِنْ كَانَ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ،

(٧٤) فِي ب ، م : « أَعْتَقَكَ » .

(٧٥-٧٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٧٦) فِي أ : « وَلَوْ » .

(٧٧) تَكْمِلَةٌ يَصَحُّ بِهَا السِّيَاقُ .



فقال : إن طَلَّقْتُ امرأةً مِنْكَ فَعَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ حُرٍّ ، وإن طَلَّقْتُ اثْنَتَيْنِ فَعَبْدَانِ حُرَّانِ ، وإن طَلَّقْتُ ثَلَاثَةً ، فَثَلَاثَةُ أَعْبِيدٍ <sup>(٧٨)</sup> أَحْرَارٌ ، وإن طَلَّقْتُ أَرْبَعًا ، فَأَرْبَعَةُ أَعْبِيدٍ <sup>(٧٨)</sup> أَحْرَارٌ / ، ثم طَلَّقَ الْأَرْبَعَ مُجْتَمِعَاتٍ أَوْ مُتَفَرِّقَاتٍ ، عَتَقَ مِنْ عَبِيدِهِ عَشْرَةً ؛ بِالْوَاحِدَةِ وَاحِدٌ ، وبِالْإِثْنَيْنِ اثْنَانِ ، وبِالثَّلَاثِ ثَلَاثَةٌ ، وبِالأَرْبَعِ أَرْبَعَةٌ ؛ لِاجْتِمَاعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعِ فِيهِنَّ . ولو عَلَّقَ ذَلِكَ بِلَفْظَةِ « كَلَّمَا » ، فَقَدْ قِيلَ : يَعْتَقُ عَشْرَةً أَيْضًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَعْتَقُ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا ؛ لِأَنَّ فِيهِنَّ أَرْبَعَ صِفَاتٍ ، هُنَّ أَرْبَعٌ ، فَيَعْتَقُ أَرْبَعَةً ، وَهُنَّ أَرْبَعَةُ آحَادٍ ، فَيَعْتَقُ بِذَلِكَ أَرْبَعَةً <sup>(٧٨)</sup> وَهُنَّ اثْنَتَانِ وَاثْنَتَانِ ، فَيَعْتَقُ بِذَلِكَ أَرْبَعَةً <sup>(٧٨)</sup> ، وَفِيهِنَّ ثَلَاثٌ ، فَيَعْتَقُ بِهِنَّ ثَلَاثَةً . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : يَعْتَقُ بِالْوَاحِدَةِ وَاحِدٌ ، وَبِالثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ فِيهَا صِفَتَيْنِ هِيَ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ مَعَ الْأُولَى اثْنَتَانِ ، وَيَعْتَقُ بِالثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً ؛ لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ مَعَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ ثَلَاثٌ ، وَيَعْتَقُ بِالرَّابِعَةِ سَبْعَةً ؛ لِأَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ صِفَاتٍ ، هِيَ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ مَعَ الثَّلَاثَةِ اثْنَتَانِ ، وَهِيَ مَعَ الثَّلَاثِ الَّتِي قَبْلَهَا أَرْبَعٌ . وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ لَا يَتَعَبَّرُ صِفَةَ طَلَاقِ الْوَاحِدَةِ فِي غَيْرِ الْأُولَى ، وَلَا صِفَةَ الثَّانِيَةِ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ ، وَلَفْظُ <sup>(٧٩)</sup> « كَلَّمَا » يَفْتَضِي التَّكْرَارَ ، فَيَجِبُ تَكَرُّرُ الطَّلَاقِ بِتَكَرُّارِ <sup>(٨٠)</sup> الصِّفَاتِ . وَقِيلَ : يَعْتَقُ سَبْعَةَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الثَّانِيَةِ قَدْ وَجَدَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَإِنَّهَا تُوجَدُ بِضَمِّ الثَّانِيَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ . وَقِيلَ : يَعْتَقُ عَشْرُونَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الثَّلَاثِ وَجَدَتْ مَرَّةً ثَانِيَةً بِضَمِّ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ إِلَى الرَّابِعَةِ ، وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ غَيْرُ سَدِيدٍ ؛ لِأَنَّهُمْ عَدُّوا الثَّانِيَةَ مَعَ الْأُولَى فِي صِفَةِ الثَّانِيَةِ مَرَّةً ، ثُمَّ عَدُّوْهَا مَعَ الثَّلَاثَةِ مَرَّةً أُخْرَى ، وَعَدُّوا الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ فِي صِفَةِ الثَّلَاثِ مَرَّتَيْنِ ، مَرَّةً مَعَ الْأُولَى ، وَمَرَّةً مَعَ الرَّابِعَةِ ، وَمَاعُدُّ فِي صِفَةِ مَرَّةً ، لَا يَجُوزُ عَدُّهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ مَرَّةً أُخْرَى . وَلِذَلِكَ لَوْ قَالَ : كَلَّمَا أَكَلْتُ نِصْفَ رُمَانَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَكَلْتُ رُمَانَةً ، لَمْ

(٧٨-٧٨) سقط من : ب ، م .

(٧٩) في الأصل : « وَلَفْظَةُ » .

(٨٠) في ب ، م : « بِتَكَرُّرِ » .

تَطْلُقُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الرُّمَانَةَ نِصْفَانِ . وَلَا يُقَالُ : إِنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثَةً ، بَأَنْ يُضَمَّ الرَّبْعُ  
الثَّانِي إِلَى الرَّبْعِ الثَّلَاثِ <sup>(٨١)</sup> فَيَصِيرَانِ نِصْفًا ثَلَاثًا ، وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا ، لَمْ تُضَمَّ الْأُولَى  
إِلَى الرَّابِعَةِ ، فَيَصِيرَانِ اثْنَتَيْنِ . وَعَلَى سِيَاقِ هَذَا الْقَوْلِ ، يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ ؛  
وَاحِدٌ بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ ، وَثَلَاثَةٌ بِطَلَاقٍ الثَّانِيَةِ ، وَثَمَانِيَةٌ بِطَلَاقٍ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَاحِدَةٌ ،  
وَهِيَ مَعَ مَا قَبْلَهَا ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ مَعَ ضَمِّهَا إِلَى الْأُولَى اثْنَتَانِ ، وَمَعَ ضَمِّهَا إِلَى الثَّانِيَةِ اثْنَتَانِ ،  
فَفِيهَا صِفَةُ الثَّنِيَةِ مَرَّتَانِ ، وَيَعْتَقُ بِطَلَاقٍ الرَّابِعَةِ عَشْرُونَ ؛ لِأَنَّ فِيهَا ثَمَانِيَةَ صِفَاتٍ ،  
هِيَ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ مَعَ مَا قَبْلَهَا أَرْبَعٌ ، وَفِيهَا صِفَةُ الثَّلَاثَةِ / ثَلَاثُ مَرَّاتٍ ، هِيَ مَعَ  
الأُولَى وَالثَّانِيَةِ ثَلَاثٌ ، وَمَعَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ثَلَاثٌ ، وَمَعَ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ ثَلَاثٌ ، فَيَعْتَقُ بِذَلِكَ  
تِسْعَةً ، وَفِيهَا صِفَةُ الثَّنِيَةِ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ ، هِيَ مَعَ الْأُولَى اثْنَتَانِ ، وَهِيَ مَعَ الثَّانِيَةِ اثْنَتَانِ ،  
وَهِيَ مَعَ الثَّلَاثَةِ اثْنَتَانِ ، فَيَعْتَقُ بِذَلِكَ <sup>(٨٢)</sup> سِتَّةً ، وَيَصِيرُ الْجَمِيعُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ ، وَمَا نَعْلَمُ  
بِهَذَا قَائِلًا ، وَهَذَا مَعَ الْإِطْلَاقِ . فَأَمَّا إِنْ نَوَى بِلَفْظِهِ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ ، مِثْلُ أَنْ  
يَنْوِيَ بِقَوْلِهِ : اثْنَتَيْنِ . غَيْرَ الْوَاحِدَةِ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا نَوَاهُ ، وَمَتَى لَمْ يُعَيِّنِ الْعَبْدَ الْمُعْتَقِينَ ،  
أَخْرَجُوا بِالْقُرْعَةِ . وَلَوْ قَالَ : كُلَّمَا أُعْتَقْتُ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِي فَأَمْرًا مِنْ نِسَائِي طَالِقٌ ،  
وَكُلَّمَا أُعْتَقْتُ اثْنَيْنِ فَأَمْرَتَانِ طَالِقَتَانِ <sup>(٨٣)</sup> . ثُمَّ أَعْتَقَ اثْنَيْنِ ، طَلَّقَ الْأَرْبَعَ ، عَلَى الْقَوْلِ  
الصَّحِيحِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، يَطْلُقُ ثَلَاثًا ، وَيُخْرِجُنَ بِالْقُرْعَةِ . وَلَوْ قَالَ : كُلَّمَا  
أُعْتَقْتُ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِي فَجَارِيَةٌ مِنْ جَوَارِي خُرَّةً ، وَكُلَّمَا أُعْتَقْتُ اثْنَتَيْنِ فَجَارِيَتَانِ  
خُرَّتَانِ ، وَكُلَّمَا أُعْتَقْتُ ثَلَاثَةً فَثَلَاثُ أَحْرَارٍ ، وَكُلَّمَا أُعْتَقْتُ أَرْبَعَةً فَأَرْبَعُ أَحْرَارٍ ، ثُمَّ أَعْتَقَ  
أَرْبَعَةً ، عَتَقَ مِنْ جَوَارِيهِ بَعْدَ مَا طَلَّقَ مِنَ النِّسَاءِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ أَعْتَقَ خَمْسًا فَعَلَى الْقَوْلِ  
الْأَوَّلِ ، يَعْتَقُ مِنْ جَوَارِيهِ هُنَا خَمْسَ عَشْرَةَ . وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ، يَعْتَقُ إِحْدَى

(٨١) فِي الْأَصْلِ : « الْأُولَى » .

(٨٢) فِي الْأَصْلِ : « لِذَلِكَ » .

(٨٣) فِي ب ، م : « طَلَقَتَانِ » .

وعشرون ؛ لأنَّ عَتَقَ الخامسِ عَتَقَ به سِتٌّ ، لَكَوْنِهِ واحدًا ، وهو مع ما قبله خمسةٌ ، ولم يُمكنْ<sup>(٨٤)</sup> عُدُّهُ في سائرِ الصُّفَاتِ ، لأنَّ ما قبله قد عُدَّ في ذلك مرَّةً ، فلا يُعدُّ ثانيةً .

١٢٧٢ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَلَمْ يَنْوِ وَقْتًا ، وَلَمْ يُطْلِقْهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ مَاتَتْ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ بِهَا فِي آخِرِ أَوْقَاتِ الْإِمْكَانِ )

وجملة ذلك أنَّ حرفَ «إِنْ» موضوعٌ للشَّرْطِ ، لا يَقْتَضِي زمانًا ، ولا يَدُلُّ عليه إلَّا من حيثُ إنَّ الفعلَ المُعلَّقَ به مِنْ ضَرُورَتِهِ الزَّمانُ ، وما حصلَ ضرورةً لا يَتَقَيَّدُ بزمنٍ مُعَيَّنٍ ، ولا يَقْتَضِي تَعْجِيلًا ، فما عُلِّقَ عليه كان على التَّراخِي ، سواءً في ذلك الإثباتُ والنَّفْيُ . فعلى هذا إذا قال : إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ولم يَنْوِ وَقْتًا ، ولم يُطْلِقْهَا ، كان ذلك على التَّراخِي ، ولم يَحْتَسِبْ بتأخيرِهِ ؛ لأنَّ كُلَّ وَقْتٍ يُمكنُ أَنْ يَفْعَلَ ما حَلَفَ عليه ، فلم يُفَتِ الوقتُ ، فإذا مات أحدهما عَلِمْنَا حِثَّهُ حينئذٍ ؛ لأنَّه لا يُمكنُ إيقاعُ الطَّلَاقِ بِهَا بعدَ موتِ أحدهما ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ ، إذ لم يَبْقَ من حَيَاتِهِ ما يَتَسَبَّحُ لِتَطْلِيلِهَا . وبهذا قال / أبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ ، ولا نَعْلَمُ فيه بين أهلِ العِلْمِ خلافاً . ولو قال : إِنْ لَمْ أُطْلَقْ عَمَرَةَ فَحِفْصَةُ طَالِقٌ . فأىُ الثَّلَاثَةِ مَاتَ أَوَّلًا ، وَقَعَ الطَّلَاقُ قُبَيْلَ<sup>(١)</sup> موْتِهِ ؛ لأنَّ تَطْلِيلَهُ لِحِفْصَةَ على وَجْهِ تَنْحُلٍ بِهِ يَمِينُهُ ، إِنَّمَا يَكُونُ في حَيَاتِهِمْ جَمِيعًا . وكذلك لو قال : إِنْ لَمْ أُعْتَقْ عَبْدِي ، أَوْ إِنْ لَمْ أَضْرِبْهُ ، فامرأتِي طَالِقٌ . وَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ في آخِرِ جُزْءٍ من حَيَاةِ أَوَّلِهِمْ مَوْتًا . فأما إِنْ عَيَّنَ وَقْتًا بِلَفْظِهِ ، أَوْ بِنَيْتِهِ ، تَعَيَّنَ ، وَتَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِهِ . قال أحمدُ ، رَحِمَهُ اللهُ : إِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ أَضْرِبْ فَلَانًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . فهو على ما أَرَادَ من ذلك ؛ وذلك لأنَّ الزَّمانَ المُحْلُوفَ على

٩/٨ ظ

(٨٤) في الأصل : « يمكن » .

(١) في ١ ، ب ، م : « قبل » .



تَرَكَ الفعل فيه تَعَيَّنَ بِنِيَّتِهِ وإِرَادَتِهِ ، فصار كالمُصَرَّح به في لفظه ؛ فَإِنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى النِّيَّةِ ، لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْ » (٢) .

**فصل :** لَا يُمْنَعُ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ قَبْلَ فِعْلِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال سعيد بن المسيَّب ، والحسن ، والشَّعْبِيُّ ، ويحيى الأنصاري ، وربيعه ، ومالك ، وأبو عبيد : لَا يَطَأُ حَتَّى يَفْعَلَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفِعْلِ ، ووقوع الطَّلَاقِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ . وقال الأنصاري ، وربيعه ، ومالك : يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْمُؤَلَى ، كَالْوِطْءِ أَنْ لَا يَطَأَهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نِكَاحٌ صَحِيحٌ ، لَمْ يَقَعْ فِيهِ طَلَاقٌ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ ، فَحَلَّ لَهُ الْوُطْءُ فِيهِ ، كَالْوَقَالِ : إِنْ طَلَّقْتَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وقولهم : الْأَصْلُ عَدَمُ (٣) الْفِعْلِ ووقوع (٣) الطَّلَاقِ . قلنا : هَذَا الْأَصْلُ لَمْ يَقْتَضِ وَقُوعَ الطَّلَاقِ ، فَلَمْ يَقْتَضِ حُكْمَهُ ، وَلَوْ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ وَطْئِهِ لَمْ يَضُرَّ ، كَالْوَقَالِ نَاجِزًا ، وَعَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ هُنَا إِنَّمَا يَقَعُ فِي زَمَنِ لَا يُمَكِّنُ الْوُطْءَ بَعْدَهُ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : إِنْ وَطِئْتَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ .

**فصل :** إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ طَلَاقًا بَائِنًا فَمَاتَتْ ، لَمْ يَرِثْهَا ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ أَبَانَهَا مِنْهُ ، فَلَمْ يَرِثْهَا ، كَالْوَقَالِ نَاجِزًا عِنْدَ مَوْتِهَا . وَإِنْ مَاتَ وَرِثَتْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رَاوِيَةِ أَبِي طَالِبٍ ، إِذَا قَالَ لِرَؤُوسِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ . وَمَاتَ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا ، وَرِثَتْهُ ، وَإِنْ مَاتَتْ لَمْ يَرِثْهَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَطْلُقُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ ، فَأَشْبَهَ طَلَاقَهُ لَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ . وَنَحْوَ هَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنَّهَا لَا تَرِثُهُ أَيْضًا . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا طَلَّقَهَا فِي صِحَّتِهِ ، وَإِنَّمَا تَحَقَّقَ شَرْطُ وَقُوعِهِ فِي / الْمَرَضِ ، فَلَمْ (٤) تَرِثْهُ ، كَالْوَقَالِ عُلِّقَ عَلَى فِعْلِهَا ، فَفَعَلَتْهُ فِي

١٠/٨ و

(٢) تقدم تخريجه في : ١ / ١٥٦ .

(٣-٣) سقط من : الأصل ، ١ .

(٤) في ب ، م : لم .

مرضيه . وقال أبو حنيفة : إن حَلَفَ إن لم تأتِ البَصْرَةَ فأنت طالق . فلم تفعل ، فإِنَّهُمَا<sup>(٥)</sup> لا يَتَوَارَثَانِ . وإن قال : إن لم آتِ البَصْرَةَ فأنت طالق . فمات ، ورثته ، وإن مات لم يرثها ؛ لأنَّه في الأولى علَّقَ الطَّلَاقَ على فِعْلِهَا ، فإذا امتنعَ منه فقد حَقَّقَتْ شرطَ الطَّلَاقِ ، فلم ترثه ، كما لو قال : إن دَخَلْتَ الدَّارَ فأنت طالق . فدخلتها . وإذا علَّقَه على فِعْلِ نَفْسِهِ ، فامتنع ، كان الطَّلَاقُ منه ، فأشبهه ما لو نَجَزَهُ في الحَالِ . ووجهُ الأوَّلِ أَنَّهُ طَلَاقٌ في مرضِ مَوْتِهِ ، فمَنَعَهُ ميراثه ، ولم يَمْنَعْهَا ، كما لو طَلَّقَهَا ابتداءً ، ولأنَّ الزَّوْجَ أَخَّرَ الطَّلَاقَ اختيَاراً منه حتى وقع ما علَّقَ عليه في مرضه ، فصَارَ كالمُبَاشِرِ<sup>(٦)</sup> له . فأما ما ذَكَرَ عن أَى حنيفة ، فحَسَنٌ إذا كان الفعلُ ممَّا لَا مَشَقَّةَ عليها فيه ؛ لأنَّ تَرْكَهَا له كَفَعْلِهَا لِمَا حَلَفَ عليها لِتَرْكِهِ ، وإنَّ كَانَ ممَّا فيه مَشَقَّةٌ ، فلا يَنْبَغِي أن يَسْقُطَ ميراثُها بِتَرْكِه ، كما لو حَلَفَ عليها لِتَرْكِ مَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ فِعْلِهِ ، ففعلته<sup>(٧)</sup> .

**فصل :** إذا حَلَفَ لِفَعْلٍ شَيْئاً ، ولم يُعَيِّنْ له وقتاً بلفظه ولا بِنِيَّتِهِ ، فهو على التَّراخِي أيضاً ؛ فَإِنَّ لَفْظَهُ مُطْلَقٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الزَّمَانِ كُلِّهِ ، فلا يَتَقَيَّدُ بِدَوْنِ تَقْيِيدِهِ ، ولذلك لَمَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي السَّاعَةِ : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> . وقال : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّيْنَ بِمَا عَمِلْتُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> . ولما قال : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ عَامِينَ ﴾<sup>(١٠)</sup> . كان ذلك على التَّراخِي ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ أَنْزِلَتْ فِي نَوْبَةِ الْحُدُوبِ فِي سَنَةِ سِتٍّ ، وتأخَّرَ الفَتْحُ إِلَى سَنَةِ ثَمَانٍ . ولذلك رَوَى عَنْ عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَوْ لَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَتَطُوفُ<sup>(١١)</sup> بِهِ ؟ قَالَ : « بَلَى ، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ

(٥) سقط من : ١ .

(٦) في الأصل ، ب ، م : « كالمباشرة » .

(٧) في ب ، م : « فعلته » .

(٨) سورة سبأ ٣ .

(٩) سورة التغابن ٧ .

وبعد الآية في الأصل ، زيادة : « كان ذلك على التراخي » . وسيأتي .

(١٠) سورة الفتح ٢٧ .

(١١) في ب ، م : « ونطوف » .

آتِيهِ الْعَامَ ؟ » . قلتُ : لا . قال : « فَإِنَّكَ آتِيهِ ، وَمُطَوَّفٌ بِهِ »<sup>(١٢)</sup> . وهذا ممَّا لا خلاف فيه نعلمه .

**فصل :** إذا قال لامرأته : أنت طالق اليوم ، إن لم أطلقك اليوم . ولم يطلقها ، طلقت إذا بقي من اليوم ما لا يتسع لتطبيقها فيه ، على مقتضى هذه المسألة . وهذا اختيار أئمة الخطأ ، وقول أصحاب الشافعي . وحكى القاضى فيها وجهين ؛ هذا ، وجهها آخر أن الطلاق لا يقع . وحكى ذلك عن أبى بكر ، وابن سريج ، لأن محل الطلاق اليوم ، ولا يوجد شرط طلاقها إلا بخروجه ، / فلا يبقى من محل طلاقها ما يقع الطلاق فيه . ولنا ، أن خروج اليوم يفوت به طلاقها ، فوجب وقوعه قبله فى آخر وقت الإمكان كموت أحدهما فى اليوم ؛ وذلك لأن معنى يمينه ؛ إن فاتنى طلاقك اليوم فأنت طالق فيه . فإذا بقي من اليوم ما لا<sup>(١٣)</sup> يتسع لتطبيقها ، فقد فاته طلاقها فيه ، فوقع حينئذ ، كما يقع طلاقه<sup>(١٤)</sup> فى مسألتنا فى آخر حياة أولهما موتاً . وما ذكره باطل بما لو مات أحدهما فى اليوم ؛ فإن محل طلاقها يفوت بموته ، ومع ذلك فإن الطلاق يقع قبيل موته ، كذا ههنا . ولو قال لها : أنت طالق اليوم ، إن لم أتزوج عليك اليوم ، أو إن لم أشتري لك<sup>(١٥)</sup> اليوم ثوباً . ففيه الوجهان . والصحيح منهما وقوع الطلاق بها ، إذا بقي من اليوم ما لا يتسع لفعل المخلوف عليه فيه .<sup>(١٥)</sup> وإن قال لها : أنت طالق إن لم أطلقك اليوم . طلقت ، بغير خلاف . وفى محل وقوعه وجهان ؛ أحدهما ، فى آخر اليوم . والثانى ، بعد خروجه<sup>(١٥)</sup> . وإن قال لها<sup>(١٦)</sup> : أنت طالق اليوم ، إن لم أطلقك . فهو كقولها : أنت

(١٢) أخرجه البخارى ، فى : باب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ، من كتاب الشروط . صحيح البخارى ٣ / ٢٥٦ .

(١٣) سقط من : ١ .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) سقط من : الأصل .

(١٦) سقط من : ١ ، ب ، م .



طالَّقَ الْيَوْمَ ، إن لم أُطْلَقْ الْيَوْمَ . لِأَنَّهُ جَعَلَ عَدَمَ طَلَّاقِهَا شَرْطًا لَطَلَّاقِهَا الْيَوْمَ ، وَالشَّرْطُ يَتَقَدَّمُ الْمَشْرُوطَ .

**فصل :** وإن قال لعبده : [ إن <sup>(١٧)</sup> ] لم أبغك اليوم ، فامرأتى طالق اليوم . ولم يبيعه حتى خرج اليوم ، ففيه الوجهان . وإن أعتق العبد ، أو مات ، أو مات الحالف ، أو المرأة ، في اليوم ، طلقت زوجته حينئذ ؛ لأنه قد فات بيعه ، وإن دبره ، أو كاتبه ، لم تطلق امرأته ؛ لأن بيعه جائز . ومن منع بيعهما <sup>(١٨)</sup> قال : يقع الطلاق بذلك ، كما لو مات . وإن وهب العبد لإنسان ، لم يقع الطلاق ؛ لأنه يمكن عوده إليه ، فيبيعه ، فلم يفت بيعه . ولو قال : إن لم أبغ عبدي ، فامرأتى طالق . ولم يقيده باليوم ، فكاتب العبد ، لم يقع الطلاق ؛ لأنه يمكن عجزه ، فلم يعلم فوات البيع ، فإن عتق بالكتابة أو غيرها ، وقع الطلاق حينئذ ، لأنه قد <sup>(١٩)</sup> فات بيعه .

١٢٧٣ - مسألة ؛ قال : ( وإن قال : كلما لم أطلقك فأنت طالق . <sup>(٢٠)</sup> وقع بها الثلاث في الحال ، إذا كان <sup>(١)</sup> مدخولاً بها )

إنما كان كذلك ، لأن كلما تقتضي التكرار ، قال الله تعالى : ﴿ كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعْنَتْ أُخْتَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . فيقتضي تكرار الطلاق بتكرار <sup>(٤)</sup> الصفة ، والصفة عدم تطليقه لها ، فإذا مضى بعد يمينه زمن يمكن أن يطلقها فيه ، فلم يطلقها ، فقد وجدت الصفة ، فيقع طلاقه ، وتبعض الثانية

(١٧) تكملة يتم بها السياق .

(١٨) في ب ، م : « بيعتهما » .

(١٩) سقط من : أ ، ب ، م .

(١-١) في أ : « لزمها الثلاث إذا كانت » .

(٢) سورة المؤمنون ٤٤ .

(٣) سورة الأعراف ٣٨ .

(٤) في أ : « تكرر » . وفي ب ، م : « تكرر » .

والثالثة ، إن كانت مذخولاً بها ، وإن لم تكن مذخولاً بها ، بآث بالأولى ، ولم يلزمها ما بعدها ؛ لأن البائن لا يلحقها طلاق . فأما <sup>(٥)</sup> « إن قال : إذا » لم أطلقك فأنيت طالق . أو : متى لم أطلقك <sup>(٦)</sup> « فأنيت طالق » . أو : أى وقت / لم أطلقك فأنيت طالق . فإنها تطلق واحدة ، ولا يتكرر إلا على قول أى بكري فى « متى » ، فإنه يراها للتكرار ، فيتكرر الطلاق بها مثل « كلما » ، إلا أن « متى » و « أى وقت » يقتضيان الطلاق على الفور ، فمتى مضى زمن يمكن أن يطلقها فيه ، ولم يطلقها ، طلق فى الحال . وأما « إذا » ففيها وجهان ؛ أحدهما ، هى على الفور ؛ لأنها اسم وقت ، فهى كمى . والثانى ، أنها على التراخى ؛ لأنها كثر استعمالها فى الشرط ، فهى كإن . فعلى هذا إذا قال : إذا لم أطلقك فأنيت طالق . ولم ينو وقتاً ، لم تطلق إلا فى آخر جزء من حياة أحدهما . وإن قال : متى لم أحلف بطلاقك فأنيت طالق . أو : أى وقت لم أحلف بطلاقك <sup>(٧)</sup> « فأنيت طالق » . وكرره ثلاثاً متواليات ، طلق مرة واحدة ؛ لأنه لم يحنث <sup>(٨)</sup> فى المرة الأولى ، ولا الثانية ، لكونه حلف عقيبيهما ، وحنث فى الثالثة . وإن سكت بين كل يمينين <sup>(٩)</sup> « سكوناً يمكنه الحلف فيه » ، طلق ثلاثاً . وإن قال ذلك بلفظة إذا ، قلنا : هى على الفور . فهى كمى ، وإلا لم تطلق إلا واحدة فى آخر حياة أحدهما .

**فصل :** والحروف المستعملة للشرط وتعليق الطلاق بها ستة ؛ إن ، وإذا ، ومتى ، ومن ، وأى ، وكلما . فمتى علق الطلاق بإيجاد فعل بواحد منها ، كان على التراخى ، مثل قوله : إن خرجت ، وإذا خرجت ، ومتى خرجت ، وأى حين ، وأى زمان ، وأى وقت خرجت ، وكلما خرجت ، ومن خرجت منك ، وأيتكن خرجت فهى طالق . فمتى وجد الخروج طلق . وإن مات أحدهما ، سقطت اليمين . فأما إن علق الطلاق

(٥-٥) فى ب ، م : « إذا قال إن » .

(٦-٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٧) فى ب ، م : « بطلاق » .

(٨) فى ب ، م : « يحدث » .

(٩) فى الأصل : « يمين » .

بالنفي بواحد من هذه الحروف ، كانت « إن » على التراخي ، ومتى ، وأى ، ومن ،  
وكُلِّما ، على الفور ؛ لأنَّ قوله : متى دخلت فأنْتِ طالق . يقتضى أى زمانٍ دخلتِ  
فأنْتِ طالق . وذلك شائع في الزمانِ كُلِّه ، فأى زمنٍ دخلتِ وجَدتِ الصِّفة . وإذا  
قال : متى لم تَدْخُلِي فأنْتِ طالق . فإذا مضى عَقِيبَ اليَمِينِ زمنٌ لم تَدْخُلِي فيه ، وجَدتِ  
الصِّفة ؛ لأنَّها<sup>(١٠)</sup> اسمٌ لوقتِ الفعل ، فيَقْدَرُ به ، ولهذا يَصِحُّ السُّؤالُ به ، فيَقالُ : متى  
دَخَلتِ ؟ أى : أى وقتٍ دخلتِ . وأما « إن » فلا تَقْتَضِي وقتًا ، فقوله : إن لم تَدْخُلِي .  
لا يَقْتَضِي وقتًا ، إلَّا ضرورةً أنَّ الفعلَ لا يَقَعُ إلَّا في وقتٍ ، فهي مُطْلَقَةٌ في الزمانِ كُلِّه . وأما  
إذا ، ففيها<sup>(١١)</sup> وجهان ؛ أحدهما / ، هي على التراخي . وهو قولُ أبى حنيفة . ونَصَرَه  
القاضي ؛ لأنَّها تُسْتَعْمَلُ شَرْطًا بمعنى إن ، قال الشاعر<sup>(١٢)</sup> :

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى      وإذا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمِّلِ<sup>(١٣)</sup>

فَجَزَمَ بها كما يَجْزُمُ بِإِنْ ، ولأنَّها تُسْتَعْمَلُ بمعنى متى وإن ، وإذا احْتَمَلَتِ الأمرَينِ ،  
فاليَقِينُ بقاءَ النِّكاحِ ، فلا يَزُولُ بالاحْتِمَالِ . والوجهُ الآخرُ أنَّها على الفور . وهو قولُ أبى  
يوسف ، ومحمد . وهو المنصوصُ عن الشافعي ؛ لأنَّها اسمٌ لزمنٍ مُسْتَقْبَلٍ ، فتكونُ  
كمتى . وأما المُجَاوِزَةُ بها فلا تُخْرِجُها عن موضوعِها ، فإنَّ متى يُجَاوِزِي بها ، ألا تَرَى  
إلى<sup>(١٤)</sup> قولَ الشاعر<sup>(١٥)</sup> :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ      تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

و « مَنْ » يُجَاوِزِي بها أيضًا ، وكذلك « أَى » وسائرُ الحروفِ ، وليس في هذه الحروفِ ما

(١٠) في ا ، ب ، م : « فإنها » .

(١١) في ب ، م : « ففيه » .

(١٢) هو عبد قيس بن خُفَّاف البَرْجُمِيُّ ، من بنى عمرو بن حنظلة من البراجم ، أو حارثة بن بدر الغداني . والبيت في  
المفضليات ٣٨٥ . وانظر معجم شواهد العربية ٣١٩ .

(١٣) سقط صدر البيت من : الأصل ، ا .

(١٤) سقط من : ب ، م .

(١٥) هو الخطيئة . والبيت في ديوانه ١٦١ .



يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ إِلَّا كُلَّمَا ، وذكر أبو بكرٍ في متى أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّكَرَّارَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِلتَّكَرَّارِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ  
أَي : فِي كُلِّ وَقْتٍ . وَلِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ، وَمَتَى وَجَدَ الشَّرْطُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِيهِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ زَمَنِ بِمَعْنَى أَى وَقْتٍ ، وَبِمَعْنَى إِذَا ، فَلَا تَقْتَضِي مَا لَا يَقْتَضِيَانِهِ ، وَكَوْنُهَا تُسْتَعْمَلُ لِلتَّكَرَّارِ <sup>(١٦)</sup> فِي بَعْضِ أَحْيَانِهَا ، لَا يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ ، مِثْلَ إِذَا وَأَى وَقْتٍ ، فَإِنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْأَمْرَيْنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ <sup>(١٧)</sup> . ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١٨)</sup> . ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا آجْتَبَيْتَهَا ﴾ <sup>(١٩)</sup> . وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢٠)</sup> :

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيهِ لَهُمْ سَارُوا إِلَيْهِ زُرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا  
وَكَذَلِكَ أَى وَقْتٍ وَأَى زَمَانٍ ، فَإِنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ لِلتَّكَرَّارِ ، وَسَائِرُ الْحُرُوفِ يُجَازَى بِهَا ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّكَرَّارِ وَغَيْرِهِ ، لَا تُحْمَلُ عَلَى التَّكَرَّارِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، كَذَلِكَ مَتَى .

**فصل :** وهذه الحروف إذا تقدَّم جزاؤها عليها ، لم تحتج إلى حرف في الجزاء ، كقوله : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . وَإِنْ تَأَخَّرَ جزاؤها ، احتاجت في الجزاء إلى حرف الفاء إذا كان جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، كقوله : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالفاء لِأَنَّهَا لِلتَّعْقِيبِ ، فَتَرِبُ بَيْنَ الْجَزَاءِ وَشَرْطِهِ ، وَتَدُلُّ عَلَى تَعْقِيبِهِ بِهِ . فَإِنْ

(١٦) فِي ١ ، ب ، م : « لِلتَّكَرَّرِ » .

(١٧) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٦٨ . وَلَمْ يَرِدْ فِي ب ، م : ﴿ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

(١٨) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٥٤ .

(١٩) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٢٠٣ .

(٢٠) هُوَ قَرِيطُ بْنُ أُنَيْفٍ . وَالْبَيْتُ فِي الْحِمَاسَةِ ١ / ٥٨ .

قال : إن دَخَلَتِ الدَّارَ أَنْتِ<sup>(٢١)</sup> طالقٌ . لم تَطْلُقِي حتى تَدْخُلِي . وبه قال / بعضُ الشَّافِعِيَّةِ .  
وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : تَطْلُقِي في الحَالِ ؛ لَأَنَّهُ لم يُعْلَقْهُ بِدُخُولِ الدَّارِ ، لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَقُ<sup>(٢٢)</sup>  
بالفَاءِ ، وهذه لافَاءٌ فيها ، فيكونَ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مُعْلَقٍ بِشَرْطٍ ، فَيُثَبَّتَ حُكْمُهُ في  
الحَالِ . ولنا ، أَنَّهُ أَتَى بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ على أَنَّهُ أَرَادَ التَّعْلِيْقَ بِهِ ، وَإِنَّمَا حَذَفَ  
الفَاءَ وَهِيَ مُرَادَةٌ ، كما يُحْذَفُ المَبْتَدَأُ تارةً ، وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ أُخْرَى ، لِدَلَالَةِ باقِي الْكَلَامِ  
على المَحْذُوفِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الْفَاءِ على التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ ، فكأنَّهُ أَرَادَ : أَنْتِ  
طالقٌ إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ . فَقَدَّمَ الشَّرْطَ ، وَمُرَادُهُ التَّأْخِيرُ ، وَمَهْمَا أَمَكَّنَ حَمْلَ كَلَامِ الْعَاقِلِ  
على فائِدَةٍ ، وَتَصَحُّيْحُهُ عَنِ الْفَسَادِ ، وَجَبَ ، وفيما ذَكَرْنَا تَصَحُّيْحَهُ ، وفيما ذَكَرُوهُ  
إِلْغَاؤُهُ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الْإِيْقَاعَ في الحَالِ . وَقَعَ ؛ لَأَنَّهُ يُقَرَّرُ على نَفْسِهِ بما هو أَغْلَظُ . وَإِنْ  
قَالَ : أَنْتِ طالقٌ وَإِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ . وَقَعَ الطَّلَاقُ في الحَالِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنْتِ طالقٌ في كُلِّ  
حَالٍ ، ولا يَمْنَعُ من ذَلِكَ دُخُولُكَ الدَّارَ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَإِنْ زَنَى ، وَإِنْ سَرَقَ »<sup>(٢٣)</sup> . وقال : « صَلَّيْهُمْ وَإِنْ قَطَعُوكَ ، وَأَعْطَيْهِمْ  
وَإِنْ حَرَمُوكَ »<sup>(٢٤)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الشَّرْطَ ، دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ في الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ  
على رِوَايَتَيْنِ . فإِذَا قَالَ : إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طالقٌ وَإِنْ دَخَلَتِ الأُخْرَى .

(٢١) في ب ، م : « فَأَنْتِ » .

(٢٢) في الأصل ، أ : « يتعلق » .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الثياب  
البيضاء ، من كتاب اللباس ، وفي : باب من أجاب بلييك وسعديك ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب المكثرون  
هم المقلون ، وباب قول النبي ﷺ : « ما أحب أن لي مثل أحد ذهبا » ، من كتاب الرقاق ، وفي : باب كلام الرب مع  
جبريل ونداء الله الملائكة ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢ / ٨٩ ، ٩٠ ، ٧ / ١٩٢ ، ١٩٣ ،  
٨ / ٧٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٩ / ١٧٤ . ومسلم ، في : باب من مات لا يشرك ... ، من كتاب الإيمان ، وفي :  
باب الترغيب في الصدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ١ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٢ / ٦٨٨ ، ٦٨٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٦ .

(٢٤) في أ : « منعوك » .

وأخرج نحوه الحاكم ، في : كتاب البر والصلة . المستدرک ٤ / ١٦٢ . وعبد الرزاق ، في : باب صلة الرحم ، من  
كتاب الجامع . المصنف ١١ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

فمَتَى دَخَلَتِ الْأُولَى طُلُقَتْ<sup>(٢٥)</sup> ، سواءَ دَخَلَتِ الْأُخْرَى أَوْ لَمْ تَدْخُلْ ، وَلَا تَطْلُقْ بِدُخُولِ<sup>(٢٦)</sup> الْأُخْرَى . وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ : تَطْلُقُ بِدُخُولِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مُقْتَضَى اللَّغَةِ مَا قُلْنَاهُ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ جَعَلَ الثَّانِي شَرْطًا لَطَلَاقِهَا أَيْضًا . طُلُقَتْ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّ دُخُولَ الثَّانِيَةِ شَرْطٌ لَطَلَاقِ الثَّانِيَةِ ، فَهُوَ عَلَى مَا أَرَادَهُ<sup>(٢٧)</sup> . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ وَإِنْ دَخَلَتِ الْأُخْرَى . طُلُقَتْ بِدُخُولِ إِحْدَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ شَرْطًا عَلَى شَرْطٍ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّ دُخُولَ الثَّانِيَةِ لَا<sup>(٢٨)</sup> يَمْنَعُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ . قَبْلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ ، وَطُلُقَتْ بِدُخُولِ الْأُولَى وَحْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ وَإِنْ دَخَلَتْ هَذِهِ الْأُخْرَى فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَدْ قِيلَ : لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِدُخُولِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ طَلَاقَهَا جَزَاءً لِهَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ تَطْلُقَ بِأَحَدِهِمَا<sup>(٢٩)</sup> أَيُّهُمَا كَانَ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ شَرْطَيْنِ بِحَرْفَيْنِ ، فَيَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٣٠)</sup> جَزَاءً ، فَتَرَكَ ذِكْرَ<sup>(٣٠)</sup> جَزَاءِ الْأَوَّلِ ، وَكَانَ الْجَزَاءُ الْآخِرُ دَالًّا عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ . قَالَ<sup>(٣١)</sup> الْفَرَزْدَقُ<sup>(٣٢)</sup> :

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَيَّئِي      بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَهَاشِمٍ<sup>(٣٣)</sup>

/ وَالتَّقْدِيرُ سَبَيْ هَؤُلَاءِ وَسَبَبْتُهُمْ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾<sup>(٣٤)</sup> . أَيْ عَنِ الْيَمِينِ قَعِيدٌ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ وَأَنْتِ

(٢٥) فِي الزِّيَادَةِ : « وَحْدَهَا » .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٢٧) فِي : أ « أَرَادَ » .

(٢٨) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٢٩) فِي : أ « بِأَحْدَاهُمَا » .

(٣٠-٣٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣١) فِي الْأَصْلِ : « وَقَالَ » .

(٣٢) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ٨٤٤ .

(٣٣) فِي الدِّيْوَانِ : « وَلَكِنْ عَدَلَا » . وَالنِّصْفُ ، بِالْكَسْرِ : الْإِنْصَافُ . الْلِسَانُ ( ن ص ف ) . وَأُورِدَ الْبَيْتُ .

(٣٤) سُورَةُ ق ١٧ .



طالِقٌ . طَلَّقْتُ ؛ لَأَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ لِلجَزَاءِ ، وَقَدْ تَكُونُ لِلإِبْتِدَاءِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِهَا الْجَزَاءَ . أَوْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ دُخُولَهَا فِي حَالِ كَوْنِهَا طَالِقًا شَرْطًا لِشَيْءٍ ، ثُمَّ أَمْسَكَتُ . دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ . وَإِنْ جَعَلَ لِهَذَا جَزَاءً ، فَقَالَ : إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ وَأَنْتِ طَالِقٌ فَعَبْدِي حُرٌّ . صَحَّ ، وَلَمْ يَغْتَبِقِ الْعَبْدُ حَتَّى تَدْخُلَ الدَّارَ . وَهِيَ طَالِقٌ ؛ لَأَنَّ الْوَاوَ هُنَا لِلْحَالِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ (٣٥) . وَقَوْلِهِ : ﴿ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ (٣٦) . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ طَالِقًا . فَدَخَلَتْ وَهِيَ طَالِقٌ ، طَلَّقْتُ أُخْرَى ، وَإِنْ دَخَلَتْهَا غَيْرَ طَالِقٍ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لَأَنَّ هَذَا حَالٌ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلَتِ الدَّارَ رَاكِبَةً . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لَوْ قُمْتِ . كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : إِنْ قُمْتِ . وَهَذَا يُحْكِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، وَلَئِنْهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لِلشَّرْطِ كَانَتْ لَعَوًا ، وَالْأَصْلُ اعْتِبَارُ كَلَامِ الْمُكَلِّفِ . وَقِيلَ : يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ . وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ تُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِ الْمَنْعِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (٣٧) ، ﴿ وَرَأَوْا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ ﴾ (٣٨) . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ أَجْعَلَ لَهَا جَوَابًا . دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : إِنْ أَكَلْتُ وَلَيْسَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِوُجُودِهَا جَمِيعًا ، سَوَاءً تَقَدَّمَ الْأَكْلُ أَوْ تَأَخَّرَ ؛ لَأَنَّ الْوَاوَ لِلْعَطْفِ وَلَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَكَلْتُ أَوْ لَيْسَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتُ بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّ أَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : إِنْ أَكَلْتُ ، أَوْ إِنْ لَيْسَتْ ، أَوْ لَا أَكَلْتُ وَلَا لَيْسَتْ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لَا أَكَلْتُ وَلَيْسَتْ . لَمْ تَطْلُقِي إِلَّا بِفَعْلِهِمَا ، إِلَّا عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ : يَحْنُثُ (٣٩) بِفَعْلِ بَعْضِ

(٣٥) سورة المائدة ٩٥ .

(٣٦) سورة آل عمران ١٤٣ .

(٣٧) سورة الواقعة ٧٦ .

(٣٨) سورة القصص ٦٤ .

(٣٩) في الأصل : « حنث » .

المخلوف عليه . فإنه يَحْنُثُ بأحدهما ههنا . وإن قال : أنت طالق إن أكلت فليست ، أو إن أكلت ثم ليست . لم تطلق حتى تأكل ثم تلبس ، لأن الفاء وثم للترتيب . وإن قال : أنت طالق إن أكلت ، إذا ليست . أو : إن أكلت متى ليست . أو : إن أكلت إن ليست . لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل ؛ لأن اللفظ اقتضى تعليق<sup>(٤٠)</sup> الطلاق بالأكل بعد اللبس ، ويسميه النحويون / اعتراض الشرط<sup>(٤١)</sup> على الشرط<sup>(٤٢)</sup> ، فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم ؛ لأنه جعل الثاني في اللفظ شرطاً للذي قبله ، والشرط يتقدم المشروط ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾<sup>(٤٣)</sup> . فلو قال لامرأته : إن أعطيتك ، إن وعدتك ، إن سألتني<sup>(٤٤)</sup> ، فأنت طالق . لم تطلق حتى تسأله ، ثم يعدها ثم يعطيها ؛ لأنه شرط في العطية الوعد ، وفي الوعد السؤال ، فكأنه قال : إن سألتني<sup>(٤٣)</sup> ، فوعدتك ، فأعطيتك ، فأنت طالق . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال القاضي إذا كان الشرط بإذا كقولنا ، وفيما إذا كان بإن مثل قوله : إن شربت إن أكلت . أنها تطلق بوجودهما كيفما وجدا ؛ لأن أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية في هذا ، فتعلقت اليمين بما يعرفه أهل العرف ، بخلاف ما إذا كان الشرط بإذا . والصحيح الأول ، وليس لأهل العرف في هذا عرق ؛ فإن هذا الكلام غير متداول بينهم ، ولا ينطقون به إلا نادراً ، فيجب الرجوع فيه إلى مقتضاه عند أهل اللسان<sup>(٤٤)</sup> ، كسائر مسائل هذا الفصل .

**فصل : فإن قال : أنت طالق أن قمت . بفتح الهمزة ، فقال أبو بكر : تطلق في**

(٤٠) في الأصل : « تعلق » .

(٤١-٤٢) سقط من : ب ، م .

(٤٢) سورة هود ٣٤ .

(٤٣) في ا ، ب ، م : « سألتني » .

(٤٤) في ب ، م : « الشأن » .

الحال ؛ لأنَّ أن المفتوحة ليست للشرط ، وإنما هي للتعليل ، فمعناه : أنت طالق لأنك قمت ، أو لقيامك . كقول الله تعالى : ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ﴾ <sup>(٤٥)</sup> . ﴿ وَخَرُّ الْجِبَالِ هَذَا ﴾ أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا <sup>(٤٦)</sup> . و ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٤٧)</sup> . وقال القاضي : قياس قول أحمد ، أنه إن كان نحوياً وقع طلاقه ، وإن لم يكن نحوياً فهي للشرط ؛ لأنَّ العامي لا يريد بذلك إلا الشرط ، ولا يعرف أنَّ مقتضاها التعليل ، فلا يريد ، فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه ، ولا يريد ، كما لو نطق بكلمة الطلاق بلسان لا يعرفه . وحكى عن ابن حامد ، أنه قال في النحوي أيضاً : لا يقع طلاقه بذلك ، إلا أن ينويه ؛ لأنَّ الطلاق يُحمل على العرف في حقهما جميعاً . واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أوجه ؛ أحدها ، يقع طلاقه في الحال . والثاني ، يكون شرطاً في حق العامي ، وتعليلاً في حق النحوي . والثالث ، يقع الطلاق إلا أن لا <sup>(٤٨)</sup> يكون من أهل الإعراب ، فيقول : أردت الشرط . فيقبل ؛ لأنه لا يجوز صرف الكلام عما يقتضيه إلا بقصده . وإن قال : أنت طالق إذ دخلت الدار . طلقت في الحال ؛ لأنَّ / إذ للماضي . ويحتمل أن لا يقع ؛ لأنَّ الطلاق لا يقع في زمن ماضٍ ، فأشبهه قوله : أنت طالق أمس .

ظ ١٣/٨

**فصل :** وإذا علّق الطلاق بشرطين ، لم يقع قبل وجودهما جميعاً ، في قول عامة أهل العلم . وخرج القاضي وجهها في وقوعه بوجود أحدهما ، بناءً على إحدى الروايتين في من خلف أن لا يفعل شيئاً ، ففعل بعضه . وهذا بعيد جداً <sup>(٤٩)</sup> ، يُخالف الأصول ومقتضى اللغة والعرف وعامة أهل العلم ؛ فإنه لا خلاف بينهم في المسائل التي ذكرناها في الشرطين

(٤٥) سورة الحجرات ١٧ .

(٤٦) سورة مريم ٩٠ ، ٩١ .

(٤٧) سورة الممتحنة ١ .

(٤٨) سقط من : الأصل .

(٤٩) في زيادة : « لأنه » .



جميعاً ، وإذا اتفق العلماء على أنه لا يقع طلاقه<sup>(٥٠)</sup> ؛ لإخلاله بالترتيب في الشرطين المرتبين في مثل قوله : إن أكلت ثم لبست . فلاخلاله بالشرط كله أولى ، ثم يلزم على هذا ما لو قال : إن أعطيتني درهمن فأنت طالق ، وإذا مضى شهران فأنت طالق . فإنه لا خلاف<sup>(٥١)</sup> في أنها<sup>(٥٢)</sup> لا تطلق قبل وجودهما جميعاً ، وكان قوله يقتضي<sup>(٥٣)</sup> أن يقع<sup>(٥٤)</sup> الطلاق بإعطائه بعض<sup>(٥٥)</sup> درهم ، ومضي بعض يوم ، وأصول الشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلا بهما ، وقد نص أحمد على أنه إذا قال : إذا<sup>(٥٦)</sup> حضت حيضة فأنت طالق . وإذا قال : إذا صمت يوماً فأنت طالق . أنها لا تطلق حتى تحيض حيضة كاملة ، وإذا غابت الشمس من اليوم الذي تصوم فيه طلقت ، وأما اليمين ، فإنه متى كان في لفظه أو نيته ما يقتضي<sup>(٥٧)</sup> جميع المحلوف عليه ، لم يحنث إلا بفعل جميعه ، وفي مسائلنا ما يقتضي تعليق الطلاق بالشرطين معاً ، لتصريحه بهما ، وجعلهما شرطاً للطلاق ، والحكم لا يثبت بدون شرطه ، على أن اليمين مقتضاها المنع مما حلف عليه ، فيقتضي المنع من فعل جميعه ، لنهي<sup>(٥٨)</sup> الشارع عن شيء يقتضي المنع من كل جزء منه ، كما يقتضي المنع من جملته ، وما علق على شرط لجعل جزاء وحكماً له ، والجزاء لا يوجد بدون شرطه ، والحكم لا يتحقق قبل تمام شرطه ، لغة وعرفاً وشرعاً .

(٥٠) في الأصل : « الطلاق » .

(٥١-٥٢) سقط من : الأصل .

(٥٢-٥٣) في ١ : « وقوع » .

(٥٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٥٤) في ١ ، ب ، م : « إن » .

(٥٥) في ١ : « يقضي » .

(٥٦) في الأصل : « النهي » .

## فُصُولٌ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ

إذا قال لامرأته : إن حِضْبَتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فقالت : قد حِضْبْتُ . فصَدَّقَهَا ، طَلَّقْتُ ، وإن كَذَّبَهَا ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يُقْبَلُ قولُها ؛ لأنَّها أَمِينَةٌ على نفسها . وهذا قولُ أبي حنيفة ، والشافعي . وهو ظاهرُ المذهب ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> . قيل : هو الحَيْضُ والحَمْلُ . ولولا أنَّ قولُها فيه مقبولٌ ، لَمَا حَرَّمَ عليها كِتْمَانُهُ ، وصار هذا كما قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . لَمَا حَرَّمَ / كِتْمَانُهَا دَلَّ على قبولِها ، كذا هُنا . ولأنَّه معنى فيها لا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا ، فوجبَ الرجوعُ إلى قولِها فيه ، كَقَضَاءِ عِدَّتِهَا . والروايةُ الثانيةُ ، لا يُقْبَلُ قولُها ، ويختبرُها النساءُ ، بإدخالِ قُطْنَةٍ في الفَرْجِ في الزَّمانِ الذي ادَّعَتِ الحَيْضَ فيه ، فإن ظهرَ الدَّمُ فهي حائِضٌ ، وإلا فلا . قال أحمدُ ، في رواية مُهنَّا ، في رجلٍ قال لامرأته : إذا حِضْبَتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ . فقالت : قد حِضْبْتُ : يَنْظُرُ إليها النساءُ ، فتُعْطَى قُطْنَةٌ وتُخْرِجُهَا ، فإن خَرَجَ الدَّمُ فهي حائِضٌ ، تَطْلُقُ وَيَعْتِقُ العَبْدُ . قال أبو بكرٍ : وبهذا أقول . وهذا لأنَّ الحَيْضَ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إلى معرفته من غيرها ، فلم يُقْبَلْ فيه مُجَرَّدُ قولِها ، كَدْخُولِ الدَّارِ . والأوَّلُ المذهبُ ، ولعلَّ أحمدَ إنما اعتَبَرَ البَيِّنَةَ في هذه الرواية من أَجْلِ عِتْقِ العَبْدِ ، فإنَّ قولَها إنما يُقْبَلُ في حَقِّ نفسها دونَ غيرها . وهل يُعْتَبَرُ يَمِينُهَا إذا قُلْنَا : القَوْلُ قولُها ؟ على وَجْهين ، بناءً على ما إذا ادَّعَتْ أَنَّ زوجها طَلَّقَهَا ، فأنكرَها . ولا يُقْبَلُ قولُها إِلَّا في حَقِّ نفسها خاصةً دونَ غيرها ، من طلاقٍ أُخْرَى ، أو عِتْقِ عَبْدٍ . نصَّ عليه أحمدُ ، في رجلٍ قال لامرأته : إذا حِضْبَتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وهذه معك .

١٤/٨

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٣) لامرأته الأخرى<sup>(٣)</sup> . قالت : قد حَضْتُ . من ساعتها أو بعد ساعة ، تَطْلُقُ هِيَ ، ولا تَطْلُقُ هذه حتى تَعْلَمَ ؛ لأنها مُؤَمَّنَةٌ على نفسها ، ولا يُجْعَلُ طلاقُ هذه بيدها . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ وغيره ؛ لأنها مُؤَمَّنَةٌ في حَقِّ نفسها دونَ غيرها ، فصارت كالْمُودِعِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ في الرَّدِّ على الْمُودِعِ دونَ غيره . ولو قال : قد حَضْتُ . فَأَنْكَرْتُ<sup>(٤)</sup> . طَلَّقْتُ بِإِقْرَارِهِ . فَإِنْ قَالَ : إِنْ حَضَّتْ فَأَنْتِ وَضَرَّتْكَ طَالِقَتَانِ . فَقَالَتْ : قد حَضْتُ . فَصَدَّقَهَا ، طَلَّقْنَا بِإِقْرَارِهِ . وَإِنْ كَذَّبَهَا ، طَلَّقْتُ وَحْدَهَا . وَإِنْ ادَّعَتْ الضَّرَّةُ أَنَّهَا قَدْ<sup>(٥)</sup> حَاضَتْ ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهَا بِحَيْضٍ غَيْرِهَا كَمَعْرِفَةِ الزَّوْجِ بِهِ ، وَإِنَّمَا أُؤْتِمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا فِي حَيْضِهَا . وَإِنْ قَالَ : قد حَضَّتْ . فَأَنْكَرْتُ ، طَلَّقْنَا بِإِقْرَارِهِ . وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتَيْهِ : إِنْ حَضَّتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . فَقَالَتَا : قد حَضْنَا . فَصَدَّقَهُمَا ، طَلَّقْنَا ، وَإِنْ كَذَّبَهُمَا ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا<sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ طَلَاقَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطَيْنِ ، حَيْضِهَا ، وَحَيْضِ ضَرَّتِهَا ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ ضَرَّتِهَا عَلَيْهَا ، فَلَمْ يُوجَدْ الشَّرْطَانِ . وَإِنْ صَدَّقَ إِحْدَاهُمَا ، وَكَذَّبَ الْأُخْرَى ، طَلَّقَتِ الْمُكَذِّبَةُ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا مَقْبُولٌ فِي حَقِّهَا . وَقَدْ صَدَّقَ الزَّوْجُ ضَرَّتَهَا ، فُوجِدَ الشَّرْطَانِ فِي طَلَاقِهَا ، وَلَمْ تَطْلُقِ الْمُصَدِّقَةُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ضَرَّتِهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي حَقِّهَا / ، وَمَا صَدَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَلَمْ يُوجَدْ شَرْطُ طَلَاقِهَا .

ظ ١٤/٨

**فصل :** فَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعٍ : إِنْ حَضَّتْنِ فَأَنْتِنِ طَوَالِقُ . فَقُلْنَ : قد حَضْنَا . فَصَدَّقَهُنَّ ، طَلَّقْنَ . وَإِنْ كَذَّبَهُنَّ ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ طَلَاقِ هُنَّ حَيْضُ الْأَرْبَعِ ، وَلَمْ يُوجَدْ . وَإِنْ صَدَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ . وَإِنْ صَدَّقَ ثَلَاثًا ، طَلَّقَتِ الْمُكَذِّبَةُ وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا مَقْبُولٌ فِي حَيْضِهَا ، وَقَدْ صَدَّقَ الزَّوْجُ صَوَاحِبَهَا ، فُوجِدَ حَيْضُ الْأَرْبَعِ فِي حَقِّهَا ، فَطَلَّقَتْ ، وَلَا يَطْلُقُ الْمُصَدِّقَاتُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْمُكَذِّبَةِ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي حَقِّهِنَّ .

(٣-٣) في الأصل ، ب : « لامرأة أخرى » .

(٤) في ١ ، م : « فَأَنْكَرْتَهُ » .

(٥) سقط من : م .



**فصل :** وإن قال لمن : كلما حاضت إحداهن ، أو أتيكن حاضت ، فضرأئها طوالق . فقلن : قد حاضنا ، فصدقهن ، طلق كل واحدة منهن ثلاثاً ثلاثاً . وإن كذبهن ، لم تطلق واحدة منهن . وإن صدق واحدة ، طلق كل واحدة من ضرأئها طلبة طلبة ، ولم تطلق هي ؛ لأنه لم يثبت حيض ضرأة لها . وإن صدق اثنتين ، طلق كل واحدة من المصدقتين<sup>(٦)</sup> طلبة طلبة ؛ لأن لكل واحدة منهما ضرأة مصدقة ، وطلقت كل واحدة من المكذبتين طلقين طلقين . وإن صدق ثلاثاً ، طلقت المكذبة ثلاثاً ، وطلقت كل واحدة من المصدقات طلقين طلقين .

**فصل :** إذا قال لطاهر : إذا حضت فأنت طالق . فرأت الدم في وقت يمكن أن يكون حيضاً ، حكمنا بوقوع الطلاق ، كما يحكم بكونه حيضاً في المنع من الصلاة وغيرها مما يمنع منه<sup>(٧)</sup> الحيض . وإن بان أنه ليس بحيض ، لانقطاعه لدون أقل الحيض ، بان أن الطلاق لم يقع . وهذا قال الثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : لا تعلم أحداً قال غير ذلك إلا مالكا ، فإن ابن القاسم روى عنه ، أنه يحنث حين تكلم به . وقد سبق الكلام معه في هذا . وإن قال لحائض : إذا حضت فأنت طالق ، لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض . ولو قال لطاهر : إذا طهرت<sup>(٨)</sup> فأنت طالق . لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر . وهذا يحكى عن أبي يوسف . وقال بعض أصحاب الشافعي : الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها تطلق بما يتجدد من حيضها وطهرها في المسألتين ؛ لأنه قد وجد منها الحيض والطهر ، فوقع الطلاق لوجود صفته . ولنا ، أن إذا اسم زمن مستقبل ، يقتضي فعلاً مستقبلاً ، وهذا الحيض والطهر مستدام غير متجدد ، ولا يفهم من إطلاق : حاضت المرأة وطهرت . / إلا ابتداء ذلك ، فتعلق الصفة به . ولو قال لطاهر : إذا حضت حيضة فأنت طالق . لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر . نص عليه أحمد ؛ لأنه لا توجد حيضة كاملة إلا بذلك . ولو<sup>(٩)</sup> قال

١٥/٨

(٦) في ا ، ب ، م : « المصدقين » .

(٧) في ب ، م : « من » .

(٨) في الأصل ، ب ، م : « تطهرت » .

(٩) في ب : « وإن » .

لحائض : إذا طهرت فأنت طالق . طَلَّقَتْ بِأَوَّلِ الطَّهْرِ ، وَتَطْلُقُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِانْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضِ قَبْلَ الْغُسْلِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ، فِي « التَّنْبِيهِ » فِيهَا قَوْلًا ، أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَغْتَسِلَ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَنْقُضِي بِانْقِطَاعِ الدَّمِ حَتَّى تَغْتَسِلَ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . أَيْ : يَنْقُطِعَ دَمُهُنَّ ، ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ <sup>(١١)</sup> . أَيْ : اغْتَسَلْنَ . وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهَا أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ فِي وُجُوبِ الصَّلَاةِ وَصِحَّةِ الطَّهَارَةِ وَالصِّيَامِ ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ مَوْقُوفًا عَلَى وُجُودِ الْغُسْلِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَسْتَحَاضُ حَائِضًا فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ طَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُمَا ضِدَّانِ عَلَى التَّعْيِينِ ، فَيَلْزَمُ <sup>(١٢)</sup> مِنْ انْتِفَاءِ أَحَدِهِمَا وَجُودُ <sup>(١١)</sup> الْآخَرِ .

**فصل :** فإن قال لها : إذا حضت حيضة فأنت طالق ، وإذا حضت حيضتين فأنت طالق . فحاضت حيضة ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً ، فَإِذَا حَاضَتْ الثَّانِيَةَ ، طَلَّقَتْ الثَّانِيَةَ عِنْدَ طَهْرِهَا مِنْهَا . وَإِنْ قَالَ إِذَا حَضَتْ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ، ثُمَّ إِذَا حَضَتْ حَيْضَتَيْنِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقِي الثَّانِيَةَ حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ ثَمَّ لِلتَّرْتِيبِ ، فَتَقْتَضِي حَيْضَتَيْنِ بَعْدَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِيِّ ، لَكَوْنِهِمَا مُرْتَبَتَيْنِ عَلَيْهَا .

**فصل :** فإن قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق . طَلَّقَتْ إِذَا ذَهَبَ نَصْفُ الْحَيْضَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ إِذَا حَاضَتْ نَصْفَ عَادَتِهَا ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ تَعَلَّقَتْ بِالْعَادَةِ ، فَيَتَعَلَّقُ بِهَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ حَتَّى يَمْضِيَ سَبْعَةُ أَيَّامٍ وَنَصْفٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَتَيَقَّنُ مُضِيَّ نَصْفِ الْحَيْضَةِ إِلَّا بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ تَطْهَرَ لِأَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَتَى طَهَرَتْ تَبَيَّنَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي نَصْفِ الْحَيْضَةِ . وَقِيلَ : يَلْغُو قَوْلُهُ : نَصْفُ حَيْضَةٍ . وَيَبْقَى طَلَاقُهَا مُعَلَّقًا <sup>(١٢)</sup> بِوُجُودِ الْحَيْضِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ فَإِنْ

(١٠) سورة البقرة ٢٢٢ .

(١١-١٢) في الأصل : « وجود أحدهما انتفاء » . ومما بمعنى .

(١٢) في الأصل : « متعلقا » .

الْحَيْضَ لَهُ مُدَّةٌ ، أَقْلُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَلَهُ نَصْفُ حَقِيقَةٍ ، وَالْجَهْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ  
وُجُودَهُ ، وَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ ، كَالْحَمْلِ .

**فصل :** وإن قال لامرأته : إذا<sup>(١٣)</sup> حِضْتُما حَيْضَةً وَاحِدَةً ، فَأَنْتُمَا طالِقَتَانِ . لَمْ تَطْلُقْ  
وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى تَحِيضَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : إِنْ  
حَاضَتْ / كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً ، فَأَنْتُمَا طالِقَتَانِ . كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :  
﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾<sup>(١٤)</sup> . أَيْ : اجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَانِينَ<sup>(١٥)</sup> . وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَتَعَلَّقَ الطَّلَاقُ بِحَيْضِ إِحْدَاهُمَا حَيْضَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ وُجُودُ الْفِعْلِ مِنْهُمَا ، وَجَبَتْ  
إِضَافَتُهُ إِلَى إِحْدَاهُمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْثُ وَالْمَرْجَانُ ﴾<sup>(١٦)</sup> . وَإِنَّمَا  
يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْغُو قَوْلُهُ : حَيْضَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ حَيْضَةً وَاحِدَةً مِنْ  
امْرَأَتَيْنِ مُحَالٌ ، فَيَبْقَى كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ حِضْتُمَا فَأَنْتُمَا طالِقَتَانِ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ  
لَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ<sup>(١٧)</sup> ، لَا تَنْعَقِدُ هَذِهِ الصِّفَةُ ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحِيلَةٌ ،  
فَتَصِيرُ كَتَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ . وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَصْحِيحَ كَلَامِ  
الْمُكَلِّفِ بِحَمْلِهِ عَلَى مَحْمَلٍ سَائِغٍ ، وَتَبْعِيدًا<sup>(١٨)</sup> لَوْقُوعِ الطَّلَاقِ ، وَالْيَقِينُ بَقَاءِ النِّكَاحِ ،  
فَلَا يَزُولُ حَتَّى يُوجَدَ مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ يَقِينًا ، وَغَيْرُ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينُ . فَإِنْ  
أَرَادَ بِكَلَامِهِ أَحَدَ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا ادَّعَى ذَلِكَ ، قُبِلَ مِنْهُ . وَإِذَا قَالَ :  
أَرَدْتُ أَنْ تَكُونَ الْحَيْضَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْهُمَا ، فَهُوَ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ<sup>(١٩)</sup> بِمُسْتَحِيلٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ  
يَلْغُو قَوْلُهُ : حَيْضَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَقَعِ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تُوجَدُ ، فَلَا يُوجَدُ مَا

ظ ١٥/٨

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، أ : « إِنْ » .

(١٤) سُورَةُ النُّورِ ٤ .

(١٥) فِي ب زِيَادَةٌ : « جَلْدَةٌ » .

(١٦) سُورَةُ الرَّحْمَنِ ٢٢ .

(١٧) فِي ب : « الثَّانِي » .

(١٨) فِي النَّسَخِ : « وَتَبْعِيدٌ » .

(١٩) فِي أ ، ب ، م : « الطَّلَاقُ » .



عُلِّقَ عَلَيْهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ<sup>(٢٠)</sup> فِي الْحَالِ ، وَيُلْغَوِ الشَّرْطُ ، بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ .

**فصل :** وإذا كان له أربع نسوة ، فقال : أَيَّتُكُنَّ لَمْ أَطَّأَهَا ، فضرَّائِرها طوالق . وقِيَّده بوقت ، فَمَضَى الْوَقْتُ وَلَمْ يَطَّأْهُنَّ ، طَلَّقَنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ ضَرَائِرَ غَيْرَ مَوْطُوءَاتٍ . وَإِنْ وَطِئَ ثَلَاثًا وَتَرَكَ وَاحِدَةً ، لَمْ تَطْلُقِ الْمُتْرُوكَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهَا ضَرَّةٌ<sup>(٢١)</sup> غَيْرُ مَوْطُوءَةٍ ، وَتَطْلُقُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَوْطُوءَاتِ طَلْقَةً طَلْقَةً . وَإِنْ وَطِئَ اثْنَتَيْنِ طَلَّقَتَا طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَيْنِ ، وَطَلَّقَتِ الْمُتْرُوكَتَانِ طَلْقَةً طَلْقَةً . وَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ، وَطَلَّقَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمُتْرُوكَاتِ طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَيْنِ . وَإِنْ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِوَقْتٍ ، كَانَ وَقْتُ الطَّلَاقِ مُقَيَّدًا بِعُمُرِهِ وَعُمُرِهِنَّ<sup>(٢٢)</sup> ، فَأَيَّتُهُنَّ مَاتَتْ طَلَّقَتْ<sup>(٢٣)</sup> كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ ضَرَائِرِهَا طَلْقَةً طَلْقَةً ، وَإِذَا مَاتَتْ أُخْرَى فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ مَاتَ هُوَ طَلَّقَنَ كُلَّهُنَّ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاتِهِ .

**فصل :** فإن قال : إِنْ لَمْ تُكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَلَمْ تَكُنْ حَامِلًا ، طَلَّقَتْ . وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ الْيَمِينِ ، أَوْ لِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَمْ يَكُنْ يَطَّأُهَا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا / بِذَلِكَ الْوَلَدِ . وَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعُ سِنِينَ وَلَمْ تَلِدْ ، تَبَيَّنَّا أَنَّهَا طَلَّقَتْ حِينَ عَقْدِ الْيَمِينِ . وَإِنْ كَانَ يَطَّأُهَا ، وَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ ظَهَرَتْ عِلَامَاتُ الْحَمْلِ ، مِنْ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ ، قَبْلَ وَطْئِهِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ ، بِحَيْثُ<sup>(٢٤)</sup> لَا يَحْتَمِلُ<sup>(٢٤)</sup> أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوَطْءِ الثَّانِي ، لَمْ تَطْلُقْ . وَإِنْ حَاضَتْ أَوْ وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى بَرَاءَتِهَا مِنَ الْحَمْلِ ، طَلَّقَتْ . وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ ذَلِكَ ، وَاحْتَمَلَ

١٦/٨ و

(٢٠) سقط من : ١ ، م .

(٢١) في ب ، م : « خيرة » تحريف .

(٢٢) في ب : « وعمرها » .

(٢٣) في الأصل : « طلق » .

(٢٤) سقط من : ١ .

أن يكون من الثاني ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، تَطَلَّقَ ؛ لأنَّ الأصل عدم الحمل<sup>(٢٥)</sup> قبل الوطء . والثاني ، لا تَطَلَّقَ ؛ لأنَّ اليقين بقاء النكاح ، فلا يزول بشك واحتمال ، ولا يجوز للزوج وطؤها قبل الاستبراء ؛ لأنَّ الأصل عدم الحمل ووقوع الطلاق ، والاستبراء<sup>(٢٦)</sup> ههنا بحیضة ، فإن وُجدت الحيضة على عاداتها ، تَبَيَّنَا وقوع طلاقها<sup>(٢٧)</sup> ، وإن لم تأت في عاداتها ، كان ذلك دليلاً على حملها وحل وطئها . وإن قال : إن كنت حاملاً فأنت طالق . فهي عكس المسألة التي قبلها ، ففي الموضع الذي يَقَعُ الطلاق ثم لا يَقَعُ ههنا ، وفي الموضع الذي لا يَقَعُ ثم يَقَعُ ههنا ، إلا أنها إذا أتت بولد لأكثر من سِتَّةِ أشهر ، من حين وطء الزوج بعد اليمين ، ولأقل من أربع سنين من حين عقد الصفة ، لم تَطَلَّقْ ؛ لأنَّ تعيين النكاح باق ، والظاهر حدوث الولد من الوطء ؛ لأنَّ الأصل عدمه قبله . ولا يحل له الوطء حتى يستبرئها . نص عليه أحمد . قال القاضي : يحرم الوطء ، سواء قلنا : الرجعية مباحة أو محرمة ؛ لأنه يمنع المعرفة بوقوع الطلاق وعدمه . وقال أبو الخطاب : فيه رواية أخرى ، لا يحرم الوطء ؛ لأنَّ الأصل بقاء النكاح ، وبراءة الرّجيم من الحمل . وإذا استبرأها ، حل وطؤها على الرويتين . ويكون الاستبراء بحیضة . قال أحمد ، في رواية أبي طالب : إذا قال لامرأته : متى حملت فأنت طالق . لا يقربها حتى تحيض ، فإذا طهرت وطئها ، فإن تأخر حیضها أريت النساء من أهل المعرفة ، فإن لم يوجدن أو خفي عليهن ، انتظر عليها تسعة أشهر غالب مدة الحمل . وذكر القاضي فيها رواية أخرى ، أنها تستبرأ بثلاثة قروء<sup>(٢٨)</sup> ؛ لأنه<sup>(٢٩)</sup> استبراء الحرة<sup>(٣٠)</sup> . وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي . والصحيح ما ذكرناه ؛ لأنَّ المقصود معرفة براءة

(٢٥) في الأصل ، ب : د الولد .

(٢٦) في ب ، م : د ولا استبرأها .

(٢٧) في ا : د الطلاق .

(٢٨) في ب ، م : د أقراء .

(٢٩) في ا ، م : د ولأنه .

(٣٠) في الأصل : د لحره .

رَحِمَهَا ، وَقَدْ حَصَلَ بِحَيْضَةٍ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ » <sup>(٣١)</sup> . يَعْنِي : تُعْلَمُ بَرَاءَتُهَا بِحَيْضَةٍ ، وَلَئِنْ مَا يُعْلَمُ بِهِ الْبَرَاءَةُ / فِي حَقِّ الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ حَقِيقِي لَا يَخْتَلِفُ بِالْحُرِّيَّةِ وَالرُّقِّ . وَأَمَّا الْعِدَّةُ ، فَفِيهَا نَوْعٌ تَعْبُدُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّى بِالْقِيَاسِ . وَهَلْ تُعْتَدُّ <sup>(٣٢)</sup> بِالْأَسْتِبْرَاءِ قَبْلَ عَقْدِ الْيَمِينِ ، أَوْ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي حَلَفَ فِيهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَصَحُّهُمَا الْإِعْتِدَادُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ مَا يَخْصُلُ بِالْأَسْتِبْرَاءِ بَعْدَ الْيَمِينِ . وَالثَّانِي ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِبْرَاءَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى سَبَبِهِ ، وَلَئِنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي اسْتِبْرَاءِ الْأَمَةِ <sup>(٣٣)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ ؛ إِذَا قَالَ لِمَرْأَتِهِ : إِذَا حَبِلْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . يَطَّأُهَا فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً . يَعْنِي إِذَا حَاضَتْ ثُمَّ طَهَّرَتْ حُلَّ وَطُورُهَا ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ عُلِمَ عَلَى بَرَاءَتِهَا مِنَ الْحَمْلِ ، وَوَطُورُهَا سَبَبٌ لَهُ ، فَإِذَا وَطِئَهَا اغْتَزَلَهَا ، لَا خِشَالُ أَنْ تَكُونَ قَدْ حَمَلَتْ مِنْ وَطِئِهِ ، فَطُلِّقَتْ بِهِ .

**فصل :** إِذَا قَالَ : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِغُلَامٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ وَلَدْتَ أُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدَتْ غُلَامًا ، كَانَتْ حَامِلًا بِهِ وَقَتِ الْيَمِينِ . تَبَيَّنَا أَنَّهَا طُلِّقَتْ وَاحِدَةً حِينَ حَلَفَ ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِهِ . وَإِنْ وَلَدَتْ أُنْثَى ، طُلِّقَتْ بِوِلَادَتِهَا طَلْقَتَيْنِ ، وَاعْتَدَّتْ بِالْقُرْءِ . وَإِنْ وَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً ، وَكَانَ الْغُلَامُ أَوَّلَهُمَا وَلَادَةً ، تَبَيَّنَا أَنَّهَا طُلِّقَتْ وَاحِدَةً ، وَبِأَنْتِ بَوْضِيعِ الْجَارِيَةِ ، وَلَمْ تَطْلُقْ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتِ الْجَارِيَةُ أَوَّلَهُمَا وَلَادَةً ، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا ؛ وَاحِدَةً بِحَمْلِ الْغُلَامِ ، وَاثْنَتَيْنِ بِوِلَادَةِ الْجَارِيَةِ ، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْغُلَامِ . وَإِنْ قَالَ لَهَا : إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِغُلَامٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِجَارِيَةٍ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً ، طُلِّقَتْ ثَلَاثًا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ حَمْلُكَ غُلَامًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ كَانَ حَمْلُكَ جَارِيَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ حَمْلَهَا كُلَّهُ لَيْسَ بِغُلَامٍ وَلَا هُوَ جَارِيَةٌ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، فِي

(٣١) تقدم تخريجه في : ٩ / ٥٥٣ .

(٣٢) في م : « تعتدا » .

(٣٣) في الأصل : « المملوكة » .



« الْمُجَرَّد » ، وأبو الخطاب . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال :  
القاضي ، في « الجامع » : في وقوع الطلاق وجهان ؛ بناءً على الرويتين في مَنْ حَلَفَ :  
لا لَيْسَتْ ثوبًا مِنْ غَزَلِهَا . فَلَيْسَ ثوبًا فِيهِ<sup>(٣٤)</sup> مِنْ غَزَلِهَا .

**فصل : فإن قال : كلما وَلَدَتْ وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَوَلَدَتْ ثَلَاثًا ، دَفْعَةً وَاحِدَةً ،**  
**طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ؛ لَأَنَّ صِفَةَ الثَّلَاثِ وَجِدَتْ وَهِيَ زَوْجَةٌ . وَإِنْ وَلَدَتْهُمْ فِي دَفْعَاتٍ مِنْ حَمْلٍ**  
**وَاحِدٍ ، طَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِينَ ، وَبِأَنْتِ بِالثَّلَاثِ<sup>(٣٥)</sup> ، وَلَمْ تَطْلُقِي . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ**  
**الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ أَنَّهَا تَطْلُقُ ؛ لَأَنَّ زَمَانَ الْبَيْنُونَةِ زَمَنُ**  
**الْوُقُوعِ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّ الْعِدَّةَ انْقَضَتْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، / فَصَادَفَهَا الطَّلَاقُ**  
**بِائْتِنَا وَلَمْ يَقَعْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : إِذَا مِتُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ قَالَ : أَنْتِ**  
**طَالِقٌ<sup>(٣٦)</sup> مَعَ مَوْتِي . أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ . فَهَذَا أَوَّلِي . وَإِنْ قَالَ : إِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ**  
**وَاحِدَةً ، وَإِنْ وَلَدَتْ أَنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدَتْهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا .**  
**وَإِنْ وَلَدَتْهُمَا فِي دَفْعَتَيْنِ ، وَقَعَ بِالْأَوَّلِ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ ، وَبِأَنْتِ بِالثَّانِي ، وَلَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ ، إِلَّا**  
**عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ . فَإِنْ أَشْكَلَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ، أَوْ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهِمَا ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً**  
**بَيِّقِينَ ، وَلَا تَلْزِمُهُ الثَّانِيَةُ ، وَالْوَرَعُ أَنْ يَلْتَزِمَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ .**  
**وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقَرَعَ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ أَوَّلُ مَا تَلِدِينَ ذَكَرًا**  
**فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ . فَوَلَدَتْهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَقَعْ**  
**بِهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَوَّلَ فِيهِمَا ، فَلَمْ تُوجَدْ الصُّفَةُ . وَإِنْ وَلَدَتْهُمَا فِي دَفْعَتَيْنِ ، وَقَعَ بِالْأَوَّلِ**  
**مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَقَعْ بِالثَّانِي شَيْءٌ .**

و ١٧/٨

**فصل : فإن كان له أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، فَقَالَ : كُلَّمَا وَلَدَتْ وَاحِدَةً مِنْكُنَّ ، فَضَرَّائِرُهَا**

(٣٤) سقط من : ب .

(٣٥) في م : « بالثلاث » .

(٣٦) في م : « طلق » .

طوالق . فولدَن دَفْعَةً واحدةً ، طَلَّقَن كُلَّهُنَّ ثلاثًا ثلاثًا . وإن وَلَدَن في دُفْعَاتٍ ، وَقَعَ بضرائرِ الأولى<sup>(٣٧)</sup> طَلْقَةً طَلْقَةً ، فإذا وَلَدَتِ الثانيةُ بَانَتْ بِوَضْعِهِ ، ولم تَطْلُقْ . وهل يَطْلُقُ سائرُهُنَّ ؟ فيه احتمالان ؛ أحدهما ، لا يَقَعُ بِهِنَّ طلاقٌ ؛ لأنها لَمَّا انقَضَتْ عِدَّتُهَا بَانَتْ ، فلم يَبْقَيْنَ ضَرَائِرُهَا<sup>(٣٨)</sup> ، والزَّوْجُ إنما عَلَّقَ على ولادتها طلاقَ ضرائرها . والوجهُ الثاني ، يَقَعُ بِكُلِّ واحدةٍ طَلْقَةً ؛ لأنَّهُنَّ ضَرَائِرُهَا في حالِ ولادتها . فعلى هذا يَقَعُ بِكُلِّ واحدةٍ مِنَ اللَّتَيْنِ لم يَلِدْنَ طَلْقَتَانِ طَلْقَتَانِ ، وَبَيِّنُ هذه ، وَتَقَعُ بالوالدةِ الأولى طَلْقَةً ، فإذا وَلَدَتِ الثالثةُ<sup>(٣٩)</sup> بَانَتْ . وفي وقوع الطَّلَاقِ بالباقيتين وَجْهَانِ ؛ فإذا قُلْنَا : يَقَعُ بِهِنَّ . طَلَّقَتِ الرَّابِعَةُ ثلاثًا ، والأولى<sup>(٤٠)</sup> طَلْقَتَيْنِ ، وبانتِ الثانيةُ والثالثةُ ، وليس فيهنَّ مَنْ لَهُ رَجْعَتُهَا إِلَّا الأولى ، ما لم تَنْقُضِ عِدَّتُهَا ، وإذا وَلَدَتِ الرَّابِعَةُ لم تَطْلُقْ واحدةً مِنْهُنَّ ، وَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بذلك . وإن قال : كُلُّمَا وَلَدَتْ واحدةً مِنْكُنَّ ، فسائرُكُنَّ طوالقُ . أو : فَبَاقِيكُنَّ طوالقُ . فكلُّمَا وَلَدَتْ واحدةً ، وَقَعَ بِبَاقِيهِنَّ طَلْقَةً طَلْقَةً ، وَبَيِّنُ الوالدةُ بوضعِ ولدها إِلَّا الأولى . والفرقُ بينَ هذه وبينَ التي قبلها ، أَنَّ الثانيةَ والثالثةَ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِبَاقِيهِنَّ بولادتهما<sup>(٤١)</sup> هُنَا ، وفي الأولى لا يَقَعُ ؛ لأنَّهُنَّ لم يَبْقَيْنَ ضَرَائِرُهَا ، وهُنَا لم يُعْلَقْهُ بذلك . وإن قال : كُلُّمَا وَلَدَتْ واحدةً مِنْكُنَّ فَائْتَنَّ طَوَالِقُ . فكَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقَعُ على الأولى طَلْقَةً بولادتها ، / فإن كانتِ الثانيةُ حَامِلًا بِاثْنَيْنِ ، فوَضَعَتِ الأوَّلَ<sup>(٤٢)</sup> مِنْهُمَا ، وَقَعَ بِكُلِّ واحدةٍ من ضرائرها طَلْقَةً في المسائلِ كُلِّهَا ، وَقَعَ بِهَا طَلْقَةً في المسألةِ الثالثةِ . وإذا وَضَعَتِ الثالثةُ ، أو كانتِ حَامِلًا بِاثْنَيْنِ ، فكَذَلِكَ ، فَتَطْلُقُ الرَّابِعَةُ ثلاثًا ، وَتَطْلُقُ كُلُّ واحدةٍ مِنَ الوالداتِ طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَيْنِ ، في المسألتينِ الأوليينِ ، وثلاثًا ثلاثًا ، في

(٣٧) في الأصل ، م : د الأول .

(٣٨) في ١ ، ب : د ضرائرها .

(٣٩) في الأصل ، م : د الثانية .

(٤٠) في م : د الأول .

(٤١) في ١ : د بولادتها .

(٤٢) في ١ : د الأولى .

المسألة الثالثة ، (٤٣) ثم كَلَّمَا (٤٣) وَضَعَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ تَمَامَ حَمْلِهَا ، انْقَضَتْ بِهِ عِدَّتُهَا . قال القاضي : إذا كانت له زَوْجَتَانِ ، فقال : كَلَّمَا وَلَدْتُ وَاحِدَةً مِنْكُمَا ، فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . فولدت إحداهما يوم الخميس ، طَلَّقَتَا جَمِيعًا ، ثم وَلَدَتِ الثَّانِيَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، بَائِتٌ ، وانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ولم تَطْلُقْ ، وَطَلَّقَتِ الْأُولَى ثَانِيَةً ، فَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَامِلًا بَائِتَيْنِ ، طَلَّقَتَا (٤٤) بَوَضْعِ الثَّانِيَةِ طَلْقَةً طَلْقَةً أَيْضًا ، ثم إذا وَلَدَتِ الْأُولَى تَمَامَ حَمْلِهَا ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ (٤٥) ، وَطَلَّقَتِ الثَّانِيَةَ ثَلَاثًا ، فَإِذَا وَلَدَتِ الثَّانِيَةَ تَمَامَ حَمْلِهَا ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ ، وَطَلَّقَتِ الثَّانِيَةَ ثَلَاثًا .

**فصل :** وإذا قال لامرأته : إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثم أعادَ ذلك ثَانِيَةً ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ إِعَادَتَهُ تَكْلِيمٌ لَهَا وَشَرْطٌ لَطَّلَاقِهَا ، فَإِنْ أَعَادَهُ ثَالِثَةً ، طَلَّقَتْ ثَانِيَةً ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَتَبِينُ بِالْأُولَى ، وَلَا يَلْحَقُهَا طَلَاقُ ثَانٍ ، وَإِنْ أَعَادَهُ رَابِعَةً ، طَلَّقَتْ الثَّالِثَةَ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فاعْلَمِي ذلك ، أَوْ فَتَحَقَّقِي ذلك . حَيْثُ لَأَنَّهُ كَلَّمَهَا (٤٦) بَعْدَ عَقْدِ الْيَمِينِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ كَلَامًا مُبْتَدَأً ، وَإِنْ رَجَرَهَا ، فَقَالَ : تَنْحَى ، أَوْ اسْكُتِي أَوْ اذْهَبِي . حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ . وَإِنْ سَمِعَهَا تَذَكُّرَهُ (٤٧) ، فَقَالَ : الْكَاذِبُ عَلَيْهِ لعنة الله . حَيْثُ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهَا . وَإِنْ كَلَّمَهَا وَهِيَ نَائِمَةٌ ، أَوْ مَغْلُوبَةٌ عَلَى عَقْلِهَا بِإِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ ، لَا تَسْمَعُ ، أَوْ بَعِيدَةٌ لَا تَسْمَعُ كَلَامَهُ ، أَوْ صَمَاءٌ بَحِثُ لَا تَفْهَمُ كَلَامَهُ وَلَا تَسْمَعُ ، أَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا ، فَكَلَّمَهُ مَيْتًا ، لَمْ يَحْنُثْ . وقال أبو بكرٍ : يَحْنُثُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : كَيْفَ تُكَلِّمُ أَجْسَادًا لَا أَرْوَاحَ فِيهَا (٤٨) ؟ . وَلَنَا ، أَنَّ التَّكَلَّمَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَقَدْ قِيلَ :

(٤٣-٤٣) في م : « فكلما » .

(٤٤) في الأصل : « طلقا » .

(٤٥) سقط من : ب .

(٤٦) في م : « كلما » .

(٤٧) في الأصل ، ا ، م : « تذكر » .

(٤٨) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في عذاب القبر ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب قتل أئى جهل ، من كتاب =



إنَّه مأخوذٌ مِنَ الكَلِمِ ، وهو الجَرْحُ ؛ لأنَّه يُؤثِّرُ فيه كَتَائِبُ الجَرْحِ ، ولا يَكُونُ ذلك إِلَّا بِإِسْمَاعِهِ ، فَأَمَّا تَكْلِيمُ النَّبِيِّ ﷺ المَوْتَى ، فَمِنْ مُعْجَزَاتِهِ<sup>(٤٩)</sup> ، فَإِنَّه قَالَ : « مَا أَنتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ » . ولم يَثْبُتْ هَذَا الْغَيْرِ ، وَقَوْلُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : كَيْفَ تُكَلِّمُ أَجْسَادًا لَا أَرْوَاحَ فِيهَا ؟ حُجَّةٌ لَنَا ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ اسْتِيعَادًا ، أَوْ سَوَالًا عَمَّا خَفِيَ عَنْهُمْ سَبَبُهُ وَحِكْمَتُهُ<sup>(٥٠)</sup> ، / حَتَّى كَشَفَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ حِكْمَةَ ذَلِكَ بِأَمْرِ مُخْتَصَرٍّ بِهِ ، فَيَبْقَى الْأَمْرُ فِي حَقِّ مَنْ سِوَاهُ عَلَى النَّفْيِ . حَلَفَ : لَا كَلَّمْتُ فَلَانًا . فَكَلَّمْتُهُ سَكْرَانًا ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّ السَّكْرَانَ يُكَلِّمُ وَيَحْنَثُ ، وَإِنَّمَا كَانَ تَكْلِيمُهُ فِي حَالِ سُكْرِهِ أَضَرَّ مِنْ تَكْلِيمِهِ فِي صَحْوِهِ ، وَإِنْ كَلَّمْتُهُ سَكْرَانًا ، نَبَتْ : لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الصَّاحِي ، وَإِنْ كَلَّمْتُهُ ، وَهُوَ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ يَسْمَعُ<sup>(٥١)</sup> ، وَيَهْمُ أَلَمْ . حَلَمَ حَيْثُ . وَإِنْ جُنَّتْ هِيَ ، ثُمَّ كَلَّمْتُهُ ، لَمْ يَحْنَثْ ؛ لِأَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنْهَا ، وَلَمْ يَبْقَ لِكَلَامِهَا حُكْمٌ .

١٨/٨ و

**فصل :** فَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا ، فَكَلَّمَهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ ، فَلَمْ يَسْمَعْ لَتَشَاغِلِهِ أَوْ غَفْلَتِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْمَعْ لَغَفْلَتِهِ ، أَوْ شُغْلِ قَلْبِهِ . وَإِنْ كَلَّمَهُ ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ بِالطَّلَاقِ ، حَيْثُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ، أَنْ لَا يُكَلِّمَ حَمَاتِهِ ، فَرَأَاهَا بِاللَّيْلِ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ حَيْثُ ، قَدْ كَلَّمَهَا . وَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ يَمِينًا مُكْفَّرَةً ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ تَكْلِيمَهُ ، فَأَشْبَهَ النَّاسِي ، وَلِأَنَّهُ ظَنَّ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ ، فَأَشْبَهَ لَعْنُ الْيَمِينِ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهُ بِالسَّلَامِ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ ، وَأَرَادَ جَمِيعَهُمْ بِالسَّلَامِ ، حَيْثُ ؛

= المغازي . صحيح البخاري ٢ / ١٢٢ ، ٥ / ٩٧ . ومسلم ، في : باب عرض مقعد الميت .. ، من كتاب اللجنة . صحيح مسلم ٤ / ٢٢٠٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب أرواح المؤمنين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٣١ .

(٤٩) في ١ ، ب ، م ، : « معجزته » .

(٥٠) في الأصل : « وحكمه » .

(٥١) في ب زيادة : « كلامها » .

لأنَّه كلَّهم كلُّهم ، وإن قصد بالسَّلام مَنْ عَداه ، لم يَحْنَث ؛ لأنَّه إنَّما كلَّم غيره وهو يَسْمَعُ ، وإن لم يَعْلَمْ أنَّه فيهم ، ففيه روايتان ؛ إحداهما : يَحْنَث ؛ لأنَّه كلَّمهم جميعهم وهو فيهم . والثَّانية ، لا يَحْنَث ؛ لأنَّه لم يَقْصِدْهُ . ويُمكنُ حَمْلُ قولِه في الحَنْثِ على اليَمِينِ بالطَّلَاقِ والعَتَاقِ ؛ لأنَّه لا يُعْذَرُ فيهما<sup>(٥٢)</sup> بالنَّسيانِ والجهلِ ، في الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ ، وَعَدَمِ الحَنْثِ على اليَمِينِ المُكْفَرَةِ . فإن كان الحالِفُ إمامًا ، والمُحلوفُ عليه مأمومًا ، لم يَحْنَثْ بتسليمِ الصَّلَاةِ ؛ لأنَّه للخُروجِ منها ، إلَّا أن يَنْوِيَ بتسليمِهِ المَأمُومِينَ فيكونُ حُكْمُهُ حُكْمَ ما لو سَلَّمَ عليهم في غيرِ الصَّلَاةِ . وَيَحْتَمِلُ أن لا يَحْنَثَ بِحالٍ ؛ لأنَّ هذا لا يُعَدُّ تَكْلِيمًا ، ولا يُرِيدُهُ الحالِفُ . وإن حَلَفَ لا يُكَلِّمُ فُلانًا ، فكلَّم إنسانًا ، وفُلانًا يَسْمَعُ ، يَقْصِدُ بذلك إِسماعَهُ ، كما قال :

\* إِيَّاكَ أَغْنَى واسْمَعِي يا جَارَهُ<sup>(٥٣)</sup> \*

حَنْثٌ . نَصَّ عليه أحمدُ ، قال : إذا حَلَفَ لا يُكَلِّمُ فُلانًا ، فكلَّم إنسانًا ، وفُلانٌ يَسْمَعُ ، يُرِيدُ بكلامِهِ إِيَّاه المُحلوفُ عليه ، حَنْثٌ ؛ لأنَّه قد أَرادَ تَكْلِيمَهُ . وَروى عن أبي بَكْرَةَ ما يَدُلُّ على أنَّه لا يَحْنَثُ ، فإنَّه كان حَلَفَ أن لا يُكَلِّمَ أخاه زيادًا ، فعزَمَ زيادٌ على الحَجِّ ، فجاء أبو بَكْرَةَ فدخلَ قِصرَهُ ، وأخذ ابنَهُ في حِجْرِهِ ، فقال : إنَّ أبَاكَ يُرِيدُ الحَجَّ والدُّخُولَ على رَؤُوسِ رِجالِ اللَّهِ ﷺ بهذا السَّبَبِ ، وقد / علِمَ أنَّه غيرُ صَحيحٍ . ثم خَرَجَ ، ولم يَرَأَنَّه كلَّمَهُ<sup>(٥٤)</sup> . والأوَّلُ الصَّحيحُ ؛ لأنَّه أَسْمَعَهُ كلامَهُ يُرِيدُهُ به ، فأشْبَهَ ما لو خاطَبَهُ به ، ولأنَّ به مَقْصودَ تَكْلِيمِهِ قد حَصَلَ بِإِسماعِهِ كلامَهُ .

١٨/٨ ظ

**فصل :** فإن كَتَبَ إليه ، أو أَرسَلَ إليه رَسلًا ، حَنْثٌ ، إلَّا أن يكونَ قَصدُ أن لا يُشَافَهُ . نَصَّ عليه أحمدُ ، وذكرَهُ الخِرَقِيُّ [ في ]<sup>(٥٥)</sup> مَوْضِعٍ آخَرَ ، وذلك لِقَوْلِ اللَّهِ

(٥٢) في الأصل ، ب ، م : « فيها » .

(٥٣) انظر : مجمع الأمثال ١ / ٨٠ ، ونسبه الميداني لسهل بن مالك الفزاري . وهو في اللسان والتاج ( ع ط ر ) بغير نسبة .

(٥٤) انظر : الاستيعاب ٢ / ٥٢٣ - ٥٣٠ .

(٥٥) تكملة يصح بها السياق .

تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ (٥٦) . ولأنَّ القصد بالتَّرك لِكلامه هجرانه ، ولا يحصلُ مع مُواصلته بالرُّسل والكتُب . ويَحتمِلُ أن لا يَحْنَثَ إِلَّا أن يَنْوِيَ تركَ ذلك ؛ لأنَّ هذا ليس بتكليمٍ حقيقةً ، ولو حَلَفَ لِيُكَلِّمَنَّهُ ، لم يَبْرَ بِذلك ، إِلَّا أن يَنْوِيَ ، فكذلك لا يَحْنَثُ به . ولو حَلَفَ لا يُكَلِّمُهُ ، فأرسلَ إنسانًا يسألُ أهلَ العلمِ عن مسألةٍ أو حديثٍ ، فجاءَ الرَّسولُ ، فسألَ المخلوفاً عليه ، لم يَحْنَثْ بِذلك . وإن حَلَفَ لا يُكَلِّمُ امرأته ، فجامعها ، لم يَحْنَثْ ، إِلَّا أن تكونَ نِيَّتُهُ هجرانها . قال أحمدُ ، في رجلٍ قال لامرأته : إن كَلَمْتُكَ خمسةَ أيَّامٍ فأنت طالقٌ . أَللهُ أن يُجامِعَها ولا يُكَلِّمَها ؟ فقال : أىُّ شَيْءٍ كانَ بُدُوُّ هذا أيسوءَها أو يَغِيظُها ؟ فإن لم يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، فله أن يُجامِعَها ولا يُكَلِّمَها . وإن حَلَفَ لا يَقْرَأُ كتابَ فلانٍ . فقراءه في نفسه ، ولم يُحرِّكْ شَفَتَيْهِ به ، حَنْثٌ ؛ لأنَّ هذا قراءةُ الكُتُبِ في عُرْفِ النَّاسِ ، فتَنَصَّرُفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أن يَنْوِيَ حقيقةَ القراءةِ . قال أحمدُ : إذا حَلَفَ : لا قرأتُ لفلانٍ كتابًا . ففتَحَه حتى اسْتَقْصَى آخِرَه ، إِلَّا أَنَّهُ لم يُحرِّكْ شَفَتَيْهِ ، فإن أراد أن لا يَعْلَمَ ما فيه ، فقد عَلِمَ ما فيه وقرأه .

**فصل :** فإن قال لامرأته : إن بدأتك بالكلام فأنت طالق . فقالت : إن بدأتك بالكلام فعبدى حرٌّ . انحلت يمينه ؛ لأنها (٥٧) لما خاطبته يمينها ، فأنشأ البداية بكلامها ، وبقيت يمينها مُعلَّقةً ، فإن بدأها بكلامٍ انحلت يمينها أيضًا ، وإن بدأته هى ، عتق عبدها . هكذا ذكره أصحابنا . ويَحتمِلُ أَنَّهُ إن بدأها بالكلام (٥٨) في وقتٍ آخر ، حَنْثٌ ؛ لأنَّ ذلك يُسمَّى بدايةً ، فتناولته يمينه ، إِلَّا أن يَنْوِيَ تركَ البداية في هذا الوقت ، أو هذا المجلس ، فيتقيد به .

**فصل :** فإن قال لامرأته : إن كَلَمْتُما هذين الرجلين فأنتما طالقتان . فكَلَمْتُ كُلَّ

(٥٦) سورة الشورى ٥١ .

(٥٧) فى ا ، ب ، م ، : و لأنه .

(٥٨) فى ا : و بكلام .



واحدة رجلاً، ففيه وجهان ؛ أحدهما، يَحْنُثُ ؛ لَأَنَّ تَكْلِيمَهُمَا وَجَدَ مِنْهُمَا ، فَحْنُثٌ ، كما لو قال : إِنْ حَضَرْتُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . فحاضَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ حَبِضَةً . وكذلك لو قال : إِنْ رَكِبْتُمَا دَابَّتِيكُمَا فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ . / فَرَكِبَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ دَابَّتَهَا . والوجهُ الثاني ، لا يَحْنُثُ حَتَّى تُكَلِّمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الرَّجُلَيْنِ مَعًا ؛ لَأَنَّهُ عَلَّقَ طَلَاقَهُمَا بِكَلَامِهِمَا لِهَمَا ، فَلَا تَطْلُقُ وَاحِدَةٌ بِكَلَامِ الْأُخْرَى وَحْدَهَا . وهذا أَظْهَرُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وهكذا لو<sup>(٥٩)</sup> قال : إِنْ دَخَلْتُمَا هَاتَيْنِ الدَّارَيْنِ . فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْأُولَى . وهذا فيما لم تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِنْفِرَادِ الْوَاحِدِ بِهِ ، فَأَمَّا مَا جَرَى الْعُرْفُ فِيهِ بِإِنْفِرَادِ الْوَاحِدِ فِيهِ بِالْوَاحِدِ ، كَنَحْوِ : رَكِبَا دَابَّتِيهِمَا ، وَلَبَسَا ثَوْبَيْهِمَا ، وَتَقَلَّدَا سَيْفَيْهِمَا ، وَاعْتَقَلَا رُمَحَيْهِمَا ، وَدَخَلَا بَرَزَوْجِيهِمَا . وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَحْنُثُ إِذَا وَجَدَ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدَيْنِ ، وَمَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ فِيهِ بِذَلِكَ ، فَهُوَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ .<sup>(٦٠)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٦١)</sup> . ولو قال : إِنْ أَكَلْتُمَا هَذَيْنِ الرَّغِيفَيْنِ . فَأَكَلْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا رَغِيفًا ، حَنْثٌ<sup>(٦٢)</sup> ؛ لَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ تَأْكُلَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الرَّغِيفَيْنِ ، بِخِلَافِ الرَّجُلَيْنِ وَالِدَّارَيْنِ .

**فصل : فَإِنْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ كَلِمَتِ زَيْدًا ، وَمُحَمَّدٌ مَعَ خَالِدٍ .** لم تَطْلُقْ حَتَّى تُكَلِّمَ زَيْدًا فِي حَالٍ يَكُونُ<sup>(٦٣)</sup> فِيهِ مُحَمَّدٌ<sup>(٦٤)</sup> مَعَ خَالِدٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَحْنُثُ بِكَلَامِ زَيْدٍ فَقَطْ ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ : مُحَمَّدٌ مَعَ خَالِدٍ اسْتِثْنَاءُ كَلَامٍ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ . وَالصَّحِيحُ مَا قُلْنَا<sup>(٦٥)</sup> ؛ لَأَنَّهُ مَتَى أَمَكْنَ جَعَلُ الْكَلَامِ مُتَّصِلًا كَانَ أُولَى مِنْ قَطْعِهِ ، وَالرَّفْعُ لَا يَنْفِي كَوْنَهُ حَالًا ، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَكُونُ حَالًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ ﴾<sup>(٦٦)</sup> . وَقَالَ : ﴿ إِلَّا أَسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾<sup>(٦٧)</sup> . وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ

(٥٩) فِي ١ : ( إِنْ ) .

(٦٠ - ٦١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦١) فِي م : ( يَحْنُثُ ) .

(٦٢ - ٦٣) فِي ١ : ( مُحَمَّدٌ فِيهَا ) .

(٦٣) فِي م : ( قُلْنَا ) .

(٦٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ١ .

(٦٥) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ٢ .

الذَّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴿٦٦﴾ . وهذا كثير ، فلا يجوزُ قَطْعُهُ عن الكلام الذي هو في سياقِهِ مع إمكانِ وَصْلِهِ بِهِ ، ولو قال : إن كَلِمَتِ زَيْدًا وَمُحَمَّدَ مع خَالِدٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ . لم تَطْلُقِي حتى تُكَلِّمَ زَيْدًا في حالِ كَوْنِ مُحَمَّدٍ مع خَالِدٍ ، فكذلك إذا تأخَّرَ قوله : محمد مع خَالِدٍ . ولو قال : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ (٦٧) كَلَّمْتِ زَيْدًا وَأَنَا غَائِبٌ ، لم تَطْلُقِي حتى تُكَلِّمَهُ في حالِ غَيْبَتِهِ . وكذلك لو قال : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ . أو وهو رَاكِبٌ . أو : وَمُحَمَّدٌ رَاكِبٌ . لم تَطْلُقِي حتى تُكَلِّمَهُ في تلكِ الحالِ . ولو قال : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتِ زَيْدًا وَمُحَمَّدٌ أَخُوهُ مَرِيضٌ . لم تَطْلُقِي حتى تُكَلِّمَهُ وَأَخُوهُ مُحَمَّدٌ مَرِيضٌ .

**فصل :** فإن قال : إِنْ كَلَّمْتَنِي (٦٨) إِلَى أَنْ يَقْدَمَ زَيْدٌ . أو : حتى يَقْدَمَ زَيْدٌ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فكَلَّمْتَهُ قَبْلَ قُدُومِهِ ، حَيْثُ ؛ لِأَنَّهُ مَدَّ الْمَنْعَ إِلَى غَايَةٍ هِيَ قُدُومُ زَيْدٍ ، فَلَا يَحْتَسِبُ بَعْدَهَا . فإن قال : أَرَدْتُ إِنْ اسْتَدَمَّتْ كَلَامِي مِنَ الْآنَ إِلَى أَنْ يَقْدَمَ زَيْدٌ . دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ .

**فصل :** فإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ . أو : وَإِذَا شِئْتَ . أو : مَتَى شِئْتَ . أو : ١٩/٨ ظ  
كَلَّمَا شِئْتَ . أو : كَيْفَ شِئْتَ . أو : حَيْثُ شِئْتَ . أو : أَنَّى شِئْتَ . لم تَطْلُقِي حتى تَشَاءَ ، وَتَنْطِقَ بِالمَشِئَةِ بِلِسَانِهَا ، فَتَقُولَ : قَدْ شِئْتُ . لِأَنَّ مَا فِي الْقَلْبِ لَا يُعْلَمُ حَتَّى يُعْبَرَّ عَنْهُ اللِّسَانُ ، فَتَعْلَقَ الْحُكْمُ بِمَا يَنْطِقُ (٦٩) بِهِ ، دُونَ مَا فِي الْقَلْبِ ، فَلَوْ شَاءَتْ بِقَلْبِهَا دُونَ نُطْقِهَا ، لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ ، وَلَوْ قَالَتْ : قَدْ شِئْتُ . بِلِسَانِهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ، لَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، اِعْتِبَارًا بِالنُّطْقِ . وكذلك إِنْ عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِمَشِئَةٍ غَيْرِهَا . وَمَتَى وَجِدْتَ الْمَشِئَةَ بِاللِّسَانِ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ، سَوَاءً كَانَ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاخِي . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي تَعْلِيْقِ

(٦٦) سورة يوسف ١٣ .

(٦٧) في الأصل ، م : : لو .

(٦٨) في ١ ، ب ، م : : كلمتني .

(٦٩) في م : : يتعلق .

الطَّلَاقِ بِمَشِيئَةِ فُلَانٍ ، وفيما إذا قال : أنت طالق حيث شئت . أو : أني<sup>(٧٠)</sup> شئت . ونحو هذا قال الزُّهْرِيُّ ، وقَتَادَةُ . وقال أبو حنيفة دُونَ صاحِبِهِ : إذا قال : أنت طالق كيف شئت . تَطْلُقُ في الحال طَلْقَةً رَجْعِيَّةً ؛ لأنَّ هذا ليس بشرط ، وإنَّما هو صِفَةٌ لِلطَّلَاقِ الواقع بِمَشِيئَتِهَا . ولنا ، أنَّه أضاف الطَّلَاقَ إلى مَشِيئَتِهَا ، فَأَشْبَهَ<sup>(٧١)</sup> ما لو قال : حيث شئت . وقال الشَّافِعِيُّ في جميع الحروف : إن شاءت في الحال ، وإلا فلا تَطْلُقُ ؛ لأنَّ هذا تَمْلِيكٌ لِلطَّلَاقِ ، فكان على الفور ، كقوله : اختارى . وقال أصحابُ الرَّأْيِ في « إن » كقوله ، وفي سائر الحروف كقولنا ؛ لأنَّ هذه الحروف صَرِيحَةٌ في التَّراخي ، فَحُمِلَتْ على مُقْتَضَاهَا ، بخلاف « إن » ، فَإِنَّهَا لَا تَقْتَضِي زَمَانًا ، وإنَّما هي لِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ ، فَتَقْيِدُ بالفور بِقَضِيَّةِ التَّمْلِيكِ . وقال الحسنُ ، وعطاءٌ : إذا قال : أنت طالق إن شئت . إنَّما ذلك لها ما دامَا في مَجْلِسِهِمَا . ولنا ، أنَّه تعلِّقُ لِلطَّلَاقِ على شرطٍ ، فكان على التَّراخي ، كسائر التَّعلُّيقِ ، ولأنَّه إِزَالَةُ مِلْكٍ مُعَلَّقٍ على المشيئة ، فكان على التَّراخي كالْعِتْقِ ، وفارق : اختارى . فَإِنَّهُ ليس بشرط ، إنَّما هو تَخْيِيرٌ ، فَتَقْيِدُ بالمجلس ، كخيارِ المَجْلِسِ . وإن مات مَنْ له المشيئة ، أو جُنَّ ، لم يَقْعِ الطَّلَاقُ ؛ لأنَّ شرطَ الطَّلَاقِ لم يُوجَدْ . وحكى عن أبي بكرٍ ، أَنَّهُ يَقْعُ<sup>(٧٢)</sup> . وليس بصحيح ؛ لأنَّ الطَّلَاقَ الْمُعَلَّقَ على شرطٍ لا يَقْعُ إِذَا تَعَذَّرَ شرطُهُ ، كما لو قال : أنت طالق إن دَخَلْتَ الدَّارَ ، وإن شاء . وهو مَجْنُونٌ ، لم يَقْعِ طلاقُهُ ؛ لأنَّه لا حُكْمَ لِكَلَامِهِ . وإن شاء ، وهو سَكَرَانٌ . فالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْعُ ؛ لأنَّه زائلُ العقلِ ، فهو كالمَجْنُونِ . وقال أصحابُنَا : يُخْرَجُ على الرَّوَاتِبَيْنِ في طلاقِهِ ، والفرق بينهما أَنَّ إيقاعَ طلاقِهِ تَغْلِيظٌ عليه ، كيلا تكونَ المَعْصِيَةُ سَبَبًا لِلتَّخْفِيفِ عنه ، وهُنَا إنَّما يَقْعُ الطَّلَاقُ بغيرِهِ<sup>(٧٣)</sup> ، فلا يَصِحُّ منه في حالِ زَوَالِ

(٧٠) في الأصل : « أين » .

(٧١) في ١ ، ب ، م زيادة : « به » .

(٧٢) في ازيادة : « طلقة » . وفي ب زيادة : « الطلاق » .

(٧٣) في ب : « لغيره » .



عَقْلُهُ ، وَإِنْ شَاءَ ، وَهُوَ / طِفْلٌ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَجْنُونِ . وَإِنْ كَانَ يَعْقِلُ الطَّلَاقُ ، وَقَعَ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ مَشِيئَةٌ ، وَلِذَلِكَ صَحَّ اخْتِيَارُهُ لِأَحَدِ أَبِيهِ . وَإِنْ كَانَ أَخْرَسَ ، فَشَاءَ بِالْإِشَارَةِ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ إِشَارَتَهُ تَقُومُ مَقَامَ نُطْقِ النَّاطِقِ ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ طَلَاقُهَا ، وَإِنْ كَانَ نَاطِقًا حَالَ التَّعْلِيْقِ ، فَخَرِسَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقَعُ الطَّلَاقُ بِهَا ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ فِي نَفْسِهِ يَقَعُ بِهَا ، فَكَذَلِكَ طَلَاقُ مَنْ عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَقَعُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ حَالَ التَّعْلِيْقِ ، كَانَ <sup>(٧٤)</sup> لَا يَقَعُ إِلَّا بِالنُّطْقِ <sup>(٧٥)</sup> ، فَلَمْ يَقَعْ بغيره ، كَمَا لَوْ قَالَ فِي التَّعْلِيْقِ : إِنْ نَطَقَ فَلَانْ بِمَشِيئَتِهِ فَهِيَ طَالِقٌ .

**فصل :** فَإِنْ قَيَّدَ الْمَشِيئَةَ بِوَقْتٍ ، فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ الْيَوْمَ . تَقَيَّدُ بِهِ ، فَإِنْ خَرَجَ الْيَوْمُ قَبْلَ مَشِيئَتِهَا لَمْ تَطْلُقْ . وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى مَشِيئَةِ <sup>(٧٦)</sup> اِثْنَيْنِ ، لَمْ يَقَعْ حَتَّى تُوجَدَ مَشِيئَتُهُمَا ، وَخَرَجَ الْقَاضِي وَجْهًا أَنَّهُ يَقَعُ بِمَشِيئَةِ أَحَدِهِمَا ، كَمَا يَحْنُثُ بِفِعْلِ بَعْضِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ هَذَا . فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ وَشَاءَ أَبُوكَ . فَقَالَتْ : قَدْ شِئْتُ إِنْ شَاءَ أُمِّي . فَقَالَ أَبُوهَا : قَدْ شِئْتُ . لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَشَأْ ، فَإِنَّ الْمَشِيئَةَ أَمْرٌ خَفِيُّ <sup>(٧٧)</sup> ، لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ . فَقَالَتْ : قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ . فَقَالَ : قَدْ شِئْتُ . أَوْ قَالَتْ <sup>(٧٨)</sup> : قَدْ شِئْتُ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ . لَمْ يَقَعْ . نَصٌّ <sup>(٧٩)</sup> أَحْمَدُ ، عَلَى مَعْنَى هَذَا <sup>(٨٠)</sup> ، وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ <sup>(٨١)</sup>

(٧٤) فِي ب ، م : « كَانَهُ » .

(٧٥) فِي أ : « بِالتَّعْلِيْقِ » .

(٧٦) فِي م : « الْمَشِيئَةُ » .

(٧٧) فِي الْأَصْلِ ، ب : « حَقِيقِي » .

(٧٨) فِي ب : « قَالَ » .

(٧٩) فِي ب ، م : « نَهَادَةً » عَلَيْهِ .

(٨٠) فِي ب : « وَهَذَا » . وَفِي م : « هُوَ » .

(٨١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

المُنْذِرُ : أجمع كُلٌّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِرُجُلَيْهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ . فَقَالَتْ : قَدْ شِئْتُ إِنْ شَاءَ فَلَانٌ . أَنَّهَا قَدْ رَدَّتِ الْأَمْرَ ، وَلَا يَلْزُمُهَا الطَّلَاقُ وَإِنْ شَاءَ فَلَانٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ تُوجَدْ مِنْهَا مَشِيئَةٌ ، وَإِنَّمَا وَجِدَ مِنْهَا تَعْلِيْقُ مَشِيئَتِهَا بِشَرْطٍ ، وَلَيْسَ تَعْلِيْقُ الْمَشِيئَةِ <sup>(٨٢)</sup> شَرْطَ مَشِيئَةٍ <sup>(٨٣)</sup> . وَإِنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى مَشِيئَةِ اثْنَيْنِ ، فَشَاءَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْفَوْرِ ، وَالْآخَرُ عَلَى التَّرَاخِي ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ قَدْ وَجِدَتْ مِنْهُمَا جَمِيعًا .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ تَشَائِي . أَوْ : يَشَاءُ زَيْدٌ . فَقَالَتْ : قَدْ شِئْتُ . لَمْ تَطْلُقِي . وَإِنْ أَخْرَأَ ذَلِكَ طَلَّقَتْ . وَإِنْ جُنَّ مَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِمَشِيئَتِهِ ، طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ وَعَلَّقَ رَفْعَهُ بِشَرْطٍ لَمْ يُوجَدْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ . فَإِنْ خَرَسَ فَشَاءَ بِالْإِشَارَةِ ، خُرَجَ فِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِإِشَارَتِهِ إِذَا عَلَّقَهُ عَلَى مَشِيئَتِهِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَائِي ثَلَاثًا . فَلَمْ تَشَأْ ، أَوْ شَاءَتْ / أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً . وَإِنْ قَالَتْ : قَدْ شِئْتُ ثَلَاثًا . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : تَطْلُقُ ثَلَاثًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَطْلُقُ إِذَا شَاءَتْ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ الِاسْتِنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ ، فَتَقْدِيرُهُ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَائِي ثَلَاثًا فَلَا تَطْلُقِي ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ : ثَلَاثًا لَمَّا طَلَّقَتْ بِمَشِيئَتِهَا ثَلَاثًا <sup>(٨٤)</sup> ، فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ الثَّلَاثَ صِفَةً لِمَشِيئَتِهَا الرَّافِعَةِ <sup>(٨٥)</sup> لَطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ ، فَيَصِيرُ كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَّا أَنْ تُكْرَرِي مَشِيئَتَكَ <sup>(٨٥)</sup> ثَلَاثًا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تَطْلُقُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِي ، تَطْلُقُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِيقَاعُ الثَّلَاثِ إِذَا شَاءَتْهَا ، كَمَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ <sup>(٨٦)</sup>

٢٠/٨ ظ

(٨٢-٨٣) سقط من : ب ، م .

(٨٣) سقط من : الأصل .

(٨٤) في الأصل : « الواقعة » .

(٨٥) في ا ، ب ، م : « بمشيئتكَ » .

(٨٦) في م : « دراهم » .

إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بثلاثة<sup>(٨٧)</sup> ، وَخُذْ دَرَهْمًا إِلَّا أَنْ تُرِيدَ أَكْثَرَ مِنْهُ . وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا »<sup>(٨٨)</sup> ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ »<sup>(٨٩)</sup> . أَيْ أَنْ يَبْعَ الْخِيَارَ يَثْبُتُ<sup>(٩٠)</sup> الْخِيَارُ فِيهِ بَعْدَ تَفَرُّقِهِمَا . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، إِلَّا أَنْ تَشَائِي وَاحِدَةً . فَقَالَتْ : قَدْ شِئْتُ وَاحِدَةً . طَلَّقْتُ وَاحِدَةً ، عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ . وَعَلَى قَوْلِهِمْ : لَا تَطْلُقُ شَيْئًا .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لِمَشِيئَةِ فَلَانٍ . أَوْ : لِرِضَاهُ . أَوْ : لَهُ . طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنْتِ طَالِقٌ لِكَوْنِهِ قَدْ شَاءَ ذَلِكَ ، أَوْ رَضِيَهُ ، أَوْ لِيَرْضَى بِهِ ، كَقَوْلِهِ : هُوَ حُرٌّ لَوَجْهِ اللَّهِ ، أَوْ لِرِضَى اللَّهِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِهِ الشَّرْطَ . دِينَ . قَالَ الْقَاضِي : يَقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسِّنَةِ . وَهَذَا أَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ أَحْبَبْتَ . أَوْ : إِنْ أَرَدْتَ . أَوْ : إِنْ كَرِهْتَ .<sup>(٩١)</sup> احْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهَا بِلِسَانِهَا : قَدْ أَحْبَبْتُ . أَوْ : أَرَدْتُ . أَوْ : كَرِهْتُ<sup>(٩٢)</sup> . لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي الْقَلْبِ ، لَا يُمَكِّنُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ قِبَلِهَا<sup>(٩٣)</sup> ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِقَوْلِهَا<sup>(٩٤)</sup> ، كَالْمَشِيئَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِمَا فِي الْقَلْبِ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَكُونُ اللِّسَانُ دَلِيلًا عَلَيْهِ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِوُجُودِهِ ، وَقَعَ طَلَاقُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ ، وَلَوْ قَالَتْ : أَنَا<sup>(٩٥)</sup> أَحِبُّ ذَلِكَ . ثُمَّ قَالَتْ : كُنْتُ كَاذِبَةً . لَمْ تَطْلُقْ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ تُحِبِّينَ أَنْ يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَالَتْ : أَنَا<sup>(٩٦)</sup> أَحِبُّ ذَلِكَ .

(٨٧) فِي م : « بثلاثة » .

(٨٨) فِي ب : « يفترقا » .

(٨٩) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي : ٦ / ٦ .

(٩٠) فِي أ ، ب ، م : « ثبت » .

(٩١-٩٢) سَنَقَطُ مِنْ : ب .

(٩٢) فِي م : « قولها » .

(٩٣) فِي م : « بها » .

(٩٤) فِي ب : « إنما » .



فقد سئل أحمد عنها<sup>(٩٥)</sup> ، فلم يُجب فيها بشيء ، وفيها احتمالان ؛ أحدهما ، لا تطلق . وهو قول أبي ثور ؛ لأن المحبة في القلب ، ولا توجد من أحد محبة ذلك ، وخبرها بحُبها<sup>(٩٦)</sup> له كذب معلوم ، فلم يصلح دليلاً على ما في قلبها . والاحتمال الثاني ، أنها تطلق . وهو قول أصحاب الرأي ؛ لأن ما في القلب لا يُوقف عليه إلا من لسانها ، فافتضى تعليق / الحكم بلفظها به ، كاذبة كانت أو صادقة ، كالمشيئة ، ولا فرق بين قوله : إن كنت تُحبين ذلك . وبين قوله : إن كنت تُحبينه بقلبك . لأن المحبة لا تكون إلا بالقلب .

٢١/٨ و

**فصل : فإن قال : أنت طالق إن شاء الله تعالى . طلقت زوجته<sup>(٩٧)</sup> . وكذلك إن قال : عبدى حر إن شاء الله تعالى . عتق ، نص عليه أحمد ، في رواية جماعة ، وقال : ليس هما من الأيمان . وهذا قال سعيد بن المسيب ، والحسن ، ومكحول ، وقتادة ، والزهرى ، ومالك ، والليث ، والأوزاعي ، وأبو عبيد . وعن أحمد ما يدل على أن الطلاق لا يقع ، وكذلك العتاق . وهو قول طاووس ، والحكم ، وأبي حنيفة ، والشافعى ؛ لأنه علّقه على مشيئة لم يعلم وجودها ، فلم يقع ، كما لو علّقه على مشيئة زيد ، وقد قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . لَمْ يَحْنَثْ » . رواه الترمذى<sup>(٩٨)</sup> . وقال حديث حسن . ولنا ، ما روى أبو جمرة ، قال : سمعت ابن عباس يقول : إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق إن شاء الله . فهي طالق . رواه أبو حفص بإسناده .<sup>(٩٩)</sup> وعن أبي بردة نحوه<sup>(٩٩)</sup> . وروى ابن عمر ، وأبو سعيد ، قال<sup>(١٠٠)</sup> :**

(٩٥) سقط من : ب .

(٩٦) في ب : « بحبه » . وفي م : « محبتها » .

(٩٧) سقط من : ١ ، م .

(٩٨) في : باب ما جاء في الاستثناء في اليمين ، من كتاب النذور . عارضة الأحوذى ٧ / ١٤ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب الاستثناء في الأيمان ، من كتاب الكفارات . صحيح البخارى ٨ / ١٨٢ . والنسائى ، في : باب الاستثناء ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٧ / ٢٣ ، ٢٩ . وابن ماجه ، في : باب الاستثناء في اليمين ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١ / ٦٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٧٥ .

(٩٩-٩٩) سقط من : ١ .

(١٠٠) في م : « قال » .

كُنَّا مَعَاشِرَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، نَرَى الْإِسْتِثْنَاءَ جَائِزًا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْعَتَاقِ وَالطَّلَاقِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَهَذَا نَقْلٌ لِلْإِجْمَاعِ ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فَانْتَشَرَ<sup>(١٠١)</sup> ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مَخَالِفٌ ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ<sup>(١٠٢)</sup> ، وَلَئِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ يَرْفَعُ جُمْلَةَ الطَّلَاقِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا . وَلَئِنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ حُكْمٌ<sup>(١٠٣)</sup> فِي مَحَلٍّ ، فَلَمْ يَرْتَفِعْ بِالْمَشِئَةِ ، كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ ، وَلَئِنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى مَشِئَةِ اللَّهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَبْرَأْتُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَوْ تَعْلِيْقٌ عَلَى مَا لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ ، فَأَشْبَهَ تَعْلِيْقَهُ عَلَى الْمُسْتَحِيلَاتِ . وَالْحَدِيثُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ إِنْشَاءٌ<sup>(١٠٤)</sup> ، وَلَيْسَ بِيَمِينٍ حَقِيقَةً ، وَإِنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ فَمَجَازٌ ، لَا تُتْرَكُ الْحَقِيقَةُ<sup>(١٠٥)</sup> مِنْ أَجْلِهِ<sup>(١٠٦)</sup> ، ثُمَّ إِنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا سُمِّيَ يَمِينًا إِذَا كَانَ مُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ يُمَكِّنُ تَرْكُهُ وَفِعْلُهُ ، وَمُجَرَّدُ قَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ . لَيْسَ بِيَمِينٍ حَقِيقَةً ، وَلَا مَجَازًا ، فَلَمْ يُمَكِّنْ<sup>(١٠٧)</sup> الْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَ يَمِينٍ . وَقَوْلُهُمْ : عَلَّقَهُ عَلَى مَشِئَةِ اللَّهِ لَا تُعْلَمُ . قُلْنَا : قَدْ عُلِمَتْ مَشِئَةُ اللَّهِ الطَّلَاقَ بِمُبَاشَرَةِ الْآدَمِيِّ سَبَبِهِ . قَالَ قَتَادَةُ : قَدْ شَاءَ اللَّهُ حِينَ أُذِنَ أَنْ يُطْلَقَ . وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا لَمْ<sup>(١٠٨)</sup> تُعْلَمُ ، لَكِنْ قَدْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ يَسْتَحِيلُ عِلْمُهُ ، فَيَكُونُ كَتَعْلِيْقِهِ عَلَى الْمُسْتَحِيلَاتِ ، يَلْغُو<sup>(١٠٩)</sup> ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ ٢١/٨ ظ  
إِحْدَاهُمَا ، يَقَعُ الطَّلَاقُ بِدُخُولِ الدَّارِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ لَيْسَا

(١٠١) سقط من : ب ، م .

(١٠٢) في الزيادة : « وعن أبي بردة نحوه » . وهو ما سبق الإشارة إلى سقوطه .

(١٠٣) في ا ، ب ، م : « حكما » .

(١٠٤) في ب ، م : « إن شاء » .

(١٠٥-١٠٦) في ا : « لأجله » .

(١٠٦) في ا : « يكن » .

(١٠٧) في ب : « لا » .

(١٠٨) في ا : « فيلغو » .

من الأيمان ، ولما ذكرناه في الفصل الأول . والثانية ، لا تطلق . وهو قول أبي عبيد ؛ لأنه إذا علق الطلاق بشرط صار يميناً وحلفاً ، فصَحَّ الاستثناء فيه ، لعموم قوله عليه السلام : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ » . وفارق ما إذا لم يُعَلِّقْهُ ، فإنه ليس بيمين ، فلا يدخل في العموم .

**فصل :** فإن قال : أنت طالق إلا أن يشاء الله . طَلَقْتَ ، ووافق أصحاب الشافعي على هذا في الصحيح من المذهب ؛ لأنه أوقع الطلاق . وعلق رفعه بمشيئة لم تُعَلَمَ . وإن قال : أنت طالق إن لم يشأ الله . أو : ما<sup>(١٠٩)</sup> لم يشأ الله . وقع أيضاً في الحال ؛ لأن وقوع طلاقها إذا لم يشأ الله مُحَالٌ ، فَلَعَتْ هذه الصفة ، ووقع الطلاق . ويَحْتَمِلُ أن لا يَقَعَ ، بناءً على تعليق الطلاق على المُحَالِ ، مثل قوله : أنت طالق إن جَمَعْتَ بين الضدين . أو : شَرِبْتَ الماء الذي في الكوز . ولا ماء فيه . وإن قال : أنت طالق لتَدْخُلَنَّ الدَّارَ إن شاء الله . لم تَطْلُقْ ، دخلت أو لم تَدْخُلْ ؛ لأنها إن دخلت ،<sup>(١١٠)</sup> فقد فعلت المحلوف عليه ، وإن لم تَدْخُلْ<sup>(١١١)</sup> ، عَلِمْنَا أن الله لم يشأه ؛ لأنه لو شاءه لَوَجَدَ ، فإن ما شاء الله كَانَ . وكذلك إن قال : أنت طالق لا تَدْخُلِي الدَّارَ إن شاء الله . لما ذكرنا . وإن أَرَادَ بالاستثناء والشرط رَدَّهُ إلى الطلاق دُونَ الدُّخُولِ ، خَرَجَ فيه من الخلاف ما ذكرنا في المنجز . وإن لم تُعَلَمَ نِيَّتُهُ ، فالظاهر رُجُوعُهُ إلى الدُّخُولِ ، وَيَحْتَمِلُ أن يَرْجَعَ إلى الطلاق .

**فصل :** فإن علق الطلاق على مُسْتَحِيلٍ<sup>(١١٢)</sup> ، فقال : أنت طالق إن قَتَلْتَ الْمَيِّتَ . أو شَرِبْتَ الماء الذي في الكوز . ولا ماء فيه . أو : جَمَعْتَ بين الضدين . أو : كَانَ الواحدُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ . أو على ما يَسْتَحِيلُ عادةً ، كقوله : إن طَرَبْتَ . أو : صَعَدْتَ

(١٠٩) سقط من : ب ، م .

(١١٠-١١١) سقط من : ب ، م .

(١١٢) في حاشية الأصل زيادة : « عقلا » .



إلى<sup>(١١٢)</sup> السماء . أو : قَلَبْتَ الْحَجَرَ ذَهَبًا . أو : شَرَبْتَ هَذَا النَّهَرَ كُلَّهُ . أو : حَمَلْتَ الْجَبَلَ . أو : شَاءَ الْمَيِّتُ . ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ أَرْدَفَ الطَّلَاقَ بِمَا يَرْفَعُ جُمْلَتَهُ ، وَيَمْنَعُ وَقُوعَهُ فِي الْحَالِ وَفِي الثَّانِي ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كاستثناء الكَلِّ ، وكما<sup>(١١٣)</sup> لو قال : أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً لَا تَقَعُ عَلَيْكَ . أو : لَا تَنْقُصُ عَدَدَ طَلَاكَ . والثَّانِي ، لَا يَقَعُ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ لَمْ تَوْجَدْ ، وَلِأَنَّ مَا يُقْصَدُ تَبْعِيدُهُ يُعَلِّقُ عَلَى الْمُحَالِ ، كقوله<sup>(١١٤)</sup> :

إِذَا شَابَ الْغَرَابُ أَتَيْتُ أَهْلِي      وَصَارَ الْقَارُ كَاللَّبَنِ الْحَلِيبِ

و ٢٢/٨ / أَيْ لَا آتِيهِمْ أَبَدًا . وَقِيلَ : إِنْ عَلَّقَهُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا ، وَقَعَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ ، فَلَمْ تُعَلِّقْ بِهِ الصِّفَةُ ، وَبَقِيَ مُجَرَّدُ الطَّلَاقِ ، فَوَقَعَ . وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ عَادَةً ، كَالطَّيْرَانِ ، وَصُعُودِ السَّمَاءِ ، لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّ<sup>(١١٥)</sup> لَهُ وُجُودًا<sup>(١١٦)</sup> ، وَقَدْ وَجَدَ جَنْسُ ذَلِكَ فِي<sup>(١١٧)</sup> مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وَكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ ، فَجَازَ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِهِ ، وَلَمْ يَقَعْ قَبْلَ وُجُودِهِ . فَأَمَّا إِنْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى نَفْيِ فِعْلِ الْمُسْتَحِيلِ ، فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ تَقْتُلِي الْمَيِّتَ . أو : تَصْنَعِي السَّمَاءَ . طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ ، وَعَدَمُهُ مَعْلُومٌ فِي الْحَالِ وَفِي الثَّانِي ، فَوَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَبْغِ عَبْدِي . فَمَاتَ الْعَبْدُ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : <sup>(١١٨)</sup> أَنْتِ طَالِقٌ<sup>(١١٨)</sup> لِأَشْرَبَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِي الْكُوزِ . وَلَا مَاءَ فِيهِ . أو : لِأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ . وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ . وَحَكَى أَبُو

(١١٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(١١٣) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(١١٤) البيت في : حلية الأولياء ٧ / ٢٨٩ ، ونقله عنه الدميري ، في : حياة الحيوان الكبرى ٢ / ١١٠ . ولم ينسبناه .

(١١٥) في م : ( لأنه ) .

(١١٦) في م : ( وجود ) .

(١١٧) سقط من : ب ، م .

(١١٨-١١٨) سقط من : الأصل .

الخطاب ، عن القاضي ، أنه لا يقع طلاقه ، كما لو حلف ليصعدن السماء ، أو ليطيرن ، فإنه لا يحنث . والصحيح أنه يحنث ؛ فإن الحالف على فعل الممتنع كاذب حانث ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾ . إلى قوله : ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَذِبِينَ ﴾ <sup>(١١٩)</sup> . ولو حلف على فعل متصور ، فصار ممتنعا ، حنث بذلك ، فلأن يحنث بكونه ممتنعا حال يمينه أولى .

**فصل : وإذا حلف : لا شرب من هذا النهر . فاغترف منه ، وشرب ، حنث .**  
 وإن حلف : لا شرب من هذا الإناء . فصبت منه في إناء آخر ، وشرب ، وكان الإناء كبيرا لا يمكن الشرب به ، حنث أيضا ، وإن كان الشرب به ممكنا ، لم يحنث ؛ لأن الإناء الصغير آلة للشرب ، فتصرف يمينه إلى الشرب به ، بخلاف النهر والإناء الكبير ، فإنه لا تصرف يمينه إلا إلى الشرب من مائه . ولو حلف لا يشرب من بردى ، فشرب من نهر يأخذ منه ، لم يحنث . وإن حلف لا يشرب من ماء بردى ، فشرب من نهر يأخذ منه ، حنث . ذكر نحو ذلك القاضي ؛ لأن بردى اسم لمكان خاص ، فإذا تجاوزته <sup>(١٢٠)</sup> إلى مكان سواه ، فشرب منه ، فما شرب من بردى ، وإذا كانت يمينه على مائه ، فماؤه مأوه حيث كان ، وأين نُقل . وكذلك <sup>(١٢١)</sup> لو حلف لا يأكل من تمر البصرة ، فأكله في غيرها ، حنث . وإن اغترف من بردى بإناء ، ونقله إلى مكان آخر ، فشربه ، حنث في المسألتين جميعا ؛ لأن اغترف الماء من بردى . ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات ، لم يحنث إلا بالشرب من ماء النهر <sup>(١٢٢)</sup> بالفرات . وإن حلف لا يشرب من ماء فرات ، حنث بالشرب من كل ماء عذب ؛ لأنه إذا عرفه بلام التعريف انصرف

(١١٩) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩ .

(١٢٠) في ب ، م : تجاوز .

(١٢١) في الأصل ، ب ، م : ولذلك .

(١٢٢) سقط من : ب ، م .

إلى النَّهْرِ المعروف ، وإذا نَكَّرَهُ صارَ للعموم ، فيتناول كل ما يُسَمَّى فُرَاتًا ، وكل عذب فُرَاتٌ ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَسْقَيْنُكُمْ مَاءً فُرَاتًا ﴾ <sup>(١٢٣)</sup> . وقال : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ <sup>(١٢٤)</sup> . ومتى نَوَى يَمِينَهُ <sup>(١٢٥)</sup> الْمُحْتَمِلَ الْآخَرَ ، انصَرَفَ إليه ، ويُقْبَلُ منه ذلك ؛ لأنه قريبٌ لا تَبْعُدُ إِرَادَتُهُ .

**فصل :** ولو حَلَفَ لَا يَشْتُمُهُ ، وَلَا يُكَلِّمُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، ففعل ذلك <sup>(١٢٦)</sup> في المسجد ، والمُحْلُوفُ عليه في غيره ، حَنِثَ ، وإن فعله <sup>(١٢٧)</sup> في غير المسجد ، والمُحْلُوفُ عليه في المسجد ، لم يَحْنَثْ . ولو حَلَفَ لَا يَضْرِبُهُ ، وَلَا يَشْجُهُ ، وَلَا يَقْتُلُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، ففعله ، والحَالِفُ في المسجد ، والمُحْلُوفُ عليه في غيره ، لم يَحْنَثْ ، وإن كان الحَالِفُ في غير المسجد ، والمُحْلُوفُ عليه في المسجد ، حَنِثَ ؛ لِأَنَّ الشَّتْمَ والكَلَامَ قَوْلٌ يَسْتَقِلُّ بِهِ الْقَاتِلُ ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ حُضُورُ الْمُشْتَمِ ، فَيُوجَدُ مِنَ الشَّتْمِ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَمُ فِيهِ ، والكَلَامُ قَوْلٌ ؛ فَهُوَ كَالشَّتْمِ ، وسائرُ الأفعالِ المذكورةِ فعلٌ مُتَعَدٍّ محلُّه المضروبُ والمقتولُ والمشجوعُ ، فإذا كان محلُّه في غير المسجد كان الفعلُ في غيره ، فَيُعْتَبَرُ محلُّ المفعولِ به . ولو حَلَفَ لَيَقْتُلَنَّهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فجرَّحَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وماتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . فقال القاضي : لَا يَحْنَثُ . وإن جرَّحَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فماتَ يَوْمَ السَّبْتِ ، فقال : يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَقْتُولًا حَتَّى يَمُوتَ ، فاعْتَبِرَ يَوْمَ مَوْتِهِ لَا يَوْمَ ضَرْبِهِ . وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِالْعَكْسِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، فَيُعْتَبَرُ يَوْمَ جَرْحِهِ لَا يَوْمَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ فعلُ الْقَاتِلِ ، وَلِهَذَا يَصِحُّ الْأَمْرُ بِهِ وَالتَّهْنِئَةُ عَنْهُ ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا

(١٢٣) سورة المرسلات ٢٧ .

(١٢٤) سورة فاطر ١٢ .

(١٢٥) في ١ ، ب ، م : يمينه .

(١٢٦) سقط من : ١ ، ب ، م .

(١٢٧) في الأصل : حلقه .



الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٨﴾ . ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ (١٢٩) . وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى فِعْلٍ مُمَكِّنٍ فَعَلُهُ وَتَرَكُهُ ، وَذَلِكَ فَعْلُ الْآدَمِيِّ مِنَ الْجَرْجِ وَنَحْوِهِ ، أَمَّا الزُّهُوقُ فَفِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُؤْمَرُ بِهِ ، وَلَا يَنْهَى عَنْهُ ، وَلَا سَبِيلَ لِلْآدَمِيِّ إِلَّا (١٣٠) تَعَاطَى سَبَبَهُ ، وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْقَتْلِ ، فَإِذَا وَجِدْتَبَيَّنَّا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُفْضِيَّ إِلَيْهِ كَانَ قَتْلًا ، وَلِذَلِكَ جَازَ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ بَعْدَ الْجَرْجِ ، وَقَبْلَ الزُّهُوقِ . وَلَوْ حَلَفَ لِأَقْتُلَنَّهُ ، (١٣١) فَمَاتَ مِنْ جُرْجٍ كَانَ جَرَحَهُ ، لَمْ يَبْر . وَلَوْ حَلَفَ لَا يَقْتُلُهُ (١٣٢) ، لَمْ يَحْنَثْ بِذَلِكَ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَبْرَ حَتَّى يُوجَدَ السَّبَبُ وَالزُّهُوقُ مَعًا فِي يَوْمٍ (١٣٣) ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِسَبَبِهِ وَشَرْطِهِ (١٣٤) ، فَأَمَّا يَنْسَبِيتهُ إِلَى الشَّرْطِ وَحْدَهُ دُونَ السَّبَبِ ، فَبَعِيدٌ .

و ٢٣/٨

/ فصل : إِذَا قَالَ : مَنْ بَشَّرْتَنِي بِقُدُومِ أَخِي ، فَهِيَ طَالِقٌ ، فَبَشَّرْتَهُ إِحْدَاهُنَّ ، وَهِيَ صَادِقَةٌ ، طَلَّقَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ التَّبَشِيرَ خَبَرٌ صَدِيقٌ ، يَحْصُلُ بِهِ مَا يُغَيِّرُ الْبَشْرَةَ مِنْ سُرُورٍ أَوْ غَمٍّ . وَإِنْ أَخْبَرْتَهُ بِهِ أُخْرَى ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ السُّرُورَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْخَبَرِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْأُولَى كَاذِبَةً ، وَالثَّانِيَةُ صَادِقَةً ، طَلَّقَتِ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّ السُّرُورَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِخَبَرِهَا ، فَكَانَ هُوَ الْبَشَارَةَ . وَإِنْ بَشَّرَهُ بِذَلِكَ اثْنَتَانِ ، أَوْ ثَلَاثٌ ، أَوْ الْأَرْبَعُ (١٣٥) فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، طَلَّقْنَ كُلُّهُنَّ ؛ لِأَنَّ « مَنْ » تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ فَمَا زَادَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (١٣٥) . وَقَالَ : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ (١٣٦) .

(١٢٨) سورة التوبة ٥ .

(١٢٩) سورة الإسراء ٣١ .

(١٣٠) في ب ، م زيادة : « إِلَى » .

(١٣١-١٣٢) سقط من : ب .

(١٣٢) في الأصل زيادة : « الْجُمُعَةُ » .

(١٣٣) في م : « وَشَرْطٌ » .

(١٣٤) في أ : « أَرْبَعٌ » .

(١٣٥) سورة الزلزلة ٧ ، ٨ .

(١٣٦) سورة الأحزاب ٣١ .

ولو قال : مَنْ أَخْبَرَنِي بِقُدُومِ أَخِي ، فهي طالق . فقال القاضي : هو كالْبَشَارَةِ ، لا تَطْلُقُ إِلَّا الْمُخْبِرَةُ الْأُولَى الصَّادِقَةُ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ خَبَرٌ يَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْعِلْمُ بِقُدُومِهِ ، وَلا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِكَذِبٍ ، وَلا بِغَيْرِ الْأَوَّلِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ كُلُّ مُخْبِرَةٍ ، صَادِقَةٌ كَانَتْ أَوْ كَاذِبَةً ، أَوْ لَا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ صِدْقًا وَكَذِبًا ، وَأَوَّلًا وَمُكْرَرًا . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَيْ الْخَطَّابِ . وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْقَاضِي . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ عَلَى نَحْوِ هَذَا التَّفْصِيلِ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ تَقُومُ مِنْكُنَّ ، فهي طالق . أَوْ قَالَ لِعَبِيدِهِ : أَوَّلُ مَنْ قَامَ مِنْكُمْ ، فهو حُرٌّ . فَقَامَ الْكُلُّ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَقْعُ طَلَاقٌ وَلَا عِتْقٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا أَوَّلَ فِيهِمْ . وَإِنْ قَامَ وَاحِدًا أَوْ وَاحِدَةً ، وَلَمْ يَقُمْ بَعْدَهُ أَحَدٌ ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقْعُ الطَّلَاقُ أَوْ الْعِتْقُ <sup>(١٣٧)</sup> ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَا لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ ، وَهَذَا كَذَلِكَ . وَالثَّانِي ، لَا يَقْعُ طَلَاقٌ وَلَا عِتْقٌ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَا كَانَ بَعْدَهُ شَيْءٌ ، وَلَمْ يُوجَدْ . فَعَلَى هَذَا لَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِ ذَلِكَ وَلَا انْتِفَائِهِ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْ قِيَامِ أَحَدٍ مِنْهُمْ بَعْدَهُ ، فَتَنْحَلَّ يَمِينُهُ ، وَإِنْ قَامَ اثْنَانِ ، أَوْ ثَلَاثَةٌ ، دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَقَامَ بَعْدَهُمْ <sup>(١٣٨)</sup> آخَرُ ، وَقَعِ الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ بِالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ قَامُوا فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقْعُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ <sup>(١٣٩)</sup> . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي فِي مَنْ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ مِنْ عِبِيدِي ، فهو حُرٌّ . فَدَخَلَ اثْنَانِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ دَخَلَ بَعْدَهُمَا <sup>(١٤٠)</sup> ثَالِثٌ ، لَمْ يَعْتَقْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ . وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ دَخَلَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ بَعْضٍ ، وَلَا أَوَّلَ فِيهِمْ ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ مِنْكُمْ وَحْدَهُ . وَلَمْ يَدْخُلْ بَعْدَ / الثَّالِثِ أَحَدٌ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ دَخَلَ بَعْدَ الثَّالِثِ أَحَدٌ ، عَتَقَ الثَّالِثُ ، لَكَوْنُهُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ وَحْدَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَقْلُ وَحْدَهُ ، فَإِنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلِ

ظ ٢٣/٨

(١٣٧) فِي م : « وَالْعِتْقُ » .

(١٣٨) فِي الْأَصْلِ : « بَعْدَهُ » .

(١٣٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٤١ .

(١٤٠) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « بَعْدَهُمْ » .

تَتَنَاوَلُ الْجَمَاعَةَ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ »<sup>(١٤١)</sup> . وَلَوْ قَالَ : آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ مِنْكَ الدَّارَ ، فَهِيَ طَالِقٌ . فَدَخَلَ بَعْضُهُنَّ ، لَمْ يُحْكَمْ بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْ دُخُولِ غَيْرِهَا بِمَوْتِهِ ، أَوْ مَوْتِهِنَّ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَتَبَيَّنُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِآخِرِهِنَّ دُخُولًا ، مِنْ حِينَ دَخَلَتْ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْعَتَقِ .

**فصل :** وَإِذَا حَلَفَ يَمِينًا عَلَى فِعْلٍ بِلَفْظٍ عَامٍّ ، وَأَرَادَ بِهِ شَيْئًا خَاصًّا ؛ مِثْلُ أَنْ حَلَفَ لَا يَغْتَسِلُ اللَّيْلَةَ ، وَأَرَادَ مِنَ<sup>(١٤٢)</sup> الْجَنَابَةِ ، أَوْ : لَا قَرَبْتُ لِي فِرَاشًا . وَأَرَادَ تَرَكَّ جَمَاعِهَا . أَوْ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجْتُ ، فَعَبْدِي<sup>(١٤٣)</sup> حُرٌّ . وَأَرَادَ امْرَأَةً مُعَيَّنَةً . أَوْ قَالَ : إِنْ دَخَلَ إِلَى رَجُلٍ . أَوْ قَالَ : أَحَدٌ ، فَامْرَأَتِي طَالِقٌ . وَأَرَادَ رَجُلًا بَعِيْنَهُ . أَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزًا . يُرِيدُ خُبْزَ الْبُرِّ . أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، يُرِيدُ دَارَ فُلَانٍ . أَوْ قَالَ : إِنْ خَرَجْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ . يُرِيدُ الْخُرُوجَ إِلَى الْحَمَّامِ . أَوْ قَالَ : إِنْ مَشَيْتِ . وَأَرَادَ اسْتِطْلَاقَ الْبَطْنِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى مَشْيًا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَامْرَأَةٍ : « بِمِ<sup>(١٤٤)</sup> تَسْتَمَشِينَ »<sup>(١٤٥)</sup> . وَيُقَالُ : شَرِبْتُ مَشْيًا ، وَمَشَوْا . إِذَا شَرِبَ دَوَاءً يُمَشِّيهِ ، فَإِنَّ يَمِينَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نَوَاهُ ، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ فِي الظَّهَارِ ، فِي مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ قَرَبْتُ لِي فِرَاشًا ، فَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ، فَجَاءَتْ فَقَامَتْ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَقَالَ : أُرَدْتُ الْجَمَاعَ . لَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْحُكْمِ فِي هَذَا كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ فَسَّرَ كَلَامَهُ بِمَا يَحْتَمِلُهُ ، فَقَبِلَ ، كَمَا لَوْ قَالَ :

(١٤١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ١٦٨ .

(١٤٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٤٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « فَعَبْدٌ » .

(١٤٤) فِي ب : « مَا » . وَفِي م : « ثُمَّ » .

(١٤٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّنَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨ / ٢٣٤ . وَابْنُ

مَاجَهَ ، فِي : بَابِ دَوَاءِ الْمَشْيِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ١١٤٥ .



أَنْتِ طَالِقٌ ، أَنْتِ طَالِقٌ . وقال : أَرَدْتُ بِالثَّانِيَةِ التَّوَكِيدَ .

**فصل :** وَإِنْ حَلَفَ يَمِينًا عَامَّةً ، لَسَبِّ خَاصٍّ ، وَلَهُ نِيَّةٌ ، حُمِلَ عَلَيْهَا ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّ السَّبَّ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِ . وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَمِينَهُ تَخْتَصُّ بِمَا وَجَدَ فِيهِ السَّبُّ . وَذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، فَقَالَ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ ، رُجِعَ إِلَى سَبِّ الْيَمِينِ وَمَا هَيَّجَهَا . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ يَمِينَهُ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَحَلِّ السَّبِّ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ . وَرُوِيَ <sup>(١٤٦)</sup> عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَمِينَهُ تُحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي مَنْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ لَا أُصِيدَ فِي هَذَا النَّهْرِ . لَظْلِمَ رَأَهُ ، فَتَغَيَّرَ حَالُهُ ، فَقَالَ : النَّذْرُ يُؤْفَى بِهِ . وَذَلِكَ / لِأَنَّ اللَّفْظَ دَلِيلُ الْحُكْمِ ، فَيَجِبُ الْإِعْتِبَارُ بِهِ فِي الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ ، كَمَا فِي لَفْظِ الشَّارِعِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ السَّبَّ الْخَاصَّ يَدُلُّ عَلَى قَصْدِ الْخُصُوصِ ، وَيَقُومُ مَقَامَ النِّيَّةِ عِنْدَ عَدَمِهَا ؛ لِإِدْلَالِهِ عَلَيْهَا ، فَوَجَبَ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ اللَّفْظُ الْعَامُّ كَالنِّيَّةِ ، وَفَارَقَ لَفْظَ الشَّارِعِ ؛ فَإِنَّهُ يُرِيدُ بَيَانَ الْأَحْكَامِ ، فَلَا يَخْتَصُّ بِمَحَلِّ السَّبِّ ، لَكُونَ الْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ السَّبِّ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ قَامَتِ امْرَأَتُهُ لِتَخْرُجَ ، فَقَالَ : إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَرَجَعَتْ ، ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ أَوْ دَعَاهُ إِنْسَانٌ إِلَى غَدَائِهِ ، فَقَالَ : امْرَأَتِي طَالِقٌ إِنْ تَعَدَّيْتُ . ثُمَّ رَجَعَ فَتَعَدَّى فِي مَنْزِلِهِ ، لَمْ يَحْنَثْ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَيَحْنَثُ عَلَى الثَّانِي . وَإِنْ حَلَفَ لِعَامِلٍ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، أَوْ حَلَفَ بِذَلِكَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَوْ مَمْلُوكِهِ ، فَعَزَلَ الْعَامِلَ ، وَطَلَّقَ الْمَرْأَةَ ، وَبَاعَ الْمَمْلُوكَ ، أَوْ حَلَفَ عَلَى وَكِيلٍ فَعَزَلَهُ ، خُرُجَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِمَا وَجْهَانِ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : إِنْ دَخَلَ دَارِي أَحَدٌ ، فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ . فَدَخَلَهَا هُوَ . أَوْ قَالَ لِإِنْسَانٍ : إِنْ دَخَلَ دَارَكَ أَحَدٌ ، فَعَبْدِي حُرٌّ . فَدَخَلَهَا صَاحِبُهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَحْنَثُ ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ حَالِ الْمُتَكَلِّمِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَيَمْنَعُ مَنْ سِوَاهُ ، فَيَخْرُجُ هُوَ مِنَ الْعُمُومِ بِالْقَرِينَةِ ، وَيَخْرُجُ الْمُخَاطَبُ مِنَ الْيَمِينِ بِهَا أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ

(١٤٦) فِي الْأَصْلِ : « وَيُرْوَى » .

الْحَنْثَ<sup>(١٤٧)</sup> أَخْذًا بَعْمُومِ اللَّفْظِ ، وَإِعْرَاضًا عَنِ السَّبَبِ ، كَمَا فِي التِّي قَبْلَهَا .

**فصل :** وَإِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ وَطَّئْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . انْصَرَفَتْ يَمِينُهُ إِلَى جَمَاعِهَا .  
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : يَمِينُهُ عَلَى الْوَطْءِ بِالْقَدَمِ ؛ لِأَنَّهُ الْحَقِيقَةُ . وَحُكِيَ عَنْهُ<sup>(١٤٨)</sup> أَنَّهُ لَوْ  
قَالَ : أَرَدْتُ بِهِ الْجِمَاعَ . لَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْوَطْءَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَرْأَةِ ،  
كَانَ فِي الْعُرْفِ عِبَارَةً عَنِ الْجِمَاعِ ؛<sup>(١٤٩)</sup> وَلِهَذَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْجِمَاعُ<sup>(١٤٩)</sup> فِي لَفْظِ الشَّارِعِ ، فِي  
مِثْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا حَائِلٌ<sup>(١٥٠)</sup> حَتَّى تُسْتَبْرَأَ  
بِخَيْضَةٍ »<sup>(١٥١)</sup> . فَيَجِبُ حَمْلُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، مِنْ  
الظُّعِينَةِ ، وَالرَّأْوِيَةِ ، وَأَشْبَاهِهِمَا . وَلَا يَحْنُثُ حَتَّى تَغِيبَ الْحَشْفَةُ فِي الْفَرْجِ . وَإِنْ حَلَفَ  
لِيُجَامِعَهَا ، أَوْ لَا يُجَامِعَهَا ، انْصَرَفَ إِلَى الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ ، وَلَمْ<sup>(١٥٢)</sup> يَحْنُثْ بِالْجِمَاعِ  
دُونَ الْفَرْجِ ، وَإِنْ أَنْزَلَ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ ، وَالْعُرْفُ<sup>(١٥٣)</sup> مَا قُلْنَا . وَإِنْ /  
حَلَفَ لَا تَقْضُضُتْكَ ، فَاقْتَضَتْهَا بِأَصْبُعٍ ، لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ مِنْ إِطْلَاقِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ  
وَطْءُ الْبِكْرِ . وَإِنْ حَلَفَ عَلَى امْرَأَةٍ لَا يَمْلِكُهَا ، أَنْ لَا يَنْكِحَهَا ، فَيَمِينُهُ عَلَى الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ  
إِطْلَاقَ النِّكَاحِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مَالِكًا لَهَا يَنْكَاحُ أَوْ مَلِكٌ يَمِينُ ، فَهُوَ عَلَى وَطْئِهَا ؛  
لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَالِ صَارِفَةٌ عَنِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا ؛ لَكُونِهَا مَعْقُودًا عَلَيْهَا .

ظ ٢٤/٨

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : إِنْ أَمَرْتُكَ فَخَالَفْتَنِي<sup>(١٥٤)</sup> ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ نَهَاها ، فَخَالَفَتْهُ ،  
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ<sup>(١٥٥)</sup> قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ نَهْيَهُ لَا أَمْرَهُ . وَقَالَ

(١٤٧) فِي م : « أَنْ يَحْنُثَ » .

(١٤٨) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٤٩-١٤٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٥٠) فِي الْأَصْلِ : « حَائِضٌ » تَحْرِيفٌ .

(١٥١) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي : ١ / ٤٤٤ .

(١٥٢) فِي ب : « وَلَا » .

(١٥٣) فِي زِيَادَةِ : « هُنَا » .

(١٥٤) فِي أ ، ب ، م : « فَخَالَفْتَنِي » .

(١٥٥) فِي أ : « وَهَذَا » .

أبو الخطاب : يَحْنُثُ ، إذا قصد أن لا تُخالِفَه ، أو لم يَكُنْ مِمَّنْ يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَإِنَّمَا يُرِيدُ نَفْيَ الْمُخَالَفَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ ، وَالنَّهْيَ عَنْهُ أَمْرٌ بِضِدِّهِ ، فَقَدْ خَالَفَتْ أَمْرَهُ . وَإِنْ قَالَ لَهَا : إِنْ نَهَيْتَنِي عَنْ نَفْعِ أُمِّي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَقَالَتْ لَهُ : لَا تُعْطِهَا مِنْ مَالِي شَيْئًا . لَمْ يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّ إِعْطَاءَهَا مِنْ مَالِهَا لَا يَجُوزُ ، <sup>(١٥٦)</sup> وَلَا يَجُوزُ <sup>(١٥٦)</sup> النَّفْعُ بِهِ ، فَيَكُونُ هَذَا النَّفْعُ مُحَرَّمًا ، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ يَمِينُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْنُثَ ؛ لَأَنَّهُ نَفَعَ ، وَلَفْظُهُ عَامٌّ ، فَيَدْخُلُ الْمُحَرَّمُ فِيهِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : إِنْ خَرَجْتَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فخرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ ، طَلَّقَتْ ، سَوَاءً عَدَلَتْ إِلَى الْحَمَّامِ ، أَوْ لَمْ تَعِدِلْ . وَإِنْ خَرَجَتْ إِلَى الْحَمَّامِ ، ثُمَّ عَدَلَتْ إِلَى غَيْرِهِ ، فَمِيقَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ هَذِهِ الْيَمِينِ الْمَنْعُ مِنْ غَيْرِ الْحَمَّامِ ، فَكَيْفَمَا صَارَتْ إِلَيْهِ حَيْثُ ، كَالْوِ خَالَفَتْ لَفْظَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْنُثَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَفْعَلْ <sup>(١٥٧)</sup> مَا حَلَفَ عَلَيْهِ <sup>(١٥٧)</sup> وَيَتَنَاوَلُهُ لَفْظُهُ . وَإِنْ خَرَجَتْ إِلَى الْحَمَّامِ وَغَيْرِهِ ، وَجَمَعَتْهُمَا فِي الْقَصْدِ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُمَا خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ، فَحْنُثٌ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، كَالْوِ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَيْدًا ، فَكَلَّمَ زَيْدًا وَعَمْرًا . وَالثَّانِي ، لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّهُمَا مَا خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَّامِ ، بَلِ الْخُرُوجُ مُشْتَرَكٌ . وَنَقَلَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ : إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ بَغْدَادَ إِلَّا لِلزَّهَةِ . فخرَجَ إِلَى الزَّهَةِ ، ثُمَّ مَرَّ <sup>(١٥٨)</sup> إِلَى مَكَّةَ ، فَقَالَ : الزَّهَةُ لَا تَكُونُ إِلَى مَكَّةَ . فظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ أَحْنَثَهُ ، وَوَجْهُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَقَالَ ، فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَأْتِيَ أَرْمِينِيَّةَ <sup>(١٥٩)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ امْرَأَتِهِ . فَقَالَتْ لَهُ <sup>(١٦٠)</sup> امْرَأَتُهُ : اذْهَبْ حَيْثُ

(١٥٦-١٥٦) سقط من : الأصل .

(١٥٧-١٥٧) في ب : ( المحلوف ) ، .

(١٥٨) سقط من : ب .

(١٥٩) أرمينية : اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال [ شمال غربي آسيا ] . معجم البلدان ١ / ٢١٩ . وتقع

الآن في الاتحاد السوفيتي .

(١٦٠) سقط من : أ ، ب ، م .



شئت . فقال : لا ، حتى تقول : إلى أرمينية . والصحيح أنها<sup>(١٦١)</sup> متى أذنت له إذنا عاما ، لم يحنث . قال القاضي : وهذا من<sup>(١٦٢)</sup> كلام أحمد ، محمول على أن هذا أخرج مخرج الغضب والكراهة ، ولو قالت هذا بطيب قلبها ، كان إذنا منها ، وله الخروج ، وإن كان بلفظ عام .

٢٥/٨

**فصل : فإن حلف ليرحلن من هذه الدار ، أو ليخرجن من هذه المدينة . ففعل / ثم عاد إليها ، لم يحنث ، إلا أن تكون نيته أو سبب يمينه يقتضي عدم الرجوع إليها ؛ لأن الحلف على الخروج والرحيل ، وقد فعلهما . وقد نقل عنه إسماعيل بن سعيد ، إذا حلف على رجل أن يخرج من بغداد ، فخرج ثم رجع : قد مضت يمينه ، لا شيء عليه . ونقل عنه مثنى بن جامع ، في من قال لامرأته : أنت طالق ، إن لم ترحل من هذه الدار : إن<sup>(١٦٣)</sup> لم يذكره الموت ، ولم ينو شيئا ، هي إلى أن تموت ، فإن رحل لم يرجع . ومعنى هذا ، أنه إن أدركه الموت قبل إمكان الرحيل ، لم يحنث ، وإن أمكنه الرحيل ، فلم يفعل ، لم يحنث حتى يموت أحدهما ، فيقع بها الطلاق في آخر أوقات الإمكان . وأما قوله : إن رحل لم يرجع . فمحمول على من كان ليمينه سبب يقتضي هجران الدار على الدوام . ونقل مهنّا ، في رجل قال لامرأته : إن وهبت كذا فانت طالق . فإذا هي قد وهبت<sup>(١٦٤)</sup> . قال : أخاف أن يكون قد حنث . قال القاضي : هذا محمول على أنه قال : إن كنت وهبته<sup>(١٦٥)</sup> . وإلا فلا يحنث حتى تبدى هبته ؛ لأن اليمين تقتضي فعلا مستقبلا يحنث به ، وما فعلت ما حلف عليه بعد يمينه . ونقل عنه أيضا ، في رجل قال لامرأته : إن رأيتك تدخلين الدار ، فانت طالق : فهو على نيته ، إن أراد أن لا تدخلها**

(١٦١) في ا ، ب ، م : « أنه » .

(١٦٢) سقط من : م .

(١٦٣) سقط من : ب .

(١٦٤) في ب ، م : « وهبت » .

(١٦٥) في ا ، م : « وهبته » .

حَيْثُ ، وَإِنْ كَانَ نَوَى إِذَا رَأَاهَا ، لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَرَاهَا تَدْخُلُ . وَهُوَ كَمَا قَالَ ؛ فَإِنْ مَبْنَى  
 الْيَمِينِ عَلَى النَّيَّاتِ ، سَيِّمًا وَالرُّوْيَةُ تُطْلَقُ عَلَى الْعِلْمِ ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ  
 فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ <sup>(١٦٦)</sup> . وَنَحْوِهِ . وَمَتَى لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا <sup>(١٦٧)</sup> هُنَاكَ سَبَبٌ <sup>(١٦٧)</sup> يَدُلُّ عَلَى  
 إِرَادَتِهِ مَنَعٌ <sup>(١٦٨)</sup> الدُّخُولِ بِمُجَرَّدِهِ ، لَمْ يَحْنُثْ حَتَّى يَرَاهَا تَدْخُلُ الدَّارَ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَنَاوَلَهُ  
 لَفْظُهُ <sup>(١٦٩)</sup> . وَنَقَلَ عَنْهُ الْمَرْوُذِيُّ ، فِي رَجُلٍ أَقْرَضَ رَجُلًا دَرَاهِمَ ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَقْبَلَهَا ،  
 وَكَانَ الرَّجُلُ مَيِّتًا : تُعْطَى الْوَرِثَةُ . يَعْنِي إِذَا مَاتَ الْحَالِفُ يُؤْفَى الْوَرِثَةُ ، وَلَا يَبْرَأُ  
 يَمِينِهِ <sup>(١٧٠)</sup> ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ إِبْرَاءً ، فَلَا يَسْقُطُ الْحَقُّ بِهَا .

**فصل :** وَلَوْ قَالَ : امْرَأَتِي طَالَتْ ، إِنْ كُنْتُ أَمْلِكُ إِلَّا مِائَةً . وَكَانَ يَمْلِكُ أَكْثَرَ مِنْ  
 مِائَةٍ ، أَوْ أَقَلَّ ، حَيْثُ . فَإِنْ نَوَى أَنِّي لَا أَمْلِكُ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةٍ ، لَمْ يَحْنُثْ بِمِلْكٍ مَا دُونَهَا .  
 وَإِنْ قَالَ : إِنْ كُنْتُ أَمْلِكُ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةٍ ، فَامْرَأَتِي طَالَتْ . وَكَانَ يَمْلِكُ أَقَلَّ مِنَ الْمِائَةِ ، لَمْ  
 يَحْنُثْ ؛ لِأَنَّهُ صَادِقٌ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : يَا طَالَتْ ، أَنْتِ طَالَتْ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . <sup>(١٧١)</sup> طَلَّقَتْ  
 وَاحِدَةً <sup>(١٧١)</sup> بِقَوْلِهِ : يَا طَالَتْ . وَبَقِيَتْ أُخْرَى مُعَلَّقَةٌ بِدُخُولِ الدَّارِ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالَتْ  
 ثَلَاثًا يَا طَالَتْ ، إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ / ، رُجِعَ إِلَيْهَا ، وَإِلَّا وَقَعَتْ وَاحِدَةً  
 بِالْنِدَاءِ ، وَبَقِيَتْ الثَّلَاثُ مُعَلَّقَةٌ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ . وَكَذَلِكَ قَالَ : أَنْتِ طَالَتْ يَا زَانِيَةً ، إِنْ  
 دَخَلْتَ الدَّارَ . وَعَادَ الشَّرْطُ إِلَى الطَّلَاقِ ، دُونَ الْقَذْفِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يَرْجِعُ  
 الشَّرْطُ إِلَيْهِمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ، فَلَا يَقَعُّ بِهَا فِي الْحَالِ شَيْءٌ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَرْجِعَ الشَّرْطُ إِلَى الْخَبَرِ

٢٥/٨ ظ

(١٦٦) سورة الفجر ٦ .

(١٦٧-١٦٧) فِي م : « سَبَبٌ هُنَاكَ » .

(١٦٨) فِي م : « مَعَ » .

(١٦٩) فِي ب : « اللَّفْظُ » .

(١٧٠) فِي ب : « يُبَيِّنُهُ » .

(١٧١-١٧١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « وَقَعَتْ طَلَقَةٌ » .

الذى يصح فيه التصديق والتكذيب ، وجرت العادة بتعليقه بالشرط ، بخلاف النداء والقذف ، الذى لا يوجد ذلك فيه .

**فصل :** فإن قال لامرأته : أنت طالق مريضة . بالنصب ، أو الرفع ، ونوى به وصفها بالمرضى فى الحال ، طَلَّقْتُ فى الحال . وإن نوى به أنت طالق فى حال مريضك . لم تطلق حتى تمرض ؛ لأن هذا حال ، والحال مفعول فيه ، كالظرف ، ويكون الرفع لحنًا ؛ لأن الحال منصوب . وإن أطلق ونصب ، انصرف إلى الحال ؛ لأن مريضة اسم نكرة ، جاء بعد تمام الكلام وصفًا لمعرفة ، فيكون حالًا ، وإن رفع ، فالأولى وقوع الطلاق فى الحال ، ويكون ذلك وصفًا لطارق ، الذى هو خبر المبتدأ ، وإن أسكن احتمل وجهين ؛ أحدهما ؛ وقوع الطلاق فى الحال ؛ <sup>(١٧٢)</sup> لأن قوله : أنت طالق . يقتضى وقوع الطلاق فى الحال <sup>(١٧٢)</sup> ، فقد تيقنا وجود المقتضى ، وشككنا فيما يمنع حكمه <sup>(١٧٣)</sup> ، فلا نزول عن اليقين بالشك . والثانى ، لا يقع إلا فى حال مريضها ؛ لأن ذكره للمرضى فى سياق الطلاق يدل على تعلقه <sup>(١٧٤)</sup> به ، وتأثيره فيه ، ولا يؤثر فيه إلا إذا كان حالًا .

١٢٧٤ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لَهَا <sup>(١)</sup> : أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا قَدِمَ فَلَانَ . فَقَدِمَ بِهِ مَيِّتًا ، أَوْ مُكْرَهَا ، لَمْ تَطْلُقِ )

أما إذا قدم به ميتًا ، أو مكرها محمولًا ، فلا تطلق ؛ لأنه لم يقدم ، إنما قدم به . وهذا قول الشافعى . ونقل عن أبى بكر ، أنه يحنث ؛ لأن الفعل ينسب إليه ، ولذلك يقال : دخل الطعام البلد . إذا حمل إليه . ولو قال : أنت طالق إذا دخل الطعام البلد . طَلَّقْتُ إذا

(١٧٢-١٧٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١٧٣) فى م : « حكمه » .

(١٧٤) فى ١ ، م : « تعليقه » .

(١) سقط من : م .



حُمِلَ إِلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ مِنْهُ ، وَالْفِعْلُ لَا يُنْسَبُ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ إِلَّا مَجَازًا ،  
وَالْكَلَامُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ <sup>(٢)</sup> لِحَقِيقَتِهِ إِذَا أُمْكِنَ ، وَأَمَّا الطَّعَامُ ، فَلَا يُمَكِّنُ وَجُودُ الْفِعْلِ مِنْهُ <sup>(٣)</sup>  
حَقِيقَةً ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُ الدُّخُولِ فِيهِ عَلَى مَجَازِهِ . وَأَمَّا إِنْ قَدِمَ بِنَفْسِهِ لِإِكْرَاهٍ ، فَعَلَى قَوْلِ  
الْخِرَقِيِّ : لَا يَخْنَثُ . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ :  
يَخْنَثُ . وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُ حَقِيقَةً ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَيَصِحُّ أَمْرُ الْمُكْرَهِ  
بِالْفِعْلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ آذْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَلَوْلَا أَنَّ الْفِعْلَ يَتَحَقَّقُ مِنْهُ ، لَمَا  
صَحَّ أَمْرُهُ بِهِ . / وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ بِالْإِكْرَاهِ زَالَ اخْتِيَارُهُ ، فَإِذَا وَجِدَتِ الصِّفَةُ مِنْهُ ، كَانَ  
كُوجُودِ الطَّلَاقِ مِنْهُ مُكْرَهًا ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ . وَإِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ ، حُمِلَ عَلَيْهَا  
كَلَامُهُ ، وَتَقَيَّدَ بِهَا .

و ٢٦/٨

**فصل :** وَإِنْ قَدِمَ مُخْتَارًا ، حَنِثَ الْحَالِفُ ، سِوَاءَ عَلِمَ الْقَادِمُ بِالْيَمِينِ أَوْ جَهْلَهَا .  
قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ : يَقَعُ الطَّلَاقُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَ  
الْقَادِمُ مَمَّنْ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْقُدُومِ بِيَمِينِهِ ، كَالسُّلْطَانِ ، وَالْحَاجِّ ، وَالرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ ،  
حَنِثَ الْحَالِفُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ عِلْمُهُ وَلَا جَهْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَمَّنْ يَمْتَنِعُ بِالْيَمِينِ <sup>(٥)</sup> مِنَ الْقُدُومِ ،  
كَقَرَابَةِ لَهْمَا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، <sup>(٦)</sup> أَوْ غَلَامٍ لِأَحَدِهِمَا <sup>(٦)</sup> ، فَجَهْلُ الْيَمِينِ ، أَوْ نَسِيَهَا ، فَالْحُكْمُ  
فِيهِ كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ ، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، وَفِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ ، كَذَلِكَ  
هَهُنَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَمَّنْ تَمْنَعُهُ الْيَمِينُ ، كَانَ تَعْلِيلًا لِلطَّلَاقِ عَلَى صِفَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ  
يَمِينًا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَلَّقَهُ عَلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَإِنْ كَانَ مَمَّنْ يَمْتَنِعُ ، كَانَ يَمِينًا ، فَيُعْذَرُ

(٢-٢) سقط من : الأصل .

(٣) سورة الزمر ٧١ .

(٤) سورة الزمر ٧٢ .

(٥) في ب : من اليمين .

(٦-٦) سقط من : الأصل .

فيها<sup>(٧)</sup> بالنسيان والجهل ، وينبغي أن تُعتبر على هذا القول نية الحالف ، وقرائن أحواله ، الدالة على قصده ، فإن كان قصده يمينه منع القادم من القدوم ، كان يمينًا ، وإن كان قصده جعله صفة في طلاقها مُطلقة ، لم يكن يمينًا ، ويستوى فيه علم القادم وجهله ، ونسيانه ، وجنونه وإفاقته ، مثل أن يقصد طلاقها إذا حصل معها محرّمها ، ولا يُطلقها وحدها ، وتُعتبر قرائن الأحوال ؛ فمتى علّق اليمين على قدوم غائب بعيد ، يعلم<sup>(٨)</sup> أنه لا يعلم اليمين ولا يمتنع بها ، أو على فعل صغير ، أو مجنون ، أو من<sup>(٩)</sup> لا يمتنع بها ، لم تكن يمينًا . وإن علّق ذلك على فعل حاضر يعلم يمينه ، ويمتنع لأجلها من<sup>(١٠)</sup> فعل ما علّق الطلاق عليه ، كان يمينًا . ومتى أشككت الحال ، فينبغي أن يقع الطلاق ؛ لأنّ لفظه يقتضي وقوع الطلاق عند وجود هذه الصفة على العموم ، وإنما ينصرف عن ذلك بدليل ، فمتى شككنا في الدليل المُخصّص ، وجب العمل بمقتضى العموم .

**فصل : فإن قال : إن تركت هذا الصبي يخرج ، فأنت طالق . فأنفلت الصبي بغير اختيارها ، فخرج ، فإن كان نوى أن لا يخرج فقد حنث ، وإن نوى أن لا تدعه ، لم يحنث . نص أحمد على معنى هذا ؛ وذلك لأنّ اليمين إذا وقعت على فعلها ، فقد فعل الخروج على<sup>(١١)</sup> غير اختيار منها ، فكانت كالْمُكْرَهَةِ<sup>(١٢)</sup> إذ<sup>(١٣)</sup> لم يُمكنها حفظه ومنعه . وإن نوى فعله ، فقد وجد ، وحنث / . وإن لم تعلم نيته ، انصرفت يمينه إلى فعلها ؛ لأنّه الذي تناوله لفظه ، فلا يحنث إلا<sup>(١٤)</sup> إذا خرج بتفريطها في حفظه أو باختيارها<sup>(١٥)</sup>**

٢٦/٨ ظ

(٧) في م : « فيه » .

(٨) في ا : « علم » .

(٩) في الأصل ، ب : « لمن » .

(١٠) في م : « عن » .

(١١) في ب ، م : « عن » .

(١٢) في الأصل : « كالمكرهة » .

(١٣) في الأصل ، ا ، م : « إذا » .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) في ب ، م : « اختيارها » .

**فصل : فإن حلف لا تأخذ حَقَّك مَنى ، فأكره على دفعه إليه ، وأخذه منه قهراً ،**  
**حَيْثُ ؛ لأنَّ المخْلُوفَ عليه فَعَلَ الأَخِذَ ، وقد أَخَذَهُ مُخْتَاراً . وإن أُكْرِهَ صاحبُ الحقِّ**  
**على أَخْذِهِ ، خُرُجٌ على الوجهَيْنِ ، فى مَنْ أُكْرِهَ على القُدُومِ . وإن وُضِعَ الحَالِفُ فى**  
**حِجْرِهِ ، أو بَيْنَ يَدَيْهِ ، أو إلى جَنْبِهِ ، فلم يَأْخُذْهُ ، لم يَحْنَثْ ؛ لأنَّ الأَخْذَ ما وَجَدَ . وإن**  
**أَخَذَهُ الحاكمُ أو السُّلْطَانُ مِنَ الْغَرِيمِ ، فدفعه إلى المُسْتَحِقِّ فَأَخَذَهُ ، فقال القاضى : لا**  
**يَحْنَثُ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّه ما أَخَذَهُ منه . وإن قال : لا تأخذ حَقَّك عَلى .**  
**حَيْثُ ؛ لأنَّه قد أَخَذَ حَقَّه الذى عليه . والمنصوصُ عن أحمدَ ، أنَّه يَحْنَثُ فى الصُّورَتَيْنِ .**  
**قاله<sup>(١٦)</sup> أبو بكرٍ . وهو الذى يَقْتَضِيهِ مذهبُه ؛ لأنَّ الأيمانَ عِنْدَه على الأسبابِ ، لا على**  
**الأَسْمَاءِ ، ولأنَّه لو وُكِّلَ وَكَيْلاً ، فَأَخَذَهُ منه ، كان أَخْذَ الحَقِّهِ مِنْهُ عَرَفًا ، ويُسَمَّى آخِذًا ؛**  
**قال الله تعالى : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾<sup>(١٧)</sup> . وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ**  
**بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾<sup>(١٨)</sup> . وإن كانت اليمينُ مِنْ صاحبِ الحقِّ ،**  
**فَحَلَفَ<sup>(١٩)</sup> : لا أَخَذْتُ حَقِّي مِنْكَ . فالتَّفْرِيعُ فيها كالتى قَبْلَها . فإن تَرَكَها الْغَرِيمُ فى أَثْناءِ**  
**مَتَاعٍ فى خُرُجٍ ، ثم دَفَعَ الخُرُجَ إلى الحَالِفِ ، فَأَخَذَهُ ولم يَعْلَمْ أَنَّها فيه ، لم يَحْنَثْ ؛ لأنَّ**  
**هذا ليس بِمَعْدُودٍ أَخْذًا ، ولا يَبْرَأُ به الْغَرِيمُ منها . فإن كانت اليمينُ : لا أُعْطِيكَ**  
**حَقَّكَ . فَأَخَذَهُ الحاكمُ مِنْهُ كُرْهًا ، فدفعه إلى الْغَرِيمِ ، لم يَحْنَثْ . وإن أَكْرَهَهُ على دفعه**  
**إليه ، فدفعه ، خُرُجٌ على الوجهَيْنِ فى الْمُكْرَهِ . وإن أُعْطَاهُ باخْتِيَارِهِ ، حَيْثُ . وإن**  
**وُضِعَ فى حِجْرِهِ ، أو جَنْبِهِ ، أو صَنْدُوقِهِ ، وهو يَعْلَمُ ، حَيْثُ ؛ لأنَّه أُعْطَاهُ<sup>(٢٠)</sup> . وإن**  
**دفعه إلى<sup>(٢١)</sup> الحاكمِ اخْتِيَارًا ، لِيُدْفَعَهُ إلى الْغَرِيمِ ، فدفعه ، أو أَخَذَهُ مِنْ مالِهِ باخْتِيَارِهِ ،**

(١٦) فى م : قال .

(١٧) سورة النساء ١٥٤ .

(١٨) سورة المائدة ١٢ .

(١٩) فى ب زيادة : أن .

(٢٠) فى حاشية الزيادة : إياه .

(٢١) فى أ : إليه .



فدفعه إلى العريم ، حنث . وقال القاضي : لا يحنث . وقياس المذهب أنه يحنث ؛ لأنه أوصله إليه مختاراً ، فأشبه ما لو دفعه إلى وكيله ، فأعطاه إياه ، ولأن الأيمان على الأسباب ، لا على الأسماء ، على ما ذكرناه فيما مضى .

**فصل :** فإن قال : إن رأيت أباك ، فأنت طالق . فرائه ميتاً ، أو نائماً ، أو معصياً عليه ، أو رائه من خلف زجاج ، أو جسم شفاف ، طلق ؛ لأنها رائه ، وإن رأت خياله في ماء ، أو امرأة ، أو صورته على حائط ، أو غيره ، لم تطلق ؛ لأنها لم تره ، / وإن أكرهت على رؤيته ، خرّج على الوجهين .

٢٧/٨ و

١٢٧٥ - مسألة ؛ قال : ( وإذا قال لمدخول<sup>(١)</sup> بها : أنت طالق ، أنت طالق . لزمه طليقتان ، إلا أن يكون أراد بالثانية إفهامها أن قد وقعت بها الأولى ، فتلزمه واحدة . وإن كانت غير مدخول بها ، بآث بالأولى ، ولم يلزمها ما بعدها ؛ لأنه ابتداء كلام )

وجملة ذلك أنه إذا قال لامرأته المدخول بها : أنت طالق . مرتين . ونوى بالثانية إيقاع طلاق ثانية ، وقعت بها طليقتان بلا خلاف ، وإن نوى بها إفهامها أن الأولى قد وقعت بها ، أو التأكيد<sup>(٢)</sup> ، لم تطلق إلا واحدة . وإن لم تكن له نية ، وقع طليقتان . وبه قال أبو حنيفة ، ومالك . وهو الصحيح من قول الشافعي ، وقال في الآخر : تطلق واحدة ؛ لأن التكرار يكون للتأكيد والإفهام ، ويحتمل الإيقاع ، فلا توقع طلاق بالشك . ولنا ، أن هذا اللفظ للإيقاع ، ويتقضى الوقوع ، بدليل ما لو لم يتقدم مثله ، وإنما ينصرف عن ذلك بنية التأكيد والإفهام ، فإذا لم يوجد ذلك وقع مقتضاه ، كما يجب العمل بالعموم

(١) في م : « المدخول » .

(٢) في ب : « والتأكيد » .

في العام إذا لم يُوجد المُخصَّصُ ، وبالإطلاق في المُطلق إذا لم يُوجد المُقيَّد . فأما غير المدخول بها ، فلا تطلق إلا طلاقاً واحدة ، سواء نوى الإيقاع أو غيره ، وسواء قال ذلك مُنفصلاً ، أو مُتصلاً . وهذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، وعكرمة ، والنخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، والحكم ، والثوري ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وأبي عبيد ، وابن المنذر . وذكره الحكم عن علي ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود . وقال مالك ، والأوزاعي ، والليث : يقع بها طلقتان <sup>(٣)</sup> ، وإن قال ذلك ثلاثاً ، طلقت ثلاثاً ، إذا كان مُتصلاً ؛ لأنه طلق ثلاثاً بكلام مُتصل ، أشبه قوله : أنت طالق ثلاثاً . ولنا ، أنه طلاق مُفرق ، في غير المدخول بها ، فلم تقع إلا <sup>(٤)</sup> الأولى ، كالمفرق كلامه ، ولأن غير المدخول بها تبين بطلقة ، لأنه لا عدة عليها ، فتصادفها الطلقة الثانية بائناً ، فلم يُمكن وقوع الطلاق بها ؛ لأنها غير زوجة ، وإنما تطلق الزوجة ، ولأنه قول من سمينا من الصحابة ، ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم ، فيكون إجماعاً .

**فصل : فإن قال : أنت طالق . ثم مضى زمن طويل ، ثم أعاد ذلك للمدخول بها ، طلقت ثانية ، ولم يقبل قوله : نويت التوكيد ؛ لأن التوكيد تابع للكلام ، فشرطه أن يكون مُتصلاً به ، كسائر التوابع ؛ من العطف ، والصفة ، والبذل .**

**فصل : وكل طلاق يترتب في الوقوع ، ويأتي بعضه بعد بعض ، لا يقع بغير المدخول بها منه أكثر من طلقة واحدة ؛ لما ذكرناه . ويقع بالمدخول بها ثلاث إذا أوقعها ، مثل قوله : أنت طالق ، فطالق ، فطالق . أو : أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق . أو : أنت طالق ، ثم طالق وطالق . أو : فطالق . وأشبه ذلك ؛ لأن هذه حروف تقتضي الترتيب ، فتقع بها الأولى فتبينها ، فتأتي الثانية فتصادفها بائناً غير زوجة ، فلا تقع بها . وأما المدخول بها ، فتأتي الثانية فتصادف محل النكاح ، فتقع ، وكذلك الثالثة . وكذلك لو قال : أنت**

(٣) في م : « تطلقتان » .

(٤) سقط من : م .

طالَّق ، بل طالَّق ، وطالَّق<sup>(٥)</sup> . ذكره أبو الخطاب . ولو قال : أنت طالَّق طَلقةً قبل طَلقة . أو : بعد طَلقة . أو : بعدها طَلقة . أو : طَلقة فطلقة . أو : طَلقة ثم طَلقة . وقع بغير المذخول بها طَلقة ، وبالمذخول بها طَلقتان ؛ لما ذكرنا من أن هذا يقتضي طَلقة بعد طَلقة .

**فصل :** وإن قال : أنت طالَّق طَلقة قبلها طَلقة . فكذلك ، ذكره القاضي . وهذا ظاهر مذهب الشافعي . وقال بعضهم : لا يقع بغير المذخول بها شيء ، بناءً على قولهم في مسألة<sup>(٦)</sup> السريجية . وقال أبو بكر : يقع طَلقتان . وهو<sup>(٧)</sup> قول أبي حنيفة ؛ لأنه استحالة وقوع الطَلقة الأخرى قبل الطَلقة<sup>(٨)</sup> الموقعة ، فوقعت معها ، لأنها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد إيقاعها فيه لكونه زمنًا ماضيًا ، وجب إيقاعها في أقرب الأزمنة إليه ، وهو معها ، ولا يلزم تأخرها إلى ما بعدها ؛ لأن قبله زمنٌ يمكن الوقوع فيه ، وهو زمن قريب ، فلا يؤخر إلى البعيد مع إمكان القريب . ولنا ، أن هذا طلاق بعضه قبل بعض ، فلم يقع بغير المذخول بها جميعه ، كما لو قال : طَلقة بعد طَلقة . ولا يمتنع أن يقع المتأخر في لفظه مُتقدِّمًا ، كما لو قال : طَلقة بعد طَلقة . أو قال : أنت طالَّق طَلقة غداً ، وطلقة اليوم . ولو قال : جاء زيد بعد عمرو . أو : جاء زيد وقبله عمرو . أو : أعط زيداً بعد عمرو . كان كلاماً صحيحاً ، يُفيد تأخير المتقدم لفظاً ، عن المذكور بعده ، وليس هذا طلاقاً في زمن ماضٍ ، وإنما يقع إيقاعه في المستقبل مرتباً على الوجه الذي رتبته ، ولو قُدِّر أن إحداهما موقعة في زمن ماضٍ ، لا تمتنع وقوعها وحدها ، ووقعت الأخرى وحدها<sup>(٩)</sup> ، وهذا تعليل القاضي ؛ لكونه لا يقع إلا واحدة ، والأول من التعليل أصح ، إن شاء الله تعالى .

(٥) في ١ : « فطالَّق » .

(٦) في م : « المسألة » . وتقدم قولهم في صفحة ٤٢٢ . وسُميت السريجية ، نسبة لأبي العباس ابن مريج ، وانظر تفصيلها في : إعلام الموقعين ٣/٣١٧-٣١٩ .

(٧) في الأصل : « وهذا » .

(٨) سقط من : الأصل .

(٩) سقط من : ١ .



**فصل : فإن قال / : أنت طالق طلقة معها طلقة . وقع بها طلقتان . وإن قال : معها اثنتان . وقع بها ثلاث ، في قياس المذهب . وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي .**  
**وقال أبو يوسف : يقع طلقة ؛ لأن الطلقة إذا وقعت مفردة ، لم يمكن أن يكون معها شيء . ولنا ، أنه أوقع ثلاث طلاقات ، بلفظ يقتضي وقوعهن معا ، فوقعن كلهن ، كما لو قال : أنت طالق ثلاثا . ولا نسلم أن الطلقة تقع مفردة ، فإن الطلاق لا يقع بمجرّد التلفّظ<sup>(١٠)</sup> به ، إذ لو وقع بذلك ، لما صحّ تعليقه بشرط ، ولا صحّ وصفه بالثلاث ، ولا غيرها ، وكذلك الحكم لو<sup>(١١)</sup> قال : إذا طلقك فأنت طالق معها طلقة . ثم قال : أنت طالق . فإنها تطلق طلقتين ؛ لما ذكرنا .**

**فصل : فإن قال : أنت طالق طلقة بعدها طلقة . ثم قال : أردت أني أوقع بعدها طلقة . دين ، وهل يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين . وإن قال : أنت طالق طلقة قبلها طلقة . وقال : أردت أني طلقها قبل هذا في نكاح آخر ، أو أن زوجا قبل طلقها . دين ، وهل يقبل في الحكم ؟ على ثلاثة أوجه ؛ أحدها ، يقبل . والآخر ، لا يقبل . والثالث ، يقبل إن كان وجداً ، وإن لم يكن وجداً لم يقبل . والصحيح أنه إذا لم يكن وجداً لا يقبل ؛ لأنه لا يحتمل ما قاله .**

**فصل : فإن قال : أنت طالق<sup>(١٢)</sup> طالق طالق . وقال : أردت التوكيد . قبل منه ؛ لأن الكلام يكرّر للتوكيد<sup>(١٣)</sup> ، كقوله عليه السلام : « فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ »<sup>(١٤)</sup> . وإن قصد الإيقاع ، وكرّر<sup>(١٥)</sup> الطلقات ، طلق ثلاثا . وإن لم ينو**

(١٠) في ب : « اللفظ » .

(١١) في أ : « إذا » .

(١٢) في أ ، ب ، م : « طلق » .

(١٣) في الأصل : « للتأكيد » .

(١٤) تقدم تخريجه في : ٩ / ٣٤٦ .

(١٥) في الأصل ، ب : « فذكر » . وفي أ : « وتكرر » .

شيئاً ، لم يَقَعْ إِلَّا واحدة ؛ لأنه لم يأتِ بينهما بحَرْفٍ يَقْتَضِي المُغَايِرَةَ ، فلا يَكُنْ مُتَغَايِرَاتٍ . وإن قال : أنت طالق وطالق وطالق . وقال : أردتُ بالثَّانِيَةِ التَّأْكِيدَ . لم يُقْبَلْ ؛ لأنه غَايِرٌ بينها وبين الأولى بحَرْفٍ يَقْتَضِي العطفَ والمُغَايِرَةَ ، وهذا يَمْنَعُ التَّأْكِيدَ ، وأمَّا الثَّالِثَةُ فهي كالثَّانِيَةِ في لَفْظِهَا . فإن قال : أردتُ بها التَّوْكِيدَ<sup>(١٦)</sup> . دين ، وهل يُقْبَلُ في الحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ على رَوَاتَيْنِ ؛ إحداهما ، يُقْبَلُ . وهي<sup>(١٧)</sup> مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنه كَرَّرَ لَفْظَ الطَّلَاقِ مِثْلَ الأوَّلِ ، فُقِبِلَ تَفْسِيرُهُ بالتَّأْكِيدِ . كما لو قال : أنت طالق ، أنت طالق . والثَّانِيَةُ ، لا يُقْبَلُ ؛ لأنَّ حَرْفَ العطفِ للمُغَايِرَةِ ، فلا يُقْبَلُ منه<sup>(١٨)</sup> ما يُخَالِفُ ذلك ، كما لا يُقْبَلُ في الثَّانِيَةِ . ولو قال : أنت طالق فطالق فطالق . أو : أنت طالق ، ثم طالق ،<sup>(١٩)</sup> ثم طالق<sup>(٢٠)</sup> . فالحُكْمُ فيها كالتي عطفَها بالواو . وإن غَايَرَ بين الحُرُوفِ ، / فقال : أنت طالق وطالق ، ثم طالق<sup>(٢١)</sup> . أو : طالق ثم طالق وطالق . أو : طالق وطالق فطالق . ونحو ذلك ، لم يُقْبَلْ في شيءٍ منها إرادة التَّوْكِيدِ ؛ لأنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ مُغَايِرَةٌ لما قبلها<sup>(٢٢)</sup> ، مُخَالِفَةٌ لها في لَفْظِهَا ، والتَّوْكِيدُ<sup>(٢٣)</sup> إِنَّمَا يَكُونُ بِتَكَرُّرِ الأوَّلِ بِصُورَتِهِ .

٢٨/٨ ظ

**فصل :** ولو قال : أنتِ مُطَلَّقةٌ ، أنتِ مُسَرَّحةٌ ، أنتِ مُفَارَقةٌ . وقال : أردتُ التَّوْكِيدَ بالثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ . قُبِلَ ؛ لأنه لم يُغَايِرْ بينها بالحُرُوفِ المَوْضُوعَةِ للمُغَايِرَةِ بين الألفاظِ ، بل أعادَ اللَّفْظَةَ بِمَعْنَاهَا ، ومِثْلُ هذا يُعادُ تَوْكِيدًا . وإن قال : أنتِ مُطَلَّقةٌ ، ومُسَرَّحةٌ ،

(١٦) في ١ : « التأکید » .

(١٧) في ب : « وهو » .

(١٨) سقط من : ا ، ب ، م .

(١٩-١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) في الأصل : « قال » .

(٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) في الأصل : « والتكرير » .

ومُفَارَقَةٌ . وقال : أردتُ التَّوكِيدَ . اِحْتَمَلُ أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمُخْتَلِفَ يُعْطَفُ  
بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ تَوْكِيدًا ، كَقَوْلِهِ (٢٣) :

\* فَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا \*

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّ الْوَائِوَ تَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ .

١٢٧٦ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لِغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ  
وَطَالِقٌ . لَزِمَهُ الثَّلَاثُ ؛ لِأَنَّهُ نَسَقٌ ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا )

وهذا قال مالكٌ ، والأوزاعيُّ ، والليثُ ، وربيعةٌ ، وابنُ أبي ليلى . وحكى عن  
الشافعيِّ في القديم ما يدلُّ عليه . وقال الثوريُّ ، وأبو حنيفةٌ ، والشافعيُّ ، وأبو ثورٍ : لا  
يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ الْأَوَّلَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ ، فَلَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا شَيْءٌ آخَرُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَهَا .  
ولنا ، أَنَّ الْوَائِوَ تَقْتَضِي الْجَمْعَ ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا ، فَيَكُونُ مَوْقَعًا لِلثَّلَاثِ جَمِيعًا ، فَيَقَعَنَّ  
عَلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . أَوْ : طَلَقَهُ مَعَهَا طَلَقَتَانِ . وَيُفَارِقُ مَا إِذَا فَرَّقَهَا ، فَإِنَّهَا لَا تَقَعُ  
جَمِيعًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِحَرْفٍ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى تَقَعُ  
قَبْلَ الثَّانِيَةِ بِمُقْتَضَى إِيقَاعِهِ ، وَهَهُنَا لَا تَقَعُ الْأَوَّلَى حِينَ نَطْقُهُ بِهَا حَتَّى يَتِمَّ كَلَامُهُ ، بِدَلِيلِ  
أَنَّهُ لَوْ (٢٤) أَلْحَقَهُ اسْتِثْنَاءً ، أَوْ شَرْطًا ، أَوْ صِفَةً ، لَحِقَ بِهِ ، (٢٥) وَلَمْ تَقَعِ الْأَوَّلَى مُطْلَقًا ، وَلَوْ  
كَانَ يَقَعُ حِينَ نَطْقِهِ (٢٦) ، لَمْ يَلْحَقْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يَقِفُ وَقُوعُهُ عَلَى تَمَامِ  
الْكَلَامِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عِنْدَ تَمَامِ كَلَامِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ لَفْظُهُ ، وَلَفْظُهُ يَقْتَضِي  
وُقُوعَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مُجْتَمِعَاتٍ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْخَرَقِيِّ : لِأَنَّهُ نَسَقٌ . أَى

(٢٣) القائل هو عدى بن زيد العبادي ، وهو عجز بيت صدره :

\* وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لَرَاهِشَتِهِ \*

انظر : الشعر والشعراء ١ / ٢٢٧ ، وحاشيته ، واللسان والتاج ( م ي ن ) .

(٢٤) سقط من : ب .

(٢٥-٢٥) في ١ ، م : « يقع الأول » .

(٢٦) في م : « تلفظه » .



غير مُفْتَرِق . فإن قيل : إنما وقف<sup>(٢٧)</sup> أوّل الكلام على آخره ، مع الشرط والاستثناء ؛ لأنه<sup>(٢٨)</sup> مُغَيَّر له ، والعطف لا يُغَيَّر ، فلا يَقِف عليه ، وتَبَيَّن أَنَّهُ وقع أوّل ما لَفَظَ به ، ولذلك لو قال لها<sup>(٢٩)</sup> : أنتِ طالق ، أنتِ طالق . لم يَقَع إِلَّا واحدة . قلنا : ما لم يَتِمَّ الكلام ، فهو عُرْضَةٌ لِلتَّغْيِيرِ ، إمّا بما يَخُصُّه بزمان ، أو يُقَيِّدُه بِقَيْدِ كَالشَّرْطِ ، وإمّا بما<sup>(٣٠)</sup> يَمْنَعُ بعضه كَالاستِثْنَاءِ ، وإمّا بما يَبَيِّنُ عددَ الواقع ، كالصِّفَةِ بِالْعَدَدِ ، وأشباهِ هذا ، فيجبُ أن يكونَ واقعًا ، ولولا ذلك لَمَاقَعَ بغيرِ المدخولِ بها ثلاثٌ بحال ؛ لأنه لو قال لها : أنتِ طالق ثلاثًا . فوقعتُ بها طَلَقَةٌ قَبْلَ قولِهِ ثلاثًا ، لم يُمَكِّنْ أن يَقَعَ بها شيءٌ آخرٌ . وأمّا<sup>(٣١)</sup> إذا قال : أنتِ طالق ، أنتِ طالق . فهاتانِ جُمْلَتَانِ لا تَتَعَلَّقُ إحداهما بالأُخرى ، ولو تَعَقَّبَ إحداهما شرطًا أو استِثْنَاءً أو صِيفَةً ، لم يَتَنَاولِ الأُخرى ، ولا وَجَهَ لوقُوفِ إحداهما على الأُخرى ، والمعطوفُ مع المعطوفِ عليه شيءٌ واحدٌ ، لو تَعَقَّبَهُ شرطٌ لعَادَ إلى الجميع ، ولأنَّ المعطوفَ لا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ ، ولا يُفِيدُ بِمُفْرَدِهِ ، بخلافِ قولِهِ : أنتِ طالق . فإنَّها جُمْلَةٌ مُفِيدَةٌ ، لا<sup>(٣٢)</sup> تَعَلَّقُ لها بالأُخرى ، فلا يَصَحُّ قياسُها عليها .

**فصل :** فإن قال : أنتِ طالق طَلَقَتينِ ونِصْفًا . فهي عندنا كالتى قبلها ، يَقَعُ الثلاثُ . وقال مُخَالِفُونَا : يَقَعُ طَلَقَتَانِ . وإن قال : إن دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طالق . وكرَّرَ ذلك ثلاثًا ، فدَخَلْتُ ، طَلَقْتُ<sup>(٣٣)</sup> ، في قولِ الجميع ؛ لأنَّ الصِّفَةَ وَجِدَتْ ، فاقْتَضَى وَقُوعَ الثلاثِ<sup>(٣٤)</sup> دَفْعَةً واحدةً . وإن<sup>(٣٥)</sup> قال : إن دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طالق وطالق

(٢٧) في ب : « يقف » .

(٢٨) في الأصل : « فإنه » .

(٢٩) سقط من : الأصل .

(٣٠) في ب : « ما » .

(٣١) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(٣٢) في ا : « ولا » .

(٣٣) سقط من : ب .

(٣٤) في ا : « الطلاق » .

(٣٥) في ا : « ولو » .

وطالقي ، فدخلت الدار ، طَلَقْتُ ثلاثاً . وبه قال أبو يوسف ، ومحمد ، وأصحاب الشافعي في أحد الوجهين . وقال أبو حنيفة : يقع واحدة ؛ لأن الطلاق المعلق إذا وجدت الصفة ، يكون كأنه أوقعه في تلك الحال على صفة ، ولو أوقعه كذلك ، لم يقع إلا واحدة . ولنا ، أنه وجد شرط وقوع ثلاث طلاقات ، غير مرتبات ، فوقع الثلاث ، كالتى قبلها . وإن قال : إذا<sup>(٣٦)</sup> دخلت الدار فأنيت طالق طلاقة معها طلقتان . فدخلت ، طَلَقْتُ ثلاثاً . وذكر مثل هذا بعض أصحاب الشافعي ، ولم يحك عنهم فيه خلافاً .

**فصل :** وإن قال لغير مدخول بها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق ، إن دخلت الدار . أو : إن دخلت الدار فأنيت طالق ثم طالق ثم طالق . أو : إن دخلت فأنيت طالق فطالق فطالق<sup>(٣٧)</sup> . فدخلت ، طَلَقْتُ واحدة ، فبأنيت بها ، ولم يقع غيرها<sup>(٣٨)</sup> . وبهذا قال الشافعي . وذهب القاضى إلى أنها تطلق في الحال واحدة ، تبين بها . وهو قول أبى حنيفة في الصورة الأولى ؛ لأن « ثُمَّ » تقطع الأولى عما بعدها ، لأنها للمهلة ، فتكون الأولى موقعة ، والثانية معلقة<sup>(٣٩)</sup> / بالشرط . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يقع حتى تدخل الدار ، فيقع بها ثلاث ؛ لأن دخول الدار شرط لثلاث ، فوقعت ، كما لو قال : إن دخلت الدار فأنيت طالق وطالق وطالق . ولنا ، أن « ثُمَّ » للعطف ، وفيها ترتيب ، فتعلقت التطبيقات كلها بالدخول ؛ لأن العطف لا يمنع تعليق<sup>(٤٠)</sup> الشرط بالمنعطف عليه<sup>(٤١)</sup> ، ويجب الترتيب فيها ، كما يجب لو لم يعلقه بالشرط ، وفي هذا انفصال عما ذكره ، ولأن الأولى تلى الشرط ، فلم يجز وقوعها بدونه ، كما لو<sup>(٤٢)</sup> لم يعطف عليها ،

ظ ٢٩/٨

(٣٦) في ١ : د إن .

(٣٧) في انهاء : د أو : إن دخلت فأنيت طالق ثم طالق وطالق . أو : أنت طالق فطالق وطالق .

(٣٨) في الأصل : د غيره .

(٣٩) في ١ : د متعلقة .

(٤٠) في الأصل : د تعلق .

(٤١) في انهاء : د كما لو قال : أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار .

(٤٢) سقط من : م .

ولأنَّه جعلَ الأولىَ جزاءً للشرِّطِ ، وعقِبَهُ إِيَّاهَا بقاءُ التَّعْقِيبِ ، الموضوعِ للجزاءِ ، فلم يَجْزُ تَقْدِيمُهَا<sup>(٤٣)</sup> عليه كسائرِ نَظائِرِهِ ، ولأنَّه لو قال : إن دَخَلَ زَيْدٌ دَارِي ، فَأَعْطِيهِ دِرْهَمًا<sup>(٤٤)</sup> ثُمَّ دِرْهَمًا<sup>(٤٥)</sup> . لم يَجْزُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَبْلَ دُخُولِهِ ، فكذا هُنَا . وما ذَكَرُوهُ تَحَكُّمًا ، ليس له شَاهِدٌ فِي اللُّغَةِ ، وَلَا أَصْلٌ<sup>(٤٥)</sup> فِي الشَّرْعِ .

**فصل :** وإن قالَ لَمَدْخُولِهَا : إن دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ . لم يَقَعْ بها شَيْءٌ حَتَّى تَدْخُلَ الدَّارَ ، فَتَقَعْ بِهَا الثَّلَاثَ . وبهذا قالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ .<sup>(٤٦)</sup> وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى وَقُوعِ طَلْقَتَيْنِ<sup>(٤٦)</sup> فِي الْحَالِ ، وَبَقِيَ الثَّلَاثَةُ مُعَلَّقَةً بِالْدُخُولِ<sup>(٤٧)</sup> . وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الشَّرْطَ الْمُتَقَدِّمَ لِلْمَعْطُوفِ ، دُونَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَيُعَلِّقُ بِهِ مَا يَتَعَدُّ عَنْهُ ، دُونَ مَا يَلِيهِ ، وَيَجْعَلُ جَزَاءَهُ<sup>(٤٨)</sup> مَا لَمْ تُوجَدْ فِيهِ الْفَاءُ الَّتِي يُجَازَى بِهَا ، دُونَ مَا وَجَدَتْ فِيهِ ، تَحَكُّمًا<sup>(٤٩)</sup> لَا يَعْرِفُ عَلَيْهِ دَلِيلًا<sup>(٤٩)</sup> ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ نَظِيرًا . وَإِنْ قَالَ لَهَا : إن دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ فَطَالِقٌ . فَدَخَلَتْ ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا . فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا .

١٢٧٧ — مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا ، وَهُوَ يَتَوَى وَاحِدَةً ، فَهِيَ ثَلَاثٌ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا . فَهِيَ ثَلَاثٌ ، وَإِنْ تَوَى وَاحِدَةً ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَرِيحٌ فِي الثَّلَاثِ ، وَالتَّيَّةُ لَا تُعَارِضُ الصَّرِيحَ ؛ لِأَنَّهَا أَوْضَعُ مِنَ اللَّفْظِ ، وَلِذَلِكَ لَا نَعْمَلُ بِمُجَرَّدِهَا ، وَالصَّرِيحُ قَوِيٌّ يَعْمَلُ بِمُجَرَّدِهِ ،

(٤٣) فِي الْأَصْلِ : « تَقْدِيمُهَا » .

(٤٤-٤٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤٥) فِي ب زِيَادَةٍ : « لَهُ » .

(٤٦-٤٧) فِي ١ : « وَقَالَ الْقَاضِي : تَقَعُ طَلْقَتَانِ » .

(٤٧) فِي إِزْيَادَةٍ : « وَلَعَلَّهُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ » .

(٤٨) فِي م : « جَزَاءٌ » .

(٤٩-٤٩) فِي ب ، م : « لَا يَعْرِفُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ » .



من غير نية ، فلا يعارض القوي بالضعيف ، كما لا يعارض النص بالقياس ، ولأن النية إنما تعمل في صرف اللفظ إلى بعض محتملاته ، والثلاث نص فيها ، لا يحتمل الواحدة بحال ، فإذا نوى واحدة ، فقد نوى ما لا يحتمله ، فلا يصح ، كما لو قال : له على ثلاثة دراهم . وقال : أردت واحدا .

١٢٧٨ - مسألة ؛ قال : ( وإن طلق واحدة ، وهو ينوي ثلاثا ، فهي واحدة )

أما إذا قال : أنت طالق<sup>(١)</sup> واحدة . ونوى ثلاثا<sup>(٢)</sup> ، لم يقع إلا واحدة ؛ لأن لفظه لا يحتمل / أكثر منها ، فإذا نوى ثلاثا ، فقد نوى ما لا يحتمله لفظه ، فلو وقع أكثر من ذلك ، لوقع بمجرّد النية ، ومجرّد النية لا يقع بها طلاق<sup>(٣)</sup> . وقال أصحاب الشافعي ، في أحد الوجهين : يقع ثلاث ؛ لأنه يحتمل واحدة معها اثنتان . وهذا فاسد ، فإن قوله : معها اثنتان . لا يؤدّيه معنى الواحدة ، ولا يحتمله ، فنيته فيه نية<sup>(٤)</sup> مجردة ، فلا تعمل ، كما لو نوى الطلاق من غير لفظ . وأما إذا قال : أنت طالق . ونوى ثلاثا ، فهذا فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يقع إلا واحدة ، وهو قول الحسن ، وعمر بن دينار ، والثوري ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأن هذا اللفظ لا يتضمن عددا ، ولا بينونة ، فلم تقع به الثلاث ، كما لو قال : أنت طالق واحدة . بيانه أن قوله : أنت طالق . إخبار عن صفة هي عليها ، فلم يتضمن العدد ، كقوله : قائمة ، وحائض ، وطاهر . والرواية الثانية ، إذا نوى ثلاثا ، وقع الثلاث . وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وابن المنذر ؛ لأنه لفظ لو قرّن به لفظ الثلاث ، كان ثلاثا ، فإذا نوى به الثلاث ، كان ثلاثا ، كالكنيات ، ولأنه نوى بلفظه ما يحتمله ، فوقع ذلك به ، كالكناية . وبيان احتمال اللفظ للعدد<sup>(٥)</sup> ، أنه يصح تفسيره به ؛ فيقول : أنت طالق ثلاثا . ولأن قوله :

(١) في م : طلق .

(٢) في م : الثلاث .

(٣) في أ : الطلاق .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في أ : العدد .

طالِق . اسمُ فاعِل ، واسمُ الفاعِلِ يَقْتَضِي المصدرَ ، كما يَقْتَضِيهِ الفِعْلُ ، والمصدرُ يَقَعُ على القليل والكثير ، وفارَقَ قولَه : أَنْتِ حائِضٌ وطاهِرٌ ؛ لأنَّ الحَيْضَ والطَّهَرَ لا يُمكنُ تَعَدُّدُهُ في حَقِّها ، والطلاقُ يُمكنُ تَعَدُّدُهُ .

**فصل : فإن قال : أَنْتِ طالِقٌ طلاقاً . ونَوَى ثلاثاً ، وقع ؛ لأنه صرَّحَ بالمصدرِ ، والمصدرُ يَقَعُ على القليل والكثير ، فقد نَوَى بلفظه ما يَحْتَمِلُهُ ، وإن نَوَى واحدةً ، فهي واحدةً ، وإن أطلقَ فهي واحدةً ؛ لأنه اليقينُ . وإن قال : أَنْتِ طالِقٌ الطلاقُ . وقع ما نَوَاهُ ، وإن لم يَنْوِ شيئاً ، فحكى فيها<sup>(٦)</sup> القاضي روايتين ؛ إحداهما : يَقَعُ الثلاثُ . نصَّ عليها أحمدُ ، في رواية مُهَنَّأ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ للاستِغراقِ ، فيقتَضِي استِغراقَ الكلِّ ، وهو ثلاثُ . والثانيةُ ، أنَّها واحدةٌ ؛ لأنه يَحْتَمِلُ أن تعودَ الألفُ واللامُ إلى مَعْهُودٍ ، يُريدُ الطلاقَ الذي أَوْفَعْتَهُ . ولأنَّ اللامَ في أسماءِ الأجناسِ تُستعملُ لغيرِ الاستِغراقِ كثيراً ، كقوله : ومن أُكْرِهَ على الطلاقِ . وإذا عَقَلَ الصَّبِيُّ الطلاقَ<sup>(٧)</sup> . واغْتَسَلَتْ بالماءِ . وَيَمَّمْتُ بالتَّرابِ . وقرأتُ العلمَ والحديثَ والفقهَ . وأشباه<sup>(٨)</sup> هذا ممَّا يُرادُ به ذلك الجنسُ ، ولا / يُفْهَمُ منه الاستِغراقُ ، فعند ذلك لا يُحْمَلُ على التَّعميمِ ، إِلَّا بِنِيَّةٍ صارفةٍ إليه . وهكذا لو قال لامرأته : أَنْتِ الطلاقُ . فإنَّ أحمدَ قال : إنَّ أرادَ ثلاثاً ، فهي ثلاثُ ، وإن نَوَى واحدةً ، فهي واحدةً ، وإن لم يَنْوِ شيئاً ، فكلامُ أحمدَ يَقْتَضِي أن تكونَ ثلاثاً ؛ لأنه إذا<sup>(٩)</sup> قال : أَنْتِ الطلاقُ . فهذا قد بَيَّنَّ . أيُّ شَيْءٍ بَقِيَ . هي ثلاثُ . وهذا اختيارُ أُمِّي بكري . ويُخَرَّجُ فيها أنَّها واحدةٌ ، بناءً على المسألةِ قبلها . وَوَجْهُ القولينِ ما تَقَدَّمَ ، وممَّا يَبَيِّنُ أَنَّهُ يُرادُ بها الواحدُ قولُ الشَّاعِرِ :**

ظ ٣٠/٨

(٦) في ب : عن .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) سقط من : ا ، ب ، م .

(٩) سقط من : م .

فَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا تَمَامًا<sup>(١٠)</sup>  
فَجَعَلَ الْمُكَرَّرَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا<sup>(١١)</sup> ، وَلَوْ كَانَ<sup>(١٢)</sup> لِلْإِسْتِغْرَاقِ لَكَانَ ذَلِكَ تِسْعًا .

**فصل :** ولو قال : الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي . أو : الطَّلَاقُ لِي لَزِمَ . فهو صريح ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ  
لِمَنْ وَقَعَ طَلَاقُهُ : لَزِمَهُ الطَّلَاقُ . وقالوا : إِذَا عَقَلَ الصَّبِيُّ الطَّلَاقَ ، فَطَلَّقَ ، لَزِمَهُ . ولعلمهم  
أَرَادُوا : لَزِمَهُ حُكْمُهُ . فحذفوا المضاف ، وأقاموا المضاف إليه مقامه ، ثم اشتهر ذلك ،  
حتى صار من الأسماء العرفية ، وانغمرت الحقيقة فيه . ويقع به ما نواه من واحدة ، أو  
اثنتين ، أو ثلاث . وإن أُطْلِقَ ففيه روايتان ، وجههما ما تقدّم . وإن قال : على  
الطَّلَاقِ . فهو بمثابة قوله : الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي ، لَأَنَّ مَنْ لَزِمَهُ شَيْءٌ فهو عليه كالذئب ،  
وقد اشتهر استعمال هذا في إيقاع الطَّلَاقِ . ويُخْرَجُ<sup>(١٣)</sup> فيه في حالة الإطلاق الروايتان ؛  
هل هو ثلاث أو واحدة ؟ والأشبه في هذا جميعه أن يكون واحدة ؛ لَأَنَّ أَهْلَ الْعُرْفِ لَا  
يَعْتَقِدُونَهُ ثَلَاثًا ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، ولهذا ينكر أحدهم أن يكون  
طَلَّقَ ثَلَاثًا ، وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ طَلَّقَ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَمُقْتَضَى اللَّفْظِ فِي ظَنِّهِمْ وَاحِدَةٌ ، فَلَا يُرِيدُونَ  
إِلَّا مَا يَعْتَقِدُونَهُ مُقْتَضَى لِّلْفِظِ<sup>(١٤)</sup> ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُمْ نَوَّوْا الْوَاحِدَةَ .

**فصل :** وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ لِّلسُّنَّةِ . طَلَّقْتَ وَاحِدَةً فِي وَقْتِ السُّنَّةِ . وذهب أبو  
حنيفة إلى أَنَّهَا تَطْلُقُ ثَلَاثًا ، فِي ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ . وقد بينّا أَنَّ  
طَلَاقَ السُّنَّةِ طَلْقٌ وَاحِدٌ ، فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ . وإن قال : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقَ السُّنَّةِ .  
وَقَعَتْ بِهَا وَاحِدَةٌ فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ يَتَوَيَّرُ الثَّلَاثُ ، فَتَكُونُ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّهُ  
ذَكَرَ الْمَصْدَرَ ، وَالْمَصْدَرُ يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ ، بِخِلَافِ التِّي قَبْلَهَا .

(١٠) تقدم في صفحة ٣٥٩ .

(١١) سقط من : ١ ، م .

(١٢) في الزيادة : « ذلك » .

(١٣) في ب : « وخرج » .

(١٤) في أ : « لفظهم » .



**فصل :** وإن قال العَجَمِيُّ : بهشتم بسيار<sup>(١٥)</sup> . طَلَّقْتُ امرأته ثلاثاً . نَصَّ عليه أحمد ؛ لأنَّ معناه : أنتِ طالقٌ / كثيراً . وإن قال : بهشتم . فحَسَبُ<sup>(١٦)</sup> ، طَلَّقْتُ واحدةً ، إلَّا أن يَنْوِي ثلاثاً ، فتكون ثلاثاً . نَصَّ عليه أحمد ، في رواية ابن منصور . وقال القاضي : يَتَخَرَّجُ<sup>(١٧)</sup> فيه روايتان ؛ بناءً على قوله : أنتِ طالقٌ . لأنَّ هذا صريحٌ ، وذاك صريحٌ ، فهما سواءٌ . والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقَعُ ما نَوَاهُ ؛ لأنَّ معناها خَلَّيْتُكَ ، وَخَلَّيْتُكَ يَقَعُ بها ما نَوَاهُ ، وكذا ههنا ، وإنَّما صارت صريحةً لشُهْرَةِ استعمالِهَا في الطَّلَاقِ ، وَتَعَيَّنَها له ، وذلك لا يَنْفِي معناها ، ولا يَمْنَعُ العملَ به إذا أَرَادَهُ . وإن قال : فارقْتُكِ . أو : سَرَحْتُكِ . وَنَوَى واحدةً ، أو أَطْلَقَ ، فهي واحدةٌ . وإن نَوَى ثلاثاً ، فهي ثلاثٌ ؛ لأنَّه فَعَلَ يُمْكِنُ أن يُعْبَّرَ به عن القليل والكثير ، وكذلك لو قال : طَلَّقْتُكِ .

**فصل :** ولا يَقَعُ الطَّلَاقُ بغيرِ لفظِ الطَّلَاقِ ، إلَّا في مَوْضِعَيْنِ ؛ أَحَدُهُما ، مَنْ لا يَقْدِرُ على الكلامِ ، كالأَخْرَسِ إذا<sup>(١٨)</sup> طَلَّقَ بالإشارة ، طَلَّقْتُ زوجته . وبهذا قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . ولا نَعْلَمُ عن غيرِهِم خِلَافَهُم ؛ وذلك لأنَّه لا طَرِيقَ له إلى الطَّلَاقِ إلَّا بالإشارة ، فقامت إشارته مقامَ الكلامِ مِنْ غَيْرِهِ<sup>(١٩)</sup> فيه<sup>(٢٠)</sup> ، كالنِّكاحِ ، فأما القادرُ<sup>(٢١)</sup> ، فلا يَصِحُّ طلاقُه بالإشارة ، كما لا يَصِحُّ نكاحُه بها ، فإن أشار الأَخْرَسُ بأصابعِهِ الثلاثِ إلى الطَّلَاقِ ، طَلَّقْتُ ثلاثاً ؛ لأنَّ إشارته جَرَتْ مَجْرَى نَطْقٍ غَيْرِهِ . ولو قال النَّاطِقُ : أنتِ طالقٌ . وأشار بأصابعِهِ الثلاثِ . لم يَقَعْ إلَّا واحدةً ؛ لأنَّ إشارته لا تَكْفِي . وإن قال : أنتِ طالقٌ هكذا . وأشار بأصابعِهِ الثلاثِ ، طَلَّقْتُ ثلاثاً ؛ لأنَّ قوله

(١٥) في ب ، م : « بسيار » .

(١٦) في النسخ : « فحسبت » . وفي ب ، م بعده زيادة : « بالفارسية » .

(١٧) في أ : « يخرج » .

(١٨) في أ ، ب ، م : « وإذا » .

(١٩) في ب ، م : « غير » .

(٢٠) سقط من : الأصل . وفي ب ، م : « نية » .

(٢١) في ب ، م : « للقادر » .

هكذا ، تصريح<sup>(٢٢)</sup> بالتشبيه بالأصابع في العدد ، وذلك يصلح بيانا ، كما قال النبي ﷺ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » . وأشار بيديه<sup>(٢٣)</sup> مرة ثلاثين ، ومرة تسعا وعشرين<sup>(٢٤)</sup> . وإن قال : أردت الإشارة بالأصبعين المقبوضتين . قبل منه ؛ لأنه يحتمل ما يدعيه . الموضع الثاني ، إذا كتب الطلاق ، فإن نواه طَلَّقَتْ زوجته . وبهذا قال الشَّعْبِيُّ ، والنَّحَّيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، والحَكَمُ ، وأبو حنيفة ، ومالك . وهو المنصوص عن الشَّافِعِيِّ . وذكر بعض أصحابه ، أن له قولاً آخر ، أنه لا يقع به طلاق<sup>(٢٥)</sup> ، وإن نواه ؛ لأنه فعلٌ من قادرٍ على النطق<sup>(٢٦)</sup> ، فلم يقع به الطلاق ، كإشارة . ولنا ، أن الكتابة حروفٌ ، يفهم منها الطلاق ، فإذا أتى فيها / بالطلاق ، وفهم منها ، ونواه ، وقع كاللفظ ، ولأن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب ؛ بدلالة أن النبي ﷺ كان مأموراً بتبليغ رسالته ، فحصل ذلك في حق البعض بالقول ، وفي حق<sup>(٢٧)</sup> آخرين بالكتابة إلى ملوك الأطراف ، ولأن كتاب القاضي يقوم مقام لفظه في إثبات الديون والحقوق ؛ فأما إن كان<sup>(٢٨)</sup> كتب ذلك من غير نيّة ، فقال أبو الخطاب : قد خرّجها القاضي الشريف في

ظ ٣١/٨

(٢٢) في ب : « صريح » .

(٢٣) في ا ، ب ، م : « بيده » .

(٢٤) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، وباب قول النبي ﷺ : لا نكتب ولا نحسب ، من كتاب الصوم ، وفي : باب اللعان وقول الله تعالى : ﴿ والذين يرمون أزواجهم ... ﴾ ، من كتاب الطلاق . صحيح البخاري ٣ / ٣٤ ، ٣٥ . ومسلم ، في : باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ... ، وباب الشهر يكون تسعا وعشرين ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٩ - ٧٦١ ، ٧٦٤ . وأبو داود ، في : باب الشهر يكون تسعا وعشرين ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٤٢ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف على إسماعيل في خبر سعد بن مالك فيه ، وباب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في خبر أبي سلمة فيه ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١١٢ - ١١٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في « الشهر تسع وعشرون » ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٨٤ ، ٢ / ٢٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٨١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ٣ / ٣٢٩ ، ٥ / ٤٢ .

(٢٥) في ا : « الطلاق » .

(٢٦) في ا ، ب ، م : « التطليق » .

(٢٧) سقط من : الأصل .

(٢٨) سقط من : ا ، ب ، م .

« الإرشاد » على روايتين ؛ إحداهما ، يَقَع . وهو قول الشَّعْبِيِّ ، والنَّحَعِيِّ ، والزُّهْرِيِّ ،  
والْحَكَمِ ؛ لما ذكرنا . والثَّانِيَّةُ ، لا يَقَعُ إِلَّا بِنِيَّةٍ . وهو قول أَى حَنِيفَةٍ ، ومَالِكٍ ،  
وَمَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّ الكتابةَ مُحْتَمِلَةٌ ، فَإِنَّهُ يُقْصَدُ بِهَا تَجْرِبَةُ الْقَلَمِ ، وتَجْوِيدُ  
الْخَطِّ ، وَغَمُّ الْأَهْلِ ، فلم يَقَعْ<sup>(٢٩)</sup> مِنْ غَيْرِ<sup>(٢٩)</sup> نِيَّةٍ ، كَكُنَايَاتِ الطَّلَاقِ . فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ  
تَجْوِيدَ خَطِّهِ ، أَوْ تَجْرِبَةَ قَلَمِهِ ، لم يَقَعْ ؛ لَأَنَّهُ لو نَوَى بِاللَّفْظِ غَيْرِ الْإِقْبَاعِ ، لم يَقَعْ ،  
فَالْكِتَابَةُ أَوْلَى . وَإِذَا ادَّعَى ذَلِكَ ، دِينَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُقْبَلُ أَيْضًا فِي الْحُكْمِ فِي  
أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ؛ لَأَنَّهُ يُقْبَلُ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ الصَّرِيحِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ فَهَهُنَا مَعَ أَنَّهُ  
لَيْسَ بِلَفْظِ أَوْلَى . وَإِنْ قَالَ : نَوَيْتُ غَمَّ أَهْلِي . فَقَدْ قَالَ ، فِي رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ ، فِي مَنْ  
كَتَبَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ ، وَنَوَى الطَّلَاقَ : وَقَعَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَغُمَّ أَهْلَهُ ، فَقَدْ عَمِلَ فِي ذَلِكَ  
أَيْضًا . يَعْنِي أَنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَفَا لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ  
أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلِّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ »<sup>(٣٠)</sup> . فظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ ؛ لِأَنَّهُ غَمَّ أَهْلَهُ  
يَحْصُلُ بِالطَّلَاقِ ، فَيَجْتَمِعُ غَمُّ أَهْلِهِ وَوُقُوعُ<sup>(٣١)</sup> طَلَاقِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . يَرِيدُ  
بِهِ غَمَّهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَقَعَ ؛ لَأَنَّهُ أَرَادَ غَمَّ أَهْلِهِ بِتَوَهُّمِ الطَّلَاقِ ، دُونَ حَقِيقَتِهِ ، فَلَا  
يَكُونُ نَاوِيًا لِلطَّلَاقِ ، وَالْخَبَرُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مُوَاخَذَتِهِ بِمَا نَوَاهُ عِنْدَ الْعَمَلِ بِهِ ، أَوِ الْكَلَامِ ،  
وَهَذَا لَمْ يَنْوَ طَلَاقًا ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ .

**فصل :** وَإِنْ كَتَبَهُ بِشَيْءٍ لَا يَبِينُ ، مِثْلُ أَنْ كَتَبَ<sup>(٣٢)</sup> بِأَصْبُعِهِ عَلَى وِسَادَةٍ ، أَوْ فِي<sup>(٣٣)</sup>  
الْهَوَاءِ ، فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَقَعُ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : يَقَعُ<sup>(٣٤)</sup> . وَرَوَاهُ  
الْأَثَرُمُ عَنْ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَ حُرُوفَ الطَّلَاقِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَتَبَهُ بِشَيْءٍ يَبِينُ . وَالْأَوَّلُ

(٢٩-٢٩) في ١ : ١ : بغير .

(٣٠) تقدم تخريجه في : ٩ / ٢٧٢ . وانظر : ١ / ١٤٦ .

(٣١) في ١ ، ب ، م : وقع .

(٣٢) في ب ، م : كتبه .

(٣٣) سقط من : ب ، م .

(٣٤) في ١ : زيادة : به .



أُولَى ؛ لَأَنَّ الْكِتَابَةَ<sup>(٣٥)</sup> الَّتِي لَا تَبِينُ ، كَالْهَمْسِ بِالْفَمِ ، بِمَا لَا يَتَبَيَّنُ<sup>(٣٦)</sup> ، وَثُمَّ لَا يَقَعُ ، فَهَهُنَا أُولَى .

فصل : إِذَا كَتَبَ / <sup>(٣٧)</sup> إِلَى زَوْجَتِهِ<sup>(٣٧)</sup> : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ اسْتَمَدَّ ، فَكَتَبَ : إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي<sup>(٣٨)</sup> . أَوْ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ ، وَكَانَ فِي حَالِ كِتَابَتِهِ لِلطَّلَاقِ<sup>(٣٩)</sup> مُرِيدًا لِلشَّرْطِ ، لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّطَّطِ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ ، بَلْ تَوَّاهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ . وَإِنْ كَانَ نَوَى الطَّلَاقَ فِي الْحَالِ ، غَيْرَ مُعَلِّقٍ بِشَرْطٍ ، طَلَّقَتْ لِلْحَالِ<sup>(٤٠)</sup> . وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا ، وَقُلْنَا : إِنَّ الْمُطَلَّقَ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ . نَظَرْنَا ، فَإِنْ كَانَ اسْتِمْدَادُهُ<sup>(٤١)</sup> لِحَاجَةٍ ، أَوْ عَادَةٍ ، لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ أَذْرَكَ النَّفْسَ ، أَوْ شَيْءًا يُسَكِّتُهُ<sup>(٤٢)</sup> ، فَسَكَتَ لَذَلِكَ ، ثُمَّ أَتَى بِشَرْطٍ تَعَلَّقَ بِهِ ، فَالْكِتَابَةُ أُولَى . وَإِنْ اسْتَمَدَّ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا عَادَةٍ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ ، كَمَا لَوْ سَكَتَ بَعْدَ قَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ . لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ شَرْطًا . وَإِنْ قَالَ : إِنِّي كَتَبْتُهُ مُرِيدًا لِلشَّرْطِ . فَقِيَاسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا ، أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ قَبْلَ الشَّرْطِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَدِينُ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ فِي مَنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ : أَرَدْتُ تَعْلِيْقَهُ عَلَى شَرْطٍ . وَإِنْ كَتَبَ إِلَى امْرَأَتِهِ : أَمَّا بَعْدُ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ ، سَوَاءً وَصَلَ إِلَيْهَا الْكِتَابُ ، أَوْ لَمْ يَصِلْ . وَعِدَّتُهَا مِنْ حِينَ كَتَبَهُ . وَإِنْ كَتَبَ إِلَيْهَا : إِذَا وَصَلَكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَتَاهَا الْكِتَابُ ، طَلَّقَتْ عِنْدَ وُصُولِهِ إِلَيْهَا ، وَإِنْ ضَاعَ وَلَمْ يَصِلْهَا ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَصُولُهُ . وَإِنْ

(٣٥) فِي م : « الْكِتَاب » .

(٣٦) فِي الْأَصْل : « يَسْتَبِين » .

(٣٧-٣٧) فِي م : « لَزَوْجَتِهِ » .

(٣٨) فِي الزِّيَادَةِ : « فَأَنْتِ طَالِقٌ » .

(٣٩) فِي الْأَصْل : « الطَّلَاق » .

(٤٠) فِي ب : « فِي الْحَال » .

(٤١) فِي أ ، ب ، م : « اسْتِمْدَادًا » .

(٤٢) فِي الْأَصْل : « سَكَّتَهُ » .

ذَهَبَتْ كِتَابَتُهُ<sup>(٤٣)</sup> بِمَحْوٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، وَوَصَلَ الْكَاغِدُ<sup>(٤٤)</sup> ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكِتَابٍ . وَكَذَلِكَ إِنْ انْطَمَسَ مَا فِيهِ لَعَرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ عِبَارَةٌ عَمَّا فِيهِ الْكِتَابَةُ . وَإِنْ ذَهَبَتْ حَوَاشِيهِ ، أَوْ تَحَرَّقَ مِنْهُ شَيْءٌ ، لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ كِتَابًا ، وَوَصَلَ بَاقِيهِ ، طَلَّقَتْ ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ كِتَابٌ . وَإِنْ تَحَرَّقَ بَعْضُ مَا فِيهِ الْكِتَابَةُ ، سِوَى مَا فِيهِ ذِكْرُ الطَّلَاقِ ، فَوَصَلَ ، طَلَّقَتْ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ<sup>(٤٥)</sup> بَاقٍ ، فَيَنْصَرِفُ الْأِسْمُ إِلَيْهِ . وَإِنْ تَحَرَّقَ مَا فِيهِ ذِكْرُ الطَّلَاقِ ، فَذَهَبَ ، وَوَصَلَ بَاقِيهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذَاهِبٌ . فَإِنْ قَالَ لَهَا : إِذَا أَتَاكِ طَلَاقِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهَا : إِذَا أَتَاكِ كِتَابِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَتَاهَا الْكِتَابُ ، طَلَّقَتْ طَلَّقَتَيْنِ ؛ لِوُجُودِ الصَّفَّتَيْنِ فِي مَجِيءِ الْكِتَابِ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ إِذَا أَتَاكِ كِتَابِي ، فَأَنْتِ طَالِقٌ بِذَلِكَ الطَّلَاقِ الَّذِي عَلَّقْتَهُ . دِينَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

**فصل :** وَلَا يَثْبُتُ الْكِتَابُ / بِالطَّلَاقِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ، أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَوَايَةِ حَرْبٍ ؛ فِي امْرَأَةٍ أَتَاهَا كِتَابُ زَوْجِهَا بِخَطِّهِ وَخَاتَمِهِ بِالطَّلَاقِ : لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهَا شَهْوَدٌ عَدُولٌ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ شَهِدَ حَامِلُ الْكِتَابِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا شَاهِدَانِ . فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ حَامِلِ الْكِتَابِ وَحْدَهُ ، حَتَّى يَشْهَدَ مَعَهُ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ الْمُثْبِتَةَ لِلْحَقِّ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ، ككِتَابِ الْقَاضِي . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْكِتَابَ يَثْبُتُ عِنْدَهَا بِشَهَادَتَيْهِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدَا بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّ أَثَرَهُ فِي حَقِّهَا فِي الْعِدَّةِ ، وَجَوَازِ التَّزْوِيجِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، وَهَذَا مَعْنَى يَخْتَصُّ بِهَا<sup>(٤٦)</sup> لَا يَثْبُتُ بِهِ حَقٌّ<sup>(٤٧)</sup> عَلَى الْغَيْرِ ، فَاكْتَفَى فِيهِ بِسَمَاعِهَا لِلشَّهَادَةِ . وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ ، أَنَّ هَذَا خَطٌّ

ظ ٣٢/٨

(٤٣) فِي ب : « الْكِتَابَةُ » .

(٤٤) الْكَاغِدُ : الْوَرَقُ .

(٤٥) فِي م : « الْأِسْمُ » .

(٤٦) فِي أ ، ب ، م : « بِهِ » .

(٤٧) فِي الْأَصْلِ : « حَقًّا » .

فلان ، لم يُقْبَل ؛ لَأَنَّ الْخَطَّ يُشَبَّهُ<sup>(٤٨)</sup> بِهِ وَيُزَوَّرُ ، ولهذا لم يَقْبَلْهُ الْحَاكِمُ ، ولو اكْتَفَى بِمَعْرِفَةِ  
الْخَطِّ ، لَاكْتَفَى بِمَعْرِفَتِهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ شَهَادَةُ  
الشَّاهِدَيْنِ ، حَتَّى يُشَاهِدَاهُ يَكْتُبُهُ ، ثُمَّ لَا يَغِيبُ عَنْهُمَا حَتَّى يُؤَدِّيَا الشَّهَادَةَ . وَهَذَا  
مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالصَّحِيحُ ، أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ ، فَإِنَّ كِتَابَ الْقَاضِي لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ  
ذَلِكَ ، فَهَذَا أَوْلَى . وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُ الْكِتَابِ لَا يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَنِيْبُ فِيهَا ،  
وَقَدْ يَسْتَنِيْبُ فِيهَا<sup>(٤٩)</sup> مَنْ يَعْرِفُهَا ، بَلْ مَتَى أَتَاهُمَا<sup>(٥٠)</sup> بِكِتَابٍ ، وَقَرَأَهُ عَلَيْهِمَا ، وَقَالَ : هَذَا  
كِتَابِي . كَانَ لهُمَا أَنْ يَشْهَدَا بِهِ .

---

(٤٨) فِي إِزْيَادَةٍ : « الْخَطُّ » .

(٤٩) فِي ١ ، ب : « فِي الْكِتَابَةِ » .

(٥٠) فِي م : « أَتَاهَا » .



## بَابُ الطَّلَاقِ بِالْحِسَابِ

١٢٧٩ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لَهَا : نِصْفُكَ طَالِقٌ ، أَوْ يَدُكَ ، أَوْ عُضْوٌ مِنْ أَعْضَائِكَ طَالِقٌ . أَوْ قَالَ لَهَا : أَلَيْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ ، أَوْ رُبْعَ تَطْلِيقَةٍ . وَقَعَتْ بِهَا وَاحِدَةً )

الكلام في هذه المسألة في فصلين :

أحدهما ، أنه إذا طَلَّقَ جُزْءًا مِنْهَا . والثاني ، إذا طَلَّقَ جُزْءًا مِنْ طَلْقَةٍ .  
فأما الأول ، فإنه متى طَلَّقَ من المرأة جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهَا الثَّابِتَةِ ، طَلَّقَتْ كُلَّهَا ، سَوَاءً كَانَ جُزْءًا شَائِعًا ، كَنِصْفِهَا ، أَوْ سُدْسِهَا ، أَوْ جُزْءًا مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ مِنْهَا ، أَوْ جُزْءًا مُعَيَّنًا ، كَيَدِهَا ، أَوْ رَأْسِهَا ، أَوْ أَصْبُعِهَا . وهذا قولُ الحَسَنِ ، ومذهبُ الشَّافِعِيِّ ، وأبُو ثَوْرٍ ، وابنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ مَالِكٍ . وَهَذَا (١) أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، إِلَى أَنَّهُ إِنْ أَضَافَهُ إِلَى جُزْءٍ شَائِعٍ ، أَوْ وَاحِدٍ مِنْ أَعْضَاءِ خَمْسَةِ ؛ الرَّأْسِ ، وَالْوَجْهِ ، وَالرَّقَبَةِ ، وَالظُّهْرِ ، وَالْفَرْجِ ، طَلَّقَتْ . وَإِنْ أَضَافَهُ / إِلَى جُزْءٍ مُعَيَّنٍ ، غَيْرِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ تَبْقَى الْجُمْلَةُ (٢) بِدُونِهِ ، أَوْ جُزْءٌ لَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَلَمْ تَطْلُقِ الْمَرْأَةُ بِإِضَافَةِ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ ، كَالسِّنِّ ، وَالظُّفْرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُزْءٍ ثَابِتٍ ، اسْتِبَاحَهُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ ، فَأَشْبَهَ الْجُزْءَ الشَّائِعَ ، وَالْأَعْضَاءَ الْخَمْسَةَ ، وَلِأَنَّهَا جُمْلَةٌ لَا تَتَّبَعُ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمَةِ ، وَوُجِدَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ ، فَغَلَبَ فِيهَا حُكْمُ التَّحْرِيمِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَكَ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، وَفَارَقَ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ ، وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ لَيْسَ بِثَابِتٍ ، فَإِنَّهُمَا

و ٣٣/٨

(١) فِي م : « وَمَذْهَبٌ » .

(٢) فِي ب ، م زِيَادَةٌ : « مِنْهُ » .

يُزُولَانِ وَيَخْرُجُ غَيْرُهُمَا ، وَلَا يَنْقُضُ مَسْهُمَا الطَّهَارَةَ .

**الفصل الثاني :** إذا طَلَّقَهَا نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ ، أَوْ جُزْءًا مِنْهَا وَإِنْ قَلَّ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ بِهَا طَلَقَةٌ كَامِلَةٌ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا دَاوُدَ ، قَالَ : لَا تَطْلُقُ بِذَلِكَ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى <sup>(٣)</sup> أَنَّهَا تَطْلُقُ بِذَلِكَ ؛ مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ ، وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِكْرَ بَعْضِ مَا لَا يَتَّبِعُ <sup>(٤)</sup> فِي الطَّلَاقِ ، ذَكَرَ لِجَمِيعِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : نِصْفُكَ طَالِقٌ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفِي طَلْقَةٍ . وَقَعَتْ طَلَقَةٌ <sup>(٥)</sup> ؛ لِأَنَّ نِصْفِي الشَّيْءِ كُلُّهُ . وَإِنْ قَالَ : ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ طَلْقَةٍ . طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ طَلَقَةٌ وَنِصْفٌ ، فَكُمِّلَ النِّصْفُ <sup>(٦)</sup> ، فَصَارَا طَلْقَتَيْنِ . وَهَذَا وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَلَهُمْ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْأَنْصَافَ مِنْ طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَسْقُطُ مَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَتَقَعُ طَلَقَةٌ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الطَّلَاقِ الْمُوقِعَ مِنَ الْأَهْلِ فِي الْحُلِّ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا الْإِضَافَةُ إِلَى الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ <sup>(٧)</sup> ، فَلَعَبَتْ الْإِضَافَةُ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ . طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الطَّلْقَتَيْنِ طَلَقَةٌ . وَذَكَرَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَجْهًا آخَرَ ، أَنَّهُ يَقَعُ طَلْقَتَانِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي النِّصْفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، ثُمَّ يُكْمَلُ <sup>(٨)</sup> . وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ التَّنْصِيفَ يَتَحَقَّقُ بِهِ ، وَفِيهِ عَمَلٌ بِالْيَقِينِ ، وَالْإِغَاءُ الشُّكُّ ، وَإِيقَاعُ مَا أَوْقَعَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، فَكَانَ أَوَّلَى . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ

(٣) سقط من : ١ .

(٤-٤) سقط من : ب ، م .

(٥) في ١ : واحدة .

(٦) في ١ : نصف .

(٧) في ب ، م : صحيح .

(٨) في الأصل : كمل .

طالِقُ نِصْفَيِ طَلْقَتَيْنِ . وَقَعْتُ طَلْقَتَانِ ؛ لِأَنَّ نِصْفَيِ الشَّيْءِ جَمِيعُهُ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ طَلْقَتَيْنِ . / وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ نِصْفِ ثَلَاثِ طَلْقَاتٍ . طَلَّقْتُ طَلْقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ نِصْفَهَا طَلْقَةٌ وَنِصْفٌ ، ثُمَّ يُكْمَلُ النِّصْفُ ، فَتَصِيرُ طَلْقَتَيْنِ . ٣٣/٨ ظ

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ نِصْفٍ وَثُلْثٍ وَسُدُسٍ طَلْقَةٍ . وَقَعْتُ طَلْقَةً ؛ لِأَنَّهَا أَجْزَاءُ الطَّلَاقِ . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ نِصْفِ طَلْقَةٍ وَثُلْثِ طَلْقَةٍ وَسُدُسٍ طَلْقَةٍ . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَقَعُ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ جُزْءًا مِنْ طَلْقَةٍ عَلَى جُزْءٍ مِنْ طَلْقَةٍ ، فَظَاهِرُهُ <sup>(٩)</sup> أَنَّهَا طَلَقَاتٌ مُتَغَايِرَةٌ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ هِيَ الْأُولَى ، لَجَاءَ بِهَا بِلَامِ التَّعْرِيفِ فَقَالَ : ثُلْثَ الطَّلَاقِ وَسُدُسَ الطَّلَاقِ . فَإِنْ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ قَالُوا : إِذَا ذَكَرَ لَفْظٌ ، ثُمَّ أُعِيدَ مُنْكَرًا ، فَالثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ أُعِيدَ مُعَرَّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، فَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> . فَالْعُسْرُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ ؛ لِإِعَادَتِهِ مُعَرَّفًا ، وَالْيُسْرُ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ ؛ لِإِعَادَتِهِ مُنْكَرًا ، وَلِهَذَا قِيلَ : لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ . وَقِيلَ : لَوْ أَرَادَ بِالثَّانِيَةِ الْأُولَى ، لَذَكَرَهَا بِالضَّمِيرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأُولَى . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ نِصْفِ طَلْقَةٍ ، ثُلْثِ طَلْقَةٍ ، سُدُسِ طَلْقَةٍ . طَلَّقْتُ طَلْقَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْطِفْ بِوَائِ الْعَطْفِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ مِنْ طَلْقَةٍ غَيْرِ مُتَغَايِرَةٍ ، وَلِأَنَّهُ <sup>(١١)</sup> يَكُونُ الثَّانِي هَهُنَا بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالثَّلَاثُ مِنَ الثَّانِي ، وَالْبَدَلُ هُوَ الْمُبْدَلُ أَوْ بَعْضُهُ ، فَلَمْ يَقْتَضِ الْمُتَغَايِرَةَ . وَعَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ طَلْقَةٍ ، نِصْفِ طَلْقَةٍ ، أَوْ طَلْقَةً طَلْقَةً . لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا طَلْقَةً . فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ نِصْفًا ، وَثُلْثًا ، وَسُدُسًا . لَمْ يَقَعْ إِلَّا طَلْقَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَجْزَاءُ الطَّلَاقِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مِنْ كُلِّ طَلْقَةٍ جُزْءًا ، فَتَطْلُقُ ثَلَاثًا . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقُ نِصْفًا ، وَثُلْثًا ، وَرُبْعًا . طَلَّقْتُ طَلْقَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى الطَّلَاقِ نِصْفَ سُدُسٍ ، ثُمَّ يُكْمَلُ . وَإِنْ أَرَادَ مِنْ كُلِّ طَلْقَةٍ جُزْءًا ، طَلَّقْتُ ثَلَاثًا . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَلْقَةً . أَوْ : أَنْتِ نِصْفُ طَلْقَةٍ . أَوْ أَنْتِ نِصْفُ طَلْقَةٍ

(٩) فِي ١ : « فَظَاهِرُ هَذَا » .

(١٠) سُورَةُ الشَّرْحِ ٥ ، ٦ .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا » .



ثَلَاثَ طَلْقَةٍ سُدُسُ طَلْقَةٍ ، أَوْ أَنْتِ نَصْفُ طَالِقٍ . وَقَعَ بِهَا طَلْقَةٌ ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا فِي : أَنْتِ الطَّلَاقُ . أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ ، وَهَهُنَا مِثْلُهُ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَهُ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً . طَلَّقْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلْقَةً . كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ اقْتَضَى قَسْمَهَا بَيْنَهُنَّ ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعَهَا ، ثُمَّ تَكْمُلُ <sup>(١٢)</sup> . وَإِنْ قَالَ : بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً . فَكَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلْقَةً . وَإِنْ قَالَ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلْقَتَيْنِ . وَقَعَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ طَلْقَةً . ذَكَرَهُ أَبُو / الْخَطَّابِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي : تَطَلَّقُوا كُلُّ وَاحِدَةٍ طَلْقَتَيْنِ . وَرَوَى <sup>(١٣)</sup> عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ ، فِي رَجُلٍ قَالَ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ : مَا أَرَى إِلَّا قَدَبَيْنِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّنَا إِذَا قَسَمْنَا كُلَّ طَلْقَةٍ بَيْنَهُنَّ ، حَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ جُزْءَانِ مِنْ طَلْقَتَيْنِ ، ثُمَّ تَكْمُلُ <sup>(١٤)</sup> . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَتَيْنِ . طَلَّقْتُ وَاحِدَةً ، وَيُكْمَلُ نَصِيبُهَا مِنَ الطَّلَاقِ فِي وَاحِدَةٍ ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفٌ ، ثُمَّ يُكْمَلُ طَلْقَةً وَاحِدَةً ، وَإِنَّمَا يُقَسَّمُ بِالْأَجْزَاءِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ ، كَالدُّورِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمُخْتَلِفَاتِ ، أَمَّا الْجَمْلُ الْمُتَسَاوِيَةُ <sup>(١٥)</sup> مِنْ جِنْسٍ كَالنُّقُودِ ، فَإِنَّمَا تُقَسَّمُ بِرُءُوسِهَا <sup>(١٦)</sup> . وَيُكْمَلُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ وَاحِدٍ ، كَأَرْبَعَةٍ لَهُمْ دِرْهَمَانِ صَحِيحَانِ ، فَإِنَّهُ يُجْعَلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفٌ مِنْ دِرْهَمٍ <sup>(١٧)</sup> وَاحِدٍ ، وَالطَّلَاقَاتُ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا ؛ وَلَئِنْ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ أَخْذًا بِالْيَقِينِ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ إِيقَاعِ طَلْقَةٍ زَائِدَةٍ بِالشَّكِّ . فَإِنْ أَرَادَ قِسْمَةَ كُلِّ طَلْقَةٍ بَيْنَهُنَّ ، فَهُوَ عَلَى مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ . وَإِنْ قَالَ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ ثَلَاثَ طَلْقَاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَ طَلْقَاتٍ . فَعَلَى قَوْلِنَا : تَطَلَّقُوا

(١٢) فِي م : « تَكْمَلَتْ » .

(١٣) فِي أ ، م : « وَيُرْوَى » .

(١٤) فِي ب : « كَمَلْ » .

(١٥) فِي أ : « الْمَسَاوِيَةُ » .

(١٦) فِي ب : « رُءُوسِهَا » .

(١٧) فِي ب زِيَادَةً : « صَحِيحٌ » .

كُلِّ واحدةٍ طَلَقَةً ، وعلى قولِهما يَطْلُقَنَّ ثلاثًا ثلاثًا . وإن قال : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ خَمْسَ طَلَقَاتٍ<sup>(١٨)</sup> . وَقَعَ بِكُلِّ واحدةٍ طَلَقَتَانِ . كذلك قال الحسنُ ، وَقَتَادَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ كُلِّ واحدةٍ طَلَقَةٌ وَرُبْعٌ ، ثُمَّ تُكْمَلُ . وكذلك إن قال : سِتًّا ، أَوْ سَبْعًا ، أَوْ ثَمَانِيًا . وإن قال : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ تِسْعًا . طَلُقَنَّ ثلاثًا ثلاثًا .

**فصل :** فإن قال : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةً وَطَلَقَةً<sup>(١٩)</sup> . وَطَلَقَةً . وَقَعَ بِكُلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَطَفَ ، وَجَبَ قَسْمُ كُلِّ طَلَقَةٍ عَلَى حَدِيثِهَا ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْمَدْخُولُ بِهَا وَغَيْرُهَا فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الْوَائِ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا . وإن قال : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ<sup>(٢٠)</sup> نِصْفَ طَلَقَةٍ وَثُلُثَ طَلَقَةٍ وَسُدُسَ طَلَقَةٍ . فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي وَقُوعَ ثَلَاثٍ ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا . وإن قال : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةً فَطَلَقَةً فَطَلَقَةً ، أَوْ طَلَقَةً ثُمَّ طَلَقَةً ثُمَّ طَلَقَةً ، أَوْ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ<sup>(٢١)</sup> طَلَقَةً وَأَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةً وَأَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةً . طَلُقَنَّ ثَلَاثًا ، إِلَّا الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهَا بَاءَتْ بِالْأُولَى ، فَلَمْ يَلْحَقْهَا مَا بَعْدَهَا .

**فصل :** فإن قال لِنِسَائِهِ : أَتُنَّ طَوَالِقُ ثَلَاثًا . أَوْ : طَلَّقْتُكُنَّ ثَلَاثًا . طَلُقَنَّ ثَلَاثًا ثَلَاثًا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ طَلَّقْتُكُنَّ . يَقْتَضِي تَطْلِيقَ كُلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ ، وَتَعْمِيمَهُنَّ بِهِ ، ثُمَّ وَصَفَ مَا عَمَّمَهُنَّ<sup>(٢٢)</sup> بِهِ مِنَ الطَّلَاقِ بِأَنَّهُ ثَلَاثٌ ، فَصَارَ لِكُلِّ واحدةٍ ثَلَاثٌ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : أَوْقَعْتُ بَيْنَكُنَّ ثَلَاثًا . فَإِنَّهُ يَقْتَضِي قِسْمَةَ الثَّلَاثِ عَلَيْهِنَّ<sup>(٢٣)</sup> ، لِكُلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا مِنْهَا / ، وَجُزْءُ الْوَاحِدَةِ مِنَ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ تَطْلِيقَةٍ .

ظ ٣٤/٨

(١٨) فِي الْأَصْلِ : « تَطْلِيقَاتٍ » .

(١٩) سَقَطَتِ الْوَائِ مِنْ : م .

(٢٠ - ٢١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ . نَقَلَ نَظْرًا .

(٢١) فِي ١ ، ب ، م : « عَمَهُنَّ » .

(٢٢) فِي ١ ، م : « عَلَيْهَا » .

١٢٨٠ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ قَالَ لَهَا : شَعْرُكَ أَوْ ظُفْرُكَ طَالِقٌ . لَمْ تَطْلُقِي )

لأنَّ الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ يَزُولَانِ ، وَيَخْرُجُ غَيْرُهُمَا ، فليس هما كالأعضاء الثابتة . وبهذا قال أصحابُ الرَّأْيِ . وقال مالكٌ ، والشافعيُّ : تَطْلُقُ بِذَلِكَ . ونحوه عن الحسنِ ؛ لأنَّه جزءٌ يُسْتَبَاحُ بِنِكَاحِهَا ، فَتَطْلُقُ بِطَلَاقِهِ <sup>(١)</sup> ، كالأصْبُعِ . ولنا ، أنَّه جزءٌ يَنْفَصِلُ عنها في حالِ السَّلَامَةِ ، فلم <sup>(٢)</sup> تَطْلُقْ بِطَلَاقِهِ ، كالحَمَلِ والرَّيْقِ ، فإنَّه لا خلافَ فيهما ، وفارقَ الأصْبُعَ ، فإنَّها لا تَنْفَصِلُ في حالِ السَّلَامَةِ <sup>(٣)</sup> ، ولأنَّ الشَّعْرَ لا رُوحَ فيه ، ولا يَنْجُسُ بِمَوْتِ الحيوانِ ، ولا يَنْقُضُ الوُضُوءَ مَسُّهُ ، فَأَشْبَهَ العَرَقَ والرَّيْقَ واللَّبْنَ ، ولأنَّ الحَمْلَ مُتَّصِلٌ بِهَا ، وإِنَّمَا لم تَطْلُقْ بِطَلَاقِهِ ؛ لأنَّ مآلَهُ إلى الانفصالِ ، وهذه كذلك ، والسِّنُّ في معناها ؛ لأنَّها <sup>(٤)</sup> تَزُولُ مِنَ الصَّغِيرِ ، وَيُخْلَفُ <sup>(٥)</sup> غَيْرُهَا ، وَتَنْقَلِعُ مِنَ الْكَبِيرِ .

**فصل :** وإن أضافه إلى الرِّيقِ ، والدَّمْعِ ، والعَرَقِ ، والحَمَلِ ، لم تَطْلُقْ . لا نَعْلَمُ فيه خلافاً ؛ لأنَّ هذه ليست من جِسْمِهَا ، وإِنَّمَا الرِّيقُ والدَّمْعُ والعَرَقُ فَضَلَاتٌ تَخْرُجُ مِنْ جِسْمِهَا ، فهو كلبِنِهَا ، والحَمْلُ مُودَعٌ فِيهَا ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> . قيل : مُسْتَوْدَعٌ فِي بَطْنِ الْأُمِّ . وإن أضافه إلى الزَّوْجِ ، فقال أبو بكرٍ : لا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالظُّهَارِ وَالْحَرَامِ ، أَنَّ هذه الأشياءَ لا تَقَعُ إِذَا ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ ؛ الشَّعْرَ والسِّنَّ وَالظُّفْرَ وَالرُّوحَ . جَرَّدَ الْقَوْلُ عنه <sup>(٧)</sup> مُهَنَّأً <sup>(٨)</sup> بنُ يحيى ، وَالْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ الْقَطَّانُ ، فبِذَلِكَ أَقُولُ . وَوَجْهُهُ أَنَّ الرُّوحَ لَيْسَتْ عُضْوًا ، وَلَا شَيْئًا يُسْتَمْتَعُ بِهِ .

(١) في م : « به » .

(٢) في ب : « فلا » .

(٣) في الأصل : « سلامة » .

(٤) في ب : « ولأنها » .

(٥) في الأصل ، م : « ويختلف » .

(٦) سورة الأنعام ٩٨ .

(٧) في م : « عنها » .

(٨) في م : « منها » .



١٢٨١ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَطْلَقَ أَمْ لَا ، فَلَا يَزُولُ يَقِينُ النِّكَاحَ بِشَكِّ  
الطَّلَاقِ )

وجملة ذلك أن من شك في طلاقه ، لم يلزمه حكمه . نص عليه أحمد . وهو مذهب  
الشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأن النكاح ثابت بيقين ، فلا يزول بشك . والأصل في  
هذا حديث عبد الله بن زيد ، عن النبي ﷺ ، ( <sup>(١)</sup> أَنَّهُ سُئِلَ ) عن الرجل يخيل إليه أنه يجد  
الشيء في الصلاة ، فقال : « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . متفق  
عليه <sup>(٢)</sup> . فأمره بالبناء على اليقين ، وأطراح الشك . ولأنه شك طرأ على يقين ، فوجب  
أطراحه ، كما لو شك المتطهر في الحديث أو المحدث <sup>(٣)</sup> في الطهارة ، والورع التزام  
الطلاق ، فإن كان <sup>(٤)</sup> المشكوك فيه طلاقاً رجعيًا ، راجع / امرأته إن كانت مدخولاً بها ،  
أو جدد نكاحها إن كانت غير مدخول بها ، أو قد انقضت عدتها . وإن شك في طلاق  
ثلاث ، طلقها واحدة <sup>(٥)</sup> ، وتركها ؛ لأنه إذا لم يطلقها <sup>(٦)</sup> فيقين نكاحه باقي ، فلا تحل  
لغيره . وحكي عن شريك ، أنه إذا شك في طلاقه ، طلقها واحدة ، ثم راجعها ؛ لتكون  
الرجعة عن طلاقه ، فتكون صحيحة في الحكم . وليس بشيء ؛ لأن التلفظ بالرجعة  
ممكن مع الشك في الطلاق ، ولا يفتقر إلى ما يفتقر إليه العبادات من النية ، ولأنه لو شك  
في طلقتين ، فطلق واحدة ، لصار شاكاً في تحریمها عليه ، فلا تفيده الرجعة .

و ٣٥/٨

١٢٨٢ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا طَلَّقَ فَلَمْ يَدْرِ ؛ أَوْاحِدَةً طَلَّقَ ، أَمْ <sup>(١)</sup> ثَلَاثًا ،  
اَعْتَرَلَهَا وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ، فَإِنْ رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ ، لَزِمَتْهُ النَّفَقَةُ ، وَلَمْ

(١-١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في : ١ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٣) في الأصل : « والمحدث » .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « وحدها » .

(٦) في الزيادة : « واحدة » .

(١) في الأصل : « أو » .

يَطَّأَهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ كَيْمَ الطَّلَاقِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ لِلتَّحْرِيمِ <sup>(٢)</sup> ، شَاكٌّ فِي التَّحْلِيلِ (

وجملة ذلك أنه إذا طلق ، وشك في عدد الطلاق ، فإنه ينبغي على اليقين . نص عليه أحمد ، في رواية ابن منصور ، في رجل لفظ <sup>(٣)</sup> بطلاق امرأته ، لا يدرى واحدة أم ثلاثاً ؟ قال : أمّا الواحدة فقد وجبت عليه ، وهي عنده حتى يستيقن . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي ؛ لأن ما زاد على القدر الذي تيقنه طلاق مشكوك فيه ، فلم يلزمه ، كما لو شك في أصل الطلاق . وإذا ثبت هذا ، فإنه تبقى أحكام المطلق دون الثلاث من إباحة الرجعة . وإذا راجع <sup>(٤)</sup> وجبت النفقة وحقوق الزوجية . قال الخرقى : ويحرم وطؤها . ونحوه قول مالك ، إلا أنه حكى عنه ، أنه يلزمه الأكثر من الطلاق المشكوك فيه . وقولهما : ييقن في التحريم ؛ لأنه ييقن وجوده بالطلاق ، وشك في رفعه بالرجعة ، فلا يرتفع بالشك ، كما لو أصاب ثوبه نجاسة ، وشك في موضعها ، فإنه لا يزول حكم النجاسة بغسل موضع <sup>(٥)</sup> من الثوب ، ولا يزول إلا بغسل جميعه . وفارق لزوم النفقة ، فإنها لا تزول بالطلقة الواحدة ، فهي باقية ؛ لأنها كانت باقية ، ولم يتيقن زوالها . وظاهر قول غير الخرقى من أصحابنا ، أنه إذا راجعها حلّت له . وهو قول <sup>(٦)</sup> أبي حنيفة ، والشافعي . وهو ظاهر كلام أحمد ، في رواية ابن منصور ؛ لأن التحريم المتعلق بما ينفيه ، يزول بالرجعة يقيناً ، فإن التحريم أنواع ؛ تحريم تزيله الرجعة ، وتحريم يزيله نكاح جديد ، وتحريم يزيله نكاح / بعد زوج وإصابة ، ومن ييقن الأذى ، لا يثبت فيه حكم الأعلى ، كمن ييقن الحدث الأصغر ، لا يثبت فيه حكم الأكبر ، ويزول تحريم الصلاة بالطهارة الصغرى . ويخالف الثوب ، فإن غسل بعضه لا يرفع ما تيقنه من

٣٥/٨ ظ

(٢) في ب : « التحريم » .

(٣) في ب : « تلفظ » .

(٤) في ب : « رجع » .

(٥-٥) سقط من : ب .

(٦) سقط من : م .

النَّجَاسَةِ ، فَتَظِيرُ مَسْأَلَتَنَا أَنْ يَتَيَقَّنَ نَجَاسَةَ كُفِّ الثَّوْبِ ، وَيَشْكُكُ فِي نَجَاسَةِ سَائِرِهِ ، فَإِنَّ حُكْمَ النَّجَاسَةِ فِيهِ يَزُولُ بِغَسْلِ الْكُفِّ وَحْدَهَا ، كَذَا هُنَا<sup>(٧)</sup> . وَيُمْكِنُ مَنَعُ حَصُولِ التَّحْرِيمِ هُنَا ، وَمَنَعُ يَقِينِهِ ، فَإِنَّ الرَّجْعَةَ مُبَاحَةً لَزَوْجِهَا ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، فَمَا هُوَ إِذَا مُتَيَقَّنَ لِلتَّحْرِيمِ ، بَلْ شَاكَ فِيهِ ، مُتَيَقَّنٌ لِلإِبَاحَةِ .

**فصل :** إِذَا رَأَى رَجُلَانِ طَائِرًا ، فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ غُرَابٌ ، وَحَلَفَ الْآخَرُ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ حَمَامٌ . فَطَارَ وَلَمْ يَعْلَمَا حَالَهُ ، لَمْ يُحْكَمْ بِحِنْثٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ يَقِينَ النِّكَاحِ ثَابِتٌ ، وَوُقُوعُ الطَّلَاقِ مَشْكُوكٌ فِيهِ . فَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَحَدَهُمَا حِنْثَهُ فِيهَا ، فَالْبَقُولُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ ، وَالْيَقِينَ فِي جَانِبِهِ . وَلَوْ كَانَ الْحَالِفُ<sup>(٨)</sup> وَاحِدًا ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا ، فَنَسَاوُهُ طَوَالِقُ ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا ، فَعَبِيدُهُ أَخْرَارٌ . أَوْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا ، فَزَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا ، فَهَنْدُ طَالِقٌ . وَلَمْ يَعْلَمْ مَا هُوَ ، لَمْ يُحْكَمْ بِحِنْثِهِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ لِلنِّكَاحِ ، شَاكَ فِي الْحِنْثِ ، فَلَا يَزُولُ عَنْ يَقِينِ النِّكَاحِ وَالْمِلْكِ بِالشَّكِّ . فَأَمَّا إِنْ قَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ : إِنْ كَانَ غُرَابًا فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا . وَقَالَ الْآخَرُ : إِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا . فَطَارَ ، وَلَمْ يَعْلَمَا حَالَهُ ، فَقَدْ حِنْثَ أَحَدُهُمَا ، لَا بَعِيْنَهُ ، وَلَا يُحْكَمُ بِهِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعِيْنَهُ ، بَلْ تَبْقَى فِي حَقِّهِ أَحْكَامُ النِّكَاحِ ، مِنَ النِّفْقَةِ وَالْكُسُوفَةِ وَالسُّكْنَى ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقِينُ نِكَاحَهُ بَاقٍ ، وَوُقُوعُ طَلَاقِهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَأَمَّا الْوَطْءُ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا حَانِثٌ يَقِينُ ، وَامْرَأَتُهُ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَشْكَلَ فَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ، كَمَا لَوْ حِنْثَ فِي إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ لَا بَعِيْنَهَا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَحْرُمُ عَلَى<sup>(٩)</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَطْءُ امْرَأَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِبَقَاءِ نِكَاحِهِ ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ ، وَفَارَقَ الْحَانِثُ فِي إِحْدَى

(٧) فِي أ ، ب ، م : هُنَا .

(٨) فِي م : الْحَلْفُ .

(٩) فِي ب زِيَادَةٌ : كُلُّ .



امراتيه ؛ لانه معلوم زوال نكاحه عن إحدى زوجتيه . قلنا : إنما تحقق حنثه في واحدة غير معينة ، والنظر إلى كل واحدة مفردة ، فيقين نكاحها باق ، وطلاقها مشكوك فيه ، لكن لما تحققنا أن إحداهما حرام ، ولم يمكن تمييزها ، حرمتا عليه جميعاً . وكذلك ههنا / قد علمنا أن أحد هذين الرجلين قد طلق امرأته ، وحرمت عليه ، وتعدّر التمييز ، فيحرم الوطء عليهما ، ويصير كما لو تنجس أحد الإناءين لا بعينه ، فإنه يحرم استعمال كل واحد منهما ، سواء كانا لرجلين أو لرجل واحد . وقال مكحول : يحمل الطلاق عليهما جميعاً . ومال إليه أبو عبيد . فإن ادعى كل واحد منهما أنه علم الحال ، وأنه لم يحنث ، دين فيما بينه وبين الله تعالى . ونحو هذا قال عطاء ، والشعبي ، والزهرى ، والحارث العكلي ، والثوري ، والشافعي ؛ لأن كل واحد منهما يمكن صدقه فيما ادّعه . وإن أقر كل واحد منهما أنه الحانث ، طلق زوجته بإقرارهما على أنفسهما . وإن أقر أحدهما ، حنث وحده . وإن ادّعت امرأة أحدهما عليه الحنث ، فأنكر<sup>(١٠)</sup> ، فالقول قوله . وهل يحلف ؟ يخرج على روايتين .

**فصل :** فإن قال أحدهما : إن كان هذا غراباً ، فعبدي حر . وقال الآخر : إن لم يكن غراباً ، فعبدي حر . فطار ولم يعلم حاله ، لم تحكم بعق واحد من العبدین . فإن اشترى أحدهما عبداً صاحبه ، بعد أن أنكر حنث نفسه ، عتق الذي اشتراه ؛ لأن إنكاره حنث نفسه ، اعتراف منه بحنث صاحبه ، وإقرار بعق الذي اشتراه . وإذا اشترى من أقر بخرئته ، عتق عليه . وإن لم يكن منه إنكار ولا اعتراف ، فقد صار العبدان في يده ، وأحدهما حر ، ولم يعلم بعينه ، ويرجع في تعيينه إلى القرعة . وهذا قول أبي الخطاب . وذهب القاضي إلى أنه يعتق الذي اشتراه في الموضعين ؛ لأن تمسكه بعبده ، اعتراف منه ببقه وحرية صاحبه . وهذا مذهب الشافعي . ولنا ، أنه لم يعترف لفظاً ، ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف ، فإن الشرع يسوغ<sup>(١١)</sup> له إمساك عبده مع الجهل ، استناداً إلى الأصل ،

(١٠) في ١ ، ب : « فأنكرها » .

(١١) في الأصل ، ب : « سوغ » .

فكيف يَكُونُ مُعْتَرِفًا ، مع تَصْرِيحِهِ بِأَنِّي لَا أَعْلَمُ الحُرَّ مِنْهُمَا ؟ وَإِنَّمَا اكْتَفَيْنَا فِي إِبْقَاءِ رِقِّ عَبْدِهِ بِاحْتِمَالِ الحِنْثِ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ ، فَإِذَا صَارَ الْعَبْدَانِ لَهُ ، وَأَحَدُهُمَا حُرٌّ ، لَا بَعْيَيْنَهُ ، صَارَ كَأَنَّهُمَا كَانَا لَهُ ، فَحَلَفَ بِعِتْقِ أَحَدِهِمَا وَحَدَهُ ، فَيُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا حِينَئِذٍ . وَلَوْ كَانَ الحَالِفُ وَاحِدًا ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا ، فَعَبْدِي حُرٌّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا ، فَأَمَتِي حُرَّةٌ . وَلَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ ، فَإِنَّهُ يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا ، فَيَعْتَقُ أَحَدُهُمَا . فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ الذِي عَتَقَ ، أَوْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَلِكَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ السَّيِّدِ مَعَ يَمِينِهِ .

٣٦/٨ ظ / **فصل :** وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا ، فَهَذِهِ طَالِقٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا ، فَهَذِهِ الْأُخْرَى طَالِقٌ . فَطَارَ وَلَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ ، فَقَدْ طَلَّقَتْ إِحْدَاهُمَا ، فَيُخْرَجُ عَلَيْهِ قُرْبَانُهُمَا ، وَيُؤْخَذُ بِنَفَقَتِهِمَا حَتَّى تَبَيَّنَ الْمُطَلَّقَةُ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مَحْبُوسَتَانِ عَلَيْهِ لِحَقِّهِ . وَذَهَبَ أَصْحَابُنَا إِلَى أَنَّهُ يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا ، فَتَخْرُجُ بِالْقُرْعَةِ الْمُطَلَّقَةُ مِنْهُمَا ، كَقَوْلِنَا فِي الْعَبِيدِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقُرْعَةَ لَا مَدْخَلَ لَهَا هُنَا ؛ لِمَا سَنَذْكُرُهُ فِيمَا إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً وَأَنْسَىهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَعَلَى هَذَا ، يَبْقَى التَّحْرِيمُ فِيهِمَا إِلَى أَنْ يَعْلَمَ الْمُطَلَّقَةُ مِنْهُمَا ، وَيُؤْخَذُ بِنَفَقَتِهِمَا . فَإِنْ قَالَ : هَذِهِ الَّتِي حِنْثْتُ فِيهَا . حَرَمْتُ عَلَيْهِ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حِلِّ الْأُخْرَى . فَإِنْ ادَّعَتْ الَّتِي لَمْ يَعْتَرِفْ بِطَلَاقِهَا أَنَّهَا الْمُطَلَّقَةُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ . وَهَلْ يَحْلِفُ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غُرَابًا ، فَنَسَاؤُهُ طَوَالِقٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا ، فَعَبِيدُهُ أَحْرَارٌ . وَطَارَ وَلَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ ، مُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمِلْكَيْنِ ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْجَمِيعِ <sup>(١٢)</sup> . فَإِنْ قَالَ : كَانَ غُرَابًا . طَلَّقَ نَسَاؤُهُ ، وَرَقَّ عَبِيدُهُ . فَإِنْ ادَّعَى الْعَبِيدُ <sup>(١٣)</sup> أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا لِيَعْتَقُوا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . وَهَلْ يَحْلِفُ ؟ يُخْرَجُ عَلَى رَوَايَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : لَمْ يَكُنْ غُرَابًا . عَتَقَ عَبِيدُهُ ، وَلَمْ تَطْلُقِ النِّسَاءُ <sup>(١٤)</sup> ، فَإِنْ ادَّعَيْنَ أَنَّهُ كَانَ غُرَابًا لِيَطْلُقْنَ ،

(١٢) فِي م : « الْجَمْع » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٤) فِي ١ : « نَسَاؤُهُ » .

فالقول قوله . وفي تحليفه وجهان . وكل موضع قلنا : يُسْتَحْلَف . فنكّل عن اليمين ، قضى عليه بنكوله . وإن قال : لا أعلم ما الطائر ؟ فقياس المذهب أن يُقرع بينهما ، فإن وقعت القرعة على الغراب ، طلق النساء ، ورق العبيد ، وإن وقعت على العبيد ، عتقوا ، ولم تطلق النساء . وهذا قول أبي ثور . وقال أصحاب الشافعي : إن وقعت القرعة على العبيد عتقوا ، وإن وقعت على النساء لم يطلقن ، ولم يعتق العبيد ؛ لأن القرعة لها مدخل في العتق ، لكون النبي ﷺ أقرع بين العبيد الستة<sup>(١٥)</sup> ، ولا مدخل لها في الطلاق ؛ لأنه لم يُنقل مثل ذلك فيه ، ولا يُمكن قياسه على العتق ؛ لأن الطلاق حل قيد النكاح ، والقرعة لا تدخل في النكاح ، والعتق حل الملك ، والقرعة تدخل في تمييز الأملاك . قالوا : ولا يُقرع بينهم إلا بعد موته . ويُمكن أن يقال على هذا : إن ما لا يصلح للتعيين في حق الموروث ، لا يصلح في حق الوارث ، كما لو كانت اليمين في زوجتين ؛ ولأن الإماء محرّمات على الموروث تحريمًا لا تُزيله / القرعة ، فلم يُنجز للوارث بها ، كما لو تعيّن العتق فيهن .

و ٣٧/٨

١٢٨٣ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لِزَوْجَاتِهِ : إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ . وَلَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً بَعَيْنَهَا ، أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَأُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ الْمُطْلَقَةُ مِنْهُنَّ )

وجملته أنه إذا طلق امرأة من نسائه ، لا بعينها ، فإنها تُخرج بالقرعة . نص عليه في رواية جماعة . وبه قال الحسن ، وأبو ثور . وقال قتادة ، ومالك : يطلقن جميعاً . وقال حماد بن أبي سليمان<sup>(١)</sup> ، والثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي : له أن يختار أيتهن شاء ، فيوقع عليها الطلاق ؛ لأنه يملك إيقاعه ابتداءً وتعيينه ، فإذا أوقعه ولم يُعيّنه ، ملك تعيينه ؛ لأنه استيفاء ما ملكه . ولنا ، أن ما ذكرناه مروى عن علي ، وابن عباس ،

(١٥) تقدم ترجمته في : ٨ / ٣٩٥ .

(١) في م : « سلمان » . خطأ .



رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَا مُخَالَفَ لهما فِي الصَّحَابَةِ ؛ وَلأنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ بُنِيَ عَلَى التَّغْلِيبِ  
وَالسَّرَايَةِ ، فَتَدْخُلُهُ الْقُرْعَةُ كَالْعِتْقِ ، وَقَدْ ثَبَتَ الْأَصْلُ ؛ بِكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ أَقْرَعَ بَيْنَ الْعَبِيدِ  
السَّتَةِ <sup>(٢)</sup> ، وَلأنَّ الْحَقَّ لِوَاحِدٍ <sup>(٣)</sup> غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، فَوَجَبَ تَعْيِينُهُ بِالْقُرْعَةِ ، كَالْحُرِّيَّةِ فِي الْعَبِيدِ  
إِذَا أَعْتَقَهُمْ فِي مَرَضِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ جَمِيعُهُمْ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَكَالسَّفَرِ بِإِحْدَى نِسَائِهِ ، وَالبِدَايَةِ  
بِإِحْدَاهُنَّ فِي الْقَسَمِ ، وَكَالشَّرِيكِينِ إِذَا اقْتَسَمَا ، وَلأنَّهُ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ ، لَا يُعْلَمُ  
عَيْنُهَا ، فَلَمْ يَمْلِكْ تَعْيِينُهَا بِاخْتِيَارِهِ ، كَالْمَنْسِيَةِ . وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا <sup>(٤)</sup> لَا يَطْلُقَنَّ  
جَمِيعًا ؛ أَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى وَاحِدَةٍ <sup>(٥)</sup> ، فَلَمْ يَطْلُقِ الْجَمِيعَ ، كَمَا لَوْ عَيْنُهَا . قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ  
كَانَ يَمْلِكُ الْإِيقَاعَ وَالتَّعْيِينَ . قُلْنَا : مِلْكُهُ لِلتَّعْيِينَ بِالْإِيقَاعِ لَا يَلْزَمُ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَمْلِكَهُ بَعْدَهُ ،  
كَأَلَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا ، وَأَنْسَبَهَا . وَأَمَّا إِنْ <sup>(٧)</sup> نَوَى وَاحِدَةً بَعَيْنِهَا ، طَلَّقَتْ وَاحِدَهَا ؛  
لأنَّهُ عَيْنُهَا بَيْنَتُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ عَيْنُهَا بِلَفْظِهِ . وَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا أَرَدْتُ فُلَانَةَ . قُبِلَ مِنْهُ ؛ لِأنَّهُ  
يَحْتَمِلُ مَا قَالَهُ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَالتَّعْيِينَ ، أَقْرَعَ الْوَرْثَةُ بَيْنَهُنَّ ، فَمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا  
قُرْعَةُ الطَّلَاقِ ، فَحُكْمُهَا فِي الْمِيرَاثِ حُكْمُ مَا لَوْ عَيْنُهَا بِالتَّطْلِيقِ .

**فصل :** وَإِذَا قَالَ لِنِسَائِهِ : إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ غَدًا . فَجَاءَ غَدٌ ، طَلَّقَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ،  
وَأُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ . فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْعَدِّ ، وَرِثَتْهُ كُلُّهُنَّ . وَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ وَرِثَتْهَا ؛  
لأنَّهَا مَاتَتْ قَبْلَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ ، فَإِذَا جَاءَ غَدٌ ، أَقْرَعَ بَيْنَ الْمَيِّتَةِ وَالْأَحْيَاءِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ  
الْقُرْعَةُ عَلَى الْمَيِّتَةِ ، لَمْ يَطْلُقْ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْيَاءِ ، وَصَارَتْ كَالْمُعَيَّنَةِ بِقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ  
غَدًا . وَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ / الْمَذْهَبِ أَنْ يَتَّعَيْنَ الطَّلَاقُ فِي الْأَحْيَاءِ ، فَلَوْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ،  
فَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا ، طَلَّقَتْ الْأُخْرَى ، كَمَا لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ وَأُجْنَبِيَّةٍ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ . وَهُوَ  
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ الْأُجْنَبِيَّةَ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ وَقَتْ قَوْلُهُ ،  
فَلَا يَنْصَرِفُ قَوْلُهُ إِلَيْهَا ، وَهَذِهِ قَدْ كَانَتْ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ ، وَإِرَادَتُهَا بِالطَّلَاقِ مُمَكِّنَةٌ ،

ظ ٣٧/٨

(٢) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٩٥ .

(٣) في الأصل : « الواحد » .

(٤) في الأصل ، ب : « أنه » .

(٥) في ١ : « إحداهن » .

(٦) في ب ، م : « يلزمه » .

(٧) في ١ : « إذا » .

وإرادتها بالطلاق كإرادة الأخرى ، وحُدُوث الموت بها لا يقتضى فى حق الأخرى طلاقاً ، فتبقى على ما كانت عليه . والقول فى تعليق العتق . كالقول فى تعليق الطلاق . فإذا<sup>(٨)</sup> جاء غَدٌ ، وقد باع بعض العبيد ، أقرع بينه وبين العبيد الآخر ، فإن وقعت على المبيع ، لم يعتق منهم<sup>(٩)</sup> شئ<sup>(١٠)</sup> . وعلى قول القاضى ، ينبغى أن يتعين العتق فى الباقيين ، وكذلك ينبغى أن يكون مذهب أى حنيفة ، والشافعى ؛ لأن له تعيين العتق عندهم بقوله ، فبيع أحدهم صرف للعتق عنه ، فيتعين فى الباقيين . وإن باع نصف العبد ، أقرع بينه وبين الباقيين ، فإن وقعت قرعة العتق عليه ، عتق نصفه ، وسرى إلى باقيه إن كان المعتق موسراً ، وإن كان معسراً ، لم يعتق إلا نصفه .

**فصل :** وإذا قال : امرأتى طالق ، وأمتى حرة . وله نساء وإماء ، ونوى<sup>(١١)</sup> بذلك معينة ، انصرف إليها ، وإن نوى واحدة مبهمه ، فهي مبهمه فيهن ، وإن لم ينو شيئاً ؛ فقال أبو الخطاب : يطلق نساؤه كلهن ، ويعتق إماءه ؛ لأن الواحد المضاف يراد به الكل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾<sup>(١٢)</sup> . و ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ ﴾<sup>(١٣)</sup> . ولأن ذلك يروى عن ابن عباس . وقال الجماعة : يقع على واحدة مبهمه ، وحكمه حكم ما لو قال : إحدائكن طالق ، وإحدائكن حرة ؛ لأن لفظ الواحد لا يستعمل فى الجمع إلا مجازاً ، والكلام لحقيقته مالم يصرفه عنها دليل ، ولو تساوى الاحتمالان ، لوجب قصره على الواحدة ؛ لأنها اليقين ، فلا يثبت الحكم فيما زاد عليها بأمر مشكوك فيه ، وهذا أصح . والله أعلم .

(٨) فى الأصل ، ب ، م : « وإذا » .

(٩) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٠) فى الأصل ، ب ، م زيادة : « منه » .

(١١) فى ب : « إن نوى » .

(١٢) سورة النحل ١٨ .

(١٣) سورة البقرة ١٨٧ .

١٢٨٤ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ نِسَائِهِ ، وَأُنْسِيَهَا ، أُخْرِجَتْ بِالْقُرْعَةِ )

أكثر أصحابنا على أنه إذا طلق امرأة من نسائه ، وأنسيها ، أنها تخرج بالقرعة ، فيثبت حكم الطلاق فيها ، ويحل له الباقيات . وقد روى إسماعيل بن سعيد ، عن أحمد ، ما يدل على أن القرعة لا تستعمل ههنا لمعرفة الحل ، وإنما تستعمل لمعرفة الميراث ، فإنه قال <sup>(١)</sup> : سألت أحمد ، عن الرجل ، يطلق امرأة <sup>(٢)</sup> من نسائه ، ولا <sup>(٣)</sup> يعلم أيتها طلق ؟ قال : أكره / أن أقول في الطلاق بالقرعة . قلت : أرايت إن مات هذا ؟ قال : أقول بالقرعة . وذلك لأنه يصير القرعة على المال . وجماعة من روى عنه القرعة في المطلقة المنسية إنما هو في التوريث ، فأما في الحل فلا ينبغي أن يثبت بالقرعة . وهذا قول أكثر أهل العلم ، فالكلام إذن في المسألة في شيئين ؛ أحدهما ، في استعمال القرعة في المنسية للتوريث . والثاني ، في استعمالها فيها للحل . أما الأول فوجهه ما روى عبد الله بن حميد ، قال : سألت أبا جعفر ، عن رجل قدم من خراسان ، وله أربع نسوة ، قدم البصرة ، فطلق إحداهن ، ونكح ، ثم مات لا يدري الشهود أيتها طلق ؟ فقال : قال علي ، رضي الله عنه : أقرع بين الأربع ، وأندر <sup>(٤)</sup> منهن واحدة ، وأقسم بينهن الميراث . ولأن الحقوق إذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز إلا بالقرعة ، صح استعمالها ، كالشركاء في القسمة ، والعبيد في الحرية . وأما القرعة في الحل في المنسية ، فلا يصح استعمالها ؛ لأنه <sup>(٥)</sup> اشتبهت عليه زوجته ، فلم يحل له إحداهما بالقرعة ، كما لو اشتبهت <sup>(٦)</sup> بأجنبية لم يكن له عليها عقد ، ولأن القرعة لا تزيل التحريم من

و ٣٨/٨

(١) في ب ، م : « قالت » .

(٢) في م : « امرأته » .

(٣) في أ : « ولم » .

(٤) أي : أسقط . وفي النسخ : « وأنذر » .

(٥) في أ : « لأنها » .

(٦-٦) سقط من : أ ، ب ، م .



المُطَلَّقة ، ولا تَرْفَعُ الطَّلَاقَ عَمَّنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، <sup>(٧)</sup> « ولا احتمال » كَوْنِ الْمُطَلَّقةِ غَيْرَ مَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ ، ولهذا لو ذَكَرَ <sup>(٨)</sup> أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُهَا ، حَرُمَتْ عَلَيْهِ ، ولو اِرْتَفَعَ التَّحْرِيمُ ، أَوْ زَالَ الطَّلَاقُ ، لَمَّا عَادَ بِالذَّكْرِ ، فَيَجِبُ بَقَاءُ التَّحْرِيمِ بَعْدَ الْقُرْعَةِ ، كما كَانَ قَبْلَهَا . وقد قَالَ الْخِرَقِيُّ ، فِي مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، فَلَمْ يَذَرِ ، أَوْاحِدَةً طَلَّقَ أَمْ ثَلَاثًا ؟ وَمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ، أَنْ لَا يَأْكُلُ ثَمَرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي ثَمَرٍ ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَاحِدَةً : لَا <sup>(٩)</sup> تَحِلُّ لَهُ امْرَأَتُهُ ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا الْيَمِينُ . فَحَرَّمَهَا مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ ، وَلَمْ يُعَارِضْهُ يَقِينُ التَّحْرِيمِ ، فَهِيَ أَوْلَى . وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى امْرَأَةٍ بَعَيْنِهَا ، ثُمَّ اشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا ؛ مِثْلُ أَنْ يَرَى امْرَأَةً فِي رَوْزَنَةٍ <sup>(١٠)</sup> ، أَوْ مُوَلِيَّةً ، فيَقُولُ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَلَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا مِنْ نِسَائِهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ <sup>(١١)</sup> الطَّلَاقُ عَلَى إِحْدَى نِسَائِهِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّائِرِ وَشَبَّهَهَا ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ جَمِيعُ نِسَائِهِ عَلَيْهِ ، حَتَّى تَتَبَيَّنَ الْمُطَلَّقةُ ، وَيُؤْخَذُ بِنَفَقَةِ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُنَّ مَحْبُوسَاتٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، لَمْ تُفِدِ الْقُرْعَةُ شَيْئًا ، وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ التَّزْوُجُ <sup>(١٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ الْمُطَلَّقةِ ، وَلَا يَحِلُّ لِلزَّوْجِ غَيْرُهَا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْمُطَلَّقةَ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَخَرَجَتِ الْقُرْعَةُ / عَلَى إِحْدَاهُنَّ ، ثَبَتَ حُكْمُ الطَّلَاقِ فِيهَا ، فَحَلَّ لَهَا النِّكَاحُ بَعْدَ قِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَحَلَّ لِلزَّوْجِ مَنْ سِوَاهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي وَاحِدَةٍ <sup>(١٣)</sup> غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ . وَاحْتِجُوا بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثٍ عَلَى ، وَلِأَنَّهَا مُطَلَّقةٌ لَمْ تُعْلَمَ بَعَيْنُهَا <sup>(١٤)</sup> ، فَأَشْبَهَ مَالُو

٣٨/٨ ظ

(٧-٧) فِي م : « وَاحْتِمَال » .

(٨) فِي م : « ذَكَرْنَا » .

(٩) فِي أ : « لَمْ » .

(١٠) الرُّوزَنَةُ : الْكُوَّةُ . الْأَلْفَاظُ الْفَارَسِيَّةُ الْمَعْرُوبَةُ ٧٢ . وَانْظُرْ : الْمَعْرَبُ : لِلْجَوَالِيْقَى ٢١٢ وَحَاشِيَتُهُ .

(١١) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « وَقَعَ » .

(١٢) فِي أ : « التَّزْوِيجُ » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَاحِدٌ » .

(١٤) فِي أ : « عَيْنُهَا » .

قال : إحدَا كُنَّ طَالِقٌ . ولأنَّه إِزَالَةُ أَحَدِ الْمَلَكَيْنِ الْمَبْنِيِّينِ عَلَى التَّغْلِيْبِ وَالسَّرَايَةِ ، أَشْبَهَ الْعِتَقَ . وَالصَّحِيْحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ الْقُرْعَةَ لَا تَدْخُلُ هُنَا ، لِمَا قَدَّمْنَا ، وَفَارَقَ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَمْ يَثْبُتْ لِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ ، فَجَعَلَ الشَّرْعُ الْقُرْعَةَ مُعَيَّنَةً ، فَإِنَّهَا تَصْلُحُ لِلتَّعْيِينِ ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا ؛ الطَّلَاقُ وَقَعَ فِي مُعَيَّنَةٍ لَا مَحَالَةَ ، وَالْقُرْعَةُ لَا تَرْفَعُهُ عَنْهَا ، وَلَا تُوقِعُهُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَلَا يُؤْمَنُ<sup>(١٥)</sup> وَقَوْعُ الْقُرْعَةِ عَلَى غَيْرِهَا ، وَاحْتِمَالُ وَقَوْعِ الْقُرْعَةِ عَلَى غَيْرِهَا ، كَاحْتِمَالِ وَقَوْعِهَا عَلَيْهَا ، بَلْ هُوَ أَظْهَرُ فِي غَيْرِهَا ؛ فَإِنَّهُنَّ إِذَا كُنَّ أَرْبَعًا ، فَاحْتِمَالُ وَقَوْعِهَا فِي<sup>(١٦)</sup> وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بَعِيْنِهَا ، أَتَدَّرُّ مِنْ احْتِمَالِ وَقَوْعِهَا فِي وَاحِدَةٍ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَلِذَلِكَ لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُه بِأُجْنَبِيَّةٍ ، أَوْ مَيَّةٌ بِمَذْكَاةٍ ، أَوْ زَوْجَتُهُ بِأُجْنَبِيَّةٍ ، أَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَأْكُلُ ثَمَرَةً ، فَوَقَعَتْ فِي ثَمَرٍ ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا يَطْوُلُ ذِكْرُهُ ، لَا تَدْخُلُهُ قُرْعَةٌ ، فَكَذَا هُنَا . وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ ، فَهُوَ فِي الْمِيرَاثِ ، لَا فِي الْحِلِّ ، وَمَا<sup>(١٧)</sup> نَعْلَمُ بِالْقَوْلِ بِهَا فِي الْحِلِّ مِنَ الصَّحَابَةِ قَائِلًا .

**فصل :** فعلى قول أصحابنا ، إِذَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ غَيْرُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ وَقَوْعُ الطَّلَاقِ مِنْ حِينِ طَلَّقَ ، لَا مِنْ حِينِ ذَكَرَ . وَقَوْلُهُ فِي هَذَا مَقْبُولٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَتُرَدُّ إِلَيْهِ الَّتِي خَرَجَتْ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ ؛ لِأَنَّنَا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا غَيْرُ مُطَلَّاقَةٍ ، وَالْقُرْعَةُ لَيْسَتْ بِطَلَاقٍ ، لَا صَرِيحٍ وَلَا كِتَابِيَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَزَوَّجَتْ ، رُدَّتْ إِلَيْهِ ، وَقَبْلَ قَوْلِهِ فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ مِنْ جِهَتِهِ ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ قَبْلِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ تَزَوَّجَتْ ، أَوْ يَكُونَ بِحُكْمٍ حَاكِمٍ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الزَّوْجِ الثَّانِي ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي فَسْخِ نِكَاحِهِ ، وَالْقُرْعَةُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ بِالْفُرْقَةِ لَا يُمَكِّنُ الزَّوْجَ رَفْعَهَا ، فَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بِالزَّوْجَيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ : إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ، وَلَمْ يَذَرِ أَيْتَهُنَّ طَلَّقَ ، يُقْرِعُ بَيْنَهُنَّ ، فَإِنْ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَوَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى

(١٥) فِي ١ ، ب زِيَادَةٌ : مِنْ ، .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ ، م .

(١٧) فِي ب : وَلَا ، .

واحدة ، ثم ذكر التي طَلَّق ، فقال : هذه . تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، والتي ذَكَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ ، فَبِهَذَا شَيْءٍ قَدَمَرٌ ، فَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَلَا أَحَبُّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ فِي ذَلِكَ أَكْبَرُ مِنْهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ، وَابْنُ حَامِدٍ : مَتَى أَقْرَعَ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُهَا . وَقَعَ الطَّلَاقُ بِهِمَا جَمِيعًا ، وَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا ؛ إِلَّا<sup>(١٨)</sup> أَنْ التَّتَى عَيْنُهَا بِالطَّلَاقِ تَحْرُمُ بِقَوْلِهِ ، وَتَرْتَهُ إِنْ مَاتَ ، وَلَا يَرْتُهَا . وَيَجِيءُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا ، أَنْ تَلْزَمَهُ نَفَقَتُهَا ، وَلَا يَحِلُّ وَطُوعُهَا .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : هَذِهِ الْمُطَلَّقةُ . قَبِلَ مِنْهُ . وَإِنْ قَالَ : هَذِهِ الْمُطَلَّقةُ ، بَلْ هَذِهِ . طَلَّقْنَا ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَعَ بِطَلَاقِ الْأُولَى ، فَقَبِلَ إِقْرَارَهُ ، ثُمَّ قَبِلَ إِقْرَارَهُ بِطَلَاقِ الثَّانِيَةِ ، وَلَمْ يَقْبَلْ رُجُوعَهُ عَمَّا أَقْرَبَهُ مِنْ طَلَاقِ الْأُولَى . وَكَذَلِكَ لَوْ كُنَّ ثَلَاثًا ، فَقَالَ : هَذِهِ ، بَلْ هَذِهِ ،<sup>(١٩)</sup> بَلْ هَذِهِ<sup>(٢٠)</sup> . طَلَّقْنَ كُلُّهُنَّ ، وَإِنْ قَالَ : هَذِهِ ، أَوْ هَذِهِ ، بَلْ هَذِهِ . طَلَّقَتِ الثَّلَاثَةَ<sup>(٢١)</sup> وَإِحْدَى الْأُولَيَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : طَلَّقْتُ هَذِهِ ، بَلْ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ . طَلَّقَتِ الْأُولَى ، وَإِحْدَى الْآخِرَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ، وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ . فَقَالَ الْقَاضِي : هِيَ كَذَلِكَ . وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ<sup>(٢٢)</sup> . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : تَطْلُقُ الثَّانِيَةَ ، وَيَبْقَى الشُّكُّ فِي الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ . وَجَهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ عَطَفَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأُولَى ، بِغَيْرِ شُكٍّ ، ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ بِحَرْفِ الشُّكِّ ، فَيَكُونُ الشُّكُّ فِيهِمَا . وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ وَهَذِهِ . طَلَّقَتِ الثَّلَاثَةَ ، وَكَانَ الشُّكُّ فِي الْأُولَيَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنْ يَكُونَ الشُّكُّ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأُولَى أَتَى بِحَرْفِ الشُّكِّ بَعْدَهُمَا ، فَيَعُودُ إِلَيْهِمَا ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ عَطَفَ الثَّلَاثَةَ عَلَى الشُّكِّ . فَعَلَى هَذَا إِذَا قَالَ : طَلَّقْتُ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ . طُولِبَ

(١٨) فِي م : لا .

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

(٢٠) فِي ب ، م : الثَّانِيَةِ .

(٢١) أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَمْزَةَ الْكِسَائِيُّ النَّحْوِيُّ ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ . تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ ١٩٠-١٩٣ .



بالبيان . فإن قال : هي الثالثة . طَلَّقْتُ<sup>(٢٢)</sup> وحدها . وإن قال : لم أطلقها . طَلَّقْتُ الأوليان . وإن لم يُبين ، أقرع بين الأوليين والثالثة . قال القاضي ، في « المُجَرَّد » : وهذا أصح . وإن قال : طَلَّقْتُ هذه أو هذه وهذه . أخذ بالبيان ، فإن قال : هي الأولى . طَلَّقْتُ وحدها<sup>(٢٣)</sup> . وإن قال : ليست الأولى . طَلَّقْتُ الأخريان ، كما لو قال : طَلَّقْتُ هذه ، أو هاتين . وليس له الوطء قبل التعيين ، فإن وطئ ، لم يكن تعيينا . وإن ماتت إحداهما ، لم يتعين الطلاق في الأخرى ، وقال أبو حنيفة : يتعين الطلاق في الأخرى ؛ لأنها ماتت قبل ثبوت طلاقها . ولنا ، أن موت إحداهما ، أو وطأها ، لا ينفي احتمال كونها مطلقا ، فلم يكن تعيينا لغيرها ، كمرضاها . وإن قال : طَلَّقْتُ / هذه وهذه ، أو هذه وهذه . فالظاهر أنه طلق اثنتين لا يدري أهما الأوليان أم الأخريتان ، كما لو قال : طَلَّقْتُ هاتين أو هاتين . فإن قال : هما الأوليان . تعين الطلاق فيهما ، وإن قال : لم أطلق الأوليين تعين الأخريتان . وإن قال : إنما أشك في طلاق الثانية والأخريتين . طَلَّقْتُ الأولى ، وبقي الشك في الثلاث . ومتى فسر كلامه بشيء مُحْتَمِل ، قبل منه .

ظ ٣٩/٨

١٢٨٥ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَقْرَعَ الْوَرِثَةُ<sup>(١)</sup> ) ، وَكَانَ الْمِيرَاثُ لِلْبَوَاقِي مِنْهُنَّ )

نص أحمد على هذا . وقال أبو حنيفة : يُقَسَّمُ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُنَّ كُلَّهُنَّ ؛ لَأَنَّهُنَّ تَسَاوَيْنَ فِي اخْتِمَالِ اسْتِحْقَاقِهِ ، وَلَا يَخْرُجُ الْحَقُّ عَنْهُنَّ . وقال الشافعي : يُوقَفُ الْمِيرَاثُ الْمُخْتَصُّ بِهِنَّ حَتَّى يَصْطَلِحَنَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ الْمُسْتَحِقُّ مِنْهُنَّ . وَوَجْهُ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ ، قَوْلُ عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَأَنَّهُنَّ قَدْ تَسَاوَيْنَ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّعْيِينِ ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى الْقُرْعَةِ ، كَمَنْ أَعْتَقَ عَبِيدًا فِي مَرَضِهِ لَا مَالَ لَهُ سِوَاهُمْ ، وَقَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ فِيهِمْ

(٢٢) في ب ، م : « طَلَّقَتْ » .

(٢٣) في الأصل ، ب : « واحدها » .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الذي مر في المسألة السابقة ، صفحة ٥٢٢ .

بالنص<sup>(٣)</sup> . ولأن تورث الجميع تورث لمن لا يستحق يقيناً ، والوقف لا إلى غاية حرمان  
لمن يستحق يقيناً ، والقرعة يسلم بها من هذين المحذورين ، ولها نظير في الشرع .

**فصل :** فإن مات بعضهن ، أو جميعهن ، قرعنا بين الجميع ، فمن خرجت القرعة  
لها ، حرمانها ميراثها . وإن مات بعضهن قبله ، وبعضهن بعده ، وخرجت القرعة لحيته  
قبله ، حرمانها ميراثها ، وإن خرجت لحيته بعده ، حرمانها ميراثه ، والباقيات يرثنه  
ويرثنه . فإن قال الزوج بعد موته : هذه التي طلقته . أو قال في غير المعينة : هذه التي  
أردتها . حرمت ميراثها ؛ لأنه يقر على نفسه ، ويرث الباقيات ، سواء صدقه ورثتهن ، أو  
كذبوه ؛ لأن علم ذلك إنما يعرف من جهته ، ولأن الأصل بقاء النكاح بينهما ، وهم  
يدعون طلاقه لها ، والأصل عدمه . وهل يستحلف على ذلك ؟ فيه روايتان ؛ فإن قلنا :  
يستحلف . فنكّل<sup>(٤)</sup> ، حرمانها ميراثها ؛ لنكوله ، ولم يرث الأخرى ، لإقراره  
بطلاقها . فإن مات فقال ورثته لإحداهن : هذه المطلقة . فأقرت ، أو أقر ورثتها بعد  
موتها ، حرمانها ميراثه ، وإن أنكرت ، أو أنكر ورثتها<sup>(٥)</sup> ، فقياس ما ذكرناه أن القول  
قولها ؛ لأنها تدعى بقاء نكاحها ، وهم يدعون زواله ، والأصل معها ، فلا يقبل قولهم  
عليها إلا ببينة . وإن شهد اثنان من ورثته ، أنه طلقها ، قبلت شهادتهما ، إذا لم يكونا  
ممن يتوفر عليهما ميراثها / ، ولا على من لا تقبل شهادتهما له ، كأُمهما وجدتهما ؛ لأن  
ميراث إحدى الزوجات لا يرجع إلى ورثة الزوج ، وإنما يتوفر على ضرائرها . وإن  
ادّعت إحدى الزوجات أنه طلقها طلاقاً تبين به ، فأنكرها ، فالقول قوله ، وإن مات لم  
ترثه ، لإقرارها بأنها لا تستحق ميراثه ، فقبلنا قولها فيما عليها ، دون مالها ، وعليها  
العدة ؛ لأننا لم نقبل قولها فيما عليها ، وهذا التفريع فيما إذا كان الطلاق يبينها ، فأما إن  
كان رجعيًا ، ومات في عدتها ، أو مائت ، ورث كل واحد منهما صاحبته .

و ٤٠/٨

(٣) تقدم في : ٨ / ٣٩٥ .

(٤) في الأصل : « فإن نكل » .

(٥) في حاشية الزيادة : « بعد موتها » .

**فصل :** وإذا كان له أربع نسوة ، فطلق إحداهن ، ثم نكح أخرى بعد قضاء عدتها ، ثم مات ، ولم يعلم أيتها طلق ، فالتى تزوجها ربع ميراث النسوة . نص عليه أحمد . ولا خلاف فيه بين أهل العلم . ثم يقرع بين الأربع ، فأيتها خرجت فرعتها ، خرجت ، وورث الباقيات . نص عليه أحمد أيضا . وذهب الشيعي ، والنحوي ، وعطاء الخراساني<sup>(٦)</sup> ، وأبو حنيفة إلى أن الباقي بين الأربع . وزعم أبو عبيد أنه قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعا . وقال الشافعي : يوقف الباقي بينهما حتى يضطلحن . ووجه الأقوال ما تقدم . وقال أحمد ، في رواية ابن منصور ، في رجل له أربع نسوة ، طلق واحدة منهن ثلاثا ، وواحدة<sup>(٧)</sup> اثنتين ، وواحدة<sup>(٨)</sup> واحدة ، ومات على أثر ذلك ، ولا يدرى أيتها طلق ثلاثا ، وأيتها طلق اثنتين ، وأيتها واحدة : يقرع بينهما ، فالتى أبانها تخرج ، ولا ميراث لها ، هذا فيما إذا مات في عدتها ، وكان طلاقه في صحته ، فإنه لا يحرم الميراث إلا المطلقة ثلاثا ، والباقيتان<sup>(٨)</sup> رجعتان ، يرثنه في العدة ، ويرثن ، ومن انقضت عدتها منهن ، لم ترثه ، ولم يرثها ، ولو كان طلاقه في مرضه الذى مات فيه ، لورثه الجميع ، في العدة ، وفيما بعدها قبل التزويج روايتان .

**فصل :** إذا طلق واحدة<sup>(٧)</sup> من نسائه لا يعينها ، أو يعينها<sup>(٧)</sup> فأنسيها ، فانقضت عده الجميع ، فله نكاح خامسة قبل القرعة . وخرج ابن حامد وجها ، في أنه لا يصح نكاح الخامسة ؛ لأن المطلقة في حكم نسائه ، بالنسبة إلى وجوب الإنفاق عليها ، وحرمة النكاح في حقها . ولا يصح ؛ لأننا علمنا أن منهن واحدة بائنا منه ، ليست في نكاحه ، ولا في عده من نكاحه ، فكيف تكون زوجته ؟ وإنما الإنفاق عليها لأجل

(٦) في النسخ : « والخراساني » . وتقدمت ترجمة عطاء الخراساني في : ٢ / ٥٦٨ .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) في م : « فالباقيتان » .



حَبْسِهَا وَمَنْعِهَا مِنَ الزَّوْجِ بغيرِهِ ؛ لأجل اشتباهها ، ومتى عَلِمْنَاهَا بَعَيْنِهَا ، إِمَّا بِتَعْيِينِهِ ،  
أَوْ قُرْعَةٍ ، فَعِدَّتُهَا مِنْ حِينَ طَلَّقَهَا ، لَا مِنْ حِينَ عَيْنِهَا . وَذَكَرَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَبَعْضُ  
أَصْحَابِ / الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ عِدَّتَهَا مِنْ حِينَ التَّعْيِينِ . وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ فَإِنَّ الطَّلَاقَ وَقَعَ حِينَ  
إِقْبَاعِهِ ، وَثَبَّتَ حُكْمُهُ فِي تَحْرِيمِ الْوَطْءِ ، وَحَرَمَانِ الْمِيرَاثِ مِنَ الزَّوْجِ ، وَحَرَمَانِهِ مِنْهَا قَبْلَ  
التَّعْيِينِ ، فَكَذَلِكَ الْعِدَّةُ ، وَإِنَّمَا التَّعْيِينُ تَبَيَّنَ لِمَا كَانَ وَقَعًا . وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ  
الْبَيَانِ ، فَعَلَى الْجَمِيعِ عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، فِي قَوْلِ الشَّعْبِيِّ ، وَالنَّحْعِيِّ ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ . قَالَ  
أَبُو عُبَيْدٍ : وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى  
النِّكَاحِ ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ ، فَتَلْزَمُهَا عِدَّتُهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدَةٍ أَطْوَلَ  
الْأَجَلَيْنِ ، مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَعِدَّةِ الطَّلَاقِ ، لَكِنْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ مِنْ حِينَ طَلَّقَ ، وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ  
مِنْ حِينَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا  
الْمُطَلَّقَةُ ، فَعَلَيْهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ ، فَلَا تَبْرَأُ يَقِينًا إِلَّا بِأَطْوَلِهِمَا . وَهَذَا فِي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ ،  
فَأَمَّا الرَّجْعِيُّ ؛ فَعَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ .

**فصل :** إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ، فَأَنْكَرَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ  
النِّكَاحِ وَعَدَمُ الطَّلَاقِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا بِمَا ادَّعَتْهُ بَيِّنَةٌ ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا عَدْلَانِ . وَنَقَلَ ابْنُ  
مَنْصُورٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ : أَتُجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ ؟ قَالَ : لَا  
وَاللَّهِ . إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ ، وَيَطْلُعُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ  
فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا عَدْلَانِ ، كَالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ . فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ ،  
فَهَلْ يُسْتَحْلَفُ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ نَقَلَ (أَبُو طَالِبٍ) أَنَّهُ يُسْتَحْلَفُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » (١٠) . وَقَوْلُهُ : « الْيَمِينُ عَلَى مَنْ

(٩-٩) فِي ب ، م : « أَبُو الْخَطَّابِ » .

(١٠) تَقْدِمُ نَحْوِيهِ فِي : ٦ / ٥٢٥ .

أُنْكَرَ»<sup>(١١)</sup> . ولأنه يصحح من الزوج بذله ، فيستحلف فيه ، كالمهر . ونقل<sup>(١٢)</sup> ابن منصور<sup>(١٣)</sup> عنه : لا يستحلف في الطلاق والنكاح ؛ لأنه<sup>(١٣)</sup> لا يقضى فيه بالنكول ، فلا يستحلف فيه ، كالنكاح إذا ادعى زوجيتها فأنكرته . وإن اختلفا في عدد الطلاق ، فالقول قوله ؛ لما ذكرناه . فإذا طلق ثلاثاً ، وسمعت ذلك ، وأنكر ، أو ثبت ذلك عندها بقول عدلين ، لم يحل لها تمكينه من نفسها ، وعليها أن تفر منه ما استطاعت ، وتمتنع منه إذا أرادها ، وتفتدي منه إن قدرت . قال أحمد : لا يسعها أن تقيم معه . وقال أيضاً : تفتدي منه بما تقدر عليه ، فإن أجبرت على ذلك فلا تزين له ، ولا تقر به ، وتهرب<sup>(١٤)</sup> / إن قدرت . وإن شهد عندها عدلان ، غير متهمين ، فلا تقيم معه . وهذا قول أكثر أهل العلم . قال جابر بن زيد ، وحماذ بن أبي سليمان ، وابن سيرين : تفر منه ما استطاعت ، وتفتدي منه بكل<sup>(١٥)</sup> ما يمكن<sup>(١٥)</sup> . وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وأبو عبيد : تفر منه . وقال مالك : لا تزين له ، ولا تبدي له شيئاً من شعرها ولا عريتها<sup>(١٦)</sup> ، ولا يصيبها إلا وهي مكرهة . وروى عن الحسن ، والزهرى ، والنخعي : يستحلف ، ثم يكون الإثم عليه . والصحيح ما قاله الأولون ؛ لأن هذه تعلم أنها أجنبية منه ، محرمة عليه ، فوجب عليها الامتناع ، والفرار منه ، كسائر الأجنيات . وهكذا لو ادعى نكاح امرأة كذباً ، وأقام بذلك شاهدي زور ، فحكم له الحاكم بالزوجة ، أو لو<sup>(١٧)</sup> تزوجها تزويجاً باطلاً ، وسلمت إليه بذلك ،

و ٤١/٨

(١١) أخرجه الدارقطني ، في : باب في المرأة تقتل إذا ارتدت ، من كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطني ٤ / ٢١٨ . والبيهقي ، في : باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، من كتاب الدعوى والبيانات . السنن الكبرى ١٠ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ . والإمام الشافعي في مسنده . انظر : ترتيب المسند ٢ / ١٨١ .

(١٢-١٣) في م : « أبو طالب » .

(١٣) سقط من : الأصل .

(١٤) في زيادة : « منه » .

(١٥-١٥) في ب : « ممكن » .

(١٦) عريتها : مجردها .

(١٧) في م : « ولو » .

فالحُكْمُ في هذا كُلُّهُ كالحُكْمِ في المُطَلَّقة ثلاثًا .

**فصل :** ولو طَلَّقَهَا ثلاثًا ، ثم جَحَدَ طَلَّاقَهَا ، لم تَرِثْهُ . نَصَّ عليه أحمدُ . وبه قال قتادة ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، والشافعي ، وابن المنذر . وقال الحسن : تَرِثْهُ ؛ لأنها في حُكْمِ الزَّوْجَاتِ ظاهراً . ولنا ، أنها تَعْلَمُ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ ، فلم تَرِثْهُ ، كسائر الأَجْنَبِيَّاتِ . وقال أحمدُ ، في رواية أبي طالب : تَهْرُبُ مِنْهُ ، ولا تَتَزَوَّجُ حتى يُظْهِرَ طَلَّاقَهَا ، وتَعْلَمَ ذلك ، يَجِيءُ فَيَدَّعِيهَا ، فترُدُّ عليه وتُعاقِبُ . وإن مات ولم يُقَرِّ بِطَلَّاقِهَا ، لا تَرِثْهُ ، لا تأخُذُ ما ليس لها ، تَفِرُّ مِنْهُ ، ولا تَخْرُجُ مِنَ الْبَلَدِ ، ولكن تختفي في بلدِها . قيل له : فإنَّ بعضَ النَّاسِ قال : تَقْتُلُهُ ، هي بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ . فلم يُعْجِبْهُ ذلك . فَمَنْعَهَا مِنَ التَّزْوِيجِ قَبْلَ ثُبُوتِ طَلَّاقِهَا ، لأنها في ظاهرِ الحُكْمِ زوجةُ هذا المُطَلَّقِ ، فإذا تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ ، وَجَبَ عَلَيْهَا في ظاهرِ الشَّرْعِ الْعُقُوبَةُ ، والرَّدُّ إِلَى الْأَوَّلِ ، وَيجْتَمِعُ عَلَيْهَا زَوْجَانِ ، هذا بظاهرِ الأَمْرِ ، وذاك بباطنِهِ ، ولم يَأْذَنْ لها في الخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُقَوِّى التُّهْمَةَ فِي نُشُوزِهَا ، ولا<sup>(١٨)</sup> في قَتْلِهِ قَصْدًا ؛ لِأَنَّ الدَّافِعَ عَنْ نَفْسِهِ لَا يَقْتُلُ قَصْدًا ، فَأَمَّا إِنْ قَصَدَتْ الدَّفْعَ عَنْ نَفْسِهَا ، فَآلَ إِلَى نَفْسِهِ ، فلا إثمَ عَلَيْهَا ، ولا ضَمَانَ فِي الْبَاطِنِ ، فَأَمَّا فِي الظَّاهِرِ ، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ بِحُكْمِ الْقَتْلِ ، ما لم يَثْبُتَ صِدْقُهَا .

**فصل :** قال أحمدُ : إِذَا طَلَّقَهَا ثلاثًا ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُ وَطِئَهَا ، أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ . إِنَّمَا أُوجِبَ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِالطَّلَاقِ أَجْنَبِيَّةً ، فَهِيَ كسائرِ الأَجْنَبِيَّاتِ ، بل هي أَشَدُّ تَحْرِيمًا ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ وَطْئًا وَنِكَاحًا . فَإِنْ جَحَدَ / طَلَّاقَهَا وَوَطِئَهَا ، ثُمَّ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِطَلَّاقِهَا ، فلا حَدَّ عَلَيْهِ . وبهذا قال الشَّعْبِيُّ ، ومالكٌ ، وأهلُ الحجازِ ، والثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، ورَبِيعَةُ ، والشافعي ، وأبو ثورٍ ، وابنُ المنذرِ ؛ لِأَنَّ جَحْدَهُ لَطَلَّاقِهَا يُؤْهِمُنَا أَنَّهُ<sup>(١٩)</sup> نَسِيَهُ ، وذلك<sup>(١٩)</sup> شُبْهَةٌ فِي دَرِّ الْحَدِّ عَنْهُ ، ولا سَبِيلَ لَنَا إِلَى عِلْمِ مَعْرِفَتِهِ بِالطَّلَاقِ

(١٨) في الأصل ، ب ، م : « ولأن » .

(١٩-١٩) سقط من : ١ .



حَالَةً وَطَيْهَ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ بِذَلِكَ . فَإِنْ قَالَ : وَطَيْتُهَا عَالِمًا بِأَنِّي كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا . كَانَ إِقْرَارًا مِنْهُ بِالزَّوْنِ ، فَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّوْنِ .

١٢٨٦ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ، أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ ، فَقَضَتِ الْعِدَّةَ ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ ، ثُمَّ أَصَابَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا ، وَقَضَتِ الْعِدَّةَ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ ، فَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ )

وجملة ذلك أن المطلق إذا بائت زوجته منه ، ثم تزوجها ، لم يخل من ثلاثة أحوال ؛ أحدها ، أن تنكح غيره ، ويصيبها ، ثم يتزوجها الأول ، فهذه ترجع إليه على طلاق ثلاث ، بإجماع أهل العلم ، قاله ابن المنذر . والثاني ، أن يطلقها دون الثلاث ، ثم تعود إليه برجعة ، أو نكاح جديد قبل زوج ثانٍ ، فهذه ترجع إليه على ما بقي من طلاقها ، بغير خلاف نعلمه . والثالث ، طلقها دون الثلاث ، فقضت عدتها ، ثم نكحت غيره ، ثم تزوجها الأول ، فعن أحمد فيها روايتان ؛ إحداهما ، ترجع إليه على ما بقي من طلاقها . وهذا قول الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ ؛ عمر ، وعلي ، وأبي ، ومعاذ<sup>(١)</sup> ، وعمران بن حصين ، وأبي هريرة . وروى ذلك عن زيد ، وعبد الله بن عمرو ابن العاص . وبه قال سعيد بن المسيب ، وعبيدة ، والحسن ، ومالك ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو عبيدة ، وأبو ثور ، ومحمد بن الحسين ، وابن المنذر . والرواية الثانية ، عن أحمد ، أنها ترجع إليه على طلاق ثلاث . وهذا قول ابن عمر ، وابن عباس ، وعطاء ، والنخعي ، وشريح<sup>(٢)</sup> ، وأبي حنيفة ، وأبي يوسف ؛ لأن وطء الزوج الثاني مثبت للحل ، فيثبت حلًا يتسع لثلاث طلاقات<sup>(٣)</sup> ، كما بعد الثلاث ، لأن وطء<sup>(٤)</sup> الثاني يهدم الطلاقات الثلاث ، فأولى أن يهدم ما دونها . ولنا ، أن وطء الثاني

(١) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(٢) في النسخ : « وشريح » .

(٣) في م : « تطليقات » .

(٤) في ب ، م : « الوطاء » .

لا يُحتَاجُ إليه في الإِخْلَالِ لِلزَّوْجِ<sup>(٥)</sup> الْأَوَّلِ ، فَلَا يُعَيَّرُ حُكْمَ الطَّلَاقِ ، كَوَطْءِ السَّيِّدِ ،  
وَلأنَّهُ تَزْوِيجٌ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الثَّلَاثِ ، فَأُشْبِهَ<sup>(٦)</sup> مَا لَوْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ قَبْلَ وَطْءِ الثَّانِي . وَقَوْلُهُمْ :  
إِنَّ وَطْءَ الثَّانِي يُثْبِتُ / الْحِلَّ . لَا يَصِحُّ ؛ لَوْجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَنْعُ كَوْنِهِ مُثْبِتًا لِلْحِلِّ  
أَصْلًا ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ غَايَةُ التَّحْرِيمِ<sup>(٧)</sup> ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ  
مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾<sup>(٨)</sup> . وَحَتَّى لِلْعَايَةِ ، وَإِنَّمَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الزَّوْجَ  
الَّذِي قَصَدَ الْحِيلَةَ مُحَلَّلًا تَجَوُّزًا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَعَنَهُ ، وَمَنْ أَثْبَتَ حَلَالًا<sup>(٩)</sup> يَسْتَحِقُّ لَعْنًا !  
وَالثَّانِي<sup>(١٠)</sup> ، أَنَّ الْحِلَّ إِنَّمَا يُثْبِتُ فِي مَحَلٍّ فِيهِ تَحْرِيمٌ ، وَهِيَ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا ، وَهَهُنَا هِيَ  
حَلَالٌ لَهُ ، فَلَا يُثْبِتُ فِيهَا حِلٌّ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يَهْدُمُ الطَّلَاقَ . قُلْنَا : بَلْ هُوَ غَايَةُ  
لِتَحْرِيمِهِ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثِ لَا تَحْرِيمَ فِيهَا ، فَلَا يَكُونُ غَايَةً لَهُ .

١٢٨٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا كَانَ الْمُطَلَّقُ عَبْدًا ، وَكَانَ طَلَّاقُهُ اثْنَتَيْنِ ، لَمْ  
يَحِلَّ لَهُ زَوْجَتُهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، حُرَّةً كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ مَمْلُوكَةً<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ  
الطَّلَاقَ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةَ بِالنِّسَاءِ )

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُعْتَبَرٌ بِالرِّجَالِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا ؛ فَطَلَّاقُهُ ثَلَاثٌ ، حُرَّةً  
كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ؛ فَطَلَّاقُهُ اثْنَتَانِ حُرَّةً كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَوْ أَمَةً . فَإِذَا طُلِّقَ  
اثْنَتَيْنِ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَزَيْدٍ ،  
وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ  
الْمُنْذِرِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَيُّهُمَا رَقَّ نَقَصَ الطَّلَاقُ بِرَقِّهِ ، فَطَّلَاقُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ ، وَإِنْ كَانَ

(٥) فِي ب : « إِلَى الزَّوْجِ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « فَأُشْبِهَتْ » .

(٧) فِي أ ، م : « لِلتَّحْرِيمِ » .

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٠ .

(٩) فِي ب ، م : « حَلَالٌ » .

(١٠) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(١) فِي أ : « أَمَةً » .

تَحْتَهُ حُرَّةٌ ، وَطَلَاقُ الْأُمَةِ اثْنَتَانِ ، وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا . وَرُويَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الطَّلَاقَ مُعْتَبَرٌ بِالنِّسَاءِ ، فَطَلَاقُ الْأُمَةِ اثْنَتَانِ ، حُرًّا كَانَ الزَّوْجُ أَوْ عَبْدًا ، وَطَلَاقُ الْحُرَّةِ ثَلَاثٌ ، حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعِكرِمَةُ ، وَعَبِيدَةُ ، وَمَسْرُوقٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « طَلَاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ ، وَقُرْأُوهَا حَيْضَتَانِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ مَحَلٌّ لِلطَّلَاقِ<sup>(٣)</sup> ، فَيُعْتَبَرُ بِهَا كَالْعِدَّةِ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَ الرِّجَالِ بِالطَّلَاقِ ، فَكَانَ حُكْمُهُ مُعْتَبَرًا بِهِمْ . وَلِأَنَّ الطَّلَاقَ خَالِصُ حَقِّ الزَّوْجِ ، وَهُوَ مِمَّا يَخْتَلِفُ بِالرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ ، فَكَانَ اخْتِلَافُهُ بِهِ كَعَدَدِ الْمُنْكَوْحَاتِ . وَحَدِيثُ عَائِشَةَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَآوِيهِ<sup>(٤)</sup> مُظَاهِرٌ بِنِ اسْلَمَ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ . وَقَدْ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي « سُنَنِهِ »<sup>(٥)</sup> ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / : « طَلَاقُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَقُرْأُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ ، وَتَتَزَوَّجُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأُمَةِ ، وَلَا تَتَزَوَّجُ الْأُمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ » . وَهَذَا نَصٌّ . وَلِأَنَّ الْحُرَّ يَمْلِكُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا ، فَمَلَكَ طَلْقَاتٍ ثَلَاثًا ، كَمَا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْحُرَّ ، الَّذِي زَوَّجَتْهُ حُرَّةٌ ، طَلَاقُهُ ثَلَاثٌ ، وَأَنَّ الْعَبْدَ ، الَّذِي تَحْتَهُ أُمَةٌ ، طَلَاقُهُ اثْنَتَانِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ حُرًّا وَالْآخَرُ رَقِيْقًا .

ظ ٤٢/٨

**فصل :** قال أحمد : الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ ، وَطَلَاقُهُ وَأَحْكَامُهُ كُلُّهَا أَحْكَامُ الْعَبِيدِ<sup>(٦)</sup> . وَهَذَا صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : « الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي سَنَةِ طَلَاقِ الْعَبْدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٠٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي طَلَاقِ الْأُمَةِ وَعَدَّتْهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ٦٧٢ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَاقَ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ١٥٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي طَلَاقِ الْأُمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ١٧١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « الطَّلَاق » .

(٤) فِي النِّسْخِ : « رَوَايَةٌ » .

(٥) فِي : كِتَابِ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٤ / ٣٩ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الْعَبْد » .



دِرْهَمٌ» (٧) . وَلَأنَّهُ يَصِحُّ عِتْقُهُ ، وَلَا يَنْكِحُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَسَرَّى إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . وَهَذِهِ أَحْكَامُ الْعَبِيدِ ، فَيَكُونُ طَلَاقُهُ كَطَلَاقِ سَائِرِ الْعَبِيدِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ ، فِي « سُنَنِهِ » ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ نَفِيعًا مُكَاتَّبَ أُمِّ سَلَمَةَ (٨) ، طَلَّقَ امْرَأَةً حُرَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ ، فَسَأَلَ عَثْمَانَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَا : حُرِّمَتْ عَلَيْكَ (٩) . وَالْمُدَبَّرُ كَالْعَبْدِ الْقِنْ فِي نِكَاحِهِ وَطَلَاقِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُعَلَّقُ عِتْقُهُ بِصِفَةٍ ؛ لِأنَّهُ عَبْدٌ ، فَتَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ الْعَبِيدِ (١٠) .

**فصل :** قال أحمد ، في رواية محمد بن الحَكَمِ : الْعَبْدُ إِذَا كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا ، وَنِصْفُهُ عَبْدًا ، يَتَزَوَّجُ ثَلَاثًا ، وَيُطَلِّقُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَجَزَّأَ بِالْحِسَابِ ، إِنَّمَا جَعَلَ لَهُ نِكَاحَ ثَلَاثٍ ، لِأنَّ (١١) عَدَدَ الْمُنْكَوحَاتِ يَتَّبَعُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَّبَعُ فِي حَقِّهِ كَالْحَدِّ ، فَلِذَلِكَ كَانَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ نِصْفَ مَا يَنْكِحُ الْحُرُّ وَنِصْفَ مَا يَنْكِحُ الْعَبْدُ (١٢) ، وَكَذَلِكَ ثَلَاثٌ . وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ فِي حَقِّهِ ؛ لِأنَّ مُقْتَضَى حَالِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ الطَّلَاقِ ، وَلَيْسَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ ، (١٣) فَكَمَلَ فِي حَقِّهِ ، وَلِأنَّ الْأَصْلَ إِبْثَاتُ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي حَقِّ كُلِّ مُطَلَّقٍ (١٤) ، وَإِنَّمَا خُولِفَ فِي مَنْ كَمَلَ الرُّقُّ فِي حَقِّهِ ، فَفِي مَنْ عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ .

**فصل :** إِذَا طَلَّقَ الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ اثْنَتَيْنِ ، ثُمَّ عَتَقَ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ زَوْجَتُهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ؛ لِأنَّهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ تَحْرِيمًا لَا يَحِلُّ (١٥) إِلَّا بِزَوْجٍ وَإِصَابَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ

(٧) تقدم تخريجه في : ٢٦٧ / ٦ .

(٨) في الأصل : « أم سليم » .

(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب طلاق العبد بغير إذن سيده ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى

٣٦٠ / ٧ .

(١٠) في الأصل : « العبد » .

(١١) في م : « لأنه » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣-١٤) سقط من : الأصل .

(١٤) في ١ ، م : « ينحل » .

ذلك ، فلا يزول التحريم . وهذا ظاهر المذهب . وقد روى عن أحمد ، أنه يحل له أن يتزوجها ، وتبقى عنده على واحدة . وذكر حديث ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، في المملوكين : « إذا طلقها تطليقتين ثم عتقا ، فله أن يتزوجها »<sup>(١٥)</sup> . وقال : لا أرى شيئا يدفعه ، وغير واحد يقول به ؛ أبو سلمة ، وجابر ، وسعيد بن المسيب . ورواه الإمام أحمد ، في « المسند »<sup>(١٦)</sup> . وأكثر الروايات عن أحمد الأول . وقال : حديث عثمان وزيد في تحريمها عليه جيد ، وحديث ابن عباس يرويه عمرو بن مغيث<sup>(١٧)</sup> ، ولا أعرفه . وقد قال ابن المبارك : من أبو حسن هذا ؟ لقد حمل صخرة عظيمة . منكرًا لهذا الحديث . قال أحمد : أما أبو حسن فهو عندي معروف ، ولكن لا أعرف عمرو بن مغيث . قال أبو بكر : إن صح الحديث فالعمل عليه ، وإن لم يصح ، فالعمل على حديث عثمان وزيد ، وبه أقول . قال أحمد : ولو طلق عبد زوجته الأمة تطليقتين ، ثم عتق واشتراها ، لم تحل له . ولو تزوج وهو عبد ، فلم يطلقها ، أو طلقها واحدة ، ثم عتق ، فله عليها ثلاث تطليقات ، أو طلقثان إن كان طلقها واحدة ؛ لأنه في حال الطلاق حر ، فاعتبر حاله حينئذ ، كما يعتبر حال المرأة في العدة حين وجودها . ولو تزوجها وهو حر كافر ، فسبى واسترق ، ثم أسلما جميعا ، لم يملك إلا طلاق العبد ، اعتبارا بحاله حين الطلاق . ولو طلقها<sup>(١٨)</sup> في كفره واحدة وراجعها ، ثم سبى واسترق ، لم يملك إلا طلاق واحدة . ولو طلقها في كفره طليقتين ، ثم استرق ، وأراد التزوج<sup>(١٩)</sup> بها ، جاز ، وله<sup>(٢٠)</sup>

(١٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في سنة طلاق العبد ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥٠٥ . والنسائي ، في : باب طلاق العبد ، من كتاب الطلاق . المجتبى ٦ / ١٢٦ . وابن ماجه ، في : باب من طلق أمة تطليقتين ثم اشتراها ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٧٣ .

(١٦) المسند ١ / ٢٢٩ ، ٣٣٤ .

(١٧) كذا ورد في النسخ ، وفي المسند ١ / ٢٢٩ : « عمر بن مغيث » ، وفي المسند ١ / ٣٣٤ ، وسنن أبي داود ، والمجتبى ، وسنن ابن ماجه : « عمر بن معتب » . قال العقيلي : عمر بن معتب منكر الحديث . ويقال : عمر بن أبي مغيث . الضعفاء الكبير ٣ / ١٩٢ .

(١٨) في م : « طلق » .

(١٩) في م : « التزوج » .

(٢٠) سقطت الواو من : الأصل ، ب .

طلقة واحدة ؛ لأنَّ الطَّلَقَتَيْنِ وقَعَتَا غَيْرَ مُحَرَّمَتَيْنِ ، فلا يُعْتَبَرُ حُكْمُهُمَا بِمَا يَطْرَأُ بَعْدَهُمَا ، كما أَنَّ الطَّلَقَتَيْنِ مِنَ الْعَبْدِ لَمَّا <sup>(٢١)</sup> وقَعَتَا مُحَرَّمَتَيْنِ ، لم يُعْتَبَرْ ذَلِكَ بِالْعِتْقِ بَعْدَهُمَا .

١٢٨٨ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ تُطْلِقَتَيْنِ . طَلَّقْتَ بِثَلَاثِ )

نصَّ أحمدُ على هذا ، في رواية مُهَنَّأ . وقال أبو عبد الله ابنُ حامِدٍ : تَقَعُ طَلَقَتَانِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ مِنْ طَلَقَتَيْنِ ، وَذَلِكَ طَلَقَةٌ وَنِصْفٌ ، ثُمَّ تَكْمُلُ فَتَصِيرُ طَلَقَتَيْنِ . وَقِيلَ : بَلِ ثَلَاثٌ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الثَّالِثَ مِنْ طَلَقَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> مُحَالٌ . وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ نِصْفَ الطَّلَقَتَيْنِ طَلَقَةٌ ، وَقَدْ أَوْفَقَهُ ثَلَاثًا ، فَيَقَعُ ثَلَاثٌ ، كما لو قال : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ . وَقَوْلُهُمْ : مَعْنَاهُ ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ مِنْ طَلَقَتَيْنِ . تَأْوِيلُ يُخَالِفُهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ ، فَإِنَّهُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ <sup>(٣)</sup> يَكُونُ ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ طَلَقَةٍ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةُ أَنْصَافٍ طَلَقَتَيْنِ مُخَالَفَةً لثَلَاثَةِ أَنْصَافٍ طَلَقَةٍ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مُحَالٌ . قُلْنَا : وَقَوْعُ نِصْفِ الطَّلَقَتَيْنِ عَلَيْهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَيْسَ بِمُحَالٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَقَعُ .

٤٣/٨ / فصل : فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ مِلءِ الدُّنْيَا . وَتَوَى الثَّلَاثَ ، وَقَعَ الثَّلَاثُ . وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا ، أَوْ تَوَى وَاحِدَةً ، فَهِيَ وَاحِدَةٌ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ مِلءِ الْبَيْتِ : فَإِنْ أَرَادَ الْغِلْظَةَ عَلَيْهَا - يَعْنِي يُرِيدُ أَنْ تَبِينَ مِنْهُ - فَهِيَ ثَلَاثٌ . فَاعْتَبَرَ نِيَّتَهُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْوِ يَقَعُ وَاحِدَةً ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا يَقْتَضِي عِدَدًا . وَهَذَا لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ الْوَاحِدَةَ إِذَا وَقَعَتْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : تَكُونُ بَائِنًا ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ تَقْتَضِي الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ

(٢١) فِي مِيزَانِ الزِّيَادَةِ : « أَنْ » .

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب ، م .

(٢) فِي ١ : « الطَّلَقَتَيْنِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « ذَكَرَهُ » .



هو الْبَيْنُونَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ طَلَاقٌ صَادَفَ مَدْخُولًا بِهَا ، مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءِ عَدَدٍ وَلَا عِوَضٍ ، فَكَانَ رَجْعِيًّا ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ . وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ حُكْمٌ ، فَإِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ فِي الدُّنْيَا كُلِّهَا ، فَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ زِيَادَةً . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدَّ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَغْلَظَهُ <sup>(٤)</sup> ، أَوْ أَطْوَلَ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَعْرَضَهُ ، أَوْ أَقْصَرَهُ ، أَوْ مِثْلَ الْجَبَلِ ، أَوْ مِثْلَ عِظَمِ الْجَبَلِ . وَلَا نِيَّةَ لَهُ ، وَقَعَتْ طَلَقَةٌ رَجْعِيَّةٌ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي جَمِيعِهَا : يَقَعُ بَائِنًا . وَقَالَ صَاحِبَاهُ : إِنْ قَالَ : مِثْلَ الْجَبَلِ . كَانَتْ رَجْعِيَّةً . وَإِنْ قَالَ : مِثْلَ عِظَمِ الْجَبَلِ . كَانَتْ بَائِنًا . وَوَجْهُ الْقَوْلَيْنِ مَا تَقَدَّمَ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِيقَاعَ الْبَيْنُونَةِ ، فَإِنَّهَا حُكْمٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تُثَبِّتُ الْبَيْنُونَةُ بِأَسْبَابٍ مُعَيَّنَةٍ كَالْخُلْعِ ، وَالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَيَمْلِكُ مُبَاشَرَةً سَبَبِهَا فَيُثَبِّتُ . وَإِنْ أَرَادَ إِثْبَاتَهَا بِدُونِ ذَلِكَ لَمْ يُثَبِّتْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهَا ، وَأَغْلَظَ ؛ لِتَعْجِلِهَا <sup>(٥)</sup> ، أَوْ لِحُبِّ أَحَدِهِمَا صَاحِبَهُ وَمَشَقَّةِ فِرَاقِهِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَقَعْ أَمْرٌ زَائِدٌ بِالشَّكِّ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَقْصَى الطَّلَاقِ ، أَوْ أَكْبَرَهُ <sup>(٦)</sup> . فَكَذَلِكَ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَقْصَى الطَّلَاقِ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ أَقْصَاهُ آخِرُهُ ، وَآخِرُ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَةُ ، وَمِنْ ضَرُورَةٍ كَوْنِهَا ثَلَاثَةً وَقَوْعُ اثْنَتَيْنِ . وَإِنْ قَالَ : أَتَمَّ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَكْمَلَهُ . فَوَاحِدَةٌ إِلَّا أَنَّهَا تَكُونُ سُنِّيَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَكْمَلُ الطَّلَاقِ وَأَتَمُّهُ .

**فصل :** وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ ، أَوْ كُلَّهُ ، أَوْ جَمِيعَهُ ، أَوْ مُنْتَهَاهُ ، أَوْ مِثْلَ عَدَدِ الْحَصَى ، أَوْ الرَّمْلِ ، أَوْ الْقَطْرِ . طَلَقْتَ ثَلَاثًا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي عَدَدًا ، وَلِأَنَّ لِلطَّلَاقِ <sup>(٧)</sup> أَقْلًا وَأَكْثَرَ ، فَأَقْلُهُ وَاحِدَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ . وَإِنْ قَالَ : كَعَدَدِ التُّرَابِ ، أَوْ الْمَاءِ . وَقَعَ ثَلَاثٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقَعُ وَاحِدَةٌ بَائِنٌ <sup>(٨)</sup> ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ مِنْ أَسْمَاءِ

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَأَغْلَظَهُ » .

(٥) فِي م : « لِتَعْجِلِهَا » .

(٦) فِي أ : « أَكْبَرَهُ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « الطَّلَاقِ » .

(٨) فِي م : « بَائِنًا » .

الأجناس ، لا عَدَدَ له . ولنا ، أن الماءَ تَتَعَدَّدُ أنواعُه / وقَطَرَاتُه ، والتُّرابُ تَتَعَدَّدُ أنواعُه وأجزاءُه ، فأشَبَّهَ الحَصَا . وإن قال : يا مائة طالقٍ . أو : أنتِ مائة طالقٍ . طَلَّقْتُ ثلاثًا . وإن قال : أنتِ طالقٌ كِثَاةٍ أو أَلِفٍ . فهي ثلاثٌ . قال أحمدُ ، في مَنْ قال : أنتِ طالقٌ كَأَلِفٍ تَطْلِيقَةٌ : فهي ثلاثٌ . وبه قال محمدُ بنُ الحَسَنِ ، وبعضُ أصحابِ الشافعيِّ . وقال أبو حنيفةً ، وأبو يوسفُ : إن لم تُكُنْ له نِيَّةٌ ، وَقَعَتْ واحدةٌ ؛ لأنَّه لم يُصَرِّحْ بالعددِ ، وإنَّما شَبَّهَهَا بِالْأَلِفِ <sup>(٩)</sup> ، وليس المَوْقِعُ المُشَبَّهَ <sup>(١٠)</sup> به . ولنا ، أن قولَه : كَأَلِفٍ . تشبيهُ بالعددِ خاصَّةٌ ؛ لأنَّه لم يَذْكُرْ إلَّا ذلك ، فَوَقَعَ العددُ ، كقولِه : أنتِ طالقٌ ، كعددِ أَلِفٍ . وفي هذا انفصالٌ عَمَّا قال . وإن قال : أردتُ أَنَّها طَلَقَةٌ كَأَلِفٍ في صُعُوبَتِها . دينٌ . وهل يُقْبَلُ في الحُكْمِ ؟ يُخَرَّجُ على روايتَيْنِ .

**فصل :** وإن قال : أنتِ طالقٌ مِنْ واحدةٍ إلى ثلاثٍ . وَقَعَ طَلَقَتَانِ . وبهذا قال أبو حنيفةً ؛ لأنَّ ما بعدَ الغايةِ لا يَدْخُلُ فيها ، كقولِه تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(١١)</sup> . وإنَّما يَدْخُلُ إذا كانت بمعنى مع ، وذلك خلافُ مَوْضوعِها . وقال زُفَرٌ : يَقَعُ طَلَقَةٌ ؛ لأنَّ ابْتِدَاءَ الغايةِ ليس منها ، كقولِه : بِعْتُكَ مِنْ هذا الحائِطِ إلى هذا الحائِطِ . وقال أبو يوسفُ ، ومحمدٌ : يَقَعُ الثَّلَاثُ ؛ لأنَّه نَطَقَ بها ، فلم يَجْزِ إلَّا غَاوُها . ولنا ، أنَّ ابْتِدَاءَ الغايةِ يَدْخُلُ ، كما لو قال : خَرَجْتُ مِنَ البَصْرَةِ . فَإِنَّهُ يَدْخُلُ على أَنَّهُ كان فيها ، وأَمَّا انْتِهاؤُ الغايةِ فلا يَدْخُلُ بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ ، ولو اِحْتَمَلَ دخوله وَعَدَمُ دخوله ، لم يُجْزِ الطَّلَاقُ بِالشُّكِّ . وإن قال : أنتِ طالقٌ ما بينَ واحدةٍ وثلاثٍ . وَقَعَتْ واحدةٌ ؛ لأنَّها التي بينهما .

**فصل :** فإن قال : أنتِ طالقٌ طَلَقَةٌ في اثْنَتَيْنِ . أو : واحدةٌ في اثْنَتَيْنِ . ونَوَى به

(٩) في ب : « بألف » .

(١٠) في م : « للشبه » .

(١١) سورة البقرة ١٨٧ .

ثلاثاً، فهي ثلاث؛ لأنه يُعبرُ بفي عن «مع»، كقوله: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾<sup>(١٢)</sup>. فتقدير الكلام، أنت طالق طلقة مع طلقتين. فإذا أقر بذلك على نفسه، قبل منه. وإن قال: أردت واحدة. قبل أيضاً، حاسباً كان أو غير حاسب. وقال القاضي: إذا كان عارفاً بالحساب، لم يقبل منه، ووقع طلقتان؛ لأنه خلاف ما اقتضاه اللفظ. ولنا، أنه فسر كلامه بما يحتمله، فإنه لا يتعد أن يريد بكلامه ما يريده العامي. وإن لم تكن له نية، وكان عارفاً بالحساب، وقع طلقتان. وقال الشافعي<sup>(١٣)</sup>: إن أطلق، لم يقع إلا واحدة؛ لأن لفظ الإيقاع إنما هو لفظ<sup>(١٤)</sup> الواحدة، وما زاد عليها لم يحصل فيه لفظ الإيقاع، وإنما يقع الزائد بالقصد، فإذا خلا عن القصد، لم يقع إلا ما أوقعه. وقال بعض أصحابه كقولنا. وقال أبو حنيفة: لا يقع إلا واحدة، سواء قصد به الحساب أو لم يقصد، إذا لم يقصد به واحدة مع اثنتين؛ لأن الضرب إنما يصح فيما له مساحة، فأما ما لا مساحة له فلا حقيقة فيه للحساب، وإنما حصل منه الإيقاع في واحدة، فوَقَعَتْ دُونَ<sup>(١٥)</sup> غيرها. ولنا، أن هذا اللفظ موضوع في اصطلاحهم لاثنتين، فإذا لفظ به وأطلق، وقع، كما لو قال: أنت طالق اثنتين. وهذا يحصل الانفصال عما قاله الشافعي، فإن اللفظ الموضوع لا يحتاج معه إلى نية. فأما ما قاله أبو حنيفة، فإنما ذلك في وضع الحساب في الأصل، ثم صار مستعملاً في كل ماله عدد، فصار حقيقة فيه، فأما الجاهل بمقتضى ذلك في الحساب إذا أطلق، وقعت طلقة واحدة؛ لأن لفظ الإيقاع إنما هو<sup>(١٦)</sup> لفظة واحدة<sup>(١٦)</sup>، وإنما صار مصروباً إلى اثنتين بوضع أهل الحساب واصطلاحهم، فمن لا يعرف اصطلاحهم لا يلزمه مقتضاه، كالعربي

٤٤/٨ ظ

(١٢) سورة الفجر ٢٩.

(١٣) في م: «القاضي». خطأ.

(١٤) في م: «بلفظ».

(١٥) سقط من: م.

(١٦-١٦) في ١: «لفظ واحد».



يَنْطِقُ بِالطَّلَاقِ بِالْعَجَمِيَّةِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا . وَلَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ ، بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ بِذَلِكَ مِمَّنْ لَهُمْ عُرْفٌ فِي هَذَا اللَّفْظِ أَوَّلًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِذَلِكَ مِمَّنْ عُرِفَهُمْ أَنَّ «فِي» هُنَا بِمَعْنَى «مَعَ» ، وَقَعَ بِهِ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ يُحْمَلُ عَلَى عُرْفِهِمْ ، وَالظَّاهِرُ مِنْهُ إِرَادَتُهُ ، وَهُوَ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ كَلَامِهِ . فَإِنْ تَوَى مُوجِبَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزَمُهُ مُقْتَضَاهُ ، كَالْعَرَبِيِّ يَنْطِقُ بِالطَّلَاقِ بِالْعَجَمِيَّةِ وَلَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مُوجِبَهُ ، فَلَمْ يَقْصِدْ إِيقَاعَهُ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ قَصْدُ مَا لَا يَعْرِفُهُ .

**فصل :** فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً ، بَلْ طَلَقْتَيْنِ . وَقَعَ طَلَقَتَانِ ، نَصٌّ<sup>(١٧)</sup> عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَقَعُ ثَلَاثًا ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَنْتِ طَالِقٌ . إِيقَاعٌ ، فَلَا يَجُوزُ إِيقَاعُ الْوَاحِدَةِ مَرَّتَيْنِ ، فَيَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَوْقَعَهَا ، ثُمَّ أَرَادَ رَفْعَهَا ، وَأَوْقَعَ اثْنَتَيْنِ آخِرَتَيْنِ ، فَتَقَعُ الثَّلَاثُ . وَلَنَا ، أَنَّ<sup>(١٨)</sup> مَا لَفَظَ بِهِ قَبْلَ الْإِضْرَابِ بَعْضُ مَا لَفَظَ بِهِ بَعْدَهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ أَكْثَرُ مِمَّا بَعْدَهُ ، كَقَوْلِهِ : لَهُ<sup>(١٩)</sup> عَلَى دِرْهَمٍ بَلْ دِرْهَمَانِ . وَقَوْلُهُمْ : لَا يَجُوزُ إِيقَاعُ مَا أَوْقَعَهُ . قُلْنَا : يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِوُقُوعِهِ ، مَعَ وَقُوعِ غَيْرِهِ ، فَلَا يَقَعُ الزَّائِدُ بِالشُّكِّ . قَالَ أَحْمَدُ : فَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لَا بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ : هِيَ وَاحِدَةٌ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي / بَكْرٍ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَقَعُ طَلَقَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ رَفْعَ الْأُولَى وَإِيقَاعَ الثَّانِيَةِ ، فَلَمْ تَرْفَعْ الْأُولَى ، وَوَقَعَتِ الثَّانِيَةُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، بَلْ دِرْهَمٌ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ . كَذَا هُنَا . فَعَلِيَ هَذَا الْقَوْلُ ، إِنْ تَوَى بِقَوْلِهِ : بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً أُخْرَى . وَقَعَ اثْنَتَانِ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ إِيقَاعَ طَلَقَتَيْنِ بِلَفْظَيْنِ ، فَوَقَعَ ، كَمَا لَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ،<sup>(٢٠)</sup> أَنْتِ طَالِقٌ<sup>(٢٠)</sup> . وَذَكَرَ الْقَاضِي اخْتِمَالًا آخَرَ ؛ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا

و ٤٥/٨

(١٧) فِي م : مِنْ ، تَحْرِيفٌ .

(١٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٢٠ - ٢٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

طَلْقَةً ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مَوْضُوعٌ لِوَاحِدَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْوَى بِهِ اثْنَتَيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَوْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ ، فَقَالَ لِأَحَدَاهُمَا : أَنْتِ طَالِقٌ . ثُمَّ قَالَ لِلْأُخْرَى : لَا بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ . طَلَّقْتَا جَمِيعًا . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَوْقَعَ طَلَاقَ الْأُولَى ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ ، وَأَوْقَعَ طَلَاقَ الْأُخْرَى ، فَوَقَعَ بِهَا ، وَلَمْ يَرْتَفِعْ عَنِ الْأُولَى . وَفَارَقَ مَا إِذَا قَالَ ذَلِكَ لِوَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ<sup>(٢١)</sup> يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الثَّانِيَّةَ ، كَرَّرَ الْإِنْخَبَارَ بِهَا ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَرَاتَيْنِ أَنْ يَكُونَ طَلَاقُ أَحَدَاهُمَا هُوَ طَلَاقُ الْأُخْرَى . وَنَظِيرُهُ فِي الْإِقْرَارِ مَا لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ ، بَلْ دِرْهَمٌ . لَزِمَهُ دِرْهَمٌ . وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ بَلْ دِينَارٌ . لَزِمَاهُ جَمِيعًا . وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، بَلْ هَذِهِ ثَلَاثًا . طَلَّقْتَ الْأُولَى وَاحِدَةً ، وَالثَّانِيَّةَ ثَلَاثًا . وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَةٍ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، بَلْ ثَلَاثًا . طَلَّقْتَ وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهَا بَأَنْتِ بِالْأُولَى ، فَلَمْ يَقَعْ بِهَا مَا بَعْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ، بَلْ ثَلَاثًا ، إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . وَنَوَى تَعْلِيقَ الْجَمِيعِ بِدُخُولِ الدَّارِ ، تَعَلَّقَ . وَإِنْ نَوَى تَعْلِيقَ الثَّلَاثِ حَسْبُ ، وَقَعَتِ الْوَاحِدَةُ فِي الْحَالِ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَتَعَلَّقُ الْجَمِيعُ بِالشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُمَا ، فَيَعُودُ إِلَيْهِمَا . وَالثَّانِي ، تَقَعُ الْوَاحِدَةُ فِي الْحَالِ ، وَتَبْقَى الثَّلَاثُ مُعَلَّقَةٌ بِدُخُولِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا ذَكَرَ الشَّرْطَ عَقِيبَهَا ، فَتَحْتَصِرُ بِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، بَلْ هَذِهِ . فَدَخَلْتَ الْأُولَى ، طَلَّقْتَا . وَإِنْ دَخَلْتَ الثَّانِيَّةَ ، لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ الثَّانِيَّةَ تَطْلُقَ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ . قَبْلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَا قَالَهُ . وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّكَ تَطْلُقِينَ إِذَا دَخَلْتَ الثَّانِيَّةَ الدَّارَ . قَبْلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِمَا قَالَهُ ، وَكَانَ طَلَاقُ الْأُولَى وَحْدَهَا مُعَلَّقًا عَلَى دُخُولِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

**فصل :** إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً لَا تَقَعُ عَلَيْكَ . أَوْ : طَالِقٌ<sup>(٢٢)</sup> لَا . أَوْ : طَالِقٌ<sup>(٢٣)</sup> طَلْقَةً لَا يَنْقُصُ بِهَا عَدَدُ طَلَاقِكَ . أَوْ : طَالِقٌ لَا شَيْءَ . أَوْ : لَيْسَ بِشَيْءٍ . طَلَّقْتَ / وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ رَفَعَ لَجَمِيعِ مَا أَوْقَعَهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَاسْتِثْنَاءِ الْجَمِيعِ . وَإِنْ قَالَ

ظ ٤٥/٨

(٢١) فِي ب : « اللَّفْظَةُ » .

(٢٢-٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ



ذلك خبراً فهو كذب ؛ لأنَّ الواحدة إذا أوقعها وقعت . وهذا مذهب الشافعي ، ولا نعلم فيه مخالفاً . وإن قال : أنت طالق أو لا ؟ لم يقع ؛ لأنَّ هذا استيفهام ، فإذا اتصل به خرج من أن يكون لفظاً لإيقاع ، ويخالف ما قبل ذلك ؛ فإنه إيقاع . ويحتمل أن يقع ؛ لأنَّ لفظه لفظ الإيقاع لا لفظ الاستيفهام ؛ لكون الاستيفهام يكون بالهمزة أو نحوها ، فيقع ما أوقعه ، ولا يرتفع بما ذكره بعده كالتي قبلها . وإن قال : أنت طالق واحدة أو لا ؟ فكذلك . وبه قال أبو حنيفة ، وأبو يوسف . وهو قياس قول الشافعي . وقال محمد : يقع واحدة ؛ لأنَّ قوله : أو لا . يرجع إلى ما يليه من اللفظ ، وهو واحدة ، دون لفظ الإيقاع . وليس بصحيح ؛ لأنَّ الواحدة صفة للطلق الواقعة ، فما اتصل بها يرجع إليها ، فصار كقوله : أنت طالق أو لا شيء .

**فصل : فإن قال : أنت طالق<sup>(٢٣)</sup> بعد موتي أو موتك ، أو مع موتي أو موتك . لم تطلق . نص عليه أحمد .** وبه قال الشافعي . ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لأنها تبين بموت أحدهما ، فلا يصادف الطلاق نكاحاً يزيله . وإن تزوج أمة أبيه ، ثم قال : إذا مات أبي فأنت طالق . فمات أبوه ، لم يقع الطلاق . اختاره القاضي ؛ لأنه بالموت يملكها ، فينفسخ نكاحها بالملك ، وهو زمن الطلاق ، فلم يقع ، كما لو قال : أنت طالق مع موتي . واختار أبو الخطاب أنه يقع ؛ لأنَّ الموت سبب ملكها وطلاقها ، وفسخ النكاح يترتب على الملك ، فيوجد الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ ، فيثبت حكمه . وإن قال : إن اشتريتك فأنت طالق . ثم اشتراها ، خرج على الوجهين . وإن قال الأب : إذا مت فأنت حرة . وقال الابن : إذا مات أبي فأنت طالق . وكانت تخرج من الثلث ، ثم مات الأب ، وقع العتق والطلاق معاً . وإن لم تخرج من الثلث ، فإن بعضها ينتقل إلى الورثة ، فيملك الابن جزءاً منها ينفسخ به النكاح ، فيكون كملك جميعها في فسخ النكاح ومنع وقوع الطلاق . فإن أجاز الورثة عتقها ، فذكر

(٢٣) في م : « طلق » .



بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا يُنْبِئُ عَلَى الْإِجَارَةِ ، هَلْ هِيَ تَنْفِذٌ . أَوْ عَطِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ ؟ فَإِنْ قُلْنَا : هِيَ عَطِيَّةٌ مُبْتَدَأَةٌ . فَقَدْ انْفَسَخَ النِّكَاحُ قَبْلَهَا فَلَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ . / وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ تَنْفِذٌ لِمَا فَعَلَ السَّيِّدُ . وَقَعَ الطَّلَاقُ . وَهَكَذَا إِنْ أُجَازَ الزَّوْجُ وَحْدَهُ عَتَقَ أَبِيهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَبِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ تَرِكَتَهُ ، لَمْ تَعْتَقُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ نَقْلَ التَّرِكَةِ إِلَى الْوَرَثَةِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي فُسْخِ النِّكَاحِ ، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ لَا يَسْتَعْرِقُ التَّرِكَةَ ، وَكَانَتْ تَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ ، عَتَقَتْ وَطَلَّقَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ <sup>(٢٤)</sup> لَمْ تَعْتَقْ كُلُّهَا فَيَكُونُ حُكْمُهَا فِي فُسْخِ النِّكَاحِ وَمَنْعِ الطَّلَاقِ ، كَمَا لَوْ اسْتَعْرِقَ الدَّيْنُ التَّرِكَةَ ، وَإِنْ أَسْقَطَ الْغَرِيمُ الدَّيْنَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ انْفَسَخَ قَبْلَ إِسْقَاطِهِ .

**فصل :** فِي مَسَائِلَ تُنْبِئُ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ وَتَأْوِيلِهِ ؛ إِذَا قَالَ : إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ حَبِّ هَذِهِ الرُّمَّانَةِ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . <sup>(٢٥)</sup> أَوْ أَكَلْتُ ثَمْرًا فَقَالَ : إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَدِ مَا أَكَلْتُ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ <sup>(٢٥)</sup> . وَلَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا تُعَدُّ لَهُ عَدَدًا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَى عَدَدِ ذَلِكَ ، مِثْلَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ <sup>(٢٦)</sup> عَدَدَ ذَلِكَ مَا بَيْنَ مِائَةٍ إِلَى أَلْفٍ ، فَتُعَدُّ ذَلِكَ كُلُّهُ ، وَلَا يَحْنُثُ إِذَا كَانَتْ نِيَّتُهُ ذَلِكَ . وَإِنْ تَوَى الْإِجْبَارَ بِكَمِّيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ وَلَا زِيَادَةٍ ، لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِذَلِكَ . وَإِنْ أَطْلَقَ ، فَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ إِلَّا بِذَلِكَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِ الْحَالِفِ إِرَادَتُهُ ، فَتَنْصَرِفُ يَمِينُهُ إِلَيْهِ ، كَالْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ الَّتِي تَنْصَرِفُ الْيَمِينُ عَلَيْهَا <sup>(٢٧)</sup> إِلَى مُسَمَّاها عُرْفًا ، دُونَ مُسَمَّاها حَقِيقَةً . وَلَوْ أَكَلَا <sup>(٢٨)</sup> ثَمْرًا ، فَقَالَ : إِنْ لَمْ تُمَيِّزْ تَوَى مَا أَكَلْتُ مِنْ تَوَى مَا أَكَلْتُ ، فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَأَفْرَدَتْ كُلُّ نَوَاةٍ وَحْدَهَا ، فَالْقَوْلُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَإِنْ وَقَفَتْ فِي مَاءٍ جَارٍ ، فَحَلَفَ عَلَيْهَا : إِنْ خَرَجْتَ مِنْهُ ، أَوْ أَقَمْتُ <sup>(٢٩)</sup> فِيهِ

(٢٤) فِي الْأَصْلِ : « الدِّين » .

(٢٥) - (٢٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢٨) فِي ب ، م : « أَكَل » .

(٢٩) فِي ب ، م : « قَمَت » .



فَأُتِ طَالِقٌ . فقال القاضي : قِياسُ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَحْنُثُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ عَيْنَ الْمَاءِ الَّذِي هِيَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ يَمِينِهِ يَقْتَضِي خُرُوجَهَا مِنَ النَّهْرِ أَوْ إِقَامَتِهَا فِيهِ . وقال أبو الخطاب : لَا يَحْنُثُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ جَرَى عَنْهَا ، وَصَارَتْ فِي غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَحْنُثْ ، سِوَاءَ أَقَامَتْ أَوْ خَرَجَتْ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَقِفُ فِي غَيْرِهِ أَوْ تَخْرُجُ مِنْهُ . وكذلك قال القاضي ، في « الْمُجَرَّد » . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ عِنْدَهُمْ تَنْبِيءٌ عَلَى اللَّفْظِ ، لَا عَلَى الْقَصْدِ ، وكذلك قالوا : لَا يَحْنُثُ فِي هَذِهِ الْأَيْمَانِ السَّابِقَةِ كُلِّهَا . ولو قال : إِنْ كَانَتْ أَمْرَاتِي فِي السُّوقِ ، فَعَبْدِي حُرٌّ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدِي فِي السُّوقِ ، فَأَمْرَاتِي طَالِقٌ . فَكَانَا جَمِيعًا فِي السُّوقِ ، فَقِيلَ : يَعْتِقُ الْعَبْدُ ، وَلَا تَطْلُقُ الْمَرْأَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حَنِثَ / فِي الْيَمِينِ الْأُولَى ، عَتَقَ الْعَبْدُ ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ فِي السُّوقِ عَبْدٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْنُثَ ؛ بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِنَا فِي مَنْ حَلَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ تَعَلَّقَتِ الْيَمِينُ بِعَيْنِهِ دُونَ صِفَتِهِ ، كَمَنْ قَالَ : إِنْ كَلَّمْتُ عَبْدِي سَعْدًا ، فَأُتِ طَالِقٌ . ثُمَّ اعْتَقَهُ ، وَكَلَّمْتُهُ ، طَلَّقْتُ ، فَكَذَلِكَ هُنَا ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَعَلَّقَتْ بِعَبْدٍ مُعَيَّنٍ . وَإِنْ لَمْ يُرَدَّ عَبْدًا بِعَيْنِهِ ، لَمْ تَطْلُقِ الْمَرْأَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ عَبْدٌ فِي السُّوقِ . ولو كان فِي فِيهَا ثَمَرَةٌ ، فَقَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ أَكَلْتِهَا ، أَوْ أَلْقَيْتِهَا ، أَوْ أَمْسَكْتِهَا . فَأَكَلَتْ بَعْضَهَا ، وَأَلْقَتْ بَعْضَهَا ، لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَحْنُثُ بِفِعْلِ بَعْضِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ . وَإِنْ نَوَى الْجَمِيعَ ، لَمْ<sup>(٣٠)</sup> يَحْنُثْ بِحَالٍ . ولو كانت عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ لِإِنْسَانٍ ، فَأَخْلَفَهُ ظَالِمٌ أَنْ لَيْسَ لِفُلَانٍ عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ ، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ : مَا لِفُلَانٍ عِنْدِي وَدِيعَةٌ . وَيَنْوِي بِمَا « الَّذِي » ، وَيَبْرُؤُ فِي يَمِينِهِ . وكذلك لو سَرَقَتْ أَمْرَأَتُهُ مِنْهُ شَيْئًا ، فَحَلَفَ عَلَيْهَا بِالطَّلَاقِ : لَتَصْدُقَنِي<sup>(٣١)</sup> أَسْرَقْتُ مِنْي أَمْ لَا ؟ وَخَافَتْ أَنْ تُصَدِّقَهُ ، فَإِنَّهَا تَقُولُ : سَرَقْتُ مِنْكَ مَا سَرَقْتُ مِنْكَ . وَتَعْنِي الَّذِي سَرَقْتُ مِنْكَ<sup>(٣٢)</sup> : وَلَوْ اسْتَحْلَفَهُ ظَالِمٌ : هَلْ رَأَيْتَ فُلَانًا أَوْ لَا ؟ فَإِنَّهُ يَعْنِي بِرَأْيْتِ ، أَيْ ضَرَبْتُ رَأْيَهُ . وَذَكَرْتُهُ ، أَيْ قَطَعْتُ ذِكْرَهُ . وَمَا طَلَبْتُ مِنْهُ حَاجَةً . أَيْ الشَّجَرَةَ الَّتِي حَبَسَهَا الْحَاجُّ . وَلَا أَخَذْتُ مِنْهُ فَرْجًا . يَعْنِي

(٣٠) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣١) فِي الْأَصْلِ : « لَتَصْدُقْ » .

(٣٢) فِي ب : « مِنْهُ » .



القباء . ولا حصيراً ، وهو الحبس . وأشباه هذا . فمتى لم يكن ظالماً ، فحلف ، وعنّى به هذا ، تعلّقت يمينه بما عناه . ولو كانت له امرأة على درجة ، فحلف عليها أن لا تنزل عنها ، ولا تصعد منها ، ولا تقف عليها ، فإنها تثقل عنها إلى سليم آخر ، وتنزل إن شاءت ، أو تصعد ، أو تقف عليه ؛ لأن نزلها إنما حصل من غيرها إن<sup>(٣٣)</sup> كان<sup>(٣٤)</sup> في يمينه ، ولا انتقلت عنها ، فإنها تحمل مكرهه . ولو كان في سليم ، وله امرأتان ، أحدهما في الغرفة ، والأخرى في البيت السفلاي ، فحلف : لا صعدت إلى هذه ، ولا نزلت إلى الأخرى . فإن السفلى تصعد ، وتنزل العليا ، ثم ينزل إن شاء أو يصعد .

**فصل :** قال عبد الله بن أحمد : سألت أبا عن رجل قال لامرأته : أنت طالق ، إن لم أجامعك اليوم ، وأنت طالق إن اغتسلت منك اليوم ،<sup>(٣٥)</sup> وأنت طالق إن فاتتني منه صلاة<sup>(٣٥)</sup> . قال : يصلي العصر ، ثم يجامعها ، فإذا غابت الشمس اغتسل ، إن لم يكن أراد بقوله : اغتسلت . المجامعة . وقال في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم أطأك في رمضان . فسافر مسيرة أربعة أيام / ، أو ثلاثة ، ثم وطئها . قال : لا تعجبني ؛ لأنها حيلة ، ولا تعجبني الحيلة في هذا ولا في غيره . قال القاضي : إنما كره أحمد هذا ؛ لأن السفر الذي يبيح الفطر أن يكون سفرًا مقصودًا مباحًا ، وهذا لا يقصد به غير حل اليمين . والصحيح أن هذا تنحل به اليمين ، ويباح له الفطر فيه ؛ لأنه سفر بعيد مباح لقصد صحيح ، وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة ، وقد أبخنا لمن له طريقان ، قصيرة لا تقصر فيها الصلاة<sup>(٣٦)</sup> ، وبعيدة ، أن يسلك البعيدة ليقتصر فيها الصلاة ويفطر ، مع أنه لا قصد له سوى الترخيص<sup>(٣٧)</sup> ، فهذه أولى .

و٤٧/٨

(٣٣) سقط من : ا ، م ، وفي ب : « وإن كانت » .

(٣٤) في ب : « وكانت » .

(٣٥-٣٥) سقط من : ا ، ب ، م . وهو من حاشية الأصل . وبه تم المسألة .

(٣٦) سقط من : الأصل ، ب .

(٣٧) في ا ، ب : « الرخص » .